

موسوعة البرغاني

في

فقه الشيعة

٨١

تأليف

شيخ العلماء والفقهاء المصنفات المحقق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الكارشي

الطبعة سنة ١٣٧١ هـ

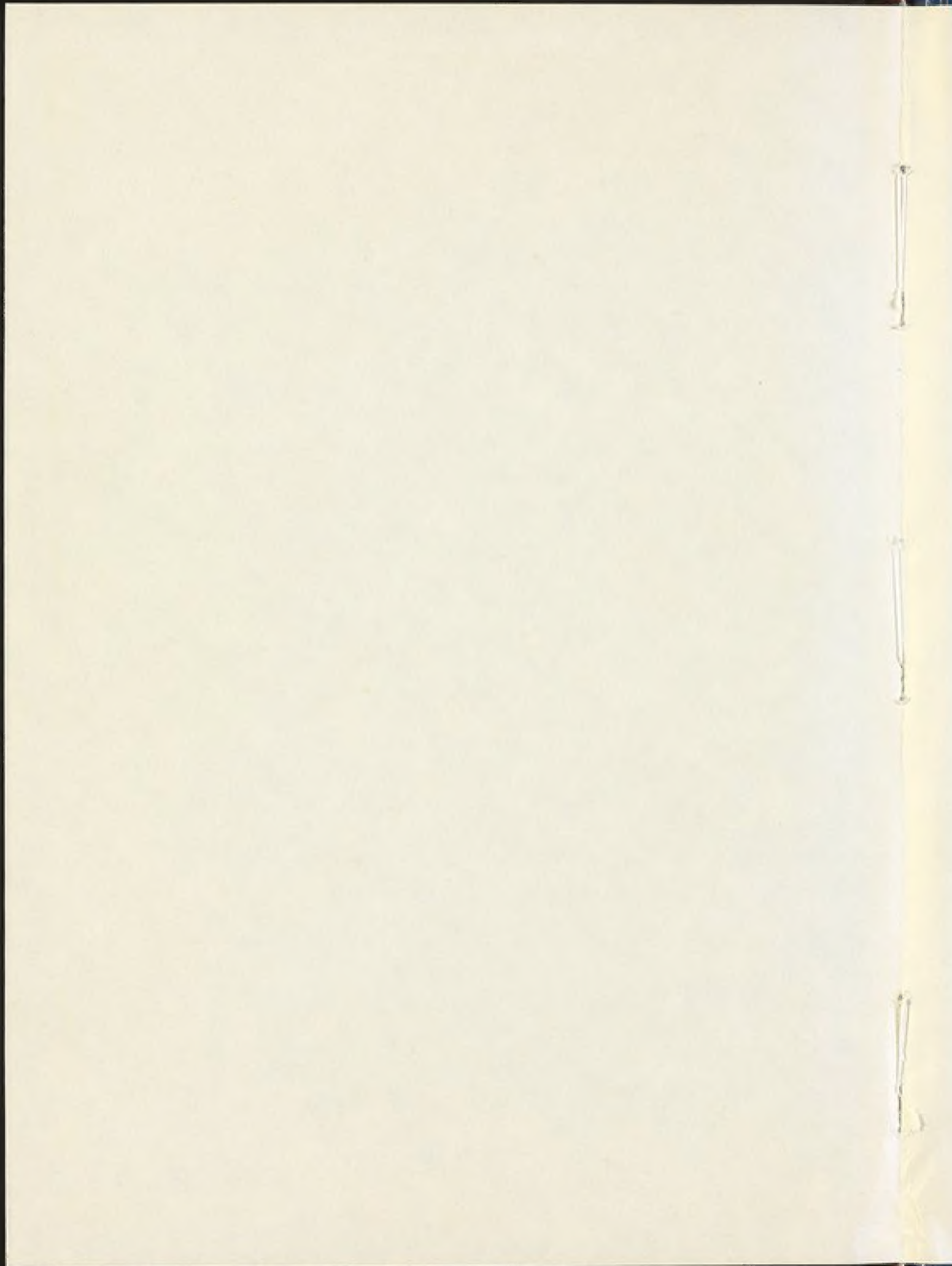
الجزء الثالث

قدم له تحقيقه : عبد الحسين الصالحي

نمايشگاه دانش كتاب

barcode in 'front'







موسوعة البرغاني

في

فقه الشَّيْخِ

المسماة :

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

كتاب فقهي، استدلال

روائي، استعان به

الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر

في موسوعة الفقهية (الجواهر)

الجزء الثالث

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء عظامته المحقق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري

المتوفى سنة ١٢٧١ هـ بحسبة

Bullstox
KBL

.B364
1985g

C.1
V.3

هوية الكتاب :

اسم الكتاب : موسوعة البرغاني في فقه الشيعة - الجزء الثالث - كتاب الصلوة

تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القزويني الحائري

نهض بمشروعه : الحاج احمد آل الصالحى

الناشر : نمايشگاه دائمي كتاب

الحروف : طابعة الأعلمى (مؤسسه تايپ اعلمى)

العدد : ٢٠٠٠ نسخة ، الطبعة الاولى ١٤٠٦ هجرية - ١٣٦٥ هـ ، ش

المطبعة : مطبعة الأحمدي

حقوق الطبع : محفوظة للناشر

العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كوجه مقابل شمس العماره

تلفن : ٣٩٤٢٢٨

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف العالمين حين والره الطيبين الطاهرين أما بعد فهذا هو المجلد الثاني من كتاب
 تحفة المعاد في شرح الإرشاد تاليف آية الله الخليلي عصفور به العنق محمد صالح بن محمد البرغاني عاظمها الله بالحسن وسرورها خير
 الأخرى والاولى قال نعم طاب مضجعه كتاب الصلوة وهي لغة الدعاء قال الله تعالى وصل عليهم وعن المؤيد هي من الله الرحمن
 وهي في العرف اشهر من ان يتوقف فهم معناها على تعريف الفظي وفي كونها حقيقة شرعية خلاف مشهور مقرر في الأصول
 والاشياء الثبوت في المبدأ ومن جملة من نقل اللغة منهم ابن ابي في النهاية انه ذكرها من جملة معانيها للغة العباد المحصورة
 وفي انبثاق الحقيقة بذلك نظر لان رايهم جمع المعاني المستعمل فيها اللفظ والاستعمال اعم من الحقيقة والمجاز بل يشبه هذا اختصاصا
 الى ان اهل اللغة يعرفون ذلك المعنى الا من قبل الشرح فكيف يمكن جعله من المعاني اللغوية والنصوص الواردة في فضلها وعقلا
 تاريخا لها افضل الأعمال البدئية في الكتاب الاربعة وغيرها الكثر ان يحصى فلتنظر في نظرها ما رواه كافي في فضل الصلوة
 في الصحيح من معوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عن فضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واجبة لك الى الله عز وجل ما هم
 ما علم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة الا ترى ان العبد الصالح يعيسى بن مريم عليها السلام قال وارضاني بالصلوة والركعة
 ما رمت حيا بيان قال شيخنا المجلسي طاب ربه في البحار بعد المعرفة اي معرفة او معرفة الامام فانها المتبادرة منها في معرفة
 او الامم منها ومن سائر المعارف الدينية والاول يستلزم الاخرين غالباً ولذا يطلقها في الاكثر والاخرها اظهر اعني قوله
 وبعض المعنى الثاني ما رواه قدس سره في الكتاب المذكور في واحد باب فضل الصلوة عن عبد الله بن الصلت عن حماد بن عيسى
 حرير بن عبد الله عن حماد عن ابي جعفر ثم قال في الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والركعة والحج والصوم والولاية قال
 قال زيارته فاي ذلك افضل قال الولاية افضل لاهلها مفتاح حسن والوالي هو الدليل عليه خلقت ثم الذي يليه لك في الصلوة قال
 الصلوة ان رسول الله قال الصلوة عمود ديني قال قلت ثم الذي يليه في الفضل قال الزكوة لاهلها فضلها وبد بالصلوة قبلها
 وقال رسول الله الزكوة قد ذهب بالذنوب قلت فالذي يليه في الفضل قال الحج وساق الحديث الى ان قال قلت ثم ماذا يشعب
 قال الصوم قلت وما بال الصوم صار احق ذلك اجمع قال افضل الاشياء ما اذا انت فانت لم يكن منه ثوبه وذن ان ترجع اليه
 فتوربه بعينه ان الصلوة والركعة والحج والولاية ليس يرفع مكانها بعد ذلك وان الصوم اذا كانت او فترت وساق في زيارته
 مكانه ما يخرجها وجرت ذلك الذنب بعد ذلك لا فاضا عليك ومثل ذلك الاربعة حتى يخرجك مكانه ثم وسوم من عمار السبع
 خبر يزيد المعنى الاول كما روي عن كتاب الفقه الرضوي واعلم ان افضل الفرائض بعد معرفة الله عز وجل الصلوة الحسن قال المحقق
 المجلسي ايضا في ذيل الكلام المتقدم والعبارة فتدل على ان المعرفة افضل الاعمال وبعد هذا في المرتبة ليس حتى افضل من
 الصلوة والمحصل انها افضل العبادات البدئية والثاني ان الاعمال التي ياتي بها العبد بعد تحصيل المعارف المحسنة الصلوة افضل
 او افضل للعلل بدو المعرفة حتى يكون للصلوة او يكون افضل من غيرهما مع انه يقتضي ان يكون لغيرها ايضا وقال الشيخ الهادي
 زاد الله في جها ما قصد به من فضيلة الصلوة على غيرهما من الاعمال وان لم يدل عليها منطوق الكلام الا ان المعنوية من حيث العرف
 ذلك كما يفهم من قولنا ليس بين اهل البلد افضل من زيد افضلية اعليهم وان كان منطوقه نفي افضليتهم عليه وهو لا يمنع المساواة
 هذا في جملة قول عيسى بن عبيد بن جابر واليه السلم وارضاه بالصلوة الاربعة مؤيد لافضلية الصلوة بعد المعرفة على غيرهما من
 الاعمال نوع خفاء ولعل جهة ما يستفاد من تقدمه ثم ما هي من قبيل الاعتقادات في مقتضى كلامه ثم اورد ذلك بالاعمال البدئية
 والمالية ويضد به لها بالصلوة مقدما لها على الزكوة ولا يبعد ان يكون التأييد للمخرج تفضيل الصلوة على غيرهما من الاعمال

صورة فتوغرافية من الصفحة الاولى من كتاب الصلوة وهو المجلد الثاني للنسخة
 الأصلية المخطوطة بقلم المصنف رضوان الله عليه المحفوظة في خزانة مكتبة
 حفيد .

THE 90/07/26

THE 11/10/3

فويان انتهى وظاهر كلامه طاب مجتهد هو التوقف في هذا المسئلة وهو المكون من ترجيح قال بعد نقل قول الشيخ وحديث في ٧^{جانبه}
 ترد وظاهر كلام أصحاب ١١ صاحب هذا هو ما نقله عن الشافعي من أن دخول في الصلوة غير مشروع بكونه مأمورا بالعقل فلا فرق بين ١^{جانبه}
 أقول الحكم بالطلون بقول مطلق كما هو المشهور هو المنصور أعلا أنه أقدم على المني من الله في العبادة فيتلزم الفساد
 فيه نوع أو لقولهم عليهم السلام ٧ على بالعفة والمعرفة ومعرفة ذلك مما لا جبار كما عصى في حبس الأوقات في شرح قول المصنف طاب ثراه
 لو صلى قبله عامدا أو ناسيا اه إليها ١١ إشارة التاخر لو صلى ١٢ على مطلقا ثم أصر في أثناء الصلوة فإنه كان عاميا المستمر على
 تقليده ٢ أن حكم العائ والاعمى أحد في الرجوع إلى التقليد أن كان مجتهدا اجتهد فإن وافق ما سبقه فلا اشكال وإن اختلف
 وظاهر خلافه بين المشرق والمغرب استدرا وان كان على بعض المشرق والمغرب أو الاستدرا وإعادة التماسع لو دخل بصيرا في الصلوة
 ثم عمى لم صلوة علام ١١ أصحاب بان اختلف عما عن السمت الذي صلى إليه بطلت صلوة فإن اتفق ذلك وإن أكله الاستقاء
 استقامهما لم يكن قد خرج المصل لا بطلان المتقدم وإن لم يكن فإن اتفق من بيده عول عليه وينظر أن لم يخرج يستلزم
 الفعل الكثير العاشر لو اجتهد وصلى ثم شك في اجتهاده بعد الصلوة أعاد الاجتهاد لصلوة أخرى ولا يعيد الصلوة الماضية
 إليه ١٢ إشارة ولو كان في ١٢ أثناء استمر ١٢ أن يقدر على تحصيل الظن من اجتهاده بدونه فعل ما عا حاله بان لم الخطاء ولو عرف
 جهة القبلة ١٢ بالاجتهاد المأمور إلى الفعل الكثير فإنه يقطع ويجتهد لقولهم ثم لا صلوة ١٢ إلى القبلة وبالجملة الفروع كثيرة وحيث
 ذكرها لك الأصول فليترك باستخراج الفروع منها فلا وجه للاطالة والمجمل لله أولا واخرافد فرع مؤلفه الراعي محمد صالح بن محمد
 البرغاني عن هذا المجلد وهو المجلد الثاني من كتاب غنيمته المعاد في شرح الإرشاد في ليلة الخميس جامع شهر شوال المكرر من شهر
 خمس وعشرين بعد الحاتين وال ١٢ ألف من الهجرة النبوية صلى الله عليه وآله وآله ويملوه تحت القباس بعون الله سبحانه وتعالى سانه

صورة فتوغرافية من الصفحة الأخيرة من كتاب الصلوة وهو المجلد الثاني
 للنسخة الأصلية المخطوطة بقلم المصنف قدس سره المحفوظة في
 خزانة مكتبة حفيد هـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

و به نستعين

الحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على اشرف العالمين ، محمد و
آله الطيبين الطاهرين .

اما بعد :

فهذا هو المجلد الثانى من كتاب غنية المعاد فى شرح الارشاد ، تأليف
أفقر الخلق الى عفوره الغنى ، محمد صالح بن محمد البرغانى ، عاملهما الله
بالحسنى ، ورزقهما خير الآخرة والاولى .

قال المصنف طاب مضجعه .

كتاب الصلوة :

و هو لغة الدعاء ، قال الله تعالى : ((وصل عليهم)) ، وعن الجوهرى : من
الله الرحمة و هى فى العرف اشهر من ان يتوقف فهم معناها على تعريف لفظى
فى كونها حقيقة شرعية خلاف مشهور مقرر فى الاصول ، و الاقوى الشبوت فى
الجملة ، و عن جماعة من نقلة اللغة منهم ابن الأثير فى النهاية انهم ذكروا من
جملة معانيها اللغوية : العبادة المخصصة ، و فى اثبات الحقيقة بذلك نظر
لان دابهم جمع المعانى المستعمل فيها اللفظ ، والاستعمال اعم من الحقيقة
والمجاز بلا شبهة ، هذا مضافا الى ان اهل اللغة لم يعرفوا ذلك المعنى
الا من قبل الشرع ، فكيف يمكن جعله من المعانى اللغوية .

والنصوص الواردة في فضلها وعقاب تاركها ، وانها افضل الاعمال البدنية في الكتب الأربعة وغيرها ، اكثر من ان تحصى ، فلنورد شطرا منها .
 منها ما رواه الكافي في باب فضل الصلوة في الصحيح عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن افضل ما يتقرب به العباد الى ربهم واحب ذلك الى الله عز وجل وما هو ؟ فقال : ما اعلم شيئا بعد المعرفة افضل من هذه الصلوة ، الا ترى ان العبد الصالح عيسى بن مريم عليهما السلام قال و اوصاني بالصلوة والزكاة ما دمت حيا .

بيان :

قال شيخنا المجلسي طاب رmse في البحار : بعد المعرفة اي معرفة الله او معرفة الامام ، فانها المتبادر منها في عرفهم عليهم السلام ، او الاعم منهما ومن ساير المعارف الدينية ، والاول يستلزم الاخيرين غالبا ، ولذا يطلقونها في الاكثر والاخير هنا اظهر ، انتهى .

اقول و يعضد المعنى ما رواه قدس سره في الكتاب المذكور في اواخر باب فضل الصلوة عن المحاسن عن عبد الله بن الصلت عن حماد بن عيسى عن حريز بن عبد الله عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : بنى الاسلام على خمسة اشياء على الصلوة والزكاة والحج والصوم والولاية ، قال زرارة : فاي ذلك افضل ؟ قال : الولاية ^(١) افضل لانها مفتاحهن والوالى هو الدليل عليهن قلت : ثم الذى يلي ذلك في الفضل ؟ قال : الصلوة ان رسول الله ((ص)) قال الصلوة عمود دينكم ، قال قلت : ثم الذى يليه في الفضل ؟ قال : الزكاة لانه قرن بها وبدء بالصلوة قبلها ، وقال رسول الله ((ص)) الزكاة تذهب بالذنوب ، قلت : فالذى يليه في الفضل ؟ قال : الحج وساق الحديث الى

(١) وعن هداية الصدوق الدعاء الى النبي عليه السلام ست ، الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد والولاية وهي افضلهن ومن ترك واحدة من هذه الخمس عمدا متعمدا فهو كافر ولا صلوة الا بوضوء والصلوة تتم بالنوافل والوضوء يغسل يوم الجمعة . (منه)

ان قال : قلت ثم ماذا يشعبه . قال : الصوم . قلت : وما يال الصوم صار آخر ذلك اجمع ؟ قال : افضل الاشياء ما اذا انت فانتك لم يكن منه توبة دون ان ترجع اليه فتؤديه بعينه . ان الصلوة والزكوة والحج والولاية ليس شيء يفسد مكانها دون ادائها . وان الصوم اذا فاتك او قصرت و سافرت فيه اديت مكانه ايا ما غيرها . وجبرت ذلك الذنب بصدقه ولا قضاء عليك . وليس مثل تلك الأربعة شيء ليجزئك مكانه غيره .

و سنورد عن مجالس الشيخ خير أيوب يد المعنى الاول كالمرور عن كتاب الفقه الرضوى و اعلم ان افضل الفرائض بعد معرفة الله عز وجل الصلوة الخمس و قال المحقق المجلسي ايضا في ذيل الكلام المتقدم : والعبارة يحتمل معنيين احدهما ان المعرفة افضل الاعمال . و بعدها في المرتبة ليس شيء افضل من الصلوة . والحاصل انها افضل العبادات البدنية . والثاني ان الاعمال التي يأتي بها العبد بعد تحصيل المعارف الخمس الصلوة افضل منها . اذ لا فضل للعمل بدون المعرفة حتى يكون للصلوة او تكون افضل من غيرها . مع انه يقتضى ان يكون لغيرها ايضا . وقال الشيخ البهائي زاد الله في بهائيه : ما قصده ((ع)) من افضلية الصلوة على غيرها من الاعمال . وان لم يدل عليها منطوق الكلام . الا ان المفهوم منه بحسب العرف ذلك كما يفهم من قولنا : ليس بين اهل البلد افضل من زيد ، افضليته عليهم وان كان منطوقه نفى افضليتهم عليه . و هو لا يمنع المساواة . هذا وفي جعله ((ع)) قول عيسى على نبينا وآله وعليه السلام و اوصاني بالصلوة الآية . مؤيد الافضلية الصلوة بعد المعرفة على غيره من الاعمال . نوع خفاء . ولعل وجهه ما يستفاد من تقديمه ((ع)) ما هو من قبيل الاعتقادات في مفتتح كلامه . ثم ارداه ذلك بالاعمال البدنية والمالية و تصديره لها بالصلوة . مقدما لها على الزكوة ليعهد ان يكون التأييد لمجرد تفضيل الصلوة على غيرها من الاعمال من غير ملاحظة تفضيل المعرفة عليها . و يؤيده عدم ايراده عليه السلام صدر الآية في صدر

التأييد ، و الآية هكذا : ((قال انى عبد الله آتانى الكتاب و جعلنى نبيا و جعلنى مباركا اينما كنت و اوصانى بالصلوة و الزكاة ما دمت حيا)) انتهى كلام البحار .
 اقول ما ذكره البهاى طاب ربه فى جواب ما اورد ، من ان ظاهر الخبر يقتضى نفى افضلية غير الصلوة عليها ، والمطلق ثبوت افضليتها على غيرها واحد هما غير الآخر ، فان نفى وجود الافضلية منها لا يمنع المساواة ومعها لا يتم المطلق ، حق ، و يؤيده ان السؤال فى الخبر عن افضل ما يتقرب به العبد و احبه الى الله عز و جل ، فلو لم يحمل على المعنى الذى ذكره الشيخ المشار اليه للزم عدم مطابقة الجواب السؤال .

و يؤيده ايضا ما رواه فى البحار فى الباب المتقدم عن مجالس الشيخ باسناده عن زريق عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت له : اى الاعمال افضل بعد المعرفة ؟ قال : ما من شئ بعد المعرفة يعدل هذه الصلوة ولا بعد المعرفة والصلوة شئ يعدل الزكاة ، ولا بعد ذلك شئ يعدل الصوم ، ولا بعد ذلك شئ يعدل الحج ، و فاتحة ذلك كله معرفتنا و خاتمته معرفته الخير .

قال بعض الاجلاء : ظاهر الخبر ان الصلوة افضل مطلقا سواء كانت اول وقتها او فى وقت الاجزاء ، الا انه روى عنه ((ع)) ان شمل الاعمال الصلوة فى اول وقتها ان يقيد به اطلاق هذا الخبر ، عملا بقاعدة وجوب حمل المصطلق على المقيد ، وعلى هذا لا يتم المدعى .

و اجيب بان الخبر الاول دل على انها افضل مطلقا وقعت فى اول الوقت او آخره . والخبر الآخر دل على كونها فى اول الوقت افضل الاعمال . ولا منافاة بينهما ليجتاح الى الحمل المذكور . فان الصلوة مطلقا اذا كانت افضل من غيرها من العبادات كان الفرد الكامل منها افضل الاعمال قطعا ، بالنسبة الى باقى افرادها الى غيره .

و منها ما رواه الكافى فى باب فضل الصلوة عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : مثل الصلوة مثل عمود الفسطاط

إذا ثبت العمود نفعت الاطناب والأوتاد والغشا ، وإذا انكسر العمود لم ينفع
طنب ولا وتد ولا غشا .

توضيح :

عن الفيروز آبادي الطنب بضمين حبل طويل يشد به سرادق البيت أو
الوتد ، والغشا الغطاء .

والظاهر انه ((ع)) شبه الايمان بالخيمة والصلوة بعمودها ، وسائر الاعمال
بساير ما تحتاج اليها ، لبيان اشتراط الايمان بالاعمال و مزيد اشتراطه بالصلوة ،
او انه ((ع)) شبه مجموع الاعمال بالخيمة مع جميع ما تحتاج اليها والصلوة بالعمود ،
ليبان انها العمدة من بينها .

روى التهذيب في الزيادات في باب فضل الصلوة عن عيسى عن عبد الله
المهاشمي عن ابيه عن جده عن علي ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) ان
عمود الدين الصلوة وهي اول ما ينظر فيه من عمل ابن آدم ، فان صحت نظرت في عمله
ان لم تصح لم ينظر في بقية عمله . وروى في البحار عن كتاب الحسين بن عثمان
عن رجل عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان اول ما يحاسب عليه العبد الصلوة فاذا
قبلت قبل سائر عمله ، واذا ردت عليه رد عليه سائر عمله .

و روى الكافي في باب من حافظ على صلوته عن ابي بصير قال سمعت ابا
جعفر ((ع)) يقول : كل سهو في الصلوة يطرح منها ، غير ان الله يتم بالنوافل ،
ان اول ما يحاسب العبد به الصلوة فان قبلت قبل ما سواها ، ان الصلوة اذا ارتفعت
في وقتها رجعت الى صاحبها وهي بيضا مشرقة تقول حفظتني حفظك الله ، و
اذا ارتفعت في غير وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها وهي سودا مظلمة
تقول ضيعتني ضيعك الله .

بيان :

وكان المعنى ان ما ذهل عنه في صلوته و لم يقبل عليه بقلبة فهو لا يرفع
له ولا يحسب منها ، غير ان الله سبحانه يتمه بالنوافل ، وسيجي ان شاء الله للمقام

زياده بسط فانتظر .

منها ما رواه الكافي في باب فضل الصلوة عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ((ع)) . قال سمعته يقول : احب الاعمال الى الله عز وجل الصلوة . وهي آخروها يا الانبياء . فما احسن الرجل يغتسل او يتوضأ . فيسيغ الوضوء ثم يتنحى حيث لا يراءه انيس . فيشرف عليه وهو راکع او ساجد . ان العبد لو سجد فاطال السجود نادى ابليس لعنه الله : يا ويله اطاع وعصيت وسجد وابهيت .

وعن الواقي في بعض نسخ الكافي ابليس مكان انيس وهو تصحيف . وفي بعض نسخ الفقيه انسى . وفي بعض نسخ الفقيه فيشرف الله عليه باثبات لفظ الجلالة . ولكل وجه . وان كان اثبات الجلالة والانسى اوجه . والمستتر في يشرف بدون الجلالة يعود الى الانسى والانيس . والغرض على التقاد يراعي العبد عن شائبة الرياء .

و روى في الكافي في الباب المتقدم عن الوشاء قال : سمعت الرضا ((ع)) يقول : اقرب ما يكون العبد من الله عز وجل وهو ساجد . وذلك قوله : ((راسجد واقترب)) .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن يزيد بن خليفة قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : اذا قام المصلى الى الصلوة نزلت عليه الرحمة من اعنان السماء الى اعنان الارض . وحفت به الملائكة . و ناداه ملك : لو يعلم هذا المصلى ما في الصلوة ما اغتفل .

و روى في البحار عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل عن علي بن الحسين السعد آبادي عن احمد بن ابي عبد الله عن ابيه عن ابن ابي

(١) عن الجوهرى اعنان السماء صفائحها وما اعترض من اقطارها كانه جمع عنن والعاتة تقول عنان السماء وقال المفرق والمفرق وسط الرأس وهو الذي يفرق فيه الشعر وقال حفوا حوله يحفون حفا اي اظافوا به واستداروا وقال قتله عن وجهه فانقتل صرفه فانصرف وهو قلب لفت . (منه)

عمير عن جميل عن ابي عبد الله ((ع)) قال : للمصلي ثلاث خصال اذا قام في صلوته يتناثر عليه البر من اعنان السماء الى مفرق رأسه ، و تحف به الملائكة من تحت قدميه الى اعنان السماء ، و ملك ينادي : ايها المصلي لو تعلم من تناجي ما انفتلت .

و روى الكافي ايضا في الباب المتقدم عن ابي جعفر عليه السلام قال : قال رسول الله ((ص)) : اذا قام المؤمن في صلوة نظر الله اليه ، او قال : اقبل الله عليه حتى ينصرف و اظلمت الرحمة من فوق رأسه الى افق السماء ، تحفة من حوله الى افق السماء ، و وكل به ملكا قائما على رأسه يقول له : ايها المصلي لو تعلم من ينظر اليك و من تناجي ما التفت ولا زلت من موضعك ابدا .

ومنها ما رواه المشايخ الثلاثة الكليني والشيخ في الكافي والتهذيب مسندا والصدوق في الفقيه مرسلا في باب فضل الصلوة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : صلوة فريضة خير من عشرين حجة ، و حجة خير من بيت مملوء ذهباً يتصدق منه حتى يغنى .

بيان :

قال بعض الاجلاء : الحجة المرة من الحج بالكسر على قياس و الجمع حجج كسدره و سدر ، قال : ثعلب : قياسه الفتح ولم يسمع من العرب . اقول : وهذا الخبر بحسب ظاهره لا يخلو من اشكالات .

منها ان الحجة منسطة على صلوة فريضة و هي ركعتا الطواف ، وان كانت الحجة ندية فان الصلوة فيها واجبة ، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه بمرااتب . ومنها انه قد ورد افضل الاعمال احزمها ، و اجيب عن ذلك بوجوه اظهرها ثلاثة : اولها ان تحمل الفريضة على اليومية لانها الفرد المستبدر ، و يحمل حديث افضلية الحج على الصلوة غير اليومية ، و حديث افضل الاعمال احزمها على ما عدا الصلوة اليومية ، او على ان المراد افضل كل نوع من الاعمال

احمضها ذلك النوع . مثلاً الوضوء في الحر والبرد . والحج ما شئوا راكباً . والصوم وللصلوة في الصيف والشتاء ونحو ذلك .

وثانيهما ان يراد بالفريضة اليومية . وان يراد بالحج المتطوع به . دون حجة الاسلام اذ لا تعدد فيها حتى يوزن متعددتها بشئ . والصلوة التي في الحج المتطوع ليست بفريضة حيث لم يفرض الله تعالى ابتداءً . وانما جعلها المكلف على نفسه باحرامه للحج فصارت شرطاً للصحة حجة . وعلى هذا فيكون الغرض من الحديث الحث على المحافظة على الصلوة المفروضة في طريق الحج بالالتيان بها بشروطها وحدودها وحفظ مواقيتها . فان كثيراً من الحاج يضعون فرائضهم اليومية في طريقهم الى الحج . اما بتفويت اوقاتها . او بأدائها على المركب . او في المحمل . او بالتيمم . او مع عدم الطهارة في الثوب او البدن . او نحو ذلك . تهاوناً بها واستخفاً فباشأنها . والثواب انما يترتب للحاج على حجة المندوبة مع عدم الاخلال بشئ من صلواته اليومية . والا فالصلوة المفروضة التامة في الجماعة بل في البيت افضل من حجة ينطوع بها .

وثالثها انه يحتمل ان يكون ذلك مختلفاً باختلاف الاحوال ومقتضيات الحال في الاشخاص . كما روي انه ((ص)) سئل : اي الاعمال افضل ؟ فقال : الصلوة لاول وقتها . وسئل ايضا مرة اخرى : اي الاعمال افضل ؟ فقال : بر الوالد . وسئل ايضا اي الاعمال افضل ؟ فقال : حج مبرور . فخص كل سائل بما يليق بحاله من الاعمال . فيقال : ان السائل الاول كان عاجزاً عن الحج ولم يكن له والدان . فكان افضل بحسب حاله الصلوة . والثاني كان له والدان محتاجان فجعل الافضل له برهما . وهكذا الثالث .

ومنها ما رواه الشهيد في الزيادات في فضل الصلوة والكافي في باب من حافظ على صلواته في الحسن كالصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : بينا رسول الله ((ص)) جالس في المسجد اذ دخل رجل فقام يصلي فلم يتم ركوعه ولا سجوده . فقال ((ص)) : نقر كنقر الغراب لئن مات هذا وهكذا اصلواته ليموتن

على غير ديني .

و روى في الكافي أيضا في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح عن زرارة عن
ابن جعفر ((ع)) قال: قال : لا تشبهوا بصلواتك فان النبي ((ص)) قال عند موته :
ليس مني من استخف بصلوته . ليس مني من شرب مسكرا لا يرد على الحوض والله .
و روى أيضا في الباب المتقدم عن ابن بصير قال قال ابو الحسن الاول
((ع)) : انه لما حضرا بي الوفاة قال لي : يا بني انه لن ينال شفا عتينا من
استخف بالصلوة .

و روى أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن ابن جعفر ((ع))
قال : اذا ادى الرجل صلوة واحدة تامة قبل جميع صلواته وان كان غير تامات .
وان افسدها كلها لم يقبل منه شيء منها ولم تحسب له نافله ولا فريضة . وانما
يقبل النافلة بعد قبول الفريضة . واذا لم يؤد الرجل الفريضة لم تقبل منه
النافلة . وانما جعلت النافلة لتتم بها ما افسد من الفريضة .

و روى أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن العيص بن القاسم قال قال
ابو عبد الله ((ع)) والله انه ليأش على الرجل خمسون سنة و ما قبل الله منه صلوة
واحدة . فاي شيء اشد من هذا ؟ والله انكم لتعرفون من جيرانكم و اصحابكم من
لو كان يصلون لبعضكم ما قبلها منه . لا يستخفاه بها ان الله عز و جل لا يقبل
الا الحسن . فكيف يقبل ما يستخف به ؟

و روى أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن ابيان بن تغلب قال: صليت
مع ابي عبد الله ((ع)) المغرب بالمزلفة . فلما انصرف اقام الصلوة و صلى العشاء
الآخرة لم يركع بسهما . ثم صليت معه بعد ذلك بسنة فصلى المغرب ثم قام فتنفل
باربع ركعات . ثم اقام فصلى العشاء الآخر ثم التفت الى فقال : يا ابيان هذه
الصلوة الخمس المفروضات من اقامتهم و حافظ على مواقيتهم . لقول الله يوم القيامة
له عنده عهد يدخله به الجنة . و من لم يصلهم لمواقيتهم و لم يحافظ عليهم
فذاك اليه . ان شاء عذبه .

و روى ايضا فى باب فضل الصلوة فى الحسن كالصحيح عن حفص بن البختري عن ابي عبد الله ((ع)) قال : من قيل الله منه صلوة واحدة لم يعذبه . و من قبل منه حسنة لم يعذبه .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن الحسين بن سيف عن ابيه قال حدثنى من سمع ابا عبد الله ((ع)) يقول : من صلى ركعتين يعلم ما يقول فيها انصرف و ليس بينه وبين الله عزوجل ^(١) ((الذين هم عن صلواتهم ساهون)) قال : هو التضييع .

و روى فى التهذيب فى الزيادات فى باب فضل الصلوة عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : ما من صلوة يحضر و قتها الا نادى ملك بين يدي الله تعالى : ايها الناس قوموا الى نبرأ نكم التى اوقدتموها على ظهوركم فاطفئوها بصلواتكم .

و روى فى الكافي فى باب من حافظ على صلواته عن السكونى عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : لا يزال الشيطان ذعرا من المؤمن حافظ على الصلوة الخمس . فاذا ضيعهن نجر عليه فادخله فى العظام .

و روى ايضا فى باب الخشوع فى الصلوة عن زرارة قال قال ابو جعفر ((ع)) اذا قمت فى الصلوة فعليك بالاقبال على صلواتك . فانما لك منها ما أقبلت عليه الحديث .

بيان :

لا يقال المستفاد من جملة من الآيات ^(٢) القرآنية والاخبار المتقدمة و نحوها من الاخبار الكثيرة : ان صلوة من يغفل عما يقول ليست مقبولة الا بقدر ما أقبل عليه منها . و نحوها ايضا ما ورد من عدم قبول صلوة شارب الخمر الى

(١) هكذا فى نسخة الاصل . والعبارة غير تامة . المصحح .

(٢) قال الله تعالى : ((الذين هم فى صلواتهم خاشعون)) وقال : ((قويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون)) وقال : ((اقم الصلوة لذكركى)) وقال : ((و لا تكن من الغافلين)) وقال : ((ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)) .

اربعةين يوما ، والفقهاء لم يشترطوا حضور القلب في جميع الصلوة ، فكيف التوفيق؟ وايضا الصلوة في صلوته ودعائه مناجاة لربه كما هو معلوم ، وقد ورد في الخبر ايضا، ولا شك ان الكلام مع الغفلة ليس بمناجاة ، فاي سؤال في قوله اهدنا الصراط المستقيم؟ اذا كان القلب غافلا ولا شك ان المقصود من القراءة والاذكار الحمد والثناء والتضرع والدعاء ، والمخاطب هو الله تعالى وقلب العبد بحجاب الغفلة محجوب عنه فلا براه ولا يشاهد ، بل هو غافل عن المخاطب ولسانه يتحرك بحكم العادة ، فما ابعد هذا عن المقصود بالصلوة التي شرعت لتصيل القلب وتجديد ذكر الله ورسوخ عهده الايمان بها؟ هذا حكم القراءة والذكر .

واما الركوع والسجود فالمقصود التعظيم بهما قطعاً ، والتعظيم كيف يجتمع مع الغفلة ؟ واذا خرج عن كونه تعظيماً لم يبق الا مجرد حركة الظاهر والراس ، وليس فيه من المشقة ما يقصد به الامتحان به ، ثم يجعل عماد الدين والفاصل بين الكفر والاسلام ، ويقدم على سائر العبادات ، ويجب القتل بسبب تركه على الخصوص .

لا نأقول لا ريب في ان حضور القلب هو روح الصلوة والصلوة اذا كانت خالية عن الروح بالكلية فلا ريب في بطلانها ، خلا فالبعض العلماء ، واذا كانت مشتملة عليه ولو عند التكبير فلا ريب في صحتها واجزائها ، وان لم يكن مقبولا بالقبول الكامل ، وهذا اجماع كما صرح به غير واحد منهم ، قال بعض الاجلاء المقبول^(١) من العبادة ما يترتب عليه الثواب في الآخرة ويقرب الى الله زلفى ، والاجزاء ما يسقط التكليف عن العبد وان لم يثبت عليه ، والناس مختلفون في تحمل التكليف ، والتكليف انما هو بقدر حوصلة الخلق وقابليتهم وسعتهم وتصورهم ، فلا يمكن ان يشترط عليهم جميعا احصاء القلب في جميع الصلوة ، فان ذلك معجزته

(١) وهو صاحب الحقايق . (منه)

كل البشر الآأقلين ، و اذا لم يكن اشتراط الاستيعاب للضرورة فلا مرد له . الا ان يشترط منه ما ينطلق عليه الاسم و لو فى اللحظة الواحدة . و اولى اللحظات التكبير والتوجه فاقصر على التكليف بذلك . ونحن مع ذلك نرجو ان لا يكون حال الغافل فى جميع صلواته مثل حال التارك بالكلية . فانه على الجملة اقدم على الغفل ظاهرا و احضر القلب لحظة . وكيف لا والذى صلى مع الحدث ناسيا صلواته باطله عند الله . و لكن له اجرهما بحسب فعله وعلى قدر قصوره وعذره . الى ان قال : و حاصل الكلام ان حضور القلب هو روح الصلوة . وان اقل ما يبقى به الروح الحضور عند التكبير فالنقصان منه هلاك . و بقدر الزيادة عليه يتيسر الروح فى اجزاء الصلوة . و كم من حى لا حراك به قريب من الميت . فصلوة الغافل فى جميعها الا عند التكبير حى لا حراك به انتهى . كلامه .

اقول تحقيق الكلام بحيث يكشف الستر عن المقام . ان يقال : اتفق الاصحاب ^(١) فى ان صلوة من نوى عند التكبير بالنية المعهودة صحيحة و مجزية مبرئة للذمة ما لم يعرض لها مبطل من خارج . و ان كان بعدها غافلا عما يقول ؟ و انما الكلام فى ان الاجزاء هل هو مستلزم للقبول كما عن المشهور ؟ فيكون المراد من القبول الوارد فى الاخبار النافية لقبول صلوة من يغفل عما يقول . هو القبول الكامل . فيصير النفى متوجها الى القيد ام لا ؟ بل هو مغاير له . ولا تلازم بينهما . فقد تكون العيادة مجزية صحيحة و ان لم تكن مقبولة . كما ذهب اليه المرتضى علم الهدى على ما حكاه الشيخ البهائى فى الاربعين . و يستفاد منه فيه الميل اليه . فيكون المراد من الاخبار النافية لقبول صلوة من يغفل هو عدم القبول بالكلية فلا يترتب عليها نواب بالكلية . والحق هو المشهور ولنا انه لا خلاف بين العقلاء فى ان السيد اذا امر عبده امر ايجابيا بحمل من الاعمال و وعده الاجر على ذلك العمل فامثل العبد ما امر به مولاه فأتى به . فانه

(١) كما صرح به غير واحد منهم . (منه)

يجب على السيد قبوله منه والوفاء بما وعده . فلو رده عليه و منعه الاخير الذي وعده مع انه لم يخالف في شيء مما امر به . فانهم لا يختلفون في لوم السيد و نسبته الى خلاف العدل . سيما اذا كان السيد ممن يمتدح بالعدل والاكرام والفضل والانعام . و ما نحن فيه من هذا القبيل . فان الاوامر لا يجايبه قسدا اتى بها كما هو المفروض . والاخلال بالاقبال الذي هو روح العبادة لا يوجب الرد . لانه الامر به انما هو امر استحبابي . و بطور اخر الاخبار قد دلت على قبول ما اقبل عليه . ولا ريب في ان المصلى عند التكبيرة مقبل على الله وقلبه متوجه اليه و له حضور قلب . و ان كان في باقى اجزائها غافلا يقول . فيكون صلوته مقبولة و مثابا عليها في الجملة . سيما اذا قلنا بان النية عبارة عن الاحضار بالبال و انها داخلة في الصلوة . فهذه الصلوة مع كونها مجزية متصفة بالقبول . فالقول بانه يمكن ان يكون العبادة مجزية غير متصفة بالقبول و ترتب الثواب . بمعزل عن التحقيق فليتنبه جدا .

و قد يستدل لذلك بوجهين آخرين :

احدهما ان الصحة المعبر عنها بالاجزاء ان تفسر بما هو المشهور من انها عبارة عن موافقة الامر و امتثاله . و حينئذ فلا ريب في ان ذلك موجب للثواب . و على هذا فالصحة مستلزم للقبول . و ان تفسر بما اسقط القضاء كما هو المرتضى عند المرتضى و عليه بنى ما ذهب اليه في المسئلة . و فيه انه يلزم القول بترتب القضاء على الاداء . و هو خلاف ما يستفاد من الاخبار . و خلاف ما صرح به غير واحد من محققى علمائنا الابرار . من ان القضاء يتوقف على امر جديد ولا يترتب له على الاداء .

و ثانيهما انه لا خلاف بين اصحاب القولين المذكورين في ان هذه العبادة المتصفة بالصحة والاجزاء مسقطه للعقاب المترتب على ترك العبادة . و مع فرض عدم القبول بالكلية بحيث يعود العمل الى مصدره كما كان قبل الفعل فكأنه لم يفعل شيئا بالمرة ولا يعقل اسقاطها العقاب اذا رجع العمل عليه على الوجه

المذكور بوجوب بقاءه تحت عهدة التكليف . فيكف يتصور سقوط العقاب حينئذ و
اللازم من ذلك ان سقوط العقاب انما يترتب على القبول كما هو ظاهر لذوى
العقول ، وحينئذ فيستلزم الثواب البتة . فافهم الوجهين و تدبر فيهما .

و للقول الآخر ما اشار اليه البهائي طاب ثراه في الاربعين ^(١) حيث قال
لعل المراد بعدم قبول صلوة شارب الخمر اربعين يوما ، عدم ترتب الثواب عليها
في تلك العدة ، لا عدم اجزائها فانها مجزية اتفاقا ، فهو يؤيد ما يستفاد من كلام
السيد المرتضى علم الهدى انار الله برهانه . من ان قبول العبادة امر مغاير
للأجزاء ، فالعبادة المجزية هي المبرئة المخرجة عن عهدة التكليف ، و المقبولة
هي ما يترتب الثواب عليها و لا تلازم بينهما و لا اتحاد كما يظن ، و ما يدل على
ذلك قوله تعالى : ((انما يتقبل الله من المتقين)) . مع ان عبادة غير المتقين مجزية
اجمعا . و قوله تعالى حكاية عن ابراهيم واسماعيل عليهما السلام : ((ربنا تقبل منا)) .
مع انها لا يفعلان غير المجزى . وقوله تعالى : ((فتقبل من احد هما ولم يتقبل من
الآخر)) . من ان كلامهما فعل ما امر به من القربان .

و قوله ((ص)) : ان من الصلوة لما يقبل نصفها و ثلثها و اربعها ، وان منها لما
تلف كما يلف الثواب الخلق فيضرب بها وجه صاحبها . و التقريب ظاهر .
و لان الناس لم يزلوا في سائر الاعصار و الا مصار . يدعون الله تعالى
بقبول اعمالهم بعد الفراغ منها ، ولو اتحد القبول و الاجزاء لم يحسن هذا الدعاء الا
قبل الفعل كما لا يخفى . فهذه وجوه خمسة تدل على انفكاك الاجزاء عن القبول .
ثم قال طاب رسمه : و قد يجاب عن الاول بان التقوى على مراتب اولها
التبر عن الشرك ، و عليه قوله تعالى : ((والزمهم كلمة التقوى)) قال المفسرون : هي
قول لا اله الا الله .

و ثانيها التجنب عن المعاصي .

(١) في الحديث الثلاثين . (منه)

و ثالثها التنزه عما يشغل عن الحق جل وعلا ، ولعل المراد به المتقين اصحاب المرتبة الاولى ، وعبادة غير المتقين بهذا المعنى غير مجزية و سقوط القضاء لان الاسلام يجب ما قبله .

وعن الثاني بان السؤال قد يكون للواقع والغرض منه بسط الكلام مع المحبوب و عرض الافتقار لديه ، كما قالوه في قوله تعالى : «ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا» على بعض الوجوه .

وعن الثالث بانه تعبير بعدم القبول عن عدم الاجزاء و لعله لخلل في الفعل .

وعن الرابع انه كناية عن نقص الثواب و فوات معظمه .

وعن الخامس بان الدعاء لزيادة الثواب و تضعيفه .

ثم قال طاب نراه : وفي النفس من هذه الاجوبة شيء ، وعلى ما قيل في الجواب عن الرابع ينزل عدم قبول صلوة شارب الخمر عند غير السيد المرتضى رضى الله عنه ، انتهى .

اقول قد عرفت ما هو الحق عندنا ، وهذه الادلة بعد ان عرفت ما استدللناه على ما ذهبنا اليه ، لا تغنى من الجوع بلاريب و شبهة .
فائدة :

ما اشتمل عليه خبر ابي بصير المتقدم في ذيل التوضيح من قوله : كل سهو في الصلوة يطرح منها غير ان الله يتم بالنوافل ، قد ورد نحوه في جملة من الاخبار ، كما رواه التهذيب في باب احكام السهو في الزيادات في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال : ان العبد ليرفع له من صلوته نصفها و ثلثها و ربعها و خمسها ، فما يرفع له الا ما قيل منها بقلبه ، و انما امروا بالنوافل ليم لهم بها ما نقصوا من الفريضة .

و ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن ابي بصير قال عبد الله ((ع)) : يرفع للرجل من الصلوة ربعها او ثلثها او نصفها و اكثر بقدر ما سهى ، ولكن الله

نعمالي يتم ذلك بالنوافل .

وما رواه ايضا في المكان المتقدم عن ابي حمزة الثعالي قال : رايت علي بن الحسين عليهما السلام يصلي فسقط رداؤه عن منكبه . قال : فلم يسوه حتى فرغ من صلوته . قال : سألته عن ذلك . فقال : و يحك اندري بين يدي من كنت ؟ ان العبد لا يقبل منه صلوة الا ما قبل منها . فقلت جعلت فداك : هل كنا ، فقال : كلا ان الله يتم ذلك بالنوافل .

وما رواه ايضا في المكان المتقدم عن ابي بصير قال : قال رجل لابي عبد الله ((ع)) وانا اسمع : جعلت فداك اني كثير السهو في الصلوة . فقال : وهل يسلم منه احد ؟ فقلت : ما اظن احدا اكثر سهوا مني . فقال ابو عبد الله ((ع)) : يا ابا محمد ان العبد يرفع له ثلث صلوات ونصفها و ثلاثة ارباعها و اقل و اكثر على قدر سهوة فيها . ولكنه يتم له بالنوافل . فقال له ابو بصير : ما اري النوافل ينهني ان تشرك علي حال . فقال ابو عبد الله ((ع)) : اجل لا .

بيان :

قال الشارح الفاضل في شرح الرسالة النقلية عند ذكر مصنفها بعض (١) الاخبار المشار اليها ما صورته : و اعلم ان ظاهر الخبر يقتضي ان النوافل تكمل ما فات من الفريضة بسبب ترك الاقبال بها و ان لم يقبل بالنوافل . بل متى كانت صحيحة . اذ لو لا ذلك لا احتاجت النوافل حينئذ الى مكمل آخر و يتسلسل . و يبقى حينئذ حكم النافله التي لم تقبل بها عدم قبولها في نفسها . و عدم ترتب اصل الثواب او كثيرها عليها . و ان حصل بصحيحها جبر الفريضة . مع الثواب الجزيل عليها . و لو اقبل بها تضاعف الثواب و يتم القرب والرفق . انتهى كلامه .

اقول روى المحقق المجلسي طاب ثراه في البحار في باب علل الصلوة عن العلل والعيون عن عبد الواحد بن عيود عن علي بن محمد بن قتيبة في علل

(١) و هو صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة .

فضل بن شاذان عن الرضا (ع) قال: فإن قال: فلم جعل أصل الصلوة ركعتين؟ ولم زيد على بعضها ركعة، وعلى بعضها ركعتان؟ ولم يزد على بعضها شيء؟ قيل: لأن أصل الصلوة إنما هي ركعة واحدة لأن أصل العدد واحد فإذا انقصت من واحد فليست هي صلوة، فعلم عز وجل أن العباد لا يؤدون تلك الركعة الواحدة التي لا صلوة أقل منها بكاملها وتعامها والاقبال، عليها فقرن اليها ركعة ليتم بالثانية ما نقص من الأولى، ففرض الله عز وجل أصل الصلوة ركعتين، ثم علم رسول الله (ص) أن العباد لا يؤدون هاتين الركعتين بتعام ما أمروا به كماله، فضم إلى الظهر والعصر والعشاء الآخرة ركعتين ركعتين ليكون فيها تمام الركعتين الأوليين، علم أن صلوة المغرب يكون شغل الناس في وقتها أكثر للانصراف إلى الأوطان^(١) والأكل والوضوء والتهيئة للبيت، فزاد فيها ركعة واحدة ليكون أخف عليهم، ولأن تصير ركعات الصلوة في اليوم والليل فرداً، ثم ترك الغداة على حالها لأن الاشتغال في وقتها أكثر والعبادة إلى الخواص فيها أعم، ولأن القلوب فيها اخلا من الفكر لقلّة معاملات الناس بالليل، وقلّة الاخذ والاعطاء، فالإنسان فيها أقبل على صلوته منه في غيرها من الصلوات، لأن الفكر قد تقدم العمل من الليل.

قال بعض الأجلاء بعد نقل ما تقدم نقله عن الشارح الفاضل ما صورته: وعندي أنه محل نظر، نشأ عن الغفلة وعدم التأمل في الأخبار الواردة في المقام، وذلك فإن الظاهر منها أن ذلك إنما هو على جهة التوسعة للمكلف لو اخل بالاقبال في صلوته، فإنه يمكن تدارك ذلك بالنوافل، والمستفاد من الأخبار باعتبار ضم بعضها إلى بعض، أن لهذا التدارك مراتب أولها أن يتدارك ما سهاه في الركعة الأولى واخل به من الاقبال فيها كلاً أو بعضاً في الركعة الثانية، وإن فاته ذلك فإنه يتدارك في الركعتين الأخيرتين، وإن فاته ذلك فإنه يتدارك ذلك بالاقبال على النوافل، يدل ذلك على ما ذكرناه ما رواه الصدوق في كتابي العلل والعيون في حديث علل

(١) الإفطار خ ل.

الفضل بن شاذان المروية عن الرضا ((ع)) حيث قال : انما جعل اصل الصلوة ركعتين و زيد على بعضها ركعة وعلى بعضها ركعتين ، ثم ذكر الخبر الذي تقدم نقله عن البخار ، وقال : والاخبار يضم الركعات الزائدة على التنتين الاوليين لذلك غير هذا الخبر كثيرة ، وانت اذا ضمنت هذه الاخبار الى اخبار هذا المقام وجدت الحاصل منها ما ذكرناه من ارادة التوسعة على العباد في تدارك ما يحصل منهم من السهو والغفلة ، وحينئذ فاذا اهلوا التدارك في جميع هذه المراتب فقد قصروا في حق انفسهم ، وصاروا حقيقين بالرد وعدم القبول ، ان لا اعظم من هذه التوسعة ، لان المراد ما توهمه - قدس سره - من ترتب التكميل على كل نقص في العبادات ، فكل ناقص منها يحتاج الى مكمل فيلزم التسلسل لو لم يلزم ما ذكره ، ثم انه لا يخفى ان الغرض من التكميل ، انما هو متى كانت الفريضة كلا او بعضا لم يقبل عليها ، فانه لا يثاب عليها على الاول و يثاب على ما قبل عليه منها على الثاني ، والتكميل انما يحصل بشئ فيه ثواب يسد هذا النقص في جميع الفريضة او بعضها ، والنصوص قد دلت على ان ما لا يقبل عليه من العبادات فريضة او نافلة ولا ثواب عليه ، وبذلك قد اعترف ايضا - قدس سره - في كلامه المذكور فكيف يعقل من النافلة التي لم يقبل فيها ولا قبول لها ان تكون مكملة للفريضة ، فانه لا ثواب عليها على هذا التقدير ليكمل به ناقص الفريضة ، ولا يعقل للتكمل معنى غير ما ذكرناه ، صحيحة زرارة وقوله فيها : وان افسدها كلها يعنى الفريضة والنافلة بعدم الاقبال فيهما لم يقبل منه شئ منها ولم تحسب له فريضة ولا نافلة الحد يث ، وبالجمل فكلام شيخنا المذكور نور الله ضريحه - لا يخلو من الغفلة عن ملاحظة الادلة في المقام ، انتهى كلامه .

اقول لا ريب ولا شك في ان كل عاقل غير غافل ولا ذاهل اذا جعل عقله المستقيم حاكما ، يفهم من الاخبار المشار اليها خصوصا روايتا ابي بصير و ابي حمزة ، ما فهمه الشارح الفاضل طاب مضجعه .

والذي صار منشأ لا عتراض ذلك الفاضل على ما فهمه الشارح الفاضل بما عرفته . هو رواية الفضل المتقدمة وهي مع كون النافلة غير مذكورة فيها لا تغني من جوع ، لان تلك العلل الواردة في امثال هذه الاخبار ليست علل مستقلة ، بل نكات واردة كما لا يخفى على ^(١) المتتبع ، بل يظهر ذلك من تلك الرواية ايضا ويرتدك الى ما قلناه . ما رواه المجلسي طاب ثراه في البحار في باب علل الصلوة عن العلل عن احمد بن محمد بن العطار عن ابيه عن ابي محمد العلوي الذي باسناده رفع الحديث الى الصادق ((ع)) قال قلت له : لم صارت المغرب ثلاث ركعات واربعا بعدها ليس فيها تقصير في حضور ولا سفر ؟ فقال : ان الله عز وجل اتزل على نبيه صلى الله عليه وآله لكل صلوة ركعتين في الحضر . فاضاف اليها رسول الله ((ص)) لكل صلوة ركعتين في الحضر وقصر فيها في السفر . الا المغرب بلغه مولد فاطمة ((ع)) فاضاف اليها ركعة شكر لله عز وجل . فلما ان ولد الحسن ((ع)) اضاف اليها ركعتين شكر الله عز وجل . فلما ان ولد الحسين ((ع)) اضاف اليها ركعتين شكر الله عز وجل . فيقال : للذكر مثل حظ الانثيين ، فتركها على حالها في الحضر والسفر .

وما رواه ايضا في الباب المتقدم عن العلل عن علي بن حاتم عن القاسم بن محمد عن حماد بن الحسين عن الحسين بن الوليد عن عبد الله بن حماد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) . قال قلت : لا يعلو اوجب رسول الله ((ص)) صلوة الزوال ثمان قبل الظهر وثمان قبل العصر ؟ ولا يعلو رغب في وضوء المغرب كل الرغبة ؟ ولا يعلو اوجب الاربع الركعات من بعد المغرب ؟ ولا يعلو كان يصلي صلوة الليل في آخر الليل ولا يصلي في اول الليل ؟ قال : لتأكيد الفرائض لان الناس لو لم يكن الا أربع ركعات الظهر لكانوا مستخفين بها حتى كاد يفوتهم الوقت . فلما كان شيئا غير الفريضة اسرعوا الي ذلك

(١) كيف ولو بنينا على ما فهمه لما كان لتقدم النافلة على الفريضة كما في اكثر الفرائض اليومية معني . فافهم . (منه)

لكثرته . وكذلك التي من قبل العصر ليسرعوا الى ذلك لكثرته . وكذلك لانهم يقولون : ان ستوفنا و نريد ان نصلى الزوال ، يفوتنا الوقت . وكذلك الموضوع في المغرب يقولون حتى نتوضأ يفوتنا الوقت فيسرعوا الى القيام . وكذلك الاربع ركعات التي من بعد المغرب . وكذلك صلاة الليل ليسرعوا الى القيام الى صلاة الفجر . فلتلك العلة وجب هذا هكذا .

فتدبر في المقام . مع اننا لو بنينا على ما ذكره يلزم صلاة من يغفل عما يقول فيما عدا الركعة الاولى . و كان في الركعة الاولى مقبلا على الله سبحانه مقبولة تامة . و هو خلاف ظاهر الاخبار المعتبرة الكثيرة بل صريحها . ثم ان ما ذكره في ذيل ((ثم لا يخفى)) فاسد من وجوه :

اما اولا فلان قوله : والتكميل انما يحصل بشئ فيه ثواب يسد هذا النقص في جميع الفريضة او بعضها . غير وجيه لانه لم لا يجوز ان لا يكون للشئ في نفسه ثواب ؟ ولكن اذا انضم الى شئ جعل مكملاله . فتنبه جدا .

واما ثانيا فلان النصوص الدالة على ان ما لا يقبل عليه من العبادة ليست بمقبولة . لا يكون المراد منها عدم القبول مطلقا المراد عدم القبول الكامل . لما بينا سابقا واقمنا عليه الادلة . فيكون لتلك العبادة ثواب في الجملة .

والعجب من ذلك الفاضل الباحث انه بعد اعتراضه هذا باسطر يصرح بذلك . فكيف غفل عنه هنا مع ان المتبادر من تلك النصوص لعله هو الفريضة . قالنا فله غير داخله . و مع ذلك يمكن ان يقال : ان الاخبار النافية للقبول يقول مطلق . انما هو اذا لم يقبل على العمل مطلقا والمضى عند التكبير مقبل عليه سبحانه فعمله مقبول بقدر اقباله كما دل عليه الخبر بل الاخبار . فهو مثاب في عمله في الجملة . فيصح ان تكون النافلة المفروضة مكملة للفريضة المزبورة .

هذا مضافا الى ان العقل يابى ان يقول بان النافلة صحيحة و مع ذلك لان معنى المستحب هو ما يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه . فعلى هذا لو فرضنا شمول النصوص المشار اليها للنافلة ايضا لوجب التخصيص . فافهم .

واما ثالثا فلانه لا يظهر من كلام الشارح الفاضل الاعتراف بما ذكرناه بين العبارة التى صارت منشا لهذا التوهم على سبيل التردد ، على الشارح الفاضل ان التسلسل الذى ادعاه ، وجهه غير ظاهر وان كان وجهه خفى ، ولكن فيه ايضا خدشة ظاهرة فانهم .

وبالجملة الذى يظهر لى بعد امعان النظر والفكر فى الاخبار المذكورة . هو ان المعنى الذى ذكره الشارح الفاضل هو المستفاد من الاخبار الكثيرة . واما رواية الفضل المتقدمة فهى لذلك غير منافية ، اما لعدم ذكر النافلة فيها . اولان المستفاد منها هو بيان ان حضور القلب فى الركعة الاولى معالابد منه ، ومع فقد لابد ان يتدارك فى باقى الركعات على النحو المذكور فى الرواية . وهذا المعنى لا يناقى ما يستفاد من الاخبار الماضية ، لانه يظهر منها وماضاهها ان حضور القلب فى كل الركعات مطلوب للشارع . والحاصل انه يظهر بعد ضم الاخبار بعضها الى بعض ان حضور القلب كما هو مطلوب فى الركعة الاولى كما يستفاد من رواية الفضل . فهو مطلوب فى ساير الركعات ايضا ، ولكن طلب الشارع بالنسبة الى الاول اتم واهم .

فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : ومنها ما رواه فى البحار فى باب فضل الصلوة عن الخصال عن محمد بن جعفر بن بندار عن ابي العباس الحمادى عن صالح بن محمد عن على بن الجعد عن سلام بن المنذر عن ثابت النباطى عن انس عن النبى ((ص)) قال : حبيب الى من الدنيا ثلاث : النساء والطيب وجعلت قرعة عينى فى الصلوة .

و روى ايضا فى الباب المتقدم منه عن الحسن بن على بن محمد العطار عن محمد بن احمد بن مصعب عن احمد بن محمد بن غالب عن تيار^(١) مولى انس عن النبى ((ص)) قال : حبيب آلى من دنياكم النساء والطيب وجعل قرعة

(١) سيار حل .

عيني في الصلوة .

قال في البحار بعد نقلهما : قال الصدوق رحمه الله : ان الملحدين يتعلقون بهذا الخبر ، يقولون ان النبي ((ص)) قال حبيب الى من دنياكم النساء والطيب واراد ان يقول الثالث فندم وقال وجعل قرّة عيني في الصلوة . وكذبوا لانه ((ص)) لم يكن مراده بهذا الخبر لا الصلوة وحدها ، لانه قال عليه الصلوة والسلام ركعتين يصليهما ^(١) المتزوج افضل عند الله من سبعين ركعة يصليها غير متزوج ، وانما حبيب اليه النساء لاجل الصلوة . وهكذا قال ركعتين يصليها متعطر افضل من سبعين ركعة يصليها غير متعطر . وانما حبيب اليه الطيب ايضا لاجل الصلوة ، ثم قال ((ع)) او جعل قرّة عيني في الصلوة لان الرجل لو تطيب وتزوج ثم لم يصل لم يكن له في التزويج فضل ولا ثواب .

توضيح :

اقول ما ذكره رحمه الله جيد متين ، لكنه انما يستقيم على رواية ليس فيها ثلاث ، واما على رواية ذكر فيها الثلاث فلا يستقيم ما ذكره - قدس سره - وليت شعري اى الحاد فيما ذكره ! ولعله نسب اليهم الالحاد من جهة اخرى علمها منهم ، وانما ارتكبوا هذا في رواية ليس فيها لفظ الثلاث ايضا ، لان الصلوة ليست من امور الدنيا بل من امور الآخرة وافضلها . ولو كان المراد ما يقع في الدنيا فلا وجه ظاهر التخصيص تلك الامور بالذكر ، ويمكن ان يقال : المراد بما يقع في الدنيا مطلقا . والغرض بيان ان الاولين من اللذات النبوية اهم وافضل من سايرها ، والاخير من العبادات الدينية اهم من سايرها ، والحاصل انى احب من اللذات هذين ، ومن العبادات هذا .

و يحتمل وجها اخر بان يقال : قرّة العين في الصلوة ايضا من اللذات

(١) يصليها خل .

التي يحصل للمقربين في الدنيا وان كانت الصلوة من الاعمال الاخرية . فان التذاذا للمقربين بالصلوة والمناجاة أشهى عندهم من جميع اللذات . فلذا اعدده صلى الله عليه وآله من لذات الدنيا . بل يمكن ان يقال : انما اعدده ((ص)) في تلك الامور اشعارا بان التذاذه ((ص)) بالنساء والطيب ايضا من تلك الجهة . اى لان الله تعالى رضى بهما واختارهما . لا للشهوة النفسانية ، وقدمر وسياتي تحقيق منا يقتضى ان التذاذهم عليهم السلام بنعيم الجنة ايضا من تلك الجهة . ولو كان النار والعياذ بالله دارا لاختيار و مرضيا للعزير الجبار لكانوا طالبين لها : فلذا اتهم في الدارين مقصورة على ما اختاره لهم هولا هم . ولا يدعن بهذا الكلام حق الانعاز الامن سعد بالوصول الى مقامات المحبين . رزقنا الله نيل ذلك وسائر المؤمنين . ثم اعلم ان القربا لضم ضد الحر . والعرب تزعم ان دمع الباكي من شدة السرور يارد . ومن الحزن حار . فقرة العين كناية عن السرور والظفر بالمطلوب . يقال : قررت عينه تقر بالكسر والفتح قررة بالفتح والضم .

ومنها : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب فرض الصلوة عن مسعدة بن صدقة انه قال : سئل ابو عبد الله ((ع)) : ما بال الزانى لانسميه ^(١) كافرا ؟ و تارك الصلوة نسميه ^(٢) كافرا . وما الحجة في ذلك ؟ فقال : لان الزانى وما اشبه انما يفعل ذلك لمكان الشهوة وانها ^(٣) تغلبه . وتارك الصلوة لا يتركها الاستخفافا بها . وذلك لانك لاتجد الزانى ياتى بالمرأة الا وهو مستلذ لإتيانه اياها قاصدا اليها . وكل من ترك الصلوة قاصد التركها فليس يكون قصده لتركها اللذة . فاذا نغيت اللذة ^(٤) وقع الاستخفاف . واذا وقع الاستخفاف وقع الكفر .

(١) تسميه خل .

(٢) تسميه خل .

(٣) لانها خل .

(٤) قيل لذة الاستراحة قليلة بمنزلة العدم . (منه)

و رواه في البحار في باب فضل الصلوة عن قرب الاسناد عن هرون بن مسلم عن مسعدة بن صدقة بآدنى تغيير في المتن .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن قرب الاسناد بالإسناد المتقدم عن ابن صدقة قال : قيل لأبي عبد الله ((ع)) : ما فرق بين من نظر إلى امرأة فزنى بها أو خمرها فشربها ؟ وبين من ترك الصلوة ؟ حيث لا يكون الزانى و شارب الخمر مستخفا كما استخف تارك الصلوة . و ما الحجة في ذلك ؟ و ما العلة التي تفرق بينهما ؟ قال : الحجة ان كل ما انحلت نفسك فيه و لم يدعك اليه داع و لم يغلبك عليه غالب شهوة مثل الزنا و شرب الخمر ، فانت دعوت نفسك إلى ترك الصلوة و ليس ثم شهوة فهو الاستخفاف بعينه . و هذا فرق ما بينهما .

و روى أيضا عن العلل عن أبيه عن هرون بن الحسنين معا و روى أيضا في الباب المتقدم عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عن الحسن بن محبوب عن جميل بن صالح عن بريد عن أبي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : ما بين المسلم وبين ان يكفر الا ان يترك الصلوة الفريضة متعمدا ، و تهاون بها فلا يصلّيها .

و روى أيضا عن المحاسن عن محمد بن علي بن محبوب مثله .

و روى أيضا عن ثواب الاعمال عن محمد بن علي ما جيلوية عن علي بن ابراهيم عن أبيه عن عبد الله بن ميمون عن أبي عبد الله ((ع)) عن جابر قال : قال رسول الله ((ص)) : ما بين الكفر والايان الا ترك الصلوة .

بيان :

قال في البحار بعد نقل خبر بريد : لعل المعنى ان الانسان يكفر بشئ يسير كترك الصلوة ، اى ليس بين الاسلام والكفر فاصلة كثيرة يلزم تحقق امور كثيرة حتى يكفر ، بل يحصل بترك الصلوة ايضا ، او المعنى ان المرتبة المتوسطة بين الايمان والكفر ترك الصلوة اى تارك الصلوة ليس بمؤمن لاشراط الاعمال

فيه ، ولا كافر يستحق القتل والخلو دبل ، هو في درجة متوسطة ، وعلى التقديرين لعل ذكر الصلوة على المثال ، والاحتمالان جاريان في الخبر الاتي اي خبر عبد الله المتقدم ، ويؤيد الثاني ما رواه في الكافي في الصحيح عن ابن سنان قال سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت ، هل يخرج من ذلك من الاسلام ؟ وان عذب كان عذابه كعذاب المشركين ام له مدة وانقطاع ؟ فقال : من ارتكب من الكبائر فزعم انها حلال اخرج من ذلك من الاسلام وعذب أشد العذاب ، وان كان معتزفا انه اذنب ومات عليه اخرج من الايمان ولم يخرج من الاسلام وكان عذابه اهن من عذاب (١) الاول .

وقال ايضا بعد رواية قرب الاسناد الثانية اعلم ان تارك الصلوة مستحلا كافرا احما عاكما ذكره في المنتهى ، ثم قال : ولو تركها معتقدا لوجوبها لم يكفر وان استحق القتل بعد ترك ثلاث صلوات والتعزير فيهن ، وقال احمد في رواية : يقتل لاحدا بل لكفره ، ثم قال : ولا يقتل عند نافي اول مرة ولا اذا ترك الصلوة ولم يعزر ، وانما يجب القتل اذا تركها مرة فعزر ، ثم تركها ثانية فعزر ، ثم تركها ثالثة فعزر ، فاذا تركها رابعة فانه يقتل وان تاب ، وقال بعض الجمهور يقتل باول مرة ، انتهى .

وحمل تلك الاخبار على الاستحلال بعيد ، اذ لا فرق حيثئذ بين ترك الصلوة وفعل الزنا ، بل الظاهر انه محمول على احد معاني الكفر التي مضت في كتاب الايمان والكفر ، وهو مقابل للايمان الذي يطلق على يقين لا يصدر معه عن المؤمن ترك الفرائض وفعل الكبائر بدون داع قوي ، وهذا الكفر لا يرتب عليه وجوب القتل ولا النجاسة ولا استحقاق خلود النار ، بل استحقاق الحد والتعزير في الدنيا والعقوبة الشديدة في الآخرة وقد يطلق على فعل مطلق

(١) قال رحمه الله بعد ذلك الكلام : ويؤيد الاول ما سيأتي برواية عبيد بن زرارة وهي هذه قال الصادق (ع) : قال رسول الله (ص) : مثل الصلوة مثل عمود الفسطاط اذا ثبت العمود نفعت الاطناب والاوراد والغشا ، واذا انكسر لم يقع طيب ولا وريد ولا غشا . (منه)

الكبائر وترك مطلق الفرائض ، وعلى هذا المعنى لا فرق بين ترك الصلوة و فعل الزنا .

قوله: ان ما ادخلت الظاهر ان خبر ان مقدر بقرينة ما بعده و ما قبله ، او قوله فهو الاستخفاف ^(١) خبره ، وقوله: وانت دعوت معترض بين الاسماء والخبر قال بعض ^(٢) الفضلاء في رواية مسعدة بن صدقة المروية في الفقيه المتقدمة ما صورته : يدل ظاهرا على ان تارك الصلوة كافر وان لم يكن مستحلا ، اذ لو اعتبرنا لاستحلال لا يبقى بين ترك الصلوة و فعل الزنا مع الاستحلال فرق ، و قال بعض الاجلاء بعد ان نقل بعض الروايات المتقدمة ما صورته ، المفهوم من كلام الاصحاب رضى الله عنهم حمل الكفر هنا على غير المعنى المشهور المتبادر منه ، و ذلك فان الكفر في الاخبار اطلاقات عديدة احدها كفر الجحود ، و هذا مما لا خلاف في ايجابه للقتل و ثبوت الارتداد به في الدين ، و ثانيها كفر النعمة و عدم الشكر عليها ، و منه فقوله عز وجل حكاية عن سليمان على نبينا و عليه السلام : ((ليلوني اشكرام اكفرو من شكر فانما يشكر لنفسه و من كفر فان ربي غني كريم)) ، وقوله تعالى : ((لئن شكرتم لازيدنكم ولئن كفرتم ان عذابي لشديد)) و غيرهما من الايات ، و ثالثها كفر البراءة كقوله سبحانه حكاية عن ابراهيم (ع) : ((كفونا بكموبد ايبننا و بينكم العداوة و البغضاء)) ، يعنى تبرئنا منكم بوقوله تعالى حكاية عن ابيس و تبريه عن اوليائه في الآخرة : ((انى كفرت بما اشركنتمونى من قبل)) ، و رابعها الكفر بترك ما امر الله تعالى من كبائر الفرائض و ارتكاب ما نهى عنه من كيانرا لمعاصي كترك الزكوة والحج والزنا ، وقد استفاضت الروايات بهذا الفرد ، والكفر بهذا المعنى يقابله الايمان الذى هو عبارة عن الاقرار باللسان والاعتقاد بالجنان والعمل بالاركان

(١) قال بعض الافاضل في هذا المقام اى فالاستخفاف في ارتكابه ليس الاوقانث تدعو نفسك اليه ولا يخفى ان هذا على ان يكون عبارة الحديث وانت بالواو و اما على نسخه فانت بالغاء فهو خبر لكن المناسب للسياق حينئذ فانت قد دعوت نفسك اليه كترك الصلوة ففي العبادة اختصار بما يتسامح به في الكلام . (منه)

(٢) و اظنه سلط . (منه)

والكافر بهذا المعنى وان اطلق عليه الكفر الا انه مسلم نجري عليه احكام الاسلام في الدنيا ، واما في الآخرة فهو من المرجئين لمرالله اما يعذبهم واما يتوب عليهم .

هذا على ما اخترناه وفاقا لجملة من متقدمي اصحابنا كالصديق والشيخ المفيد رحمه الله .

و اما على المشهور بين اصحابنا رحمهم الله من عدم اخذ الاعمال في الايمان ، فانه عند هم مؤمن وان كان يعذب في الآخرة ثم يدخل الجنة وتنااله الشفاعة ، ومن الاخبار الصريحة فيما ذهبنا اليه ما رواه في الوافي عن عبد الرحمن القصير قال : كتبت مع عبد الملك بن اعين الى ابي عبد الله (ع) اسئله عن الايمان ، فكتب الى مع عبد الملك : سالت - رحمك الله - عن الايمان ، والايمان هو الاقرار باللسان وعقد في القلب وعمل بالاركان . والايمان بعضه من بعض و هو دار الاسلام دار والكفر دار ، فقد يكون العبد مسلما قبل ان يكون مؤمنا ، ولا يكون مؤمنا حتى يكون مسلما . والاسلام قبل الايمان وهو يشارك الايمان ، فاذا أتى العبد كبيرة من كباير المعاصي او صغيرة من صغائر المعاصي التي نهى الله عنها ، كان خارجا من الايمان ساقطا عنه اسم الايمان ، فان تاب واستغفر عاد الى دار الايمان ، ولا يخرج الى الكفر الا الجحود والاستحلال والاستحلال ان يقول للحلال هذا احرام وللحرام هذا احلال ودان بذلك ، فعند ما يكون خارجا من الايمان والاسلام وداخلا في الكفر ، وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل الكعبة ، وحدث في الكعبة حدثا واخرج من الكعبة والحرم فضربت عنقه وصار الى النار .

واصرح من ذلك دلالة على ان مرتكب الكباير انما يخرج من الايمان الى الاسلام دون ان يكون كافرا بالمعنى المتبادر . صحيحة ابن سنان قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن الرجل يرتكب الكبيرة الى ما تقدم في نقل كلام البحار .

اقول حمل الكفر على المعنى المتبادر منه قوي بحسب الدليل . وظاهر كلام صاحب الوسائل ثاب ثراه اليه بطل . حيث قال : باب ثبوت الكفر والارتداد

بترك الصلوة الواجبة جحوداً لها واستخفافاً ، وفي الهداية للصدوق على ما حكى : الدعائم التي بنى عليها الاسلام ست : الصلوة والزكاة والصوم والحج والجهاد والولاية وهي افضلهن ، ومن ترك واحدة من هذا الخمس عمداً متعمداً فهو كافر ، لان الاخبار المتقدمة وغيرها من الاخبار الدالة على كفر تارك الصلوة لذلك كفيلاً ، ولكن فيه ان شريعة محمد ((ص)) سهلة سمحة وبعث ((ص)) عليها بلا ريب وشبهه ، كما دل عليه الاجماع والكتاب والسنة ، وانا لو بنينا على ان تارك الصلوة كافر بالمعنى المتبادر لكان ذلك منافياً لها بلا ريب ، لان الصلوة الصحيحة في غاية الندرة ولا فرق بين من صلى صلوة باطلة وبين من تركها بالكلية فتدبر .

هذا مضافاً الى ان التارك لها ليس بكافر حقيقى باجماع الشيعة ، على الظاهر المصرح به في بعض ^(١) العياثر ، ويؤيده ان تارك الصلوة لو كان كافراً بالمعنى المتبادر لاشتهر ، لانه من الامور العامة البلى ، والتالى بالمبسوط بالبدئية ، مع انا نرى العلماء قد يما وحدثنا في الاعصار والامصار انهم لا يعاملون مع التاركين ^(٢) للصلوة معاملة المشركين وسائر الكفار ، فليقل ان المراد بالاخبار المذكورة هو المبالغة في حق الصلوة وان مرتبتها فوق مرتبة سائر الطاعات ، روى المحقق المجلسي - طاب مضجعه - في البحار في باب فضل الصلوة عن المحاسن عن ابيه عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن قول الله عزوجل : ((ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله)) ، قال : ترك الصلوة ^(٣) الذي اقربه ، قلت : فما موضع ترك العمل حتى يدعه اجمع ؟ قال : منه الذي يدع الصلوة متعمداً الا من سكر ولا من علة .

(١) وهو شرح مفاتيح . (مه)

(٢) ويوضح ذلك في غاية الايضاح في الاسفار لان المكافرين غالباً تاركون

كما لا يخفى على المسافرين . (مه)

(٣) العمل خ ظ .

رواه في الكافي في الموثق ايضا ويستند آخر ايضا الى قوله : من ذلك ان يترك الصلوة من غير سقم ولا شغل .

ومنها : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب فرض الصلوة في الصحيح عن زرارة بن اعين قال : قلت لأبي جعفر ((ع)) : (١) اخبرني عما فرض الله تعالى عن الصلوة ، (٢) فقال : خمس صلوات في الليل والنهار قلت (٣) له : هل سماهن الله وبينهن في كتابه ؟ فقال : نعم قال الله عز وجل لنبيه ((ص)) : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ودلوكها زوالها ، ففي ما بين دلوك الشمس الى غسق الليل اربع صلوات سماهن الله وبينهن ووقتهن ، وغسق الليل انتصافه ، ثم قال : ((وقرآن الفجر ان قرآن الفجر كان مشهودا)) فهذه الخامسة ، وقال في ذلك : ((اقم الصلوة طرفي النهار)) ، وطرفاه المغرب والغداة ، وزلعا من الليل وهي صلوة العشاء الآخرة ، وقال : ((حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى)) ، وهي صلوة الظهر وهي اول صلوة صلاها رسول الله ((ص)) ، وهي وسط صلوتين بالنهار صلوة الغداة و صلوة العصر ، وقال في بعض القراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر وقوموا لله قانتين في الصلوة الوسطى ، وقيل (٤) انزلت هذه الآية يوم الجمعة ورسول الله ((ص)) في سفر ففقدت فيها وتركها على حالها في السفر والحضر ، و اضاف للمقيم ركعتين وانما وضعت الركعتان اللتان اضافهما النبي ((ص)) يوم الجمعة للمقيم لمكان الخطبتين مع الامام ، فمن صلى يوم الجمعة في غير جماعة فليصلهما اربعاً كصلوة الظهر في سائر الايام .

وهذا الخبر مروي في الكافي ايضا في باب فرض الصلوة .

وفي التهذيب في باب فضل الصلوة بتغيير ما سيجيء اليه الاشارة .

(١) اخبرني خل

(٢) الصلوات خل

(٣) فقلت خل

(٤) قال خل

روى المحقق المجلسي طاب ثراه في كتاب المحار في باب انواع الصلوة عن العلل عن ابيه عن سعد بن عبد الله ((ع)) عن احمد بن محمد بن علي بن حديد وابن ابي نجران معا ، عن حماد عن حريز عن زرارة قال : سئل ابو عبد الله ((ع)) عما فرض الله عز وجل من الصلوة ، وساق الحديث مثل ما مر الى قوله : و هي وسط صلوتين بالنهار صلوة الغداة و صلوة العصر ، و قال في بعض القراءة حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين في صلوة العصر ، قال : و انزلت هذه الآية يوم الجمعة و رسول الله ((ص)) سافر فقلت فيها و تركها على حالها و اضاف للمقيم ركعتين ، و انما وضعت الركعتان للثان اضافهما رسول الله يوم الجمعة لمكان الخطبتين ، فمن صلاها وحده فليصلها اربعا كصلوة الظهر في سائر الايام ، قال : و وقت العصر يوم الجمعة في وقت الظهر في سائر الايام .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن معاني الاخبار عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن احمد بن محمد بن عيسى عن عبد الرحمن بن ابي نجران والحسين بن سعيد معا عن حماد عن حريز عن زرارة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عما فرض الله جل جلاله من الصلوة ؟ فقال : خمس صلوات في الليل و النهار ، و ساق الحديث مثل ما مر الى قوله : و هي وسط صلوتين بالنهار صلوة الغداة و صلوة العصر ، و قوموا لله قانتين في صلوة الوسطى .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عنه ((ع)) مثله ، الا انه قال : و الصلوة الوسطى و هي صلوة الجمعة ، و الظهر في سائر الايام .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن تفسير علي بن ابراهيم عن ابيه عن النظر بن سويد عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه قرأ حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، قال : اقبال الرجل على صلوته و مخالفته^(١) حتى لا يلهيه ولا يشغله عنها شيء .

(١) محافظته خل .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن معاني الاخبار عن علي بن عبد الله الوراق و علي بن محمد بن الحسن المعروف بابن مقبرة القزويني معان سعد بن عبد الله بن أبي خلف عن سعد بن داود عن مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن القعقاع بن حكيم عن أبي يونس مولى عائشة زوجة النبي ((ع)) قال : امرتني عائشة ان اكتب لها مصحفا وقالت : اذا بلغت هذه الآية فاكتب حافظوا على الصلوات الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، ثم قالت عائشة : سمعتها و الله من رسول الله ((ص)) .

و روى ايضا بالاسناد المتقدم عن سعد بن داود عن احمد بن الصباح عن محمد بن عاصم عن الفضل بن ركين عن هشام بن سعد عن زيد بن اسلم عن أبي يونس قال كتبت لعائشة مصحفا فقال : اذا مررت بآية الصلوة فلا تكتبها حتى املئها عليك ، فلما مررت بها املئتها على حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر .

و روى ايضا في الباب المتقدم منه بالاسناد المتقدم عن سعد بن داود عن أبي زهر عن مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عمرو بن نافع قال : كتبت اكتب مصحفا لحفصة زوجة النبي ((ص)) ، فقالت : اذا بلغت هذه الآية فاكتب : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر .

قال الصدوق رحمه الله هذه الاخبار حجة لنا على المخالفين ، و صلوة الوسطى صلوة الظهر .

و روى في الباب المتقدم منه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابن أبي عمير عن أبي المعز عن أبي بصير قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : صلوة الوسطى صلوة الظهر . و هي اول صلوة انزل الله على نبيه ((ص)) .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن مجمع البيان عن علي ((ع)) قال : الصلوة الوسطى صلوة الجمعة يوم الجمعة ، و الظهر سائر الايام .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن تفسير العياشي عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال قلت له : الصلوة الوسطى ؟ فقال : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، والوسطى هي الظهر ، وكذلك كان يقرأها رسول الله ((ص)) .

و روى ايضا في الباب المتقدم منه عن زرارة و محمد بن مسلم انهما سألا ابا جعفر ((ع)) عن قول الله حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى ، قال : صلوة الظهر و فيها فرض الله الجمعة .

و روى ايضا عنه عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : الصلوة الوسطى الظهر .

و روى ايضا في الباب المتقدم منه عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ((ع)) قال : صلوة الوسطى هي الوسطى من صلوة النهار و هي الظهر ، و انما يحافظ اصحابنا على الزوال من اجلها .

و نقل طاب ثراه في الباب المتقدم عن قلاح السائل انه قال : الذي تعتقد انه اقرب الى الصحة والصواب ان اول صلوة فرضت على العباد صلوة الظهر ، و انما هي الصلوة الوسطى و كانت ركعتين ، و الأخبار في انها اول صلوة فرضت و انما كانت ركعتين كثيرة فلا حاجة الى ذكره لظهورها عند القدوتين من المصطفين و اما انها الوسطى فانني رويت من كتاب عمر بن اذينة فيما رواه عن زرارة و محمد بن مسلم قال سمعنا ابا جعفر ((ع)) و سأله عن قول الله : ((حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى)) ، فقال : هي صلوة الظهر و فيها فرض الله الجمعة ، و فيها الساعة التي لا يسئل الله فيها عبد مسلم خيرا الا اعطاه اياها ، و رويت عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال : كتب لامرأة الحسن بن علي مصحفا فقال : الحسن للكاتب لما بلغ هذه الآية حافظوا على الصلوات و الصلاة الوسطى و صلوة العصر و قوموا لله قانتين ، و رويت من كتاب ابراهيم الخراز عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : حافظوا على الصلوات و الصلوة الوسطى و صلاة العصر و قوموا لله قانتين ، رواه ايضا الحاكم

النيسابورى من الجزء الثانى من تاريخ نيسابور من طريقهم فى ترجمه احمد بن يوسف السلمى باسناده الى ابن عمر قال : امرت حفصه بنت عمر ان يكتب لها مصحف ، فسالت للكاتب : اذ اثبت على آية الصلوة فارنى حتى امرك ان تكتبه كما سمعته من رسول الله ((ص)) فلما اذنها (١) امرته ان يكتب : حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر . و روى ابو جعفر بن بابويه فى كتاب معانى الاخبار فى باب معنى الصلوة الوسطى مثل هذا الحديث عن عائشه ، و ذكر عبد الله بن سليمان الاشعث السجستاني فى الجزء الاول من كتاب جمع المصاحف ، ستة احاديث ان ذلك كان فى مصحفها . و ثمانى احاديث انه كان كذلك فى مصحف حفصه ، و روى حديثين ان ذلك كان كذلك فى مصحف ام سلمه .

قال فى البحار : و ذكر الشيخ المعظم محمد بن على الكراجكى فى رسالته الى ولده فى فضل صلوة الظهر من يوم الجمعة ، ما هذا لفظه : لصلوة الظهر يابنى من هذا اليوم شرف عظيم . و هى اول صلوة فرضت على سيدنا رسول الله ((ص)) . و روى انها الصلوة الوسطى التى ميزها الله تعالى فى الامر بالمحافظة على الصلوات ، فقال : جل من قائل : ((حافظوا على الصلوة والصلوة الوسطى)) و روى الكراجكى ما قد مناه من حديث زرارة و محمد بن مسلم .

اقول : و وجدت فى كتاب من الاصول عن ابى بصير عن ابى عبد الله ((ع)) قال : صلوة الوسطى صلوة انزلها الله على نبيه ((ع)) ، و رايت فى كتاب تفسير القرآن عن الصادقين عليهما السلام من نسخة عتيقة مليحة عندنا الان ، اربعة احاديث بعدة طرق عن الباقر و الصادق ((ع)) : ان الصلوة الوسطى صلوة الظهر ، و ان رسول الله ((ص)) كان قرا حافظوا على الصلوة والصلوات الوسطى و صلوة العصر . و فيه حديثان آخران بعد ذكر احاديث قلت انا : و ذهب ابو جعفر محمد بن بابويه فى كتاب معانى الاخبار الى ان الصلوة الوسطى صلوة الظهر ، و اورد فى ذلك اخبارا من الطريقين . و روى ايضا فى كتاب مدينة

(١) هكذا فى الأصل .

العلم عن ابي عبد الله ((ع)) ان الصلوة الوسطى صلوة الظهر و هي اول صلوة فرضها الله على نبيه ((ص)) ، انتهى كلام البحار .

روى الصدوق في الفقيه في باب عله وجوب خمس صلوات في خمس مواقيت عن الحسن بن علي بن ابي طالب ((ع)) انه قال : جاء نفر من اليهود الى رسول الله ((ص)) فسأله اعلمهم عن مسائل ، فكان مما سأله انه قال : اخبرني عن الله عز وجل لا ي شي فرض عز وجل هذه الخمس الصلوات ، في خمس مواقيت على امتك في ساعات الليل والنهار؟ فقال النبي ((ص)) : ان الشمس عند الزوال لها حلقة تدخل فيها فاذا دخلت فيها زالت الشمس ، فسيح كل شي دون العرش بحمد ربي عز وجل و هي الساعة التي يصلي على فيها ربي جل جلاله ، فرض الله على و على امتي فيها الصلوة ، و قال : اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل و هي الساعة التي فيها يؤتى بجهنم يوم القيمة ، فما من مؤمن يوافق تلك الساعة ان يكون ساجدا او راکعا او قائما الا حرم الله جسده على النار ، و اما الصلوة العصر فهي الساعة التي اكل آدم ((ع)) فيها من الشجرة فاخرجه الله عز وجل من الجنة ، فأمر الله عز وجل ذريته بهذه الصلوة الى يوم القيمة ، و اختارها لامتي فهي من احب الصلوات الى الله عز وجل و اوصاني ان احفظها من بين الصلوات الخبر .

و رواء الصدوق في مجالسه و غلله مسندا كما سيحیی في بيان اول وقت الظهر اليه الاشارة ان شاء الله مع توضيحه ، و انما نقلناه هنا ايضا لنفا يدة ستظهر .

و روى في البحار في باب انواع الصلوة عن فقه الرضا ((ع)) قال العالم ((ع))

صلوة الوسطى العصر .

بيان :

اختلف العلماء في ان المراد بالصلوة الوسطى ماذا؟ و قال بكل من الفرائض الخمس قائل ، الا ان اصحابنا لم يقولوا بغير الظهر و العصر كما صرح به غير واحد من الطائفة ، فقال : في الخلاف انها الظهر و هو المشهور من

اصحابنا كما صرح به بعض الاجلاء ، وهو المحكى عن زيد بن ثابت وعائشه و
عبد الله بن شداد ، وقال السيد المرتضى علم الهدى انها العصر وتبعه جماعة
من اصحابنا ، وهو المحكى عن ابى هريرة و ابى ايوب و ابى سعيد و عبيدة
السلامى والحسن والضحاك و ابى حنيفة واصحابه واحمد .

اقول المشهور هو المنصور للاخبار الكثيرة المتقدمة ومنها صحيحة زرارة
المتقدمة . و للاجماع الذى حكاه فى الخلاف شيخ الطائفة المعتزى بالشهرة
قيل فى مقام التعليل لانها بين صلاتين بالنهار ، ولا انها فى وسط النهار ،
ولانها تقع فى شدة الحر والهاجرة ^(١) وقت شدة تنازع الانسان الى النوم و
الراحة ، فكانت اشق و افضل العبادة احزمها ، و ايضا الامر بمحافضة ما كان اشق
و افضل العبادة احزمها ، و ايضا الامر بمحافضة ما كان اشق انسى و اهم ، ولا انها
اول صلوة فرضت ، ولا انها فى الساعة التى تفتح فيها ابواب السماء فلا تغلق
حتى يصلى الظهر ، و يستجاب فيها الدعاء ، قيل : ولا انها بين البرد بين صلوة
الصبح و صلوة العصر ، و قيل لانها بين نافلتين متساويتين ، كما نقل عن ابى
الحنيفة انه عطل به ، و قيل روى الجمهور عن زيد بن ثابت قال : كان رسول الله
((ص)) يصلى الظهر بالهاجرة ، و لم يكن يصلى صلوة اشد على اصحاب رسول
الله ((ص)) منها فنزلت آية ، رواه ابو داود .

و روى الترمذى عن عائشه عن رسول الله ((ص)) ، انه قرأ حافظوا على
الصلوات و الصلوة الوسطى و صلوة العصر .

قال فى المنهجي : و العطف يقتضى المغايرة ، لا يقال : الواو زائدة
كما فى قوله تعالى : ((ولكن رسول الله ((ص)) و خاتم النبيين)) ، لاننا نقول الريادة
منافية للاصل ، فلا يصار اليها الا لموجب ، و المال الذى ذكره نمنع زيادة
الواو فيه ، بل هو للعطف على بابها .

(١) الساعة الشديدة الحر .

و قال في مجمع البيان الظهر هو المروى عن الباقر الصادق ((ع)) .
 اقول و للمناقشة في جملة من تلك الادلة مجال ، و لكنها للتأييد صالحة ،
 و بالجملة الادلة في المسئلة بحمد الله كثيرة ، و الاخبار المعنية بانها الظهر من
 الطريقين الموالف والمخالف مروية ، قال المحقق المجلسي طاب ثراه في البحار في
 باب تحقيق منتصف الليل و منتهاء و مفتتح النهار شرعا و عرفا في جملة كلام له
 ما صورته : و اما الآيات فالاولى قوله تعالى : ((حافظوا على الصلوات و الصلوة
 الوسطى)) . وجه الاحتجاج بها ان الاصل في كلام الحكيم ان يكون مفهوما مفيدا
 ينتفع به المخاطب ، و اجتمعت الطائفة المحقة على حصر الصلوة الوسطى في صلوة
 الظهر و العصر ، فلو اريد بها العصر لم نستفد من الآية شيئا اذ كونها وسطى
 بين الصلوات او بين الصلوتين مشترك بين جميعها فلا يتميز عندنا . و ان قلنا
 ان وجه التسمية لا يلزم اطراده ، و لو قلنا بانها الظهر لكونها بين صلوتي
 النهار كما ورد في الخبر يحصل لنا فائدة من الآية ، و لا يكون ذلك الا يكون
 صلوة الفجر من صلوة النهار ؟ و بوجه آخر و هو ان المتبادر من الوسطى
 المتوسطة بين شيئين من جنسها ، فلو لم يقيد بقيد تشترك فيها جميع الصلوات
 فلا بد من التقييد ، اما بكونها وسطى بين صلوات الليل او صلوات النهار ، او
 صلوات الليل و صلوات النهار ، الاولى باطله بالاجماع المتقدم . والثانية لا تستقيم
 الا يكون صلوة الفجر من صلوة النهار ، و كذا الثالثة لأن ما سوى العصر من
 محتملاتها خارجة بالاجماع . و العصر انما يتخصص بهذا الوصف اذا قلنا انها
 بين صلوتي ليل و صلوتي نهار .

و يمكن المناقشة فيه بوجه اكثر مندفعة بالتأمل الصادق .
 و قال ايضا في باب انواع الصلوة بعد نقله جملة من الروايات المتقدمة
 ما صورته : لعل المراد بالوسطى اي العظمى كما قال تعالى : ((و كذلك جعلناكم
 امة وسطا)) ، ويمكن ان يكون لأنها بين صلوتين في نهار واحد و انها عند وسط
 النهار . وقد تعجبت كيف خفي تعظيم صلوة الظهر و انها هي الصلوة الوسطى

مع الاتفاق على انها اول صلوة فرضت ، وان الجمعة المفروضة تقع فيها ، وان الساعة المتضمنة بالاجابة فيها ، وانها وقت فتح ابواب السماء ، وانها وقت صلوة الاوابين ، مع الرواية بان صلوة العصر معطوفة عليها غيرها ، انتهى .
و للسيد المرتضى وجوه : .

الاول : ما مضى نقله عن الفقه الرضوي ، وفيه ان تلك الرواية غير صالحة للمعارضة لوجوه عديدة فالظاهر انها محمولة على التقية .

الثاني : رواية الحسن بن علي صلوات الله و سلامه عليهما المتقدمة ، وهي ايضا كسا بقها ، ان الامر بالمحافظة لا يستلزم ان تكون هي الوسطى المأمور بها في الآية بل يجوز ان يكون منضمة اليها في المحافظة . كما دلت عليه جملة من الاخبار المتقدمة ، وبالجمله هي غير صالحة للمعارضة لوجوه غير مخفيه على من له ادنى درية .

الثالث : صحيحة زرارة المتقدمة المنقولة اولا ، والتقريب ان صلوة العصر الواقع في قوله ((ع)) وقال في بعض القراءة حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى صلوة العصر تفسيرا لصلوة الوسطى ، فيكون العراد منها العصر .
وفيه نظرا ما اولا فلان اول تلك الصحيحة صريح في انها الظاهر والاخذ به اولى ، لاحتمال ان يكون وقال في بعض القراءة الواقعة في ذيل الصحيحة الى آخره من كلام الراوي ، وان كان الا ظهرا انه من كلام الامام ((ع)) قال في البحار : قوله وقال في بعض القراءة الظاهر انه من كلام الامام ((ع)) ويحتمل ان يكون من كلام الراوي بقرينه ان الصدوق اسقطه في معاني الاخبار ، وقال بعض الاجلاء قوله في الخبر وقال في بعض القراءة يحتمل ان يكون من كلام الامام ((ع)) ، وهو الاقرب ، ويحتمل ان يكون من كلام الراوي ، انتهى .

وفي تفسير الصافي في نقل هذا الحديث عن الكافي والشهيد هكذا :
وقال ((ع)) وفي بعض القراءات حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى و صلوة العصر وقوموا لله قانتين الى آخر ما مر فاذا كان من المحتملات ان يكون المذكور

من كلام الراوى فيدخل فيه الوهن فيكون الاخذ بها لا وهن له اولى .
 واما ثانيا فلان كلمة الواو قبل صلوة العصر فى التهذيب موجودة كما فى
 العلل كما عرفت ، فلا يصح التمسك بهذا الخبر ، مع انك عرفت فى نقل كلام الصافى
 انه نقل عن الكافى ايضا مع الواو ، هذا مضافا الى ان الاظهر عند المستتبّع
 الناظر فى الاخبار ان حذف الواو من تلك الكتب سهو من المصنفين والنساح^(١)
 اول الامر ثم جرى عليه النقل ، والدليل على ذلك استفاضة الاخبار من الطرفين
 العامة والخاصة الدالة على نقل هذه القراءة بنقل الواو كما مضت اليها الاشارة .
 وعلى السهو ايضا استظهر بعض الاجلاء .

قال فى البحار : ثم ان النسخ مختلفة ههنا ، فى التهذيب و صلوة العصر
 كما فى العلل ، وفى الفقيه والكافى بدون الواو ، وقد قرئ فى الشواذ بهما ،
 قال فى الكشف : فى قراءة ابن عباس وعائشة مع الواو ، وفى قراءة حفصه
 بدونها ، فمع الواو اوردناه ((ع)) تأييدا وبدونها تبهيما^(٢) للتقيق وهو من الراوى
 كما او مانا اليه ، انتهى .

وبالجملة هذا الدليل فى غاية الوهن بالنسبة الى هذا القول ، واما بالنسبة
 الى القول الاول فوجيه بلا شبهه ، فصار هذا دليلا للاول لا عليه .
 الرابع : ما اشار اليه بعض^(٣) الاجلة قال واحتج السيد باجماع الشيعة
 والمخالفون بما روى عن النبى ((ص)) انه قال يوم الاحزاب : شغلونا عن الصلوة
 الوسطى صلوة العصر ملائكة بيوتهم وقبورهم ناراً ، وروى فى الكشف عن صفيه
 انها قالت لمن كتب لها المصحف : اذا بلغت هذه فلا تكتبها حتى امليها عليك
 كما سمعت من رسول الله ((ص)) يقرأ ، فاملت عليه والوسطى الوسطى صلوة

(١) واحتمال كون الزيادة فى هذه الاخبار من قلم النساح فى نهاية النسخة
 والبرودة مع ارجحية احتمال السقوط من احتمال الزيادة . (منه)

(٢) بالنسبة الى من قال ان الوسطى هى العصر . (منه)

(٣) وهو صاحب البحار .

العصر ، و بانها تقع في حال اشتغال الناس بمعاشهم فيكون الاشتغال بها اشق ، وقال ايضا : و نقله الجمهور ، عن علي ((ع)) قالوا لانها بين صلوتي ليل و صلوتي نهار و فيه نظر ، اما الاجماع المحكى عن السيد فمع معارضة بالاجماع المحكى عن الشيخ و الاخبار الكثيرة المتقدمة ، لا يصلح للحجية لعدم جابر لها لان الشهرة و لو محكية في جانب القول الاول ، و اما سائر الادلة فلا معنى لاضاعة الوقت بالتعرض لها بلا شبهة و لا ريبه .

و قال بعض المخالفين : هي المغرب لانها تاتي بين بياض النهار و سواد الليل . و لانها متوسطة في العدد بين الرباعية و الثنائية ، و لانها لا تتغير في السفر و الحضر مع زيادتها على الركعتين فيناسب التاكيد و لان الظاهر هي الاولى اذ قد وجبت اولا فتكون المغرب هي الوسطى .

و قال بعضهم : هي العشاء لانها متوسطة بين صلوتين لا تقصران ، و بين ليلية و نهارية ، و لانها اثقل صلوة على المنافقين كما روى .

و قال بعضهم : هي الصبح لتوسطها بين صلوتي الليل و صلوتي النهار ، و بين الظلام و الضياء ، و لانها لا تجمع مع اخرى فهي منفردة بين مجتمعين ، و لمزيد فضلها لشهود ملائكة الليل و ملائكة النهار عندها ، و لانها تاتي في وقت مشقة من برد في الشتاء و طيب النوم في الصيف ، و فتور الاعضاء و كثرة النعاس و غفلة الناس و استراحتهم ، فكانت معرضة للضياع فخصت لذلك بشدة المحافظة و به قال مالك و الشافعي على ما حكى ، قال : و لذا عقبه بالفنوت فانه لا يشرع عنده في فريضة الا الصبح ، الا عند نازلة فيعم .

و قيل : هي مخفيه مثل ليلة القدر و ساعة الاحابة و اسم الله الاعظم ، لئلا يتطرق التساهل الى غيرها بل يهتم غاية الاهتمام بكل منها ، فيدرك كمال الفضل في الكل .

(١) اي البعض و هو صاحب البحار .

قال في البحار بعد نقل هذا القول : والظاهر الجمعة والظهر إنما ابهم بعض الابهام لتلك الفايد و غيرها ، مما قيل في اخفاء امثالها ، انتهى .
قال الشيخ البهائي في الاربعين في الحديث الثلاثين في جملة كلام له :
فهذه عشرة اقوال في ماهية الكبيرة وليس على شئ منها دليل تطمئن به النفس
ولعل في اخفائها مصلحة لا شهدى اليه عقولنا كما في اخفاء ليلة القدر والصلوة
الوسطى وغير ذلك ، انتهى .

وحكى عن بعض ائمة الزيدية : انها الجمعة في يومها والظهر في غيرها
و يدل عليه رواية مجمع البيان المتقدمة .

وعن السيد الداماد انه قال : الفرائض اليومية الحضرية يوم الجمعة خمس
عشرة ركعة ، وفي سائر الايام سبع عشرة ركعة ، وهي في السفر احدى عشرة
ركعة ، فهي من حيث صلوة الجمعة متوسطة بحسب العدد بين السفري والضرية
في غير يوم الجمعة ، فهذا وجه ثالث لكون الجمعة هي الوسطى ، وقوله قنوتها لله
قائمين في صلوة الوسطى ايضا ، يؤكد هذا القول لعزید اختصاص الجمعة
بالقنوت لان فيها قنوتين فليتعرف ، انتهى .

قال بعض الاجلاء بعد نقله جملة من الاخبار المتقدمة : ومن جميع هذا
الاخبار يظهر ان المراد بالصلوة الوسطى صلوة الظهر ، والمفهوم منها ايضا ان
هذه القراءة قد اسقطها اصحاب الصدر الاول حين جمعوا القرآن ، ولهذا ان
هو لا المذكورين يتلافون نقلها في مصاحفهم لعلمهم بثبوتها عنه ((ص)) ، وقد
عرفت من روايتي على بن ابراهيم والعياشي ان تلك القراءة ايضا ثابتة عن اهل
البيت ((ع)) . الدلالة الاولى على ان الصادق ((ع)) كان هكذا يقرأها ، ودلالة
الثانية على ان الرسول ((ص)) كان هكذا يقرأها .

قوله ((ع)) انزلت هذه الآية يوم الجمعة ، الظاهر ان الغرض من هذا بيان
ان القنوت إنما امر به في ذلك الوقت في الصلوة الوسطى في الركعتين الاوليين
اللتين صلاها يوم الجمعة وهو في السفر ، كما يدل عليه قوله ((ص)) وقوموا لله

قائتين في صلوة الوسطى .

واما قوله : وتركها على حالها في السفر والحضر ، اى ترك هاتين الركعتين في ذلك الوقت من هذا اليوم على حالها في السفر من غير زيادة لوجوب القصر في السفر ، وفي الحضر لانها تصلى جمعة ، و اضاف للمقيم الغير المصلى للجمعة او المقيم يعنى في غير يوم الجمعة ركعتين ، و الاول اظهر كما يشعر به تنمة الخير ، ثم علل وضع الركعتين عن المقيم المصلى جمعة بالنسبة الى المقيم الغير المصلى جمعة ، بان الخطبتين قائمة مقامهما ، وحينئذ فما توهبه بعض الافاضل من الاشكال في هذا المجال ناش عن عدم التأمل في اطراف المقال .

ومنها ما رواه التهذيب في الزيادات ففى باب فضل الصلوة عن ابى بصير عن ابى جعفر ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : لو كان على باب احدكم نهر فاغتسل في كل يوم منه خمس مرات ، اكان يبقى من الدرس شيئا ؟ قلنا : لا . قال : ان مثل هذه الصلوة كمثل النهر الجارى ، كلما صلى صلوة كبرت ما بينهما من الذنوب .

قال الشيخ البهائى في الاربعين بعد ان نقل الخبر المروى عن النبى ((ص)) ، و هو قوله : ما من صلوة يحضر وقتها الا نادى ملك بين يدي الناس : قوموا الى نيرانكم التى او قد تموها على ظهوركم فاطفئوها بصلواتكم ، ما صورته : قوله ((ص)) فاطفئوها بصلواتكم ، صريح فى ان الصلوة تكفر الذنوب و تسقط العقاب المتوعد عليها ، و القرآن يدل عليه قال سبحانه وتعالى : ((ان الحسنات يذهبن السيئات)) ، والمراد بها الصلوات لسوق الآية ، و قد ورد ذلك فى احاديث متكررة من طرق العامة والخاصة .

روى ابو حمزة الثمالى عن احدهما ((ع)) عن امير المؤمنين على ((ع)) عن النبى ((ص)) قال : والذى بعثنى بالحق بشيرا و نذيرا ان احدكم يقوم من وضوئه فتسا قط عن جوارحه الذنوب ، فاذا استقبل الله بوجهه و قلبه ولم يفتل و عليه

من ذنوبه شيئ كيوم ولدته أمه . انما منزلة الصلوة الخمس لامتنى كنهه جار على باب احدكم ، فما يظن احدكم لو كان على جسده درن ثم اغتسل في ذلك النهر خمس مرات ، اكان يبقى في جسده درن ؟ وكذلك والله الصلوات الخمس لامتنى و روى في سبب نزول قوله تعالى : ((ان الحسنات يذهبن السيئات)) ان رجلا من الصحابة اصاب من امرأة قبلة ، فأتى النبي ((ص)) فاخبره ، فانزل الله تعالى ((اقم الصلوة طرفي النهار و زلفا من الليل ان الحسنات يذهبن السيئات)) ، فقال الرجل ألى هذا ؟ فقال ((ص)) : لجميع امتي كلهم .

ولا يخفى ان هذه الذنوب التي وردت الاخبار بان الصلوة مكفرة لها ، مخصوصة بما عدا الكبائر ، وفي كثير من الاحاديث تصريح بذلك ، كما روى عن النبي ((ص)) انه قال : ان الصلوات كفارات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر ، و عنه ((ص)) : ما من امرئ مسلم تحضره صلوة مكتوبة ، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها الا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة ، و عنه ((ص)) ان الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة كفارات لما بينهن ما لم تغش الكبائر ، و الروايات بذلك متظافره ، فينبغي حمل الذنوب في الرواية الاولى على الصغائر ، وان كان قوله ((ص)) كيوم ولدته امه ظاهرا في العموم كما لا يخفى ، انتهى .

اقول روى في البحار في باب فضل الصلوة عن تفسير الامام قال ((ع)) : قال رسول الله ((ص)) : من صلى الخمس كفر الله عنه من الذنوب ما بين كل صلوتين و كان كمن على يابه نهر جار يغتسل فيه خمس مرات ، لا تبقى عليه من الذنوب شيئا الا الموبقات ، التي هي جحد النبوة او الامامة او ظلم اخوانه المؤمنين ، او ترك الثقة حتى يضر بنفسه و اخوانه المؤمنين .

قال البهائي طاب ثراه ايضا بعد الكلام المتقدم : ما ورد من ان اجتناب

(١) و روى في البحار في باب فضل الصلوة عن الدعائم عن علي ((ع)) : قال الصلوات الخمس كفارة لما بينهن ما اجتنبت الكبائر و هي التي قال الله ان الحسنات يذهبن السيئات ذلك ذكرى للذاكرين . (منه)

الكباير مكفر للصغائر كما قال سبحانه: ((ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم وندخلكم مدخلا كريما))، لا تنافي ما تضمنته الاحاديث السابقة من كون الصغائر مكفرة بالصلوة، فلعل كلا منهما مكفر لنوع منها، وان لكل منهما مدخلا في التكفير، فهو بهذا الاعتبار مكفر في الجملة، ولا يمكن ان يحمل الصغائر التي تكفرها الصلوة على الصغائر الصادرة ممن لا يجتنب الكبائر، لان ما في قوله ((ص)): ما اجتناب الكبائر، وما لم تؤت كبيرة، وما لم تغش الكبائر، ظرفية، فالمعنى ان الصلوة مكفرة ما بينهما وقت اجتناب الكبائر، فمن لم يجتنبها تكون صغائره غير مكفرة بالصلوة، وهذا ظاهر لاسترة فيه.

ومنها ما رواه في البحار في باب فضل الصلوة عن مجالس الشيخ عن جماعة من اصحابه عن ابي المفضل عن رجاء بن يحيى العبري تائي عن محمد بن الحسن بن شمعون عن عبد الله بن عبد الرحمن الاصم عن الفضيل بن يسار عن وهب بن عبد الله عن ابي حرب بن ابي الاسود الدؤلي عن ابيه عن ابي ذر رضى الله عنه قال: قال رسول الله ((ص)): فيما اوصى اليه: يا اباذر: ان الله جعل قرعة عيني في الصلوة وحببها الي، كما حبب الي الجائع الطعام، والى الظمآن الماء، وان الجائع اذا اكل الطعام شبع، وان الظمآن اذا شرب الماء روى، وانا اشبع من الصلوة. يا اباذر: ان الله بعث عيسى بن مريم بالرهبانية وبعثنى بالحنيفة السمحة، وحبب الي النساء والطيب وجعلت في الصلوة قرعة عيني. يا اباذر: ما دمت في الصلوة فأنك تفرع باب الملك، ومن يكثر فرع باب الملك يفتح له. يا اباذر: ما من مؤمن يقوم الى الصلوة الا تناثر عليه البر ما بينه وبين العرش، ووكل به ملك ينادي يا بن آدم لو تعلم مالك في صلوتك ومن تناجى ما شئت وما التفت، يا اباذر: ما من رجل يجعل جبهته في بقعة من بقاع الارض الا شهد له بها يوم القيمة. يا اباذر: ما من صياح ولا رواح الا وبقاع الارض ينادي بعضها بعضا: يا جارة هل مريك اليوم ذاكر لله عز وجل او عبد وضع جبهته عليك ساجدا لله، فمن قايلة لا ومن قائلة نعم، فاذا قالت نعم اهتزت و

انشروحت و ترى ان لها الفضل على جارتها .

و روى ايضا في البحار في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن علي ((ع)) قال : اوصيكم بالصلوة التي هي عمود الدين و قوام الاسلام فلا تغفلوا عنها .
و روى ايضا في الباب المتقدم عن الخصال عن محمد بن ابراهيم اسحق الطالقاني عن احمد بن محمد بن سعيد عن المثنى بن محمد عن جعفر (١) عن ايان الاحمر عن الحسن بن علوان عن عمر بن ثابت عن ابيه حمزة بن حبيب قال : سئل النبي ((ص)) عن الصلوة ، فقال ((ص)) : الصلوة من شرائع الدين و فيها مرضاتك الرب عز وجل ، و هي منهاج الانبياء و للمصلي حب الملائكة و هدى و ايمان و نور المعرفة و بركة في الرزق و راحة للبدن (٢) و كراهة للشيطان (٣) و سلاح على الكافر ، و اجابة للدعاء و قبول للاعمال ، و زاد للمؤمن (٤) من الدنيا الى الآخرة ، و شفيع بينه و بين ملك الموت ، و انس في قبره ، و فراش تحت جنبيه و جواب لمنكر و تكبير ، و تكون صلوة العبد عند المحشر تاجا على وجهه ، و لباسا على بدنه ، و سترا بينه و بين النار ، و حجة بينه و بين الرب جل جلاله ، و نجاة لبدنه من النار ، و جوازا على الصراط ، و مفتاحا للجنة ، و مهورا للهور العين ، و ثمنا للجنة ، بالصلوة يبلغ العبد الى الدرجة العليا ، لان الصلوة تسبيح ، و تهليل و تحميد و تكبير و تعجيد و تقديس و قول و دعوة .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن فلاح السائل من تاريخ الخطيب عن ابن مسعود عن النبي ((ص)) قال : تحترقون تحترقون فاذا صليتم الفجر غسلتها ، ثم تحترقون تحترقون فاذا صليتم الظهر غسلتها ، ثم تحترقون تحترقون فاذا صليتم العصر غسلتها ، ثم تحترقون تحترقون فاذا صليتم المغرب غسلتها ، ثم

(١) جعفر بن محمد بن خل

(٢) البدن خل

(٣) الشيطان خل

(٤) المؤمن خل

تحترقون تحترقون فاذا صليتم العشاء غسلتها . ثم تنامون فلا يكتب عليكم حتى

تغتسلوا .

بيان :

عن الجزري في حديث المظاهر احترقت اى هلكت . والاحراق الا هلاك
وهو من احراق النار . ومنه الحديث : او حى الى ان احرق قريشاى اهلكهم
و روى ايضا في الباب المتقدم عن مسجالس المفيد عن احمد بن محمد بن
الحسن بن الوليد عن ابيه عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف
عن على بن مهزيار عن اسمعيل بن عباد عن الحسن بن محمد عن سليمان بن سابق
عن احمد بن محمد عن عبد الله بن لهيعة عن ابي الزبير عن جابر بن عبد الله
الانصارى قال : خطبنا رسول الله ((ص)) فحمد الله واثنى عليه . ثم قال :
ايها الناس بعد كلام تكلم به عليكم بالصلوة عليكم بالصلوة فانها عمود دينكم .
كابدوا الليل بالصلوة . واذكروا الله كثيرا يكفر سيئاتكم . انما مثل هذه الصلوات
الخمسة مثل نهر جار بين يدي باب احدكم يغتسل منه في اليوم خمس اغتسلات .
فكما ينقى بدنه من الدرن بتواتر الغسل فكذا ينقى من الذنوب مع مداومة الصلوة
فلا يبقى من ذنوبه شئ . ايها الناس ما من عبد الا وهو يضرب عليه بخرايم
معقودة . فاذا ذهب ثلثا الليل وبقي ثلثه اثناء ملك فقال له : قم فاذا ذكر الله فقد
دنا الصبح . قال : فان هو تحرك وذكر الله انحلت عنه عقده . وان هو قام فتوضا
ودخل في الصلوة انحلت عنه العقد كلهن . فيصبح حين يصبح قريبا لعين .

ايضاح :

قال في البحار : قال الجوهرى : كابدت الامرا اذا قاسيت شدته . قوله
بخرايم في بعض النسخ بالحاء المهملة والزاي . وفي بعضها بالخاء المعجمة .
وفي بعضها بالجيم والراء المهملة . وقال في القاموس : خرمه يخرمه شدة . و
الضرس شد خرامه . والخمرة بالضم ما يخرم به . وقال : خزم البعير جعل في
جانب منخرة الخزمة ككتابة . وخزامة النعل بالكسر سير رفيق يخزم بين الشراكين .

وقى الصحاح : الخزم بالتحريك شجر يتخذ من لحائه الحبال الواحدة خزمه ،
وقال : الجريمة الذنب ، انتهى .

فالمعنى : يحمل على ظهره حزم الخطايا التي اكتسبها ، او الجرائم التي
اكتسبها ، او يعقد في انفه خزامة الاتام وما يلزمه منها ، وكل ذلك كناية عما
يستحقه و يلزم عليه من العقوبات بسبب ارتكاب السيئات .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العليل عن محمد بن الحسن بن منيل عن
محمد بن يحيى عن صلحة بن زيد عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن علي ((ع)) قال :
ان الانسان اذا كان في الصلوة فان جسده و ثيابه وكل شئ حوله يستح .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العيون عن محمد بن علي بن الشام عن
ابى بكر بن عبد الله عن عبد الله بن احمد الطائى عن ابيه عن الرضا ((ع)) . وعن
احمد بن ابراهيم الجوزى عن ابراهيم بن مروان عن جعفر بن محمد بن زياد عن
احمد بن عبد الله الهروى عنه ((ع)) . وعن الحسين بن محمد الاسنانى عن علي
بن محمد بن مهران القزوينى عن داود بن سليمان عن الرضا عن آبائه ((ع)) قال
قال رسول الله ((ص)) : من ادى فريضة فله عند الله دعوة مستجابة .

و روى ايضا منه بتلك الاسانيد عنه ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : لا
تزال امتى بخير ما تحابوا وشهدوا ، و آدوا الامانة ، واجتنبوا الحرام ، و قرءوا
الضيف ، و اقاموا الصلوة و اتوا الزكاة ، فاذا لم يفعلوا ابتلوا بالقحط والسنين .
و روى ايضا منه بتلك الاسانيد عنه عن آبائه عليهم السلام قال قال رسول
الله ((ص)) : اذا كان يوم القيمة يدعى بالعبد فاول شئ يسئل عنه الصلوة ، فان
جاء بها تامة والازخ في النار .

و روى ايضا عن صحيفة الرضا ((ع)) مثله .

و روى ايضا عن جامع الاخبار قال قال رسول الله ((ص)) : الصلوة عماد
الدين فمن ترك صلوة متعمدا فقد هدم دينه ، ومن ترك اوقاتها يدخل الويل
والويل واد في جهنم كما قال الله تعالى : ((ويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم

ساهون)) . وقال النبى ((ص)) حافظوا على الصلوات فان الله تبارك و تعالى انا كان يوم القيمة ياتى بالعبد فاؤل شئ يسئل عنه الصلوة فان جاء بها تامة والا زخ فى النار .

بيان :

عن النهاية انه قال فيه مثل اهل بيتى مثل سفينة نوح من تخلف عنها زخ فى النار ، اى دفع و رمى ، يقال : زخه يزخه زخا .

و روى ايضا عن الجامع قال النبى ((ص)) : لا تضعوا صلوتكم ، فان من ضيع صلوته حشره الله مع قارون و فرعون و هامان لعنهم الله و اخزاهم ، وكان حقا على الله ان يدخله النار مع المنافقين ، فالويل لمن لم يحافظ على صلوته .
و قال ((ص)) : من ترك صلوته حتى تفوته من غير عذر فقد حبط عمله ثم قال : بين العبد و بين الكفر ترك الصلوة .

و قال ((ص)) : لا يزال الشيطان يرغب من بنى آدم ما حافظ على الصلوات الخمس ، فاذا ضيعهن تجسراً عليه و اوقعه فى العزائم .
و قال ((ص)) : من ترك صلوة لا يرجو ثوابها ولا يخاف عقابها فلا ابالى ايموت يهوديا او نصرانيا او مجوسيا .

ومنها ما رواه فى البحار ايضا فى الباب المتقدم عن مجالس الصدوق عن محمد بن ابراهيم الطالقانى عن احمد بن عقدة عن محمد بن احمد بن صالح التميمى عن ابيه عن احمد بن هشام عن منصور بن مجاهد عن الربيع بن بدر عن سوار بن منيب عن وهب عن ابن عباس قال قال رسول الله ((ص)) : ان الله تبارك و تعالى وكل ملكا يسمى سنخا ييل ياخذ البروات للمصلين عند كل صلوة من رب العالمين جل جلاله . فاذا اصبح المؤمنون و قاموا و توضؤا و صلوا صلوة الفجر اخذ من الله عز و جل براءة لهم مكتوب فيها : انا الله الباقي ، عبادى و امانى فى حرزى جعلتكم و فى حفظى و تحت كنفى صيرتكم و عزتى لا اخذ لتكم وانتم مغفور لكم ذنوبكم ، الى الظهر فاذا كان وقت الظهر فقاموا و توضؤا و صلوا اخذ

لهم من الله عز وجل البراءة الثانية ، مكتوب فيها : انا الله القادر ، عبادي و
امائي بدلت سيئاتكم حسنات و غفرت لكم السيئات ، واحللت بروضاي عنكم دار
الجلال . فاذا كان وقت العصر فقاموا و توضؤا و صلوا اخذلهم من الله عز وجل
البراءة الثالثة ، مكتوب فيها : انا الجليل جل ذكرى وعظم سلطاني ، عبيدي و
امائي حرمت ابدانكم على النار ، واسكنتكم مساكن الابرار ، ودفعت عنكم برحمتي
شر الاشعار ، فاذا كان وقت المغرب فقاموا و توضؤا و صلوا اخذلهم من الله عز
وجل البراءة الرابعة ، مكتوب فيها : انا الله الجبار الكبير المتعال ، عبيدي و
امائي سعد ^(١) ملائكتي من عندكم بالرضا ، وحق على ان ارضيكم واعطيكم يوم
القيمة منيتكم . فاذا كان وقت العشاء فقاموا و توضؤا و صلوا اخذ من الله عز وجل
لهم البراءة الخامسة ، مكتوب فيها : اني انا الله لا اله غيري ولا رب سواي عبادي
وامائي في بيوتكم تطهرتم . و الى بيوتى مشيتم ، وفي ذكرى خضتم . و حق
عرفتم . و فرايض اديتم . اشهد يا سخائيل و ساير ملائكتي اني قد رضيت عنهم ،
قال فينادى سخائيل بثلاثة اصواب كل ليلة بعد صلاة العشاء : يا ملائكة الله ان
الله تبارك و تعالى قد غفر للمصلين الموحدين . فلا يبقى ملك فسى السموات
السيح الا استغفر للمصلين و دعا لهم بالمداومة على ذلك . فمن رزق صلاة
الليل من عبدا و امة قام لله عز وجل مخلصا فتوضا وضوا سايغوا صلى الله عز وجل
بنية صادقة و قلب سليم و بدن خاشع و عين دامعة . جعل الله تبارك و تعالى
خلفه تسعة صفوف من الملائكة في كل صف ما لا يحصى عددهم الا الله تبارك و
تعالى . احد طرفي كل صف بالشرق والاخر بالمغرب . قال فاذا فرغ كتب . له
بعددهم درجات . قال منصور : كان الربيع بن بدر اذا حدث بهذا الحديث
يقول : اين انت يا غافل عن هذا الكرم ؟ و اين انت عن قيام هذا الليل ؟ وعن
جزيل هذا الثواب وعن هذه الكرامة ؟ .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن نهج البلاغة عن امير المؤمنين ((ع)) انه قال في كلام يوصى اصحابه : تعاهدوا امر الصلوة و حافظوا عليها و استكثروا منها و تقربوا بها ، فانها كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، لا تسمعون الى جواب اهل النار حين سئلوا ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ، وانها لتحت الذنوب حث الورق ، و تطلقها اطلاق الريق ، و شبهها رسول الله ((ص)) بالآحمة (١) تكون على باب الرجل فهو يغتسل منها في اليوم والليلة خمس مرات فما عسى ان يبقى عليه من الدرن ؟ و قد عرف حقها رجال من المؤمنين الذين لا يشغلهم عنها زينة متاع ولا قرّة عين من ولد ولا مال ، يقول الله سبحانه : ((رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله و اقام الصلوة و ايتاء الزكاة)) وكان رسول الله ((ص)) نصيا بالصلوة بعد التبشير له بالجنة ، لقول الله سبحانه و امر اهلك بالصلوة و اصطر عليها ، فكان يامر بها اهله و يصبر عليها نفسه .

بيان :

قال في البحار الحث نشر الورق من الغصن ، والريق جمع الريقه و هي في الاصل عروة في حبل يجعل في عنق البهيمة او يدها تمسكها ذكره الجزري ، اي تطلق الصلوة الذنوب كما تطلق الحبال للعقد ، و قال في العين : الحمة عين ماء حار ، و قيل القاء في اقامة عوض عن العين الساقطة للاقلال ، فان اصله اقوام مصدر اقوم كقولك اعرض اعراضا ، فلما اضيف اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت التاء .

قوله ((ع)) : و يصبر عليها نفسه ، اي يحبس ، قال تعالى : ((واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم)) .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن مجالس الصدوق عن محمد بن موسى عن محمد بن جعفر الاسدي عن سهل بن زياد عن عبد العظيم الحنسي عن ابي

الحسن العسكري ((ع)) قال : لما كلم الله عز وجل موسى بن عمران ((ع)) ، قال موسى : الهى ما جزا من صلى الصلوة لوقتها ؟ قال : اعطيه سؤله وابيحه جنتى . و روى ايضا فى الباب المتقدم عن العياشى عن زرارة و حمران عن ابي جعفر و ابي عبد الله فى قوله : ((واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم بالغداة و العشى)) قال : انما عنى بها الصلوة .

و روى ايضا فى الباب المتقدم منه عن ادريس القمى قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الباقيات الصالحات ؟ فقال : هى الصلوة فحافظوا عليها . و بالجملة الاخبار فى المقام اكثر من ان تحصى ، و فيما ذكرناه كفاية لمن هداه الله .

فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول .

(والنظر) فى هذا الكتاب يقع (فى المقدمات) كذكر اقسامها و كمياتها و كثير من شرايطها (و) فى (الماهية) و هى ذات الصلوة (و اللواحق) و هى ما يلحق الماهية من الاحكام كالبحث عما يفسدها و كيفية تلافيها و ما يلحقها من النقص بسبب الخوف و السفر .

(النظر الاول فى المقدمات و فيه مقاصد الاول فى اقسامها و هى واجبة و مندوبة) لانها عبادة و لا تكون بالذات الا راجحة .

(قالواحيات) بالحصص المستفاد من تتبع الادلة الشرعية (تسع) على المشهور ، و الشهيد طاب ثراه عدّها سبعة با دراج الكسوف و الزلزلة فى الايات ، و هو الاسد لعدم لزوم جعل قسم الشئ قسيما له .

الاولى الصلوات الخمس (اليومية) اداء و قضاء ، سميت بذلك لتكررها فى كل يوم ، و نسبتها الى اليوم دون الليل اما تغليبا و لان معظمها سبها الصلوة الوسطى فى اليوم ، او لكونه مذكرا فكان بالنسبة اولى .

(و) الثانية صلوة (الجمعة) و عدّها قسما براسه لمغايرتها للظهر و ان كانت بدلا منها ، و لم يثبت كونها ظهرا مقصورة .

(و) الثالثة (العيدان) .

(و) الرابعة (الكسوف) العارض للشمس أو القمر .

(و) الخامسة صلوة (الزلزله) .

(و) السادسة (الايات) .

(و) السابعة صلوة (الطواف) .

(و) الثامنة صلوة (الاموات) ولعل في ادخالها في المقام اختيار اطلاق

الصلوة عليها بطريق الحقيقة الشرعية، كما عن صريح الذكرى وظاهر الحلّى، و
عن المشهور انه على سبيل المجاز، واستدل لهم بعدم التبادر او تبادر ذات
الركوع والسجود، او ما قام مقامها منها عند الاطلاق، وهو اشارة المجاز وبأن
نفى الصلوة عما لا فاتحة لها ولا ظهور، والحكم بتحليلها التسليمين في الحقيقة
و للحلّى عدم صحة السلب عرفاً، ودلالة بعض النصوص على كونها صلوة على ما
قيل .

والذى يدون في فكرى الفاتر و يترجح في نظرى القاصر، هو القول بما
اختاره صاحب السرائر، وعدم التبادر او تبادر الغير لا يصلح لاثبات القول
المشهور بعدم ثبوت عدم صحة السلب كما هو الظاهر، كالحديثين النافيين
للصلوة عما لا فاتحة فيها ولا ظهور، لان بعد القول بأن اسامى العبادات
موضوعة للأعم من الصحيح والفاسد كما هو الحق، يكون بطلان التمسك بهما في
المقام في غاية من الظهور .

نعم المتبادر من اطلاق هو ذات الركوع والسجود، وعليه فلا يصح التمسك
للمشهور بحد يث تحليلها التسليم كما لا يخفى على من له أدنى فهم وشعور .
و بعض ما اخترناه ما رواه المحقق المجلسى طاب ثراه في البحار في كتاب
الصلوة في باب انواع الصلوة عن الخصال عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن
يعقوب بن يزيد عن حماد عن حريز عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : فرض

الله عز وجل الصلوة و سن (١) رسول الله ((ص)) الصلوة على عشرة اوجه : صلوة
الحضر و صلوة السفر و صلوة الخوف على ثلاثة اوجه و صلوة الكسوف للشمس والقمر
و صلوة العيد بن و صلوة الاستسقاء و الصلوة على الميت .

و رواه الكافي ايضا في باب فرض الصلوة .

و الاخبار التي يظاهرها معاضدة للمقام كثيرة فلا تطول المقام بذكرها .
فان قلت : الاعتناء بالحديث في الموضوعات الاستنباطية كالمقام غير
وجيه ، لان المعتبر فيها اما القطع او الظن الذي ثبت اعتباره بالخصوص ، ولا
دليل يدل على اعتبار الحديث فيها .

قلت : الحق هو اعتبار الظن مطلقا فيها الا ما ثبت عدم اعتباره
بالخصوص ، كيف لا ولو بنينا على ما ذكره المعترض للزم انسداد باب اللغات
كلا او في اكثر المواضع ، كما لا يخفى على الماهر و تمام الكلام و تفصيله يطلب
من علم الاصول ، وليس هنا مقامه .

(و) التاسعة (المنذور) اي كل صلوة يلتزمه الانسان و (شبهه بمن العهد
واليمين ، و منه التحمل عن الغير على ما ذكره غير واحد منهم كصلوة الاحتياط ،
لكونها غير اليومية مع احتمال دخولها فيها لكونها مكملة لما يحتمل فواتها منها ،
و قد يكون بعض هذه الاقسام مندوبا كما يحى ان شاء الله اليه الاشارة .

(و) العندوب (من الصلوات (ما عدا) اي ما عدا ما ذكر من الصلوات وهي
اقسام كثيرة و تاتي الى ذكر بعضها ان شاء الله تعالى الاشارة .

(فاليومية خمس) صلوات بعد ان كانت خمسين فخففها الله تعالى عن هذه
الامة ليلة المعراج الى خمس ، كما ورد في الاخبار المستفيضة ، ومنها الخبر
المروي في الفقيه في باب فرض الصلوة : و ابقى ثواب الخمسين لاية المضاعفة .
كما في الحديث الاخر المروي في ذلك الباب ايضا .

(١) اي سرع وقررو بين .

روى في البحار في باب علل الصلوة عن مجالس الصدوق عن الحسن بن محمد بن سعيد عن فرات بن ابراهيم عن محمد بن احمد الهمداني عن الحسن بن علي الشامي عن ابيه عن ابي جرير عن عطاء الخراساني رفعه عن عبد الصمد بن غنم قال : لما اسرى بالنبي ((ص)) وانتهى حيث انتهى فرضت عليه الصلوة خمسون صلوة . قال : فاقبل فمر على موسى ((ع)) . فقال يا : محمد كم فرض على امتك ؟ فقال : خمسون صلوة . قال : ارجع الى ربك فاسئله ان يخفف عن امتك فاني كنت في بني اسرائيل فلم يكونوا يطيقون الا دون هذا . فلم يزل يرجع الى ربه عز وجل حتى جعلها خمس صلوات . قال : ثم مر على موسى ((ع)) فقال : كم فرض على امتك ؟ قال : خمس صلوات . قال : ارجع الى ربك فاسئله ^(١) ان يخفف عن امتك . قال : قد استحييت من ربي مما ارجع اليه .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العلل و مجالس الصدوق و التوحيد عن محمد بن محمد بن عصام عن الكليني عن علي بن محمد علان ^(٢) عن محمد بن سليمان عن اسمعيل بن ابراهيم عن جعفر بن محمد التميمي عن الحسين بن علوان بن عمر بن خالد عن زيد بن علي ((ع)) قال : سألت ابي سيد العابد بن ((ع)) فقلت له : يا ابي اخبرني عن جدنا رسول الله ((ص)) لما عرج به الى السماء وامره ربه عز وجل بخمسين صلوة . كيف لم يسئله التخفيف عن امته حتى قال له موسى بن عمران ارجع الى ربك فاسئله التخفيف فان امتك لا تطيق ذلك ؟ فقال يا بني ان رسول الله ((ص)) لا يقترح على ربه عز وجل ولا يراجعه في شيء يامره به . فلما سألته موسى ((ع)) ذلك و صار شفيعا لامته اليه . لم يجز له رد شفاعته اخيه موسى ((ع)) . فرجع الى ربه عز وجل و سألته التخفيف الى ان ردها الى خمس صلوات . قال فقلت : يا ابي فلم لم يرجع الى ربه عز وجل و لم يسئله التخفيف بعد خمس صلوات ؟ فقال يا : بني اراد ((ع)) ان يحصل لامته التخفيف مع اجر خمسين صلوة

(١) فسأله خ ل (٢) هكذا في الأصل .

لقول الله عز وجل من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها، ألا ترى أنه ((ع)) لما هبط إلى الأرض نزل عليه جبرئيل ((ع)) فقال يا محمد إن ربك يقرأك السلام و يقول : إنها خمس بخمسين ، ما يبدل القول لدى و ما أنا بظلام للعبيد .

والأخبار الدالة على نفى وجوب الزايد عن الخمس كثيرة ، وإلى ذهب علماء الإسلام على ما ادعاه غير واحد من الطائفة ، إلا ما يحكى عن أبي حنيفة من القول بوجوب الوتر ، وعن بعض العامة أنه قال قلت لأبي حنيفة : كم الصلوة ؟ قال : خمس ، قلت : فالوتر فرض قلت لا أدرى تغلط في الجملة أو التفصيل (١) .

وأما ما رواه الشهيد في أو أخبار فضل الصلوة في الزيادات عن عبيد عن أبيه عن الباقر ((ع)) أنه قال : الوتر في كتاب علي ((ع)) واجب ، فهو أول التأكيد ، قيل : وقد يحتج على عدم وجوب الوتر بالاجماع على تحقق الصلوة الوسطى (٢) ولو كان واجبا لانتفت الأولى من الصلوات الخمس (الظهر) قد مهالكونها هي الصلوة الوسطى ، و هي أول صلوة فرضت كما مضى الكلام في ذلك تفصيلا ، فراجع .

(و) الثانية (العصر) روى في البحار في باب فضل الصلوة عن ثواب الأعمال عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد عن أبي عبد الله البرقي عن ابن فضال عن أبي بكير عن محمد بن هرون عن أبي عبد الله ((ع)) قال : من ترك صلوة العصر غير ناس لها حتى تفرته وتره الله أهله وماله يوم القيمة .
بيان :

عن الفقيه فيه من فاتته صلوة العصر فكانما وتر أهله وماله أي نقص ، يقال : وترته إذا نقصته فكانك جعلته وترًا بعد أن كان كثيرا ، وقيل هو من الوتر الجنابة التي يحنيها الرجل على غيره من نهب أو سبي ، فشبه ما يلحق من فاتته

(١) هكذا جاء في المتن والعبارة غير واضحة ، المصحح .

(٢) لعل مراد هذا الفاضل أنه على ذلك تصير الصلوات المفروضة في اليوم والليلة ستا فتأتي الزوجية فتنتفى الوسطية الحقيقية لمكان أن الصلوة الوسطى واحدة . (منه)

صلوة العصر بمن قتل جميعه او سلب اهله و ماله ، و يروى بنصب الاهل رفعه
فمن نصب جعله مفعولا ثانيا لوتر فاضمر فيها مفعولا لم يسم فاعله عائد الى الذي
فاته الصلوة ، و من رفع لم يضمروا اقام الاهل مقام ما لم يسم فاعله لانهم المصابون
الماخوذون . فمن رد النقص الى الرجل نصبهما و من رده الى الاهل و المال
رفعهما انتهى . والظاهر أن المواد فوتها مطلقا و احتمال ان يكون المراد فوت
وقت الفضيلة بعيد .

(و) الثالثة (العشاء) روى في البحار في الباب المتقدم عن العليل عن
ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة
عن ابي جعفر ((ع)) قال : ملك موكل يقول : من نام عن العشاء الى نصف الليل
فلا انا لله عينه .

و روى في باب وقت العشاءين عن ثواب الاعمال عن محمد بن الحسن عن
الحسين بن الحسن بن ايان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن
موسى بن بكر مثله .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن المحاسن عن احمد بن محمد عن الحسين
بن سعيد مثله ، وفيه عينه .

و روى النقيض في باب مواقيت الصلوة مرسل مثل ما في العليل .

بيان :

فلا انا لله عينه ، و هو دعاء ينفي الصحة و فراغ البال ، فان من به وجع
او حزن يرتفع نومه ، او ينفي الحيوية فان النوم من لوازمها و لعل الاول اظهر .
(وكل واحدة) من هذه الثلاثة (اربع ركعات في الحضر ونصفها في السفر)
يحذف الركعتين الاخيرتين بلا خلاف .

(و) الرابعة (المغرب) وهو ثلاث ركعات (فيهما) اي في السفر و
الحضر بلا خلاف .

(و) الخامسة (الصبح) و هو (ركعتان كذلك) اي سفرا و حضرا بلا خلاف

(و نوافلها) أي نوافل اليومية أربع وثلاثون ركعة (ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان قبل العصر و أربع بعد المغرب و ركعتان من جلوس) تسميان بركعتي المؤثمة (و تعدان بركعة بعد العشاء و إحدى عشر ركعة صلوة الليل) والاطلاق على سبيل التغليب، لأنها اسم للأكثر، و الافصالة الليل منها ثمان كما سيأتي تفصيله إن شاء الله تعالى و (ركعتا الفجر) فهذه أربع وثلاثون ركعة وهو المشهور بين الأصحاب، بل عن جماعة منهم بعد نقل ما في العبادة ونسبته إلى الأصحاب: لا نعلم به مخالفاً بل نفى غير واحد منهم الخلاف فيه .

قال في الحبل المتين : كون النوافل أربعاً وثلاثين مما لا خلاف فيه بين الأصحاب .

و قال في البحار : و هذا مما لا خلاف فيه بين الأصحاب كما ذكره أكثر، انتهى .

بل الشيخ في الخلاف و علم الهدى في الانتصار ادعيا الإجماع عليه، كما عن الصيمري حيث قال بعد نقل ما في العبارة : اطبق الأصحاب على كتب الفتاوى عليه، ثم نقل جملة من الاختيار المخالفة لما ذكر، و قال : ولم يعمل بها أحد من الأصحاب، و عن الصدوق في الامالي انه جعل من دين الاسامي ان نافلة العصر ثمان قبلها، و المغرب أربع بعدها، و العشاء ركعتان من جلوس تعدان بركعة و هي وتر لمن لا يلحق الوترا آخر الليل، انتهى .

فلنذكر جملة من الاختيار الموافق لذلك و المخالفة، ثم نتكلم في كيفية ما يستفاد منها، فنقول و بالله التوفيق .

الأول : ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل في الحسن كالصحيح أو الصحيح لمكان إبراهيم بن إبراهيم عن فضيل بن يسار عن أبي عبد الله (ع) قال: الفريضة و النافلة أحد و خمسون ركعة، منها ركعتان بعد العشاء جالسا يعدان بركعة و هو قائم، الفريضة منها سبع عشرة ركعة، و النافلة أربع وثلاثون ركعة .

الثاني : ما رواه أيضا في الباب المتقدم في الحسن، كالصحيح عن الفضيل

بن يسار والفضل بن عبد الملك و بكير قالوا : سمعنا ابا عبد الله ((ع)) يقول : كان رسول الله ((ص)) يصلى من التطوع مثل الفريضة ، ويصوم من التطوع مثل الفريضة .
 الثالث : ما رواه التهذيب في باب المسنون من الصلوات في السفر في الصحيح عن الحرث النضري عن ابي عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول : صلوة النهار ست عشرة ركعة ثمان اذا زالت الشمس و ثمان بعد الظهر و اربع ركعات بعد المغرب . يا حارث لا تدعها في سفر ولا حضر ، و ركعتان بعد العشاء كان ابي يصليهما و انا قائم . و كان رسول الله ((ص)) يصلى ثلاث عشرة ركعة من الليل . و رواية الشيخ الخبير بطريق اخر كما في الباب المتقدم ايضا فيه على بن حديد ، لا يكون اضطرارا مضعفا له كما توهم و ذلك واضح .

الرابع : ما رواه التهذيب في باب المسنون من الصلوات في الصحيح^(١) عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ((ع)) قال : صلوة النافلة ثمان ركعات حين نزول الشمس قبل الظهر . و ست ركعات بعد الظهر ، و ركعتان قبل العصر . و اربع ركعات بعد المغرب . و ركعتان بعد عشاء الاخرة يقرأ فيها مائة اية قانعا و قاعدا والقيام افضل ولا تعد هما من الخمسين . و ثمان ركعات من اخر الليل تقرا في صلوة الليل يقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون في الركعتين الاولتين ، و تقرا في سايرها ما احببت من القران ، ثم الوتر ثلاث ركعات تقرا فيها جميعا قل هو الله احد و تفصل بينهما بتسليمه . ثم الركعتين اللتين قبل الفجر تقرا في الاولى منهما قل يا ايها الكافرون و في الثانية قل هو الله احد .

الخامس : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم يسند فيه سهل بن زياد عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال قلت لابي الحسن ((ع)) ان اصحابنا يختلفون في صلوة التطوع بعضهم يصلى اربعا و اربعين . و بعضهم يصلى خمسين . فاخبرني يا كذاى تعمل به انت كيف هو حتى اعلم بعمله ؟ فقال : اصلى واحدة و خمسين ركعة . ثم قال : امسك و عقد بيده الزوال ثمانية . و اربعا بعد الظهر . و اربعا قبل العصر . و ركعتين بعد المغرب . و ركعتين قبل العشاء الاخرة . و ركعتين

(١) هكذا في الاصل .

بعد العشاء من قعود تعد بركة من قيام . وثمان صلوة الليل . والوتر ثلاثا . وركعتي الفجر . والفرايض سبع عشرة ركعة فذلك احد وخمسون ركعة .

السادس : ما رواه ايضا في الباب المتقدم باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن اسمعيل بن سعد الاحوص القمي قال قلت للرضا ((ع)) : كم الصلوة من ركعة ؟ قال : احد وخمسون ركعة .

السابع : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن صلوة رسول الله ((ص)) بالنهار ، فقال : ومن يطيق ذلك ، ثم قال : ولكن الا اخبرك كيف اصنع انا ؟ فقلت : بلى ، فقال : ثمان ركعات قبل الظهر . وثمان بعدها ، قلت فالمغرب ؟ قال : اربع بعدها ، قلت فالعتمة ؟ قال : كان رسول الله ((ص)) يصلي العتمة ثم ينام ، وقال بيده هكذا فحركها ، قال ابن ابي عمير : ثم وصف كما ذكر اصحابنا .

الثامن : ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل في الحسن بابراهيم عن الحلبي قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) هل قبل العشاء الاخرة وبعدها شيء ؟ قال : لا غير اني اصلي بعدها ركعتين ، ولست احسبها من صلوة الليل .

التاسع : ما رواه الكافي ايضا في الباب المتقدم في الموثق عن حنان قال : سألت عمرو بن حريث ابا عبد الله ((ع)) وانا جالس فقال له : جعلت فداك اخبرني عن صلوة رسول الله ((ص)) . فقال : كان النبي ((ص)) يصلي ثمان ركعات الزوال . واربع الاولى ، وثمان بعدها ، واربع العصر ، وثلاثا المغرب . واربعا بعد المغرب . والعشاء الاخرة اربع ، وثمان صلوة الليل ، وثلاثا الوتر ، وركعتي الفجر . و صلوة الغداة ركعتين . قلت : جعلت فداك وان كنت اقوى على اكثر من هذا . يعتد بنبي الله على اكثر الصلوة ؟ فقال : لا ولكن يعتد على ترك السنة .

العاشر : ما رواه التهذيب في باب المسنون من الصلوات في الصحيح عن شعيب عن ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن التطوع بالليل والنهار ؟

فقال : الذي يستحب ان لا يقصر عنه ثمان ركعات عند زوال الشمس ، وبعد الظهر ركعتان ، وقبل العصر ركعتان ، وبعد المغرب ركعتان ، وقبل العتمة ركعتان ، ومن السحر ثمان ركعات ، ثم يؤتى والوتر ثلاث ركعات مفصلة ، ثم ركعتان قبل صلوة الفجر ، واحب صلوة الليل اليهم ^(١) آخر الليل .

الحادي عشر : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب صلوة رسول الله (ص) قال قال ابو جعفر الباقر (ع) : كان رسول الله (ص) لا يصلي من النهار ^(٢) شيئا حتى تنزل ^(٣) النهار فاذا زال ^(٤) صلى ثمانى ^(٥) ركعات وهى صلوة الاوابين ، يفتح في تلك الساعة ابواب السماء ويستجاب الدعاء وتهب الرياح وينظر الله تعالى الى خلقه ، فاذا كان الفى ^(٦) ذرعا صلى الظهر اربعا وصلى بعد الظهر ركعتين اخر يمين ، ثم العصر اربعا اذا فاء الفى ذرعا ثم لا يصلى بعد العصر شيئا حتى توب الشمس ، فاذا آتت الشمس وهو ان تغيب صلى المغرب ثلاثا وبعد المغرب اربعا ثم لا يصلى شيئا حتى يسقط الشفق ، فاذا سقط الشفق صلى العشاء ثم اوى رسول الله (ص) الى فراشه ولم يصل شيئا حتى ينزل نصف الليل ، فاذا زال نصف الليل صلى ثمانى ^(٧) ركعات ، ووتر في الربيع

(١) قال بعض الأجلة من المحتمل قريبا أن يكون قوله (ع) في آخر الضمير واحب صلوة الليل اليهم من كلام ابي بصير والمراد بضمير اليهم الأئمة (ع) و يحتمل ان يكون من قول الامام (ع) ويكون الضمير راجعا الى الأمرين بها وهم الرسول (ص) والأئمة (ع) انتهى . اقول ومن المحتمل قريبا ان يكون الضمير راجعا الى المصلين مطلقا واعطاء الحكم بنحو هذه العبارة كثير في كلامهم والنكتة في ذلك هي النكتة التي يذكرونها في الاتيان بالمضى بدلا عن المضارع وذلك واضح عند من كان له ادنى اطلاع بالعلم المعانى . (منه)

(٢) النهار خل

(٣) زالت الشمس خل

(٤) زالت خل

(٥) ثمان خل

(٦) فاء خل

(٧) ثمان خل

الاخير من الليل بثلاث ركعات فقرا فيهن فاتحة الكتاب و قل هو الله احد و
يفصل بين الثلاث بتسليمه ، و يتكلم و يامر بالحاجة ولا يخرج من صلاة حتى يصلى
الثالثة يوتر فيها و يقف فيها قبل الركوع ، ثم يسلم و يصلى ركعتي الفجر قبل
الفجر و عنده و بعينه ، ثم يصلى ركعتي الصبح الفجر اذا اعترض الفجر
واضا حسنا ، فهذه صلاة رسول الله ((ص)) التي قبضه الله عز و
جل عليها .

الثاني عشر : ما رواه التهذيب في باب المسنون من الصلوات في الحسن
عن يحيى بن حبيب قال : سألت الرضا ((ع)) عن افضل ما يتقرب به العباد الى
الله تعالى من الصلوات ؟ قال : ستة و اربعون ركعة فرائضه و نوافله . قلت :
هذه رواية زرارة ، قال : او ترى احدا كان اصدع ^(١) بالحق منه .

الثالث عشر : ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الصحيح ، عن
زرارة قال : قلت لابي جعفر ((ع)) : انى رجل تاجر اختلف و اتجر فكيف لى بالزوال و
المحافظة على صلاة الزوال و كم صلى ؟ قال : ثمان ركعات اذا زالت الشمس و
ركعتين بعد الظهر و ركعتين قبل العصر فهذه اثنا عشرة ركعة ، و صلى بعد
المغرب ركعتين ، و بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشر ركعة منها الوتر و منها ركعتا
الفجر فتلك سبع و عشرون ركعة ، سواء الفريضة و انما هذا كله تطوع و ليس بفرض
ان تارك الفريضة كافر ، و ان تارك هذا ليس بكافر و لكنها معصية ، لانه يستحب
اذا عمل الرجل عملا من الخير ان يدوم عليه .

بيان :

قال في الحبل المتين : والضمير في قوله ((ع)) و لكنها معصية ، يعود الى
ما دل عليه الكلام السابق ، اى ان هذه الخصلة معصية و لعل اطلاق المعصية
عليها للمبالغة و تغليظ الكراهة ، اولان ترك النوافل بالمرة معصية حقيقة لما

(١) اصدع بالحق اى انطق به و اشد اظهاراله عن الجوهرى يقال :
صدعت بالحق اذا تكلمت به جهارا . (منه)

فيه من التهاون بأمر الدين . كما قاله الاصحاب من انه لو أصر أهل البلد على ترك الاذان قوتلوا . وكذا لو أصر الحجاج ترك زيارة النبي ((ص)) . وما في آخر الحديث التاسع من قوله ((ع)) ولكن يعذب على ترك السنة . محمول على هذا . انتهى .

اقول يمكن ان يكون المراد من المعصية خلاف الطاعة . فكما ان الطاعة الواجب خلافها معصية حرام . فكذلك الطاعة المستحبة خلافها معصية مكروهة . لان العصيان مخالفة الامر المستحب ربما يسمى عصيانا . وبذلك صرح بعض المحققين ايضا . قيل ومنه قوله تعالى : ((وعصى ادم ربه فغوى)) لانه تعالى امره بالامر الارشادي ترك اكل الشجرة المعصودة كي لا يخرج من الجنة . فنهيه هذا نهى ارشادي والارشاد يستحب امتثاله . ويشهد على ما ذكرناه تعليله بقوله لانه يستحب اذا عمل الى آخره ان لا شبهة في كون ذلك مستحبا .

الرابع عشر : ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الموثق كالصحيح با بن بكير عن زرارة قال قلت لابي عبد الله ((ع)) : ما جرت به السنة في الصلوة ؟ فقال : ثمان ركعات الزوال وركعتان بعد الظهر وركعتان قبل العصر وركعتان بعد المغرب وثلاث عشرة ركعة من آخر الليل منها الوتر . وركعتا الفجر . قلت : فهذه ما جرت به السنة ؟ قال : نعم . فقال ابو الخطاب : افرايت ان قوى فزاد ؟ قال : فجلس وكان متكيا فقال : ان قوى فصلها كما كانت تصلى وكما ليست في ساعة من النهار فليست في ساعة من الليل . ان الله عز وجل يقول : ((ومن آنا الليل فسبح)) .

بهان :

قال بعض الاجلاء : روى في الفقيه عن الصيقل عن ابي عبد الله ((ع)) قال اني لامقت الرجل ياتيني فيسألني عن عمل رسول الله ((ص)) فيقول ازيد . كانه يرى ان رسول الله ((ص)) قصر في شيء . واني لامقت الرجل قد قرأ القرآن ثم يستيقظ من الليل فلا يقوم حتى اذا كان عند الصبح قام بياد ر بصلوته .

الظاهر ان مقت الاول لما يفهم من كلامه من انه بزيادة في الصلوة ما كان ياتى به ((ص)). كانه يريد ان يفوقه و يعلوا عليه بالزيادة ، و هو ان لم يكن كفرا فهو جهل محض ، لان العبرة ليس بكثرة الصلوة بل بالاقبال عليها الذي هو روح العبادة ، والاتيان بها على اكمل وجوهها ، و من ذا الذي يروم بلوغه في المقام الاول و كذا في المقام الثاني حتى انه روى انه كان يقوم في الصلوة على اطراف اصابعه حتى تورمت قدماء لإجهاد نفسه في العبادة حتى عاتبه الله تعالى على ذلك رافة فقال: ((طه ما نزلنا عليك القرآن لتشقى)) وكان يقيم^(١) الليل انصافا فيقوم في صلوة الليل بطوال السور ، و كان اذا ركع يقال لا يدري متى يرفع و اذا سجد يقال متى يرفع ، و نحو ذلك .

والظاهر ان المقت الثاني لمزيدا لكسل عن صلوة الليل اذا كان ممن يقرأ القرآن و يحفظ سورة و تلاوتها ، ينته في وقت صلوة الليل فلا يقوم اليها حتى اذا فاجاء الصبح قام مبادرا بها يصلحها بعجلة و قلبه توجه و اقبال و يزاحم بها الفريضة في وقتها .

و قال بعد نقل خبر زرارة : هذا الخبر مؤيد لما قدمناه في بيان مقت الصادق ((ع)) لمن سأل عن عمل رسول الله ((ص)) فيقول ازيد ، و حاصل كلامان هذا العدد و ان قل في النظر الا انه صعب من حيث الاقبال و الخشوع فيه و تفريقه في الساعات المذكورة والمداومة عليه و نحو ذلك ، مما تقدم انتهى و هو جيد .

الخامس عشر : ما رواه الشهيد باب ايضا في الباب المتقدم في الحسن او الصحيح لمكان الحسن بن علي بن بنت الياس عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : لا تصل اقل من اربع و اربعين ركعة ، قال ورواية يصلى بعد العتمة اربع ركعات .

(١) يقسم خل

السادس عشر : ما رواه التهذيب أيضا في الباب المتقدم في القوي لمكان محمد بن سنان عن ابن أبي عمير قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن أفضل ما جرت به السنة من الصلوة ؟ قال : تمام الخمسين .

السابع عشر : ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل في الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سألت عن التطوع بالنهار ، فذكر أنه يصلي ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها .

الثامن عشر : ما رواه الكافي أيضا في باب التطوع في السفر في الصحيح عن الحرث بن المغيرة قال قال أبو عبد الله ((ع)) : أربع ركعات بعد المغرب لا تدعهن في حضر ولا سفر .

التاسع عشر : ما رواه التهذيب في باب نوافل الصلوة في السفر في الصحيح عن الحرث بن المغيرة قال قال لي أبو عبد الله ((ع)) : لا تدع أربع ركعات بعد المغرب في السفر ولا في الحضر ، وكان أبو لا يدع ثلاثة عشر ركعة بالليل في سفر ولا حضر .

العشرون : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن زرارة قال : سمعت أبا جعفر ((ع)) يقول : كان رسول الله ((ص)) لا يصلي من النهار شيئا حتى تزول الشمس ، فإذا زال النهار قدر نصف أصبح صلى ثمان ركعات ، فإذا فاء الفى ، ذاعا صلى الظهر ركعتين و يصلي قبل وقت العصر ركعتين ، فإذا فاء الفى ، ذرا عين صلى العصر و صلى المغرب حين تغيب الشمس فإذا غاب الشفق دخل وقت العشاء ، وآخر وقت المغرب إياب الشفق دخل وقت العشاء ، وآخر وقت العشاء ثلاث الليل ، وكان لا يصلي بعد العشاء حتى ينتصف الليل ثم يصلي ثلاث عشرة ركعة منها ركعتي الفجر قبل الغداة ، فإذا طلع الفجر و اضا ، صلى الغداة .

الحادي والعشرون : ما رواه التهذيب في أواخر باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن الحجاج عن أبي عبد الله ((ع)) : قال كان أبو عبد الله ((ع)) يصلي ركعتين بعد العشاء ، يقرأ فيهما بمائة آية ولا يحسب بهما ، و ركعتين

وهو جالس يقرأ فيهما يقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون ، فان استيقظ من الليل صلى صلاة الليل و اوتر و ان لم يستيقظ حتى يطلع الفجر صلى ركعة فصارت شفعا ، و احتسب بالركعتين اللتين صلاهما بعد العشاء و ترا .
قال بعض الاجلاء و في بعض نسخ الحديث صلى ركعتين فصارت شفعا ، و في بعضها فصارت سبعا ، والظاهر ان الاخير تصحيف ، انتهى .
و ربما اشكل في صحة تلك الرواية متمسكا بان الحجال يروى عن الصادق ((ع)) بالواسطة فتدبر .

الثاني والعشرون : ما رواه الكافي في باب النوادر الواقع في اواخر كتاب الصلوة عن الفضل بن ابي قرة رفعه عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سئل عن الخمسين والواحد ركعة فقال : ان ساعات النهار اثنتي عشرة ساعة و ساعات الليل اثنتي عشرة ساعة ، و من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة ، و من غروب الشمس الى غروب الشفق غسق ، فلكل ساعة ركعتان ، و للخصف ركعة .

الثالث والعشرون : ما رواه المحقق المجلسي - نور الله ضريحه - في البحار في باب انواع الصلوة والمفروض والمسنون منها عن الخصال عن احمد بن محمد العجلي و احمد بن الحسن القطان و محمد بن احمد السناني و غيرهم من مشائخه عن احمد بن يحيى بن زكريا عن بكر بن عبد الله بن حبيب عن تميم بن بهلول عن ابي معوية عن الامش قال قال الصادق ((ع)) : صلوة الغريضة الظهر اربع ركعات ، والعصر اربع ركعات ، والمغرب ثلاث ركعات ، والعشاء الآخرة اربع ركعات ، والفجر ركعتان ، فجملة الصلوة المفروضة سبع عشرة ركعة ، والسنة اربع وثلاثون ركعة منها اربع ركعات بعد المغرب لا يقصر ^(١) فيها في سفر ولا حضر ، و ركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدان بركعة ، و ثمان في السجود هي صلوة الليل ، الشفع ركعتان ، و الوتر ركعة ، و ركعتا الفجر ، و ثمان ركعات قبل

(١) تقصير جل

العصر .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن العيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان فيما كتب الرضا ((ع)) للمؤمن مثله .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن تحف العقول مثله .

الرابع والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المحاسن عن محمد بن اسمعيل رفعه الى ابي عبد الله ((ع)) قال قال رسول الله ((ص)) : اوصيك يا علي في نفسك بخصال فاحفظها ، الى ان قال : والسادسة الاخذ بسنتي في صلوتي وصومي وصدقتي . فاما الصلوة فالخمسون ركعة في الليل والنهار ، الوان قال : و عليك بصلوة الليل يكررها اربعاء ، و عليك بصلوة الزوال ، و عليك برفع يديك الى ربك وكثرة تغليه الحديث .

الخامس والعشرون : ما رواه في الباب المتقدم عن كتاب صفات الشيعة عن محمد بن موسى بن المتوكل عن محمد بن يحيى عن موسى بن عمران عن عمه الحسين بن يزيد النوفلي عن علي بن سالم عن ابيه عن ابي بصير قال قال الصادق ((ع)) شيعتنا اهل الورع والاجتهاد و اهل الوفاء والامانة و اهل التزهد و العبادة ، اصحاب الاحدي وخمسين ركعة في اليوم واللييلة ، القائمون بالليل الصائمون بالنهار ، يزكون اموالهم و يحجون البيت و يجتنبون كل محرم .

السادس والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن مجمع البيان عن محمد بن الفضيل عن ابي الحسن في قول الله تعالى : ((والذين هم على صلواتهم يحافظون)) قال : اولئك اصحاب الخمسين صلوة من شيعتنا .

بيان :

اطلقت الصلوة على الركعة مجاز .

السابع والعشرون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن المصباح للشيخ عن ابي محمد الحسن بن علي العسكري ((ع)) قال : علامات المؤمن خمس و عدها

صلوة الاحدى وخمسين .

الثامن والعشرون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن اختيار الرجال للكشى عن حمدويه بن نصير عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن عن محمد بن عبد الله بن زرارة و عن محمد بن قولويه والحسين بن بندار عن سعد بن عبد الله عن هرون بن الحسن بن محبوب عن محمد بن عبد الله بن زرارة و ابنه الحسن والحسين عن عبد الله بن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) قال فى حديث طويل : و عليك بالصلوة الستة والاربعين ، و عليك بالحج ان سهل بالافراد وتنوى الفسخ اذا قدمت مكة . ثم قال : والذي اتاك به ابو بصير من صلوة احدى وخمسين والا هلال بالتمتع بالعمرة الى الحج و ما امرناه به من ان يسهل بالتمتع فلذا اعتدنا معان و تعاريف ، لذلك ما يسعنا و يسعكم ولا يخالف شئ منه الحق ولا يضاره .

التاسع والعشرون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن مجالس الشيخ عن الحسين بن عبيد الله الغضائرى عن على بن محمد العلوى عن محمد بن احمد المكتب عن احمد بن محمد الكوفى عن على بن الحسن بن فضال عن ابيه عن ابي الحسن الرضا ((ع)) قال : ان الله عز و جل فرض على الناس فى اليوم و الليلة سبع عشرة ركعة من اتى بها لم يستل الله عز و جل عما سواها ، وانما اضاف رسول الله ((ص)) اليها مثلها ليتم بالنوافل ما يقع فيها من النقصان ، و ان الله عز و جل لا يعذب على كثرة الصلوة والصوم ولكنه يعذب على خلاف السنة .

بيان :

قال فى البحار : على خلاف السنة اى تبديلها بان يزيد عليها او ينقص منها معتقدا ان العمل بهذه الكيفية و هذا العدد فى تلك الاوقات مطلوب بخصوصه ، كصلوة الضحى و امثالها من البدع ، والا فافا لصلوة خير موضوع .

وفى التهذيب فى رواية اخرى و لكن يعذب على ترك السنة ، و المراد به ايضا ما ذكرنا ، و ما قيل ان المراد ترك جميع السنن فهو بعيد و مستلزم للقول بوجوب كل سنة بالوجوب التخييرى ، و تخصيص التخيير بما اذا كان بين اشياء

محصورة ، او القول بانه انما يعاقب لما يستلزمه من الاستخفاف والاستهانة بها .
فلا يخلو كل منهما من تكلف .

الثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) انه ذكر الفريضة سبع عشرة ركعة في اليوم واللييلة ثم قال : و السنة ضعفا ذلك جعلت وفاء للفريضة ، ما نقص العبد او غفل او سهاه عنه من الفريضة اتعها بالسنة .

وعنه ((ع)) ان سائلا سأل عن صلوة السنة ، فقال : للسائل لعلمك تزعم انها فريضة ؟ قال : جعلت فداك ما اقول فيها الا بقولك ، فقال : هذه صلوة كان على بن الحسين عليهما السلام ياخذ نفسه بقضاء ما فات منها في ليل او نهار ، وهي مثلا الفريضة . الى ان قال وعنه ((ع)) قال : ما احب ان اقصر عن تمام احدى وخمسين ركعة في كل يوم وليلة قيل : وكيف ذلك ؟ قال : ثمان ركعات قبل صلوة الظهر وهي صلوة الزوال و صلوة الاوابين حين تنزل الشمس قبل الفريضة ، و اربع قبل صلوة العصر ثم صلوة الفريضة ولا صلوة بعد ذلك حتى تغرب الشمس ، و يبدأ في صلوة المغرب بالفريضة ثم يصلي بعدها صلوة السنة اربع ركعات ، و بعد العشاء ركعتين من جلوس تعدان بركعة لان صلوة الجالس لغير علة على النصف من صلوة القائم ، ثم صلوة الليل ثمان ركعات ، والوتر ثلاث ركعات ، و ركعتا الفجر قبل صلوة الفجر فذلك اربع وثلاثون ركعة مثلا الفريضة ، و الفريضة سبع عشرة ركعة فصار الجميع احدى وخمسين ركعة في كل يوم وليلة .

الحادي والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن مجالس الشيخ ، في وصية النبي ((ص)) الى ابي ذر يستدء المتقدم في فضل الصلوة ، يا ابا ذر : ايما رجل تطوع في يوم باثنتي عشرة ركعة سوى المكتوبة كان له حقا واحيا يبيت في الجنة .

بيان :

قال في البحار : يحتمل ان يكون المراد بعض النوافل اليومية او غيرها

من التطوعات .

الثاني والثلاثون : ما رواه في اواخر الباب المتقدم عن فقه الرضا (ع) قال عليه السلام : اعلم برحمك ان الفريضة والنافلة في اليوم والليلة احدى وخمسون ركعة . الفرض منها سبع عشرة ركعة فريضة . و اربع وثلاثون ركعة سنة . الظهر اربع ركعات . والعصر اربع ركعات . والمغرب ثلاث ركعات . والعشاء الآخرة اربع ركعات . والغداة ركعتان فهذه فريضة الحضر . و صلاة السفر الفريضة احدى عشرة ركعة الظهر ركعتان . والعصر ركعتان . والمغرب ثلاث ركعات والعشاء الآخرة ركعتان . والنوافل في الحضر مثلاً الفريضة لان رسول الله (ص) قال : فرض على ربي سبع عشرة ركعة . ففرضت على نفسي و اهل بيتي وشيعتي بازاء كل ركعة ركعتين لتتم بذلك الفرائض ما يلحقه من التقصير والثلث . منها ثمان ركعات قبل زوال الشمس و هي صلاة الاوابين . و ثمان بعد الظهر و هي صلاة الخاشعين و اربع ركعات بين المغرب والعشاء الآخرة و هي صلاة الذاكرين . و ركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس تحسب ركعة من قيام و هي صلاة الشاكرين . و ثمان ركعات صلاة الليل و هي صلاة الخائفين . وثلاث ركعات الوتر و هي صلاة الراغبين و ركعتان عند الفجر و هي صلاة الحامدين . والنوافل في السفر اربع ركعات ببعد المغرب . و ركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس . وثلاثة عشرة ركعة صلاة الليل مع ركعتي الفجر . و ان لم يقدر بالليل قضاها بالنهار او من قبله ^(١) في وقت صلاة الليل . او من اول الليل .

اقول تفصيل الكلام في هذا المقام يقتضى ذكر امور .

الاول : قد اختلف هذه الاخبار في عدد النافلة الموظفة في اليوم والليلة .

فمنها ما يدل على انها اربع وثلاثون . وهذا هو المشهور بين الاصحاب .

بل ما لم يظهر فيه مخالف كما تقدم .

(١) الليلة الآتية .

ومنها : ما دل على انها ثلاث وثلاثون ، باسقاط الوتيرة بعد العشاء .
ومنها : ما دل على انها تسع وعشرون ، باسقاط اربع قبل العصر و
الوتيرة .

ومنها : ما دل على انها سبع وعشرون ، باسقاط الركعتين من نافلة
المغرب ايضا .

والوجه في الجمع هو الحمل على اختلاف مراتب الفضيلة ، والامر بالاقل لا
يوجب نفى استحباب الاكثر قاله غير واحد منهم ، وقوله ((ع)) : وهذا جميع ما
جرت به السنة ، في الخبر الرابع عشر لذلك غير مناف ، لما ذكره الشيخ في
التهديب بانه يجوز ان يكون قد سوغ لزراعة الاقتصار على هذه الصلوات لعذر
كان في زراعة ، واستدل على هذا التأويل بالخبر الثالث عشر .

اقول ولعله لا يخلو عن بعد كالحمل على السنة الاكيدة التي لا مرتبة
بعدها في النقصان لمكان آخر الخبر ، ولعل الاخير بالنسبة الى الاول اقرب ،
وبالجملة لا نسلم مخالفة هذه الاخبار الدالة بحسب ظاهرها على النقصان عما عليه
المشهور ، للاخبار المعولة و يرشدك الى ما قلناه ذيل الخبر الثامن والعشرين
ولو سلم فكان اللازم طرحها لعدم ظهور قائل بها كما اعترف به جماعة ، و
مخالفتها للاجماعات المحكية المعتمدة بعدم ظهور الخلاف بل بظهور عدم
الخلاف بل الاجماع على الظاهر .

الثاني : قال بعض الاجلاء في جملة كلام له : بقي الاشكال نصا في
موضعين : احدهما ان اكثر الاخبار دل على انه ((ص)) لم يكن صلى الوتيرة
التي بعد العشاء ، وانه كان بعد صلوة العشاء ياوي الى فراشه الى نصف
الليل ، و اظهر منها ما رواه الصدوق في كتاب العلل عن ابي بصير عن ابي
عبد الله ((ع)) في حديث في الوتيرة قال فقلت : هل صلى رسول الله ((ص)) هاتين
الركعتين ؟ قال لا : قلت : ولم ؟ قال : لان رسول الله ((ص)) كان ياتيه الوحي
وكان يعلم انه هل يموت في هذه الليلة ام لا ، وغيره لا يعلم ، فمن اجل ذلك

لم يصلحهما وامر بهما. مع ان رواية الفضيل ^(١) واليفياق و بكيرد لتعليق انه ((ص)) يصلي من التطوع مثلى الفريضة . وهذا لا يكون الا بضم الوتيرة حتى يتم المعاملة وان يكون بازا كل ركعة من الفريضة ركعتان من النافلة .

واما ما اجاب به في الوافي من حمل اخبار انه كان بعد صلوة العشا ياروى على فراشه . ان المراد بالعشا و نافلتها . ففيه انه وان تم له في هذه الاخبار مع بعده الا انه لا يتم في خبر العلل الذي ذكرناه .

وما اجاب به في الوسائل ايضا من الجمع بينهما بانه كان يصلحها تارة و يترك تارة . في غاية البعد ولا سيما من خبر العلل كما لا يخفى . انتهى .

اقول ولعل المراد من رواية ابي بصير هذه هو ان النبي ((ص)) لما كان عالما بانه يبقى في هذه الليلة و يدرك الوتر فلذا لم يصلحها بخلاف غيره فانه لا يعلم ببقائه في الليلة و ادراكه الوتر . وذلك لان الظاهر ان الوتيرة بدل من الوتر فمن علم انه يدرك الوتر في وقتها فلا يحتاج الى الوتيرة . ومن صلاحها قبلت اليه حادثة بحيث لم يصل الوتر قد مضى على الوتر . و يوشدك الى ما ذكرناه ما نقله المحقق المجلسي في باب انواع الصلوة من الهداية حيث قال : الصلوة في اليوم واللييلة احدى وخمسون ركعة الفريضة منها سبعة عشر ركعة و ما سوى ذلك سنة و نافلة . فاما الفريضة : فالظهر اربع ركعات والمغرب ثلاث ركعات والعشا الآخرة اربع ركعات والغداة ركعتان . واما السنة والنافلة فاربع وثلاثون ركعة منها نافلة الظهر ستة عشرة ركعة ثمان قبل الظهر و ثمان بعدها قبل العصر و نافلة المغرب اربع ركعات و بعد العشا الآخرة ركعتان من جلوس تعدان بركعة . فان احدثت بالرجل حدثا قبل ان يبلغ آخر الليل و يصلي الوتر يكون قد مضى على الوتر . و صلوة الليل ثمان ركعات والشفع ركعتان والوتر ركعة و ركعتا الفجر فهذه اربع و ثلاثون ركعة .

(١) هو فضيل بن عبد الملك .

وما رواه الكليني - طاب مضجعه - في اصول الكافي في كتاب الحجة في باب التفويض الى رسول الله ((ص)) و الى الائمة في امر الدين في الحسن كالصحيح او الصحيح بإبراهيم بن هاشم عن فضيل بن يسار قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول لبعض اصحاب قيس العاصري ، و ساق الحديث الى ان قال : تم سن رسول الله ((ص)) النوافل اربعاً وثلاثين ركعة مثلى الفريضة فاجاز الله عز و جل له ذلك ، والفريضة والنافلة احدى و خمسون ركعة منها ركعتان بعد العتمة جالسا تعدان بركعة مكان الوتر الحديث .

و ما رواه بعض الاجلاء عن الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت الا بوتر . قال قلت : يعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة ؟ قال : نعم فانهما تعدان بركعة فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت مات على وتر . و ان لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر في آخر الليل ، والخبر الحادى والعشرون غير خال عن تأييد لذلك . كالخبر الذى رواه بعض الاجلاء عن العلل . بسند ليس في رجاله من يتوقف فيه الا محمد بن عيسى المشترك بين العبيدى والاشعري ، عن حمزان عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لا يبيت الرجل و عليه وتر . فتأمل جدا .

و بالجملة الذى يظهر من الروايات بعد ضم بعضها الى بعض هو ما ذكرناه و اما الاشكال الذى اوردته الفاضل الذى تقدم نقل كلامه ، ففيه ما ترى لان التطوع غير منحصر بالرواية و غير مختص بها ، لم لا يجوز ان يكون ((ص)) غير متصل للتبعية و مع هذا كان تطوعه ضعف الفريضة بانضمام صلوات آخر ، والخبر الحادى عشر لذلك غير مناف . لانه يحتمل ان يكون ما ذكر في الخبر هو ما كان يصنع ((ص)) في آخر عمره . الا تنظر الى الخبر التاسع و ما اشتمل عليه من انه ((ص)) كان يصلى بعد الظهر ثمان ركعات . و كذلك رواية الفقه الرضوى ، و بالجملة لا نعلم منافاة في المقام . هذا مضافا الى ان الوتر لما كان واجبا عليه

صلى الله عليه وآله . وان المراد من الفريضة الواقعة في قوله ((ع)) : انه يصلى من التطوع مثلى الفريضة لما كان هو الفريض الخمس المعهوده على الظاهر، وان الغفيلة ايضا لما كانت من الصلوة المستحبة المنصوصة كما سيجيء اليها الاشارة . فيحتمل ان يكون ((ص)) من المصلين لها، فحينئذ يتم المماثلة . مع انه على تقدير ان يكون المراد من الفريضة هو الصلوات المفروضة عليه ((ص)) ايضا ، يمكن تنعيم المماثلة لانه يستحب بين العشاءين ركعتان آخرتان ايضا يقرأ في الاولى الحمد و اذا زلزلت ثلاث عشرة مرة وفي الثانية الحمد و قل هو الله احد خمس عشر مرة كما سيجيء الى ذلك الاشارة . وما ذكرنا ما يتم اذا كان الواجب عليه ((ص)) من الركعات الثلاث التي بعد العشاء هو ركعة واحدة مشهورة ، واما اذا كان الواجب عليه ((ص)) الركعات الثلاث بجمليتها فيمكن تنعيم المماثلة ايضا على بعض الافتبارات كما لا يخفى .

نعم روى التهذيب في باب فضل شهر رمضان عن محمد بن سليمان قال : ان عدة من اصحابنا اجتمعوا على هذا الحديث . منهم يونس بن عبد الرحمن عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) . وصباح الحذا ، عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن ((ع)) . و سماعة بن مهران عن ابي عبد الله ((ع)) . قال محمد بن سليمان : و سألت الرضا ((ع)) عن هذا الحديث فاخبرني به . و قال هو لا ، جميعا سألنا عن الصلوة في شهر رمضان كيف هي و كيف فعل رسول الله ((ص)) ؟ فقالوا جميعا : انه لما دخلت اول ليلة من شهر رمضان صلى رسول الله ((ص)) المغرب ثم صلى اربع ركعات التي كان يصليهن بعد المغرب في كل ليلة ثم صلى ثمان ركعات فلما صلى العشاء الآخرة و صلى الركعتين اللتين كان يصليهما بعد العشاء الآخرة و هو جالس في كل ليلة قام . الى ان قال : فلما اقام بلال لصلوة العشاء الآخرة خرج النبي ((ص)) فصلى بالناس . فلما انقضى صلى الركعتين و هو جالس كما كان يصلى ليلة الحديث .

فعلى هذا يشكل الجمع بين هذا الخبر و بين خبر الحل المتقدم . و لا

يحضرني الان شيء ^(١) والله هو العالم .

قال بعض الاجلاء في ذيل كلامه الذي تقدم نقله : و تانيهما ما تضمنه خبر زرارة في وصف صلوة رسول الله (ص) من الاقتصار على تسع وعشرين بترك الوتيرة . و اربع ركعات من الثمان التي بعد الظهر . و كذلك مرحلة الفقيه التي قبض عليها . مع ان جملة من الاخبار الواردة في وصف صلوته انما اختلفت في الوتيرة خاصة فاکثرها دال على عدمها و اما ما عداها فلا ، ومنها الرواية الثانية من الروايات التي قد مناها ^(٢) والرابعة و هي رواية حنان و رواية كتاب الفقه الرضوي . فانها قد اشتركت في الدلالة على صلوة ثمان بعد الظهر كما استفاضت به الاخبار . و حمل الخبرين الدالين على السقوط على كون ذلك في آخر عمره كما احتمله البعض لا يخلو من الاشكال . لانه ان كان عن نسخ فكيف استفاضت الاخبار عنهم (ع) بفعلها . و ان كان عن ضعف و علة بالنسبة اليه (ص) فيعده اظهر من ان ينكر . انتهى .

حمل ما دل على السقوط على كون ذلك في آخر عمره كما احتمله البعض غير بعيد . لانه يمكن ان يقال لما كان للثمان التي قبل الظهر لها فضائل كثيرة كما يظهر للمتتبع في اخبارهم (ع) . و كان المسلمون في او اخر عمره الشريف (ص) قد كثروا و كانوا محتاجين الى الوعظ و السؤال عنه (ص) غاية الاحتياج .

(١) و اما الجمع بينهما بالتفصيل في شهر رمضان وغيره كما يستفاد من رواية الباق و عبد الله المروية في التهذيب في باب شهر رمضان قال كان رسول الله (ص) يزيد في صلوته في شهر رمضان اذا صلى العتمة صلى بعدها يقوم الناس خلفه فيدخل ويدعهم يخرج ايضا فيجيئون فييقون خلفه فيدخل ويدعهم يزارا و قال لا صلى بعد العتمة في غير شهر رمضان فمشكل وان انضم ذيل رواية اسحق هذه وهو هذا فسألوا عن صلوة الخميس ما حالها في شهر رمضان؟ فقال كان رسول الله (ص) صلى هذه الصلوة و صلى صلوة خمسين على ما كان صلى في غير شهر رمضان ولا ينقص منها شيئا . (منه)

(٢) اي رواية الفضل و الفضيل و بكير و هي الخبر الثاني من الاخبار المتقدمة . (منه)

فلذا وقع ((ص)) للنقص في الثمان التي بعد الظهر تحصيلها للاهم ولم يكن عن نسخ ولا عن ضعف وعلّة . مع احتمال في الاخير .

الثالث : قال الصدوق (عظ) في الفقيه في باب افضل النوافل : قال ابي رضى الله عنه في رسالته الى : اعلم يا بنى ان افضل النوافل ركعتا الفجر ، وبعدها ركعة الوتر ، وبعدها ركعة الزوال ، وبعدها نوافل المغرب ، وبعدها صلاة الليل ، وبعدها تمام نوافل النهار .

وقال في المدارك افضل الروابط صلاة الليل لكثرة ما ورد فيها من الثواب . و لقول النبي ((ص)) في الوصية عليك بصلاة الليل ثلاثا ، رواه معوية بن عمار في الصحيح عن الصادق ((ع)) . ثم صلاة الزوال لقول النبي ((ص)) في الوصية بعد ذلك : عليك بصلاة الزوال ثلاثا ، ثم نافلة المغرب لقوله ((ع)) في رواية الحرث بن المغيرة : اربع ركعات لاتدعهن في حضر ولا سفر . ثم ركعتا الفجر لما روى عن علي ((ع)) انه قال في قوله تعالى : و قران الفجر كان مشهودا : ركعتا الفجر يشهدهما ملائكة الليل وملائكة النهار . وفي السند والدلالة نظر ، وقال الشيخ في الخلاف : ركعتا الفجر افضل من وتر باجماعنا .

ونقل عن ابي عقيل لما عد النوافل و ثمانى عشرة ركعة بالليل منها نافلة المغرب والعشاء ثم قال : بعضها اوكد من بعض واكدتها الصلوات التي تكون بالليل لا رخصه في تركها في سفر ولا حضر .

وقال في البحار قال في التحرير ركعتا الفجر افضل من الوتر . ثم نافلة المغرب . ثم صلاة الليل . وذكر روايات تدل على فضل تلك الصلوات .

وقال في الذكرى بعد نقلها ونعم ما قال : هذه التمسكات غايتها الفضيلة اما الافضية فلا دلالة فيها عليها انتهى . نعم يمكن ان يقال الترغيب في صلاة الليل اكثر من غيرها . لكن ينبغي للمستدبر المتبع لسنة نبيه ((ص)) ان لا يترك شيئا منها الا لعذر مبين . والله الموفق والمعين . انتهى .

اقول وعن الفقه الرضوي انه قال ((ع)) : واعلم ان افضل النوافل ركعتا

الفجر ، وبعدها ركعتا الوتر ، وبعدها ركعتا الزوال ، وبعدها نوافل المغرب ، وبعدها صلوة الليل ، وبعدها نوافل النهار ، فظهر بها ذكر مستند الصدوق وابيه .

الرابع : ذهب جماعة من الاصحاب منهم المحقق طاب ثراه في التحرير بان الوتر التي هي عبارة عن الركعات الثلاث كما سيأتي تحقيقه ، المشهورة في كلام الاصحاب بركعتي الشفع ومفردة الوتر ، قنوتات ثلاث احدها في ركعتي الشفع و الثاني في مفردة الوتر قبل الركوع والثالث فيها ايضا بعد الركوع ، وخالف في ذلك جماعة فقالوا بان القنوت في الوتر التي هي عبارة عن الثلاث انما هو في الثالثة وان في الاوليين المسمايتين بركعتي الشفع لا قنوت فيها ، واستدل على استحباب القنوت في ركعتي الشفع باطلاق الاخبار الدالة على ان القنوت في كل ركعتين من الفريضة والنافلة في الركعة الثانية ، وفي بعضها ايضا بزيادة قبل الركوع ، ومنها ما رواه الكافي في باب القنوت في الحسن كالصحيح بابراهيم عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : القنوت في كل صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع .

اقول و يدل على ذلك بالخصوص ما رواه بعض الاجلاء عن كتاب عيون الاخبار عن رجاء بن الضحاک الذي حمل الرضا الى خراسان في حديث وصف صلوته (ع) قال : فيصلي ركعتي الشفع بقرا في كل ركعة منها الحمد و قل هو الله احد ثلاث مرات و يقنت في الثانية الحديث .

قال بعض الاجلاء و صرح شيخنا البيهقي رحمه الله في حواشي كتاب مفتاح الفلاح بان القنوت في الوتر التي هي عبارة عن الثلاث انما هو في الثالثة ، وان في الاوليين المسمايتين بركعتي الشفع لا قنوت فيهما ، واستدل على ذلك بصحيفة عبد الله بن سنان عن ابي ^(١) عبد الله (ع) قال : القنوت في المغرب

(١) مروية في التهذيب في باب كيفية الصلوة . (منه)

في الركعة الثانية . وفي العشاء والغداة مثل ذلك . وفي الوتر في الركعة الثالثة . ثم قال قدس سره : وهذه الفائدة لم يتنبه عليه ^(١) علماؤنا ، انتهى . و ظاهر كلامه شهرة القول باستحياب القنوت في ركعتي الشفع حتى انه لم يحصل فيه مخالف قبله ، و هو كذلك الا انه قد سبقه الى ما ذكره السيد السند قدس سره في المدارك والظاهر انه لم يقف عليه ، حيث قال في اوائل كتاب الصلوة في الفوائد التي قدّمها : الثامنة يستحب القنوت في الوتر في الركعة الثالثة ، لقوله ((ع)) في صحيحة ابن سنان في القنوت وفي الوتر في الركعة الثالثة انتهى ، وقد ذكر في الفايذة السابعة الركعتين الاوليين من الوتر وذكر القراءة فيهما و لم يتعرض للقنوت ، ثم ذكر في الثامنة التي بعد ها كما نقلناه ، و هو ظاهر في تخصيصه القنوت بالثامنة من الثلاث .

و جرى على منواله الفاضل الخراساني و هو الاظهر عندي ، و عليه اعمل ، انتهى كلامه .

قال الشيخ احمد بن اسمعيل الجزائري المجاور في النجف الاشرف حيا و ميتا . على ما حكى في جواب من سأل عن صلوة الشفع ، هل فيها قنوت ام لا ؟ فاجاب باستحياب القنوت فيها ، و استدل بما قدمناه دليلا للقول المشهور ، و اما صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : القنوت ثم ساق الرواية كما قدمناه ، ثم قال : و قد ترى لبعض الفضلاء عدم الاستحياب ولعله من جهة ما ورد من صحة اطلاق الوتر على الثلاث ، و تعريف المبتدأ باللام يشعر باختصاص القنوت في المواضع الاربعة ، و قد ذكر انه في الركعة الثالثة فيدل على ان الثانية ليس فيها قنوت ، و هذا باطل و راي فاسد بالاجماع ، و دلالة الاخبار على استحباب القنوت فيما عدا الاربعة المذكورة من الفرائض و النوافل كما هو واضح بلا شك و لا شبهة ، فتعين العسير الى حملها على تاكد الاستحياب في الاربعة

(١) عليها خل

المذكورة لانفيه عما سواها، مع انه يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة لانه فرد خفي لانها مفردة مفصلة، وقد اشتهر ان القنوت انما يكون في كل ركعتين لا انه يستحب في ثنية الشفع، او لجواز حملها على ما اذا صلى الوتر موصولة ولو على ضرب من التقية كما في ورد في بعض الاخبار، فلا تنافي استحبابه في الشفع عند صلوتها مفصلة، انتهى.

قال بعض الاجلاء بعد نقله: وهي في محل نظر من وجوه، احدها قوله: ولعله من جهة ما ورد من صحة الاطلاق الوتر على الثلاث، فانه يؤذن بحدود هذا الاطلاق، وانه لاحقيقة له، وان الوتر حقيقة انما تطلق على هذه المفردة، وان الاطلاق الشائع في الاخبار واعصار الأئمة ((ع)) انما هو في التعبير بركعتي الشفع ومفردة الوتر، كما عبر به كثير من الاصحاب رضى الله، وهو غلط محض، بل الامر بالعكس كما لا يخفى على الممارس للاخبار والمتلجلج في تسيار تلك البحار، فان الذي استفاضت به الاخبار هو اطلاق الوتر على الثلاث ولم يوجد فيها ما يخالف ذلك، سوى رواية رجاء بن ضحاک المتقدمة، وبه صرح السيد السند في المدارك ايضا فقال: ان المستفاد من الروايات الصحيحة المستفيضة ان الوتر اسم للركعات الثلاث لا الركعة الواحدة الواقعة بعد الشفع، كما يوجد في عبارات المتقدمين انتهى، وهو كذلك فان جملة من الاخبار الواردة في احكام صلوة الوتر وانها مفصلة وما يقرأ فيها، قد اشتملت على اطلاقها على الثلاث، وقد حضرني منها ما يقرب من ثلاثة عشر حديثا منها الاحاديث المستقدمة في المقام، ولو لانها تاتي في محالها لسردناها في هذا المقام، ولم اقف على خلاف ذلك الا في الرواية المذكورة، وهي لشذوذها وضعفها لا تبلغ قوة معارضة خير واحد من هذه الاخبار، انتهى.

اقول ما ذكره طاب ثراه بان المستفاد من الروايات المستفيضة هو اطلاق الوتر على الركعات الثلاث حق، وقد حضرني منها عشرون حديثا ظاهرا في اطلاقها على الثلاث، بل اكثرها صريحة في ذلك، فمن انكر الاطلاق فنقله غير

مسموع .

و اما ما ذكره بانه لم يوجد في الاخبار ما يخالف ذلك سوى رواية رجاء بن الضحاك ، ففيه نظر من وجهين : .

الاول : ان رواية رجاء بن الضحاك غير دالة على ان المعصوم (ع) اطلق على الركعتين الاوليين من الثلاث اسم الشفع ، نعم فيها وهذا غير المدعى فاضهم .

الثاني : ان ما زعمه بانه ليس في الاخبار ما اشتمل على الاطلاق الشفع على الركعتين الاوليين سوى رواية رجاء ، غير وجيه لكان الخبر الثالث والعشرين المشتمل على رواية الخصال والعيون وتحف العقول ، و رواية العيون حسنة بل لا يبعد ان تعد من الصحاح .

و عن الفقه الرضوي انه (ع) قال : و تقرأ في ركعتي الشفع سبع اسم ربك و في الثانية قل يا ايها الكافرون و في الوتر قل هو الله احد .

قال في البحار في باب تحقيق منتصف الليل : المعتبر عن معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول في قوله تعالى و بالا سحارهم يستغفرون قال : في الوتر في آخر الليل سبعين مرة . و روى عن طريق المخالفين عن ابن عمر و ابن عباس ان النبي (ص) قال : الوتر ركعة من آخر الليل تنهى ، والمعشهور بين الاصحاب ايضا اطلاقها على الركعة الواحدة الاخيرة ، و يطلقون على الاوليين الشفع كما في تلك الاخبار .

و بالجملة اطلق الوتر في الاخبار على الركعة الاخيرة و على الثالث ولم يظهر صيورتها اسما للركعات الثلاث ، نعم في المدارك والذخيرة من الحكم بكونها اسما للركعات الثلاث غير وجيه ، نعم غاية ما يمكن ان يقال هنا ان اطلاق الوتر في الروايات لعله منصرف الى الثلاث ، كما ان اطلاقها في كلام الاصحاب منصرف الى الثلاث ، كما ان اطلاقها في كلام الاصحاب منصرف الى الركعة الاخيرة . بل يمكن ادعاء كونها حقيقة فيها في عرف المتشعبة .

قال في المفاتيح : والمراد بالوتر الركعات الثلاث اللاتي بعد الشان . كما يستفاد من الروايات . وقال بعض المحققين بعد ان عنون ذلك الكلام اقول : يوجد في الاخبار اطلاقه على الركعة الواحدة الاخيرة منها ايضا مكررا . وعند المتشعبة ايضا يطلق عليها على سبيل الحقيقة والحقيقة الشرعية ثابتة فعلى طريق الحقيقة عند المتشعبة كما لا يخفى . وعلى تقدير عدم الثبوت فالمجوز الشرعي على طريقة الحقيقة عند المتشعبة . نعم الظاهر امثال المقام هو الثلاث ركعات . انتهى .

اقول يظهر التمرة في كونها اسما للركعات الثلاث الواحدة الاخيرة في مقامين :

الأول : انك ستسمع ان من فاتته صلاة الليل فقام قبل الفجر فصلّى الوتر وسنة الفجر . كتب له صلاة الليل كما في الخير . فعلى الاول لا بد ان يصلّي الثلاث فلو ادرك الواحدة لم يكتب له صلاة الليل . وعلى الثاني الواحدة . ويمكن ان يقال على كلا التقديرين لا بد ان يصلّي الثلاث لانك قلت : ان اطلاق الوتر ينصرف اليه في الاخبار . وفيه نظر .

الثاني : ان من نذر صلاة الوتر الموظفة يخرج عن العهدة بالاتيان بالركعة الاخيرة على الخير . ولا على الاول . واما ما ذكرناه من انه لم يظهر لنا انها هل هي اسم للواحدة او الثلاث فلا يد في المقامين من الاثبات بالثلاث . اما في الاول فلما عرفت . واما في الثاني فللبراءة اليقينية الشئ لا تحصل الا بالاتيان به .

فائدة : ذكر الشيخ الخليل ابو علي الطبرسي في كتاب مجمع البيان من تحليل تسمية الفاتحة بالسبع المتاني . بانها تثني قراءتها في كل فرض و نفل . و اورد عليه بان هذه الكلية منتقضة بصلاة الوتر .

اقول : وظني ان هذا الايراد غير وارد عليه . لان الذي يظهر بالتتابع في اخبار الال عليهم صلوات الله ذي الجلال . ان هذه الركعات الثلاث اللاتي

بعد الثمان هي صلاة واحدة ، وان لم يظهر من الاخبار في ان اسمها هل هو واحد و هو الوتر ، او يكون اسم الركعتين الاوليين الشفع واسم الاخير الوتر ، فانظر الى ما رواه الكافي في باب صلاة التوافل عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله (ع) قال قلت له : الرجل يصلي الركعتين من الوتر ثم يقوم فينسى التشهد حتى يركع ويذكر و هو راكع ؟ قال : يجلس من ركوعه فيتشهد ثم يقوم فيتم ، قال قلت : اليس قلت في الفريضة اذا ذكره بعدما ركع مضى ثم سجد سجدة السهو بعدما ينصرف ، يتشهد فيهما ؟ قال : ليس النافلة مثل الفريضة .

وما رواه ايضا في الباب المتقدم عن ابي ولاد حفص بن سالم قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن التسليم في ركعتي الوتر ، فقال : نعم وان كانت لك حاجة فاخرج وافضها ثم عد و اركع ركعة .

وروى الصدوق ايضا في الفقيه في باب دعاء قنوت الوتر قال : و روى عن ابي ولاد حفص بن سالم الحنابلة انه قال : سمعت ابا عبد الله (ع) يقول لا بأس بان يصلي الرجل ركعتين من الوتر ثم ينصرف فيقضى حاجته ، ثم يرجع فيصلى ركعة ، ولا ما بين ان يصلي الرجل الركعتين من الوتر يشرب الماء و يتكلم و ينكح ، و يقضى ما يشاء من حاجته ، و يحدث وضوء ثم يصلي الركعة قبل ان يصلي الغداة ، و الى الخبر الرابع والعاشر والحادي عشر وغيرها فانهم ما استثناء في المقام ، فانك اذا تتبععت في الاخبار ثم تفكرت و تأملت في مفادها ، تقول : ان المذكور هو التمام من غير نقض برد عليه ولا ابرام و اسأل من الله الاعتصام .

قال بعض الاحلاء الذي تقدم نقل كلامه بعد نقل كلام الشيخ احمد ، في ذيل ذلك الكلام عاطفا عليه و معترضا على كلام الشيخ المذكور ، ما صورته : و ثانيها قوله و تعريف المبتدأ الى آخر ما يتعلق به ، فان فيه ان الاستدلال بالخبر المذكور على كون القنوت في ثالثة الوتر لا الثانية لا توقف على هذا الكلام ، حتى انه يسجل عليه بانه كلام باطل و راي فاسد بالاجماع و دلالة الاخبار و نحو

ذلك مما اطلال به فان احدا لم يدع من الرواية المذكورة اختصاص القنوت بهذه المواضع الاربعة ، فلا وجه للتطويل به بالكلية . بل وجه الاستدلال انما هو ما سلمه ووافق عليه من دلالة هذه الاخبار على استحباب القنوت وتأكيده في هذه الثلاث والنافلة . فان مقتضاء انه هو الموظف شرعا في هذه المواضع المذكورة في الخبر ، و متى ثبت توظيفه في هذه المواضع من الفرائض المذكورة والنافلة ، فخير به يحتاج الى الدليل . فكما انه لا دليل على غير الثانية من الفرائض ، كذلك لا دليل على غير الثانية من الوتر ، الا ما يتراءى من اطلاق الاخبار المشار اليها انفا ، ورواية عيون الاخبار .

فاما اطلاق الاخبار فيقيد به هذه لانها ظاهرة في تخصيص القنوت في الوتر بالثلاثة ، وما يؤيد ذلك باوضح تأكيد و يؤيده باظهر تأييد ، بناء على ما عرفت من الوتر في الاخبار الدالة على ان ذلك في عرفهم ((ع)) ، عبارة عن الثلاث جملة واقوه من الاخبار الدالة على انه يدعو في قنوت الوتر بكذا ويستغفر كذا وكذا مرة ، ويستحب فيه كذا ويدعو بعد رفع راسه منه بكذا ، وكان امير المؤمنين ((ع)) يدعو في قنوت الوتر بكذا ، وكان علي بن الحسين يدعو في قنوت الوتر بكذا ، و امثال ذلك .

فانه متى كان الوتر اسما للثلاث كما ذكرنا انه المستفاد من الاخبار ، فلو كان فيها قنوتان كما يدعيه الخصم لم يحسن هذا الاطلاق في جملة هذه الاخبار ، ولو كان ينبغي ان يقيد ولو في بعضها بالقنوت الثاني .

واما رواية كتاب العيون فهي ضعيفة قاصرة عن معارضة الصحيحة المؤيدة بهذه الاخبار المشار اليها ، على ان التحقيق ان يقال وهو الاقرب من الخبر المذكور واليه يشير كلام المعترض الا انه لم يات من وجهه ، بان المراد انما هو الخبر عن المبتدأ . وكذا قوله في الركعة الثالثة بالنسبة الى الوتر ، وقوله في المغرب ظرف لغو ، وكذا فيما عطف عليه ، فيكون الخبر دالا على حصر القنوت في الثانية الفرائض المذكورة وثالثة الوتر ، وهو حصر اضافي بالنسبة الى غير هذه

الركعات . بعضى ان القنوت فى الثانية لا الاولى ولا الثالثة وكذا فى الوتر فى الثالثة لا فى الاولى ولا الثانية . لان الحصر حقيقى على الوجه الذى ذكره ليتم ما سجل به واكثر من التشنيع ، فانه مبنى على جعل خبر المبتدأ^(١) قوله فى المغرب وهكذا فى باقى افراد المذكورة ، وان يكون الحصر حقيقيا فانه باطل كما اشرنا اليه انفا . وبينا صحة الاستدلال على ذلك التقدير . وما ذكرناه من هذا الوجه اظهر من الاستدلال بالخبر المذكور ، لانه من حيث الحصر يتضمن النفى لخبر هذا المواضع المذكور .

و ثالثها قوله مع انه يمكن ان يكون التنصيص على الثالثة انتهى ، فان فيه مع الاغماض عما فيه من التكليف والبعد يتم لو انحصر الدليل فى هذه الرواية . وقد عرفت فيما قدمنا انه ظاهر جملة من الاخبار ، بل هو مشتهر^(١) فيها غاية الاشتهار . وما عداه فهو فيها على العكس من الاستنار ، وان اشتهر فى كلام علمائنا الابوار . الا انه من قبيل رب مشهور لا اصل له ، و رب متاصل غير مشهور . و ابعد من ذلك جملة ايضا ، الخبر على ما اذا صلى الوتر موصولة ولو على ضرب من التقية ، فانه بمحل من التكلف البعيد والتحمل الشديدا . وما الحامل على هذه التكاليف المتعسفة والتحولات المنسلفة مع ظهور الخبر فى العراء . و غفلة الاصحاب عن الحكم المذكور ، وعدم تنبيههم له و حكمهم بخلاف لا يوجب ذلك . فكم لهم من غفلة عن الاحكام المودعة فى الاخبار كما لا يخفى على من جاس خلال الديار . والظاهر ان منشا الشبهة فى المقام هو دلالة الاخبار على فصل الركعتين الاوليين من الوتر ، وجواز وقوع البطلان قبل الثالثة ، فجعلوها بهذا التقريب صلوة منفصلة يحكم عليها بما يحكم على سائر التوافل . و لهذا استدلوا على استحباب القنوت فيها بما دل على القنوت فى كل ركعتين من التوافل . والمفهوم من الاخبار ان الثلاث صلوة واحدة مسماة بالوتر كما سميت

(١) مشتهر خل .

(٢) قوله و لهذا استدلوا الى آخره و فيه نظر واضح . (منه)

الفرايض كل باسم مثل الظهر والعصر ونحوهما ، غاية الامر ان الشارع جَوَّز الفصل فيها ، والانسان مخير من الفصل والوصل كما هو مقتضى الجمع بين الاخبار ، ومتى ثبت كونها صلوة واحدة فليس فيها الاقنوت واحد كساير الصلوات وان جعل محله في الثالثة منها انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

اقول والمسئلة بعد محل اشكال ، ينشأ من رواية رجاء بن الصحاك المنجية بالشهرة محكمة كالعمومات الامرة بالقنوت في كل ركعتين فريضة او نافلة ، مشاهما رواه الكافي في باب القنوت عن الحرث بن المغيرة قال قال ابو عبد الله ((ع)) : اقنت في كل ركعتين فريضة او نافلة قبل الركعتين .

ومنها : ما رواه في الباب المتقدم ايضا في الحسن كالصحيح براهيم عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : القنوت في كل صلوة في الركعة الثانية قبل الركوع وبما دل على المسامحة في ادلة السنن والكرامة .

ومن صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة المعتمدة بما تقدم النافية بما يستفاد منها لشمول ما دل على المسامحة فيهما لنحو المقام ، ولعل الاظهر الاحوط هو ترك القنوت في الثانية كما استظهره جملة من الفحول المتقدم الميهم الاشارة ، بل اختاره المشهور على ما نسبه بعض المحققين كغيره ، بل عليه الاجماع على ما ادعاه الفاضل الكامل اعني فتح الله الكعبي القباتي ، في رسالته التي ألفها في شرح حديث رجاء بن الصحاك ، حيث قال فيها في جملة كلام له : الثانية في القنوت في الشفع والمشهور بل الاجماع ومنطوق الروايات التي اطلعت عليها انه في الثالثة لا غير ، وفي متن الحديث الذي نحن نتكلم فيه ، انه ((ع)) قنت في ثانية الشفع بعد القراءة وقبل الركوع ، فيحتمل ان يكون ذلك وهما من الراوي ، لانه لما كان يرى الامام ((ع)) يقنت في كل ثانية من الفرائض والنوافل فظن انه قنت في هاتين الركعتين ايضا ، فحكاه على ما ظنه ، واما قلنا ذلك لما رواه ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله ((ع)) انه قال : القنوت في الوتر في الركعة الثالثة ، والحمل يفيد الحصر فالاحوط تاخير القنوت

الى الركعة الثالثة حذرا من التشريع . انتهى .

بقى في المقام شيء ، وهو ان ما ذكر الجماعة المتقدم اليها الاشارة من استحباب القنوت الثالث الذي بعد الرفع من الركوع . فلم اجده من الاخبار خيرا ولا من الادلة اثرا . بل المستفاد من الاخبار عموما وخصوصا هو كون القنوت فيها انما هو قبل الركوع . و روى الصدوق في الفقيه في باب دعاء قنوت الوتر في الصحيح عن معوية بن عمار انه سأل ابا عبد الله ((ع)) عن القنوت في الوتر قال : قبل الركوع . قال : فان نسيت اقنت اذا رفعت راسي . قال : لا .

قال الصدوق بعد نقل الخبر : حكم من ينسى القنوت حتى يركع . ان يقنت اذا رفع راسه من الركوع . وانما منع الصادق ((ع)) من ذلك في الوتر والغداة خلافا للجماعة لانهم يقنتون فيهما ذلك بعد الركوع . وانما اطلق ذلك في سائر الصلوات لان جمهور الجماعة لا يرون القنوت فيها .

و روى الكافي في باب القنوت في الصحيح عن يعقوب بن يقطين قال : سألت عيدا صالحا ((ع)) عن القنوت في الوتر والفجر وما يجهر فيه قبل الركوع او بعده . فقال : قبل الركوع حين تفرغ من قراءتك .

نعم روى الكافي في باب السجود والتسبيح والدعاء . عن احمد بن عبد العزيز قال : حدثني بعض اصحابنا قال : كان ابو الحسن الاول ((ع)) اذا رفع راسه من آخر ركعة الوتر قال : هذا مقام من حسناته الدعاء الى آخره . و لعل هؤلاء الجماعة ارادوا بالقنوت الدعاء كما يشير اليه كلام التذكرة حيث قال : و يستحب في المفردة من الوتر القنوت قبل الركوع و بعده . لان الكاظم ((ع)) كان اذا رفع راسه من آخر ركعة الوتر قال : هذا مقام من حسناته نعمة منك الى آخر الدعاء . انتهى .

ولا ننكر ذلك لانه لا مشاحة في الاصطلاح . والعمل بهذا الخبر وامثاله في مقام الاستحباب متبع . واما نحن فنكر كلامهم اذا ارادوا من القنوت القنوت المعهود الشرعي . بان كان يستحب فيه ما يستحب في القنوت من رفع اليدين حال

الوجه .

و بالجمله نحن نقول بما رواه الكافي في باب القنوت عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن ابن ابي عمير عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله (ع) قال : ما اعرف قنوتا الا قبل الركوع . واما الدعاء بعد ركوع الوتر بالما ثور فمن قال به و واظب عليه يكون مصيبا و ما جورا .

الخامس : قال بعض الاجلاء قد اشتهر في كلام الاصحاب استحباب الدعاء لاربعين من اخوانه في قنوت الوتر . قال في المدارك بعد الكلام في استحباب الاستغفار في قنوت الوتر سبعين مرة : و يستحب الدعاء فيه لافراد المؤمنين باسمائهم و اقله اربعون .

و روى الكليني في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : دعاء المرء لافراد المؤمنين يظهر الغيب يدرك الرزق و يدفع المكروه .
و في الحسن عن هشام بن سالم عن ابي (١) عبد الله (ع) قال : من قدم اربعين من المؤمنين ثم دعا استحباب له .

اقول لا ريب في استحباب الدعاء للاخوان و كذا الاربعين من الاخوان . كما ورد في عدة اخبار زيادة على ما ذكره . الا انه لا تقيد فيها بوقت مخصوص من صلوة او غيرها . واما الروايات الواردة في قنوت الوتر على تعدد ها و كثرتها فلم يتضمن شيئا منها استحباب الدعاء لاربعين . بل ولا الاخران بقول مطلق ولعل من ذكر ذلك من اصحابنا رضي الله عنهم نظرا الى كون هذا الوقت من افضل الاوقات و انه مظنة للاجابة . فذكر هذا الحكم فيه . والا فلا اعرف لذكره في خصوص هذا الموضع وجهها مع خلو الاخبار عنه . وكيف كان فالعمل ما ذكرناه لا بأس به . واما ما نقل عن بعض مشايخنا المعاصرين من المبالغة في الدعاء لاربعين في هذا القنوت . حتى انه ياتي به بعد الفراغ من الركعة لو اخل به . فالظاهر انه

(١) و هذه الرواية مروية في اصول الكافي في باب من يستجاب دعوته . (منه)

و هم من الناقل لما عرفت ، انتهى .

أقول و نسبته الى الوهم و هم بعد ما ذكره في ذيل ، و لعل هذا مضافا الى انه روى عن النبي (ص) انه دعا في قنوته لقوم باعيا منهم على آخرين باعيا منهم فافهم .

يستحب في قنوت الوتر الاستغفار سبعين مرة ، للاخبار المستفيضة المروية في كتب الاخبار ، و ينبغي ان تعد الاستغفار بيدك اليمنى و تنصب يدك اليسرى ، لصحيفة عبد الله بن ابي يعفور المروية في الفقيه في باب القنوت .

و ان يقول سبع مرات : هذا مقام العائذ بك من النار . للتاسي بالنبي (ص) كما في الصحيفة المتقدمة ، قال الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح ، و لو بلغت بالاستغفار المائة كان افضل ، انتهى .

و ان تقول بما رواه الفقيه في الباب المتقدم عن ابي حمزة الثمالي قال : كان علي بن الحسين (ع) يقول في آخر وتره و هو قائم : رب أسأت و ظلمت نفسي و بئس ما صنعت ، و هذه يداي جزاء بما صنعتا ^(١) قال : ثم يمسك يده جميعا قدام وجهه و يقول : و هذه رقبتي خاضعة لما انت ، قال : ثم يطأ طي رأسه و يخضع برقبته ، ثم يقول : و ها انا اذا بين يدك فخذ لنفسك الرضا من نفسي ، حتى ترضى لك العتبي لا اعود لا اعود . قال : و كان والله اذا قال لا اعود لم يعد . و يستحب ايضا ان يقول : العفو العفو ثلاثا مرة ، لفعل علي بن الحسين عليه السلام ، علي ما رواه الفقيه في الباب المتقدم .

و ان يدعوا بما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن معروف بن حريز عن احدهما قال : في قنوت الوتر لا اله الا الله الحليم الكريم الى آخر الحديث ، و روى الكافي في باب صلوة النوافل في الحسن كالصحيح بابراهيم عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) ، انه سئل عن القنوت في الوتر هل فيه شيء موقت

(١) كسبتا خل

يتمتع ويقال ؟ فقال : لا ، اثنى على الله عز وجل و صل على النبي (ص) واستغفر
لذنبك العظيم . ثم قال كل ذنب عظيم .

وبالجملة المستحبات في تلك الصلوات كثيرة ، والاشتغال بغيرها أولى ،
لانه قد صنف في المقام كتب كثيرة ، منها : مفتاح الفلاح والمصباح ، والنسامح
في أدلة السنن ما يجوز لنا الاخذ بها اذا لم يكن الامر دايما بين الواجب و
الحرام . ونسئل من الله تبارك وتعالى ان يوفقنا ان نكتب في ذلك كتابا مفردا .
نعم نتعرض في المقام على جملة اخرى منها ايضا في مطاوي الامور الآتية
ان شاء الله .

السابع : قد عينت جملة من الاخبار ما يستحب قراءته في النوافل اليومية ،
فلا بأس بنقلها . منها ما رواه الكافي في باب قراءة القرآن في الحسن كالصحيح
عن معاذ بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) انه (ص) قال : لا تدع ان تقرأ بقل هو الله
احد و قل يا ايها الكافرون في سبع مواطن : في الركعتين قبل الفجر . وركعتي
الزوال . و ركعتين بعد المغرب . و ركعتين من اول صلوة الليل . و ركعتي الاحرام
والفجر اذا صبحت بها . و ركعتي الطواف . قال الكافي : وفي رواية اخرى انه
تبدأ في هذا اكله بقل هو الله احد والركعة الثانية بقل يا ايها الكافرون . الا في
الركعتين قبل الفجر فانه تبدأ بقل يا ايها الكافرون ثم تقرأ في الركعة الثانية
بقل هو الله احد .

ومنها : ما رواه الكافي ايضا في الباب المتقدم عن صفوان الجمال قال :
سمعت ابا عبد الله (ع) يقول : صلوة الاوابين الخمسون كلها بقل هو الله احد .
بيان : ورد في عدة من الأخبار ومنها الخبر الثاني والثلاثون ان صلوة الاوابين^(١)

(١) روى في البحار في باب صلوة الضحى عن العياشي عن الأصمعي بن نباته قال
خرجنا مع علي (ع) فتوسط المسجد فاذا ناس يتنفلون حين طلعت الشمس
فسمعتهم يقولون يحزوا صلوة الاوابين يحزهم الله قال قلت فما تحزوها قال يحزوها
قال قلت يا أمير المؤمنين ما صلوة الاوابين قال ركعتان . (منه)

هي نافلة الزوال ، و ظاهر هذا الخبر على انها مجموع الخمسين ، قال بعض الاجلاء : و ظاهر هذا الخبر يدل على ان صلوة الاوابين مجموع الخمسين نوافلها و فرايضها ، و هو غريب لم يسمع به غيره من الاخبار ولا في كلام الاصحاب ، قيل : و لعل المراد بالاوابين الذين يصلون الخمسين فان من يصلى الزوال يبعد ان لا يصلى البواقي ، والمراد بالحديث اما استحباب قراءة هذه السورة في كل ركعة من الخمسين ، او في كل صلوة منها و لو في احدى الركعتين ، و لعل الثاني اقرب بنا في توظيف جملة من الصور في الفرائض والنوافل .

ومنها : ما رواه الكافي ايضا في الباب المتقدم عن ابي هرون المكفوف قال : سألت رجلا ابا عبد الله (ع) و انا حاضر ، كم يقرأ في الزوال ؟ فقال ثمانين آية ، فخرج الرجل ، فقال : يا ابا هرون هل رايت اعجب من هذا الذي سألتني عن شيء ، فاخبرته عن تفسيره ؟ هذا الذي يزعم اهل العراق انه عاقلهم ، يا ابا هرون : ان الحمد سبع آيات و قل هو الله احد ثلاث آيات فهذه عشر آيات ، و الزوال ثمان ركعات فهذه ثمانون آية .

بيان :

يدل الخبر على انه يجب الرجوع اليهم (ع) في مجملات الاخبار و متشابهاتها ، و يرد على هذا الخبر بحسب الظاهر اشكالان ، لم ار من الاصحاب من تعرض لهما :

الاول : ان الخبر يدل على ان قل هو الله احد ثلاث آيات ، و الحال انه اكثر .

الثاني : ان ما اجاب الصادق (ع) للسائل ان كان من المتشابهات ، فكان عليه (ع) ان يوضحه له ، وللجواب عن الاخير مجال احلناه على اهل الكمال و اما الجواب عن الاول فلا يحضرني الان شيء .

ومنها : ما رواه الشهيد في اوائل باب كيفية الصلوة عن محسن الميمنى عن ابي عبد الله (ع) قال : تقرأ في صلوة الزوال في الركعة الاولى الحمد و قل

هو الله احد ، وفي الركعة الثانية الحمد و قل يا ايها الكافرون ، وفي الركعة الثالثة الحمد و قل هو الله احد و آية الكرسي ، وفي الركعة الرابعة الحمد و قل هو الله احد و آخر البقرة آمن الرسول الى آخرها ، وفي الركعة الخامسة الحمد و قل هو الله احد والخمس آيات من آل عمران ان في خلق السموات والارض الى قوله لا تخلف الميعاد ، وفي الركعة السادسة الحمد و قل هو الله احد و ثلاث آيات المسخرة ان ربكم الذي خلق السموات والارض الى قوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ، وفي الركعة السابعة الحمد و قل هو الله احد والآيات من سورة الانعام وجعلوا لله شركاء الجن الى قوله و هو اللطيف الخبير ، وفي الركعة الثامنة الحمد و قل هو الله احد و آخر سورة الحشر من قوله لوا نزلنا هذا القرآن على جبل لرايته خاشعا الى آخرها ، فاذا فرغت قل : اللهم مقلب القلوب و الابصار ثبت قلبي على دينك ، ولا تزغ قلبي بعد اذ هديتني . وهب لي من لدنك رحمة انك انت الوهاب سبع مرات ، ثم تقول استجير بالله من النار سبع مرات .

ومنها : ما رواه التهذيب ايضا في اوائل باب كيفية الصلوات في الزمانات عن عبد الخالق عن ابي عبد الله ((ع)) ، انه كان يقرأ في الركعتين بعد العتمة بالواقعة و قل هو الله احد .

و رواه ايضا بسند صحيح في باب كيفية الصلوة عن ابن ابي عمير قال : كان ابو عبد الله يقرأ في الركعتين بعد العتمة الواقعة و قل هو الله احد .

ومنها : ما روى عن الصدوق في المجالس عن ابيه عن الحسن بن احمد عن مالكي عن منصور بن العباس عن محمد بن ابي عمير عن هشام بن سالم عن زيد الشحام عن ابي عبد الله ((ع)) قال : من قرأ في الركعتين الاوليين من صلوة الليل ستين مرة بقل هو الله احد في كل ركعة ثلاثين مرة ، انقضى و ليس بينه و بين الله عز و جل ذنب .

و روى التهذيب في اوخر باب كيفية الصلوة مرسلًا قال : و روى ان من قرأ في الركعتين الاوليين من صلوة الليل في كل ركعة منها الحمد مرة و قل هو

الله احد ثلاثين مرة ، انفتل و ليس بينه و بين الله عز و جل ذنبا الا غفر له .
 ومنها : ما رواه الشيخ في الصباح مرسل قال : و روى انه يقرأ في الركعة
 الاولى من نافلة المغرب سورة الجحد ، و في الثانية سورة الاخلاص ، و فيما عداه
 ما اختاره . قال : و روى أن ابا الحسن العسكري ((ع)) كان يقرأ في الركعة الثالثة
 الحمد و اول الحديد الى قوله و هو عليم بذات الصدور ، و في الرابعة الحمد و
 آخر الحشر .

ومنها : ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل عن ابن سنان قال : سألت
 ابا عبد الله ((ع)) عن الوتر ، ما يقرأ فيهن جميعا ؟ قال : بقل هو الله احد ،
 قلت : في ثلاثين ؟ قال : نعم .

ومنها : ما رواه التهذيب في باب صلوة الليل قال : و روى ان من قرأ في
 الوتر بالمعوذتين و قل هو الله احد ، قيل له ابشر يا عبد الله و ترك .
 ومنها : ما رواه التهذيب في آخر باب كيفية الصلوة في الصحيح عن
 يعقوب بن يقطين قال : سألت العبد الصالح ((ع)) عن القراءة في الوتر و قلت : ان
 بعضا روى قل هو الله احد في الثلاث ، و بعضا روى المعوذتين و في الثالثة قل
 هو الله احد ، فقال : اعمل بالمعوذتين و قل هو الله احد ، و التسليم في الركعتين
 بين الثلاث ركعات لا يجوز تركه .

ومنها : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الرحمن ابن
 الحجاج قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن القراءة في الوتر ؟ فقال : كان بيني و
 بين ابي باب فكان اذا صلى يقرأ في الوتر بقل هو الله احد في ثلاثين ، و كان
 يقرأ قل هو الله احد في الوتر ، فاذا فرغ منها قال كذلك الله ، وكذلك الله
 ربي .

ومنها : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن الحرث عن
 المغيرة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : كان ابي ((ع)) يقول قل هو الله احد ثلاث
 القران ، و كذا يجب ان يجمعها في الوتر ليكون القرآن كله .

ومنها : ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة في الزيادات عن
ابى الجارود عن ابى عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول : كان على ((ع)) الوتر
بتسع سور .

ومنها : ما رواه في المصباح على ما حكى قال : روى ان النبى ((ص)) كان
يصلى في الثلاث ركعات بتسع سور في الاولى الهكم التكاثر وانا انزلناه وانا انزلت
وفي الثانية الحمد والعصر وانا جاء نصر الله وانا اعطيناك الكوثر ، وفي المفردة
في الوتر يا ايها الكافرون وثبت وقل هو الله احد .

بيان :

قال بعض الاجلاء : يمكن حمل رواية ابى الجارود على هذا الرواية ان
ثبت كونها من طرفنا . وحينئذ فترجع الروايتان الى رواية واحدة .

ومنها : ما روى عن كتاب الفقه الرضوى قال ((ع)) : وقرأ في ركعتي الشفع
صبح اسم ربك ، وفي الثانية قل يا ايها الكافرون . وفي الوتر قل هو الله احد .
ومنها : ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة في الصحيح عن
ابن سنان عن ابى عبد الله ((ع)) قال : اقرأ في ركعتي الفجر باي سورتين
احببت؟ فقال : اما انا فاحب ان اقرأ فيهما بقل هو الله احد وقل يا ايها
الكافرون .

بيان :

قال في مفتاح الفلاح : وقرأ في الاولى بعد الحمد الجحد ، وفي الثانية
التوحيد انتهى . اقول : ويدل عليه ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة
عن يعقوب بن سالم البزاز قال قال ابو عبد الله ((ع)) : صلها بعد الفجر وقرأ
فيهما الاولى قل يا ايها الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد .

هذا فوايد الاولى دلت رواية معاذ بن مسلم مع المرسلة التي بعد ها ورواية
الميثمي . على ان السنة في الركعتين الاوليين من صلوة الزوال ان يقرأ في الركعة
الاولى بالتوحيد والثانية بالجحد . ويدل على هذا ايضا عن الفقه الرضوى بعد

ذكر صلاة الليل : و اقرا في الركعة الاولى بفاتحة الكتاب و قل هو الله احد و في الثانية بقل يا ايها الكافرون و كذلك في ركعتي الزوال و في الباقي ما احببت . و رواية ابي هريرة الدالة على استحباب قراءة التوحيد في الركعات الست الباقية كرواية الميموني ، واشتمالها على الزيادة غير ضاير لما عرفت .

الثانية : دلت رواية معاذ مع المرسلات التي بعدها ، على استحباب التوحيد في الركعة الاولى والجحد في الثانية ، والمرسلات المنقولة عن المصباح المتقدمة على العكس ، والعمل برواية معاذ اولى لما ذكره بعض الاجلاء من ان عمل الاصحاب على الرواية المذكورة في جميع ما تضمنته ، مضافا على انها مسنده صحيحة او حسنة ، نقلها الاكثر منهم ، وضعف ما عارضها بالارسال وقلة الناقل لها .

قال البهائي في مفتاح الفلاح : انه يقرأ في الاوليين بعد الحمد التوحيد ثلاثا في الاولى والقدر في الثانية . و قال : و ان شئت قرأت في الاولى الجحد و في الثانية التوحيد ، وما ذكره ثانيا يكون مستنده المرسلات المشار اليها . و دلت المرسلات التي نقلها عن العسكري ((ع)) ، على استحباب الايتين بعد الحمد في الركعتين الاخيرتين .

الثالثة : دلت رواية عبد الخالق و صحيحة ابن ابي عمير ، على استحباب قراءة الواقعة فيهما مع التوحيد ، و في الخبر الحادي والعشرين دلالة على ان الصادق ((ع)) يقرأ فيهما بقل هو الله احد و قل يا ايها الكافرون .

الرابعة : حكم الركعتين الاوليين من صلاة الليل ، دلت رواية معاذ على استحباب التوحيد والجحد ، و دلت المرسلات التي في ذيل رواية معاذ على تقديم التوحيد الفقه الرضوي ، و دلت رواية زيد الشحام على استحباب سورة التوحيد ثلاثين مرة في كل من الركعتين ، كالمرسلات المروية في التهذيب التي نقلناها في ذيله . قال في الفقيه في باب صلاة الليل : ثم صل ركعتين تقرأ في الاولى الحمد و قل هو الله احد و في الثانية الحمد و قل يا ايها الكافرون ، و تقرأ في الست

الركعات بما اجبت. وان شئت طوّلت وان شئت قصّرت. وروى ان من قرأ في الركعتين الاوليين من صلوة الليل في كل ركعة منها الحمد مرة وقل هو الله احد ثلاثين مرة، انفتل و ليس بينه وبين الله عز وجل ذنب الا غفر له .

وقال الشيخ اليبهائي في مفتاح الفلاح : والافضل ان تقرأ فيها بعد الحمد سورة التوحيد ثلاثين مرة. وفي الثانية سورة الجحد. وفي الركعات الست الباقية السور الطوال مثل سورة الانعام والكهف والانبياء و يس والحواميم وما اشبهها في الطوال. وعن الذكرى انه نقل عن الرسالة والنهاية انه يقرأ في اولي صلوة الليل في الاولى التوحيد وفي الثانية الجحد. وقال في موضع: قدم الجحد و روى العكس وكذا في الكتاب المذكور عن الشيخ المفيد رحمه الله وابن البراج. في اوليهما ثلاثون مرة التوحيد وفي الثانية ثلاثون مرة الجحد. وابن ادريس في كل ركعة منهما بعد الحمد ثلاثون مرة التوحيد. قال : وقد روى ان في الثانية الجحد والاول اظهر. قال في الذكرى على ما نقل بعد نقل ما ذكرناه قلت: الكل حسن والبحث في الافضلية للمتجهدان يعمل بجميع الاقوال في مختلف الاحوال وقال بعض الاجلاء و ظاهر كلام الذكرى حمل رواية الثلاثين على سعة الوقت، و رواية التوحيد والجحد على ضيقه. كما يرمى اليه قوله مختلف الاحوال وهو جيد انتهى. وما استجوده لا يخلو عن قوة .

الخامسة: في حكم الوتر بعض الروايات المتقدمة دل على التوحيد في الثلاث. و آخر على المعوذتين في الاوليين والتوحيد في الثالثة. و آخر على ان في كل منها ثلاث سور على النحو المفضل في الخبر. والآخر على ان في الاولى سبع اسم ربك وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد . قال بعض الاجلاء : و اكثر الاخبار على التوحيد في الثلاث ثم المعوذتين في الاوليين والتوحيد في الثالثة. و باقى الروايات لا يخلو من شذوذ . قال في مفتاح الفلاح : و تقرأ فيها اى في مفردة الوتر بعد الحمد والتوحيد ثلاثا والمعوذتين .

السادسة : دلت رواية ابن سنان الاخيرة ، و رواية يعقوب بن سالم ، و رواية معاذ ، والمرسلة التي في ذيلها ، على استحباب الحمد في الاولى من نافلة الصبح والتوحيد في الركعة الثانية .

الامر الثامن : روى الشيخ في المصباح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : من صلى بين العشاءين ركعتين يقرأ في الاولى الحمد و قوله تعالى : و ذا النون اذ ذهب مغاضبا الى قوله و كذلك ننجى المؤمنين و في الثانية الحمد و قوله : و عنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الى آخر الآية ، فاذا فرغ من القراءة رفع يديه و قال : اللهم انى اسئلك بمفاتيح الغيب التى لا يعلمها الا انت ان تصلى على محمد و آل محمد و ان تفعل فى كذا و كذا و تقول : اللهم انت ولى نعمتى و القادر على طلبتى تعلم حاجتى و اسئلك ^(١) بحق محمد ^(٢) و آل عليه و عليهم السلام لما قضيتها لى و سأل ^(٣) الله حاجته اعطاء الله ما سأل .

و عن السيد العابد رضى الدين بن طائوس فى كتاب فلاح السائل باسناده عن هشام بن سالم مثله ، و زاد : فان النبى ((ص)) قال : لا تتركوا ركعتى الغفلة و هما بين العشاءين .

و روى الصدوق طاب مضجعه فى الفقيه فى باب ثواب التنفل فى ساعة الغفلة مرسلا قال قال رسول الله ((ص)) ، قيل و فى كتاب العطل مسند ابي الموثق عن ساعة عن جعفر بن ((ع)) محمد عن ابيه قال قال رسول الله ((ص)) : تنفلوا فى ساعة الغفلة و لو بركعتين خفيفتين فانهما ثورتان دارا الكرامة ، قال و فى خبر آخر دار السلامة و هى الجنة ، و ساعة الغفلة ما بين المغرب و العشاء الاخرة .

(١) فاسئلك خل .

(٢) بمحمد خل .

(٣) و ما سأل الله حاجة الاعطاء خل .

و روى التهذيب في آخر باب فضل الصلوة عن وهب ، او عن السكوني ، عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله ((ص)) : تنفلوا في ساعة الغفلة ولو بركعتين خفيفتين فانهما يورثان دار الكرامة ، قيل : يا رسول الله ، وما ساعة الغفلة ؟ قال : ما بين المغرب والعشاء ، وعن ابن طاووس انه روى ايضا هذه الرواية في كتاب فلاح السائل ، وزاد : قيل يا رسول الله وما معنى خفيفتين ؟ قال : تقرأ فيهما الحمد وحدها ، قيل : يا رسول الله فمضى اصلها ؟ قال : ما بين المغرب والعشاء .

و روى الصدوق في الفقيه في باب كراهية النوم بعد الغداة عن جابر عن ابي جعفر ((ع)) قال : ان ابليس يبيت جنود^(١) الليل من حين تغيب الشمس الى مغيب الشفق ، و يبيت جنود النهار من حين يطلع الفجر الى مطلع الشمس ، و ذكر ان نبي الله ((ص)) كان يقول : اكثروا ذكر الله عز وجل في هاتين الساعتين ، و تمودوا بالله من شر ابليس و جنوده ، و عودوا صفاركم في هاتين الساعتين فانهما ساعتا غفلة .

اذا عرفت فاعلم ان المقام يقتضى ذكر فوائد .

الاولى : ذهب بعض الاصحاب على ما نقل عنه انه يكفي في اداء هذه الوظيفة الاتيان بنا فلتى المغرب ، و خالف في ذلك جماعة من الاصحاب فانهم عدوهما ركعتين مستقلتين كالاربعة الموظف للمغرب ، بل نسب بعض الاجلاء ذلك الى ظاهرا الاصحاب قال : حيث انهم ذكروا في هذا المقام هذه الصلوة المخصوصة زيادة على نافلة المغرب .

اقول يمكن ان يستدل للاول بوجهين : الاول اطلاق الامر بالتفعل في ساعة الغفلة ، الثاني رواية الصدوق المروية اولا عن الفقيه مرسلا و عن الحلل مسندا موثقا و للمشهور ذيل رواية فلاح السائل المروية اولا ، اقول و المشهور هو

(١) جنوده خل

الاقوى . قال بعض الاجلاء ورد فى خبر تعيين صلوة معينه بقراءة خاصة و كيفية يفارق بها كيفية نافلتى المغرب الموظفة يعطى تقييد الاطلاق بهذه الصلوة الخاصة الزائدة على نافلتى المغرب . ولا ريب ان الاحتياط فى تحصيل هذه الفضيلة . وانما يتم بها ذكرناه . و هو ظاهر الاصحاب ايضا .

وقال بعض المحققين و هو فى مقام دفع ما توهمه البعض المشار اليه سابقا ما صورته : ولا يخفى توهمه . لانه ((ص)) اتى بلفظ ركعتين نكرة فى سياق الاثبات الظاهر عدم كونه بعضا من المضاف المعهود . مضافا الى عدم تعيين ذلك فى كونه اى واحد من الركعتين المعهودتين . مع ان من كلمات العموم يشمل من اتى بناقلة المغرب ايضا . و يسمى هذه الصلوة بالغفيلة . وان الشيخ قال مقدما على ما ذكرناه عنه : يستحب التنفل بين المغرب والعشاء بما يتمكن من الصلوة . و هى التى ساعة الغفلة . فما روى من الصلوة فى هذا الوقت ما رواه هشام بن سالم عن الصادق ((ع)) الى آخر ما ذكرناه عنه . ثم اتى بصلوات أخرى كل واحدة ركعتان هذا الوقت . فظهر منه ان الغفيلة غير منحصرة فى الصلوة المذكورة .

الثانية : قال بعض الاجلاء ما ورد فى الرواية المنقولة من كتاب فلاح السائل من تفسير الخفيفتين بالاختصار على الحمد وحدها . مع ما عرفت من رواية هشام بن سالم من استحباب قراءة الايتين المذكورتين . لعلّه محمول على ضيق الوقت او الاستعجال لحاجة او نحو ذلك . و ظاهر شيخنا الشهيد فى الذكرى ان هاتين الركعتين فى هذه الرواية غير ركعة الغفيلة المذكورة فى رواية هشام بن سالم . حيث قال : يستحب ركعتان ساعة الغفلة وقد رواها الشيخ . ثم نقل الرواية المشتملة على الركعتين الخفيفتين . ثم قال : و يستحب ايضا بين المغرب والعشاء ركعتان تقرا فى الاولى بعد الحمد و ذالنون اذ ذهب مغاضبا الى آخره . الى ان قال : فان الله يعطيه ما يشاء . والظاهر عندى ان الركعتين المذكورتين فى الروايتين . انما هو صلوة واحدة وان اختلف القراءتان

كما ذكرنا انتهى ، اقول : ما اختاره الشهيد هو الاظهر والله يعلم .
 الثالثة : قال الشيخ البهائي في مفتاح الفلاح بعد ان نقل روايتي جابرو
 وهيب او السكوني المتقدمين ما لفظه : ولا يخفى ان الظاهر ان المراد بين المغرب
 والعشاء ما بين وقت المغرب ووقت العشاء ، على ما بين غروب الشمس وغيوبة
 الشفق ، كما يرشد اليه الحديث السابق ، لا ما بين الصلوتين ، وقد ورد في
 الاحاديث الصحيحة ان اول وقت العشاء غيوبة الشفق ، ومن هذا يستفاد ان
 وقت اداء ركعتي الغفلة ما بين الغروب و ذهاب الشفق ، فاذا خرج ذلك صارت
 قضا ، انتهى .

اقول هذا الكلام يعطى ان وقت ركعتي الغفلة من غروب الشمس الى
 غروب الشفق ، والاظهر ان وقتها بين صلوتي المغرب والعشاء ، بمعنى ان ياتي
 بهما بينهما قبل ذهاب الشفق ، من الاخبار السابقة ، و رواية جابر التي استدل
 بها على ما ذهب اليه غير مغنيه من جوع ، لان غاية ما تدل عليه ان ابتداء
 التسمية من ذلك الوقت ، ولا دلالة فيها على كون الصلوة من ذلك للوقت ، و مجرد
 كون هذه الصلوة تصلى في ساعة الغفلة لا يستلزم جواز تقديمها على الفريضة ،
 سيما مع ورود النصوص بالمنع من الناقلة بعد دخول الفريضة كما سيأتي الى ذلك
 الاشارة ، مع انها بين الفريضتين واقعه في ساعة الغفلة المذكورة كما تقدم اليه الاشارة .
 وبالجمله بعد ضم النصوص بعضها الى بعض ما ذكرناه ، وكان البهائي
 متفردا فيها ذهب اليه لاني لم اجد من الاصحاب من يحذوه حذوه ، قال بعض
 الاجلاء : والظاهر من الاخبار ان وقتها انما هو بين الصلوتين ، وان كانت ساعة
 الغفلة معتدة من غروب الشمس ، ولعل السرفى تخصيصها بما ذكرناه من حيث
 الاخبار المانعة من التطوع بعد دخول الفريضة .

الرابعة : قال بعض الاجلاء بعد ان نقل عبارة مفتاح الفلاح
 المتقدمة ما صورته : المفهوم من الاخبار اختصاص القضا بالرواتب
 اليومية بعد فوات اوقاتها ، و صرح شيخنا المتقدم ان هاتين الركعتين

يقتضيان بعد فوات وقتها . ولم اتف له على دليل ولا قائل سواء - قدس سره - ولعل منشأه ما ذهب اليه من حيث التوقيت . الا ان مجرد ذلك لا يوجب القضاء . فانه كما يتوقف الاتيان بها في ذلك الوقت على دليل ، كذلك يتوقف القضاء على الدليل الا شهر الاظهر . ومجرد فوات الاداء لا يستلزم القضاء ، كما عليه المحققون من اصحابنا رضي الله عنهم . انتهى .

اقول وما اختاره البهائي هو الاظهر . لان الاطلاقات والعمومات الامرة بالقضاء تشمل لما نحن فيه . والتقييد او التخصيص يحتاج الى دليل واضح . ومن تلك الاخبار ما رواه الكافي في باب تقديم النوافل و تاخيرها في الحسن كالصحيح بإبراهيم بن هاشم عن مرازم قال : سأل اسمعيل بن جابر ابا عبد الله (ع) فقال : اصلحك الله ان على نوافل كثيرة فكيف اصنع ؟ فقال : اقضها . فقال : لعمري اكثر من ذلك . قال : اقضها الخير .

الخامسة : قال بعض الاجلاء : نقل الشيخ الطبرسي في كتاب تفسير مجمع البيان عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى سبحانه حكاية عن موسى على نبينا وآله وعليه السلام : ((ودخل المدينة على حين غفلة)) من ان دخوله كان فيما بين المغرب والعشاء . انتهى .

وفي إشارة الى ما دل عليه هذا الخبر ان ثبت النقل المذكور انتهى . تأمل فيه .

السادسة : قال بعض الاجلاء في الدعاء المذكور في القنوت : لما قضيتها لي يجوز قراءتها بالتشديد والتخفيف . فعلى تقدير التشديد يكون لما بمعنى الا يعنى الا قضيتها لي . وعلى تقدير التنقيف تجعل ما زائدة للتأكيد واللام فيه جواب القسم والتقدير تقضيته لي . كذا في كتاب مجمع البيان .

وقال البهائي في مفتاح الفلاح : لما قضيتها بالتشديد بمعنى الا . يقال : اسئلك لما فعلت كذا . اي ما اسئلك الا فعل كذا . وقد يقرأ بالتخفيف ايضا فلا حاجة الى تأويل فعل المثبت بالنفي . ويكون لفظه ما زائدا . وقد قرئ

بالوجهين قوله تعالى: ((ان كل نفس لها عليها حافظ)) .

الامر التاسع : روى الشيخ طاب ثراه في كتاب المصباح على ما حكى عن الصادق ((ع)) عن آبائه عن رسول الله ((ص)) قال : اوصيكم بركعتين بين العشاءين تقرأ في الاولى الحمد و اذا زلزلت ثلاث عشرة مرة ، و في الثانية الحمد و قل هو الله احد خمس عشرة مرة . فانه من فعل ذلك كل شهر كان من الموقنين . فان فعل ذلك في كل سنة كان من المحسنين ، فان فعل ذلك في كل يوم كان من المخلصين ، فان فعل ذلك كل ليلة زاحمتني في الجنة و لم يحص ثوابه الا الله تعالى .

و يستفاد منه استحباب الركعتين الموصوفتين في ساعة الغفلة بين الصلوتين ، قال البهائي طاب ثراه في مفتاح الفلاح ، وغيره في غيره : و مما يستحب فعله في ساعة الغفلة ركعتان تقرأ في الاولى بعد الحمد الزلزال ثلاث عشرة مرة ، و في الثانية بعد الحمد التوحيد خمس عشرة مرة انتهى ، و فيه ما ترى في الرواية ، فلا بد ان يعين الوقت بنحو ما عيناه ، و يستفاد من الرواية ايضا استحباب الاتيان بهما في اليوم ايضا و لا بأس به .

العاشر : روى الكافي في باب تقديم النوافل و تأخيرها عن علي بن اسباط عن عدة من اصحابنا : ان ابا الحسن الاول ((ع)) كان اذا اهتم ترك النافلة و روى التهذيب في باب المسنون من الصلوات في الموثق عن معمر بن خلاد عن ابي الحسن الرضا ((ع)) : ان ابا الحسن ((ع)) كان اذا اغتم ترك الخمسين قال الشيخ في التهذيب بعد نقله قوله ((ع)) ترك الخمسين ، يريد به تمام الخمسين لان الفرائض لا يجوز تركها على كل حال ، انتهى .

اقول ذكر غير واحد منهم و منه الذكرى بان النافلة قد تترك لعذر و منه الهم والغم ، مستدلا بالروايتين المتقدمتين ، و ربما يؤيده ما رواه الكافي في باب تقديم النوافل عن علي بن سعيد او غيره عن احمدهما ((ع)) قال قال النبي ((ص)) : ان للقلوب اقبالا و ادبارا ، فاذا قبلت فتنفلوا ، و اذا ادبرت فعليكم بالفريضة ، و مثله قال مولانا علي ((ع)) في نهج البلاغة : ان للقلوب اقبالا و ادبارا

فاذا قبلت فاحملوها على النوافل . فاذا ادبرت فاقصروا بها على الفرائض لأن
الهم والغم موجبان لادبارها .

وقال جماعة الاولى ان لا يترك النافلة بحال لأن في الروايتين ضعف ، و
ورد الترغيب البالغ والحث الاكيد على فعلها ، واتوا الاعتضاد ما ذكروا بما رواه
الكافي في باب تقديم النوافل ، والتهذيب عنه في باب المسنون من الصلوات عن
عبد الله بن سنان قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : رجل عليه من صلوة النوافل ما لا
يدري ما هو من كثرته ، كيف يصنع ؟ قال : فليصل حتى لا يدري كم صلى من كثرته ،
فيكون قد قضى بقدر عمله . قلت : فانه لا يقدر على القضاء من كثرة شغله ، فقال :
ان كان شغله في طلب معيشة لا بد منها ، او حاجة لاخ مؤمن فلا شئ عليه ، وان
كان شغله الدنيا يشاغل بها عن الصلوة ، فعليه القضاء واللقى الله مستخفا
متهانوا مضيعا لسنة رسول الله ((ص)) الحديث .

وعده غير واحد منهم هذه الرواية صحيحة ، وفي طريقها على بن عبد الله
عن عبد الله بن سنان وعلي بن عبد الله مشترك بين الثقة وغيره ، ويمكن ان يكون وجه
التصحيح هو كون المطلق الى الثقة المشهور .

والتحقيق عندي ان يقال في المسئلة : ان كان مراد الارباب القول الأول
ان الآتي بالنافلة مع الهم يترتب عليه الاثم فلانسلم ذلك ، بل نقول انه لو اتى بها
يترتب عليه الثواب للاخبار الكثيرة الامرة بها بقول مطلق ، وان كان مراد الارباب
القول الثاني ان النافلة في صورة الهم والغم مطلوب بطلب مؤكد بحيث لا فرق في
شدة الطلب بين كون الشخص متصفا بهما وبين عدمه . فلا نسلم ذلك للاخبار
المتقدمة ، وبالجمله الاولى في الصورة المذكورة الاتيان بها ولكن التأكيد فيها اقل .

الحادي عشر : روى في البحار في باب علل الصلوة عن العلل والخصال
عن ابيه عن محمد بن يحيى العطار عن محمد بن احمد الاشعري عن ابراهيم بن اسحق
عن ابي هاشم الخادم قال قلت لأبي الحسن الماضي ((ع)) : لم جعلت صلوة
الفريضة والسنة خمسين ركعة ، لايزاد فيها ولا ينقص منها ؟ قال : ان

ساعات الليل اثنتا عشرة ساعة ، فجعل لكل ساعة ركعتين ، وفيما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ساعة ، وساعات النهار اثنتا عشرة ساعة . فجعل لكل ساعة ركعتين ، وما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق غسق ، فجعل للغسق ركعة .
قال فى البحار بعد نقل المذكور : هذا اصطلاح شرعى للساعات ، وهى مختلفة باختلاف الاصطلاحات ، فمنها مستوية ومنها معوجة الى غير ذلك ، و الركعة التى جعلت للغسق لعلها ركعتا الوثيرة ، فانهما تعدان بركعة .
وفى الخصال ليس قوله فجعل للغسق ركعة ، وفيه مكان الشفق القرص فالمراد سقوطه بالكلية بذهاب الحمرة المشرقية ، وما فى العلل فى الموضعين اظهر وأوضح .

وفى الكافى ايضا كذلك . وقال السيد الداماد رحمه الله : كون كل من الليل والنهار اثنتى عشرة ساعه اما بحسب الساعات المعوجة او بحسب الساعات المستوية ، فى خط الاستواء او فى الافاق المائلة ايضا ، عند تساوى الليل والنهار ، وذلك اذا ما كان المدار اليومى للشمس معادل النهار ، و اما اخراج ما بين طلوع الفجر و طلوع الشمس من الليل والنهار واعتبار زمانه على حياه ساعة برأسها ، فقد ورد به بعض الاخبار عنهم صلوات الله عليهم ، و من ذلك ما رواه جماعة من مشيخة علمائنا رضوان الله عليهم عن مولانا الصادق ((ع)) : ان مطران النصارى سأل اياه الباقر ((ع)) عن مسائل عديدة عويصة ، منها الساعة التى ليست هى من ساعات الليل ولا من ساعات النهار اية ساعة هى ؟ فقال عليه السلام : هى الساعة التى بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس .

فاستشكل ذلك من باعه فى تتبع العلوم وتعرف المذاهب قاصر ، زاعما ان هذا امر لم ينعقد عليه اصطلاح ولم يذهب اليه ذاهب اصلا ، ولعل مزجاة من بضاعة المتهمل حسبك لا زاحة هذه المربة ، اليس هذا الاصطلاح منقولاً فى كتب اعظم علماء الهيئة عن حكماء الهند ، و اليس الاستاذ ابوريحان البيرونى فى القانون المسعودى ذكر ان براهمة الهند ذهبوا الى ان بين طلوع الفجر و

طلوع الشمس . و كذلك ما بين غروب الشمس و غروب الشفق غير داخل في شيء من الليل والنهار ، بل ان ذلك بمنزلة الفصل المشترك بينهما ، و اورد ذلك الفاضل البيرجندی في شرح زيج الجديد و في شرح التذكرة . ثم ان ما في روایاتنا عن ائمتنا المعصومین صلوات الله عليهم ، و ما عليه العمل عند اصحابنا رضی الله تعالى عنهم اجماعا ، هو ان زمان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من النهار و محدود من ساعاته ، و كذلك زمان غروب الشمس الى ذهاب الحمرة من جانب المشرق فان ذلك اشارة غروبها في افق الغرب . فالنهار الشرعي في باب الصلوة والصوم و في سائر الابواب من طلوع الفجر المستطير الى ذهاب الحمرة المشرقية . و هذا هو المعمول عليه عند اساطين الالهيين و الرياضيين من حكماء اليونان . و تاوذ و سيوس بنی اساس الاصطلاح في كتاب المساكن عليه . و حكم ان مبدأ النهار عند ظهور الضياء و اختفاء الكواكب الثاقبة و منتهاه حين اختفاء الضياء و اشتباك النجوم .

والعلامة الشيرازی قطب فلك التحصيل والتحقيق ، شارح حكمة الاشراق و کلیات القانون ، اظهر في كتبه نهاية الادران ، و النخبة والاختيارات المظفرية ان اول الليل في اصطلاح الشرع وعند علماء الدين محاوراة الشمس افق الغرب حين تذهب الحمرة المشرقية و تستبين الظلمة في جانب المشرق ، و ما ذكره ان هو الا مذهب الامامية . و اما اصحاب الاحكام من المنجمين فالنهار عند هم محدود في طرفي البداء و المنتهى مركز الشمس من افق المشرق و غروب في افق المغرب . و زمان ظهور جرم الشمس الى طلوع مركزها محسوب عند هم من الليل . و زمان غروب المركز الى اختفاء الجرم ايضا كذلك ليتعرف ، انتهى .

و ينبغي في المقام التنبيه لامرين :

الاول : خبر العلل كما ترى قد تضمن السؤال عن الخمسين . مع ان الجواب يشتمل على احدى و خمسين . فلعله قد وقع في السؤال سهو باسقاط احدى . او وقع السهو من احد الرواة . او كان السؤال كذلك . فتنبه المعصوم

عليه السلام للسائل في جوابه ((ع)) ، واما ما رواه في الخصال باسقاط قوله فجعل للفسق ركعة، فحينئذ الجواب مطابق للسؤال، ولكن يبقى الاختلاف بينه وبين خبر العلل والخير الثاني والعشرين، ووجه الجمع ما عرفت .

الثاني : يشعر الخير الثاني والعشرون وخبر العلل والخصال، بأن ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس لا من ساعات النهار ولا من ساعات الليل، مع ان صلوة الفجر من ساعات النهار اتفاقا كما حكاه غير واحد منهم، ونظيرهذه الاخبار قد ورد فيما رواه جملة من اصحابنا على ما قيل، منهم السيد الزاهد رضى الدين بن طاووس في كتاب الامان من اخطار الاسفار والازمان، في حديث الباقر ((ع)) مع قسيس النصارى حيث قال له القسيس اخبرنى : عن ساعة ليست من ساعات الليل ولا من ساعات النهار، فقال ((ع)) : هي ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس، يهدأ فيه المبتلى^(١) ويرقد فيها الساهر ويقيم فيها المغمى عليه، جعلها الله في الدنيا رغبة للراغبين وفي الآخرة للعالمين لها دليلا واضحا، حجابا مانعا على الجاحدين المتكبرين التاركين لها الحديث .

و روى في البحار في باب تحقيق منتصف الليل، عن تفسير علي بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن ابان عن عمر بن ابان الثقفى قال : سأل النضرانى بالشام الباقر ((ع)) عن ساعة ما هي من الليل ولا هي من النهار، أى ساعة هي ؟ قال ابو جعفر ((ع)) : ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس، قال النضرانى : اذا لم يكن من ساعات الليل ولا من ساعات النهار، فمن بنى اى الساعات هي ؟ فقال ابو جعفر ((ع)) : من ساعات الجنة وفيها تفيق مرضانا، فقال النضرانى : اصبت . قال البهائى طاب ثراه في اوائل مفتاح الفلاح ما لفظه : وما هنا اشكال . وهو انه قد روى جماعة من علمائنا عن الصادق ((ع))، ان رجلا من النصارى سأل اياه الباقر ((ع)) عن الساعات التى ليست من ساعات الليل ولا من ساعات النهار،

(١) المصلى خل

فقال ((ع)) : هي الساعة التي بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس ، ولا يخفى ان هذا يناقض ما نقل اصحابنا عليه الاجماع من ان صلاة الصبح من صلوة النهار ، و انه لم يخالف في ذلك الا سليمان بن مهران الاعشى حيث عدّها من صلوة الليل ، مستدلاً بقول النبي ((ص)) صلاة النهار عجماء اي اخفائية ، الى ان قال : ويمكن التفتي عن هذا الاشكال بان الرواية قد وردت بان ذلك السائل كان قسيماً من علماء النصارى ، و انه سأل الباقر ((ع)) عن مسائل عديدة لم تكن معروفة الا بين اكابر علمائهم ، و هذه المسئلة من جعلتها ، فلعل الامام ((ع)) اجاب السائل على ما يوافق عرفه واعتقاده ، و ذلك لا يناقض كون النهار حقيقة شرعية فيها بين طلوع الفجر وغروب الشمس ، و اما ما استدل به الاعشى من قول النبي ((ص)) صلاة النهار عجماء ، فقد اجاب عنه علماءنا قدس الله ارواحهم بانه من قبيل تغليب الاكثر على الاقل ، او انه عليه الصلوة والسلام جعل صلوة الصبح من صلوة الليل مبالغة في التغليس بها ، فقد روى انه صلى الله عليه وآله يغلس لها حتى انه كان اذا فرغ منها انصرف النساء و هن لا يعرفن من الغلس ، انتهى .

اقول جواب البهائي طاب ثراه انما يتشمس على خبر النصارى ، و اما بالنسبة الى خبر ابي هاشم والخير الثاني والعشرين فليس بجيد الظلمه ، و اما ما افاده السيد الداماد رزقه الله اقصى السعادة يوم التناد ، فغايبته هو ثبوت الاصطلاح بذلك رداً على من انكر القول به ، و ان لم يذهب اليه ذاهب ، و اما الجواب عن الخبرين المتقدم اليهما الاشارة فلم يتعرض له .

و يمكن ان يجاب بما افاده بعض الاجلاء طاب ثراه ، و هو ان الساعة وان كانت من النهار الا انها بما كانت اشرف ساعاته كما يستفاد من كلام الباقر ((ع)) في جواب النصارى ، و يدل عليه الامر بالتعقيب بالدعاء فيها ، و كراهة النوم فيها كراهة مؤكدة و نحو ذلك ، جعلت مفصلة مستقلة وافردت بالذكر على حده ، تنويهاً بشأنها و علو رتبته على غيرها من الساعات .

الثاني عشر : قوله ((ع)) في الخبر الرابع : ثمان ركعات حين نزول

الشمس قبل الظهر ، و ست ركعات بعد الظهر ، و ركعتان قبل العصر ، و ربما يستدل عليه لابن الجنيدي فيما ذهب اليه على ما نقل ، من ان الزايد على الركعتين ليس للعصر حيث قال : يصلى قبل الظهر ثمان ركعات و ثمان ركعات بعدها منها ركعتان نافلة العصر .

اقول : و يمكن ان يستدل عليه برواية عمار بن موسى الآتية عن قريب اليها الاشارة فانتظر ، و نقل عن القطب الراوندي انه نقل عن بعض اصحابنا انه جعل الست عشرة للظهر ، قال في الحبل المتين بعد ذكر ما نقله القطب : والظاهر ان المراد بالظهر وقته كما يلوح من الروايات لاصلوته ، و قال ايضا قبل كلامه هذا : و قوله ((ع)) في الحديث التاسع ثمانى ركعات الزوال ، و في الحديث الرابع ثمانى ركعات اذا زالت الشمس ، يعطى بظاهره ان هذه النافلة للزوال لا لصلوة الظهر ، و ليس فيما اطلعنا عليه من الروايات دلالة على ان الثمان التى قبل العصر نافلة العصر ، انتهى .

اقول: قد عرفت في الامر الثانى ان الصدوق في الهداية جعل نافلة الظهر ست عشرة ركعة فراجع ، وبالجمله الاخبار خالية عن التعيين للظهر او العصر و غيرها بالنحو الفصل في كلام كثير من الاصحاب ، فما ذهب اليه المشهور من المتأخرين بل القدماء ايضا ، ما قيل من ان نافلة الظهر ثمان ركعات و كذا نافلة العصر ، لا جد له وجهها يعتد به كمختار الهداية و اما ما قيل بان ظاهرها ^(١) التعيين ، فهو اعلم بما ادعاه .

والخبر الرابع ايضا غير دل على ما ذهب اليه الاسكا في كما ترى ، نعم يظهر من الرواية عن الفضل بن شاذان آتية في شرح قول المصنف و تسقط نوافل الظهرين والوترية ، ان الوترية مضافة الى صلوة العشاء ، و يمكن ان يقال ادنى الملايسة في الاضافة يكفى و هى انها تفعل بعد العشاء ، و يؤيد ذلك ما دل عليه آخر

ذلك الخبر وغيره من عدم كونها من الخمسين ، و يستفاد ايضا من موثق عمار بن موسى المروية في التهذيب في باب المواقيت ان نافلة العصر للظهر، وصرح فيها ايضا ان لكل صلاة مكتوبة نافلة ركعتين الا العصر فانها تقدم نافلتها فتصير ان قبلها ، و هي الركعتان اللتان تمت بهما الثمان بعد الظهر ، فكيف كان فالاولى في النية الاقتصار على ما ندب اليه هذا الوقت من غير اضافة الى صلاة ، كما قاله غير واحد من الطائفة .

قال بعض المحققين و في الذكرى ان معظم الاخبار والمصنفات خالية عن التعيين للعصر وغيرها ، اقول : في الاخبار اختلاف شديد في تعيين ذلك ، و المستفاد منها كون ثمانى منها قبل الظهر و ثمانى بعدها و قبل العصر ، فالإقتصار في نيتها على ملاحظة الامثال بها متجه ، و قصد ها على النحو المشهور غير مضر ايضا ، اذا كان المراد الاضافة على حسب المقرر عند الفقهاء والمشهور منهم ، او مطلقا من غير تخصيص الشرع ، و ما يستفاد من الاخبار ، انتهى .
اقول و هذا الكلام لا يخلو عن مناقشة ، فالاولى هو عدم الاضافة الى القرية كما عرفت .

تذنيب قد يقال فائدة الخلاف في اعتبار ايقاع الست قبل القدمين والمثل ان جعلناها للظهر ، و فيها اذا نذر نافلة العصر فان الواجب الثمان على المشهور ، و ركعتان على قول ابن الجنيد ، قال في المدارك ، و يمكن المناقشة في الموضعين : اما الاول فيان مقتضى النصوص اعتبار ايقاع الثمان التي قبل الظهر قبل القدمين او المثل ، والثمان التي بعدها قبل الاربعة او المثلين سواء جعلنا الست منها للظهر او العصر ، و اما الثاني فلان النذر يتبع قصد الناذر ، فان قصد الثمانى او الركعتين وجب ، و ان قصد ما وظفه الشارع للعصر مكن التوقف في صحة النذر ، لعدم ثبوت الاختصاص انتهى ، و استحسنته في البحار .

وقال بعض المحققين بعد نقل المذكور : والامر كما ذكره ان قصد الاختصاص الثابت من الشرع لم يكتف بالثبوت بهذا القدر من الاشتهار بين

الاصحاب. واما اذا قصد الاختصاص المشهور بينهم او مطلقا و اكتفى في الثبوت بذلك فظهر الثمرة .

الثالث عشر : يكره للكلام بين المغرب و نافلتها . كما صرح به جملة من الاصحاب . لما رواه في باب كيفية الصلوة عن ابي العلاء الخفاف عن جعفر بن محمد عليه السلام قال من صلى المغرب ثم عقب و لم يتكلم حتى يصلى ركعتين كتبته له في عليين . فان صلى اربعاً كتب له حجة مبرورة والرواية وان كانت دالة على استحباب عدم التكلم . و ترك المستحب ليس بمكروه حقيقة و اذا قلنا بان ترك المستحب مكروه مسامحة . فليس ببيعي . لان الاتي بضد المستحب تارك للاولى و هو فعل المستحب فعدم الاتيان بهذا الضد اولى . واستدل على ذلك في المدارك ايضا برواه التهذيب في الباب المتقدم عن ابي الفوارس قال : نهاني ابو عبد الله ((ع)) ان اتكلم بين الاربع ركعات التي بعد المغرب . قال : و كراهة الكلام بين الاربع يقتضى كراهة الكلام بينهما و بين المغرب بطريق اولى . و فيه نظر الجواز اختصاص الكراهة بالكلام بين الاربع . وان جاز التكلم بينهما و بين الفريضة بان يجعل الاربع مرتبطة بعضها ببعض كأنها صلوة واحدة .

تذييل :

يكره الكلام بين نافلة المغرب لرواية ابي الفوارس المتقدمة . بل رواية ابي العلاء الخفاف ايضا دالة على ذلك . قال بعض المحققين في رواية الخفاف : و الظاهر ان المراد ان صلى اربعاً كذلك اى لم يتكلم كتب الى آخره كما فهمه الفقهاء . ظاهرا و افتوايه . قال : والمستفاد كراهة الكلام بخير الذكر والدعاء وغيرهما من التعقيب .

الرابع عشر : قال المفيد في القواعد على ما نقل : الاولى القيام الى نافلة المغرب عند الفراغ منها قبل التعقيب . و تأخيرها الى ان يفرغ من النافلة . واحتج له في التهذيب برواية ابي العلاء السابقة . و هي كما ترى بالدلالة على خلافه اشبه كما صرح به بعض الاجلاء . قال في المدارك قال الشهيد في الذكرى : لا فضل

المبادرة بها يعنى نافلة المغرب قبل كل شئ سوى التسبيح ، ونقل عن المفيد مثله . واستدل عليه بان النبي (ص) فعلها كذلك فانه لما بشر بالحسن ((ع)) صلى ركعتين بعد المغرب شكرا ، فلما بشر بالحسين ((ع)) صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها . ومقتضى هذه الرواية او لوية فعلها قبل التسبيح ايضا ، الا انها مجهولة السند ومعارضة بالاخبار الصحيحة المتضمنة للامر بتسبيح الزهراء ((ع)) قبل ان يشئ المصلى رجليه من صلوة الفريضة ، انتهى .

قال بعض الاجلاء بعد نقل ذلك : ظاهر قوله واستدل عليه ان المستدل هو الشهيد رحمه الله وليس كذلك بل ظاهر الذكرى ان المستدل انما هو الشيخ المفيد رحمه الله . واختيار الذكرى الذى نقله عنه متأخر عن هذا النقل والاستدلال ، وذلك فانه فى الذكرى صرح او لا بان وقت نافلة المغرب بعدها حتى يذهب الشفق المغربى ، قاله الشيخ رحمه الله فى النهاية ، ثم نقل احتجاج التحرير على ذلك الى ان قال : وقال المفيد تفعل بعد التسبيح وقبل التعقيب كما فعلها النبي (ص) لما بشر بالحسن ((ع)) فانه صلى ركعتين شكرا ، فلما بشر بالحسين عليه السلام صلى ركعتين ولم يعقب حتى فرغ منها ، وابن الجنيد : لا يستحب الكلام وعمل شئ بينهما وبين المغرب ، وبالجمل التوقيت بما ذكره الشيخ رحمه الله لم نقف عليه ، الى ان قال : ولو قيل بامتداد وقتها بوقت المغرب امكن ، لانها تابعة لها وان كان الافضل المبادرة بانها قيل كل شئ سوى التسبيح انتهى .

وبذلك يظهر ما فى نقل السيد قدس سره من الاجمال الموجب للوقوع فى الاشكال . ثم انه لا يخفى ان الرواية الواردة فى تعليل التوافل بولادة الحسين عليه السلام لا اشعار فيها بهذه الزيادة التى ذكرها وهى قوله ولم يعقب حتى فرغ منها ، وبدونها لا يتم ما ذكره ، وهذه صورة الخبر على ما نقل فى كتاب الاخبار برواية الصدوق والشيخ رحمه الله عنه . ونقله فى الذكرى ايضا متقدما على هذا الموضع : وسئل الصادق ((ع)) لم صارت المغرب ثلاث ركعات الى آخر

ما نقله التهذيب في باب كيفية الصلوة ثم قال : واما ما اجاب به في المسالك بنا .
هذه الزيادة فهو محل نظر ايضا .

اما اول فلان الطعن فيها بضعف السند لا يقوم حجة على المتقدمين . مع
انه انما استند في حكمه بكراهة الكلام بين المغرب و نافتها الى خبر ضعيف ايضا
و لم يطعن فيه بالضعف .

واما ثانيا فانا لم نقف في شيء من الاخبار على ان الرسول ((ص)) كان
يسبح بعد الصلوة هذا التسبيح الذي علمه فاطمة ((ع)) واشتهر بتسبيحها ((ع)) .
وترا دفت النصوص بفضله و استحبابه بعد الصلوة . وبالجمل فحاجة ما يفهم من
الاخبار انه بعد امره لفاطمة ((ع)) شاع استحبابه . واما انه فعله ((ص)) فغير
معلوم من الاخبار . نعم ما ذكره جيد بالنسبة الى غيره لا استفاضة الاخبار بما ذكره
من استحبابه قبل ان يثنى المصلي رجله من جلوسه للتشهد . انتهى .

اقول وفي كشف الغمة على ما نقل : ان الجواد ((ع)) صلى المغرب فقرأ في
الاولى الحمد و اذا جاء وفي الثانية الحمد و قل هو الله احد ثم صلى الثالثة و
تشهد و سلم . ثم جلس هنيئة يذكر الله تعالى . و قام من غير ان يعقب فصلى
النافلة اربع ركعات وعقب بعدها و سجد سجدتي الشكر .

قال بعض المحققين بعد نقله : و هذا يصلح ان يكون دليل المفيد
رحمه الله و الذكرى ايضا فتأمل . لكن في رواية جابر بن ابي ضحاك ان الرضا
عليه السلام كان اذا صلى المغرب جلس في مصلاه يسبح الله و يكبره و يحمده و
يهللله ماشاء الله . ثم يسجد سجدتي الشكر ثم يرفع راسه . ولم يتكلم حتى يقوم و
يصلى اربع ركعات بتسليمتين . ولا مانع للكل ولكن الاولى متابعة المشهور في
الفتوى انشئ . و ما ذكره من الحكم بالتخيير وجيه ولكن الاولى تقديم التسبيح .

الخامس عشر : روى الصدوق في الفقيه في باب وجوب الجمعة في الصحيح
عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : من قال في آخر سجدة من
النافلة بعد المغرب ليلة الجمعة . و ان قال كل ليلة و هو افضل : اللهم آتني

اسئلك بوجهك الكريم واسئلك العظيم ان تصلى على محمد وان تغفر لى ذنبي العظيم . سبع مرات انصرف وقد غفر له .

و رواه التهذيب ايضا فى باب كيفية الصلوة عن عبد الله بن سنان عن عمر بن يزيد عن الصادق ((ع)) . و لكن ليس فيه قوله ((ع)) : وان قال كل ليلة و هو افضل .

وعن الشهيد فى الذكرى ويستحب ان يقال فى السجدة بعد السبع ليلة الجمعة سبع مرات : اللهم انى اسئلك الى آخره . و هو وهم منه لان المستند هو هذه الرواية .

السادس عشر : روى التهذيب فى باب كيفية الصلوة عن حفص الجواهري قال : صلى بنا ابو الحسن على بن محمد عليهما السلام صلوة المغرب فسجد سجدة الشكر بعد السابعة . فقلت له : كان أبأوك يسجدون بعد الثلاثة . فقال : ما كان احد من آبائى يسجد الا بعد السبعة .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن الجهم بن ابى جهمه فقال : رايت ابا الحسن ((ع)) موسى بن جعفر ((ع)) و قد سجد بعد الثلاث الركعات من المغرب . فقلت له : جعلت فداك رايتك سجدت بعد الثلاث . فقال : و رايتنى ؟ فقلت : نعم . قال : فلا تدعها فان الدعاء فيها مستجاب .

و روى الطبرسى فى الاحتجاج عن محمد بن عبد الله بن جعفر الحميرى عن صاحب الزمان ((ع)) . انه كتب اليه يسئله عن سجدة الشكر بعد الفريضة فان بعض اصحابنا ذكر انها بدعة . فهل يجوز ان يسجد ها الرجل بعد الفريضة فان جاز فى صلوة المغرب هى بعد الفريضة . او بعد الاربع ركعات النافلة . فاجاب ((ع)) : سجدة الشكر من الزم السنن و اوجبها . ولم يقل هذه السجدة بدعة . الا من اراد ان يحدث فى دين الله بدعة . فاما الخبر المروى فيها بعد صلوة المغرب والاختلاف فى انها بعد الثلاث او بعد الاربع . فان فضل الدعاء والتسبيح بعد الفرائض على الدعاء بعقب النوافل كفضل الفرائض على النوافل . والسجدة

دعاءً و تسبيح فالأفضل ان تكون بعد الغرض ، و ان جعلت بعد النوافل ايضا جاز .

قال فى المدارك : قال فى المنتهى : سجود الشكر فى المغرب ينبغى ان يكون بعد نوافلتها ، لما رواه الشيخ عن حفص الجواهرى قال : صلى بنا ابو الحسن عليه السلام صلوة المغرب الحديث ، و فى السند ضعف ، مع انه روى جهم بن ابي جهم قال : رايت ابا الحسن موسى ((ع)) و قد سجد بعد الثلاث الحديث ، والظاهر ان المراد به سجدة الشكر والكل حسن ان شاء الله .

قال بعض المحققين بعد نقلهما : والكل حسن الا ان الاول اى خير حفص الجواهرى موافق للفتوى و لعلّه اولى ايضا ، و قال بعض الاجلاء بعد نقل كلام المدارك : وظاهر كلامه اخيرا هو التخيير بين الامرين ، و بذلك صرح فى الذكرى ايضا فقال : فى موضع سجدتى الشكر بعد المغرب روايتان يجوز العمل بهما ، احدهما رواية حفص الجواهرى ، والثانية رواية جهم .

اقول لا يخفى ان القول بالتخيير هنا لا يخلو عن اشكال ، حيث ان ظاهر كل من الخبرين يدافع الآخر ، فان ظاهر الاول استحباب السجود بعد السابعة و انه هو الموظف خاصة لفعله ((ع)) ذلك ، ولا نكاره على الراوى بانه لم يسجد احد من آبائى الا بعد السابعة ، و ظاهر الخبر الثانى حيث رآه يسجد بعد الثالثة .

وقوله ((ع)) : فلا تدعها فان الدعاء فيها مستجاب ، هو كون ذلك هو السنة الموظفة هنا ، فكيف يتم القول بالتخيير فيهما كما ذكروه ؟ و الاظهر عندى و فاقا للمحدث الكاشانى فى الواقع ، هو حمل الرواية الاولى اى رواية حفص على التقية كما يشعر به قول الكاظم ((ع)) : و رأيتنى ، و كانه كان يستخفى بذلك ، و يؤيده ما ورد فى توقيعات صاحب الامر عجل الله نصره و ظهوره . من انها بعد الفريضة افضل ، و جمع بعض الاصحاب بين الخبرين ، بحمل الاول الدال على انها بعد السبع على الجواز ، والثانى على الافضل و يدل عليه خبر التوقيع ، و

الظاهر انه لم يطلع عليه وليته كان حيافا هديه اليه ، الا انك قد عرفت ان الخير الاول لا يخلو عن منافرة لذلك ، حيث انه ((ع)) مع فعله ذلك انكر ان احدا من آيائه لم يسجد الا بعد السبع . ولا يبعد ملاحظة التقية في التجسيز بعد السبع في التوقيع المذكور ، انتهى .

اقول و رواية كشف الغمة المتقدمة معاضدة لرواية حفص ، كما ان رواية رجاء بن ابي ضحاك المتقدمة معاضدة لرواية جهم كالتوقيع ، والذي يقرب عندي هو القول بالتخيير ، والاشكال الذي اوردته بعض الاجلاء غير وجهه ، لان الرجوع الى الاصل بعد تعارض الروايتين وعدم المرجح متعين . نعم الاولى بل الاحوط هو العمل برواية جهم والله هو العالم .

السابع عشر : في ذكر جملة من الاصحاب ان الجلوس في الركعتين اللتين بعد العشاء افضل من القيام ، لو ردد جملة من النصوص بالجلوس فيها منها الخير الاول ، والخامس ، والثالث والعشرون ، والثلاثون ، والثاني والثلاثون المؤيد بالخبر الحادي والعشرين ، من ذلك ايضا ما اوردته بعض الاجلاء قال : روى الصدوق في كتاب العلل بسنده عن ابي عبد الله القزويني قال قلت لابي جعفر محمد بن علي الباقر ((ع)) : لا يعلو صلى الركعتان بعد العشاء الآخرة من قعود ؟ فقال : ان الله فرض سبع عشرة ركعة فاضاف اليها رسول الله ((ص)) مثلها ، فصارت احدى وخمسين ركعة فتعد هاتان الركعتان من جلوس بركعة . وعن الفضل عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت : صلى العشاء الآخرة فاذا صليت صليت ركعتين وانا جالس ، فقال : اما ^(١) انها واحدة ولو مت مت على وتر .

و روى الكشي رحمه الله في كتاب الرجال عن هشام البرقي عن الرضا ((ع)) قال : ان اهل البصرة سألوني فقالوا : ان يونس يقول من السنة ان يصلي

(١) الاخل

الانسان ركعتين وهو جالس بعد العتمة، فقلت: صدق، يونس .
 اعلم ان هنا خبران دالان على افضلية القيام، احدهما الخبر الرابع، و
 ثانيهما الخبر الثالث، والتقريب فيه مواظبته ((ع)) على القيام فيهما، و صلوة ابيه
 عليه السلام وهو قاعد لا ينافي ذلك، لكونه ثقیل البدن و يشق عليه القيام، و
 يدل عليه ما رواه التهذيب في باب تفصيل ما تقدم ذكره، عن حنان بن سدير
 عن ابيه قال قلت لابي جعفر ((ع)): اتصلى النوافل وانت قاعد؟ فقال: ما اصيلها
 الا وانا قاعد، منذ حملت هذا اللحم وبلغت هذا السن .

اقول قد اضطرب كلام جملة من الفحول في الجمع بين هذين الخبرين وبين
 الاخبار المتقدمة، جملة منهم رجحوا الاخبار المتقدمة، والشارح الفاضل في
 الروضة وبعض المحققين رجحوا هذين الخبرين، والمحقق البهائي في الحبل
 المتين وبعض الاجلاء توقفوا في المسئلة، وبعضهم ^(١) جمعوا بينهما بجواز
 الاثبات بها من قعود ومن قيام، واعترضه بعض الاجلاء بان محل البحث و
 تصادم الاخبار في الافضل لا في أصل الجواز .

وفي المدارك بعد نسبة افضلية الجلوس الى جمع من الاصحاب واستدلاله
 لهم بالخبر الثاني والخامس قال: ويمكن القول بالفضيلة القيام فيهما، ثم استدل لذلك
 بالخبر الرابع، وقال: وفي الطريق عثمان عيسى وهو واقفي، وبالخبر الثالث
 بالتقريب المتقدم، وقال: لكن في السند نظر تقدمت الاشارة اليه .

اقول: سند الخبر الثالث وان كان في الكافي في باب النوافل ضعيفا، و
 لكن في التهذيب صحيح كما عرفت، والعجب من السيد المشار اليه انه في المكان
 الذي اشارنا اليه ذكر صحة هذا السند، ومع هذا كيف تكلم بهذا الكلام؟
 قال في المكان الذي اشارنا اليه بعد نقل الخبر المذكور: وفي الطريق على
 بن الحديد، وقال الشيخ في الاستبصار انه ضعيف جدا لا نعول على ما ينفرد به،

(١) وهو الشهيد في الذكرى على نقل (منه)

وقد روى هذه الرواية الشيخ في التهذيب بطريق آخر عن احمد بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن هذا فتكون صحيحة ، لكن قيل ان مثل ذلك يسمى اضطرابا وانه مضعف للخبر ، وفيه بحث ليس هنا محله انتهى ، فتأمل .

قال في الروضة بعد قول الشهيد : ويجوز قائما ، ما صورته : هو افضل على الاقوى للتصريح به في الاخبار ، وعدم دلالة ما دل على فعلهما جالسا على افضلية بل غايته الدلالة على الجواز ، مضافا الى ما دل على افضلية القيام في النافلة مطلقا .

وقال بعض المحققين : ذكر جمع من الاصحاب ان الجلوس في الوتيرة اولى لكونها مكان الركعة الواحدة و يدلها كما في الاخبار ، لكن في بعضها ان القيام اولى ، ومنه ما مر في رواية الحرث بن المغيرة : كان ابي ((ع)) يصليهما وهو قاعد وانا قائم ، فان المواظبة على القيام في خلاف طريقة ابيه دليل تام على رجحان القيام مضافا الى العمومات الاخر ، وابوه ((ع)) كان رجلا يادنا يشق عليه القيام وكونها مكان الركعة لا يقتضي رجحان كونها جالسة ، لجواز ان يكون ثواب القيام فيها ثوابا خارجا عن ما هيئتها بازا القيام والمشقة التي فيه .

وقال بعض الاجلاء : الجمع بين اخبار المسئلة لا يخلو عن اشكال ، ويمكن ترجيح الاخبار الاولى اي ما دل على الجلوس باو فقية البدلية ، لان الركعتين من جلوس تعدان بركعة قائما بخلاف صلواتهما قائما فانه ربما حصلت الزيادة على العدد ، ويؤيد ذلك ما رواه في العلل عن ابي عبد الله القزويني المتقدم ، الا انه يتوقف على وجود محمل للخبرين المذكورين ، ولا يحضرنى الان لهما محمل يحملان عليه ، انتهى .

اقول ما ذكره في الروضة من قوله : وعدم دلالة ما دل على فعلهما جالسا الى آخره غير وجيه كما لا يخفى على الناظر في الاخبار بعين الانصاف ، الا تنظر الى الخبر الاول وما ضاهاه من تقييده ((ع)) الوتيرة فقط من بين النوافل بالجلوس ، بل يظهر من ذلك ان فعلها قائما ليس بشرعي ، لان احكام الشرع

تعبدية و فعلها قائما غير ثابت من الشريعة ، والخبر الرابع لذلك غير مناف لان الظاهر ان هاتين الركعتين اللتين يقرأ فيهما بمائة آية ليستا صلوة الوتيرة بل هما صلوة على حده كالغفيلة ، ويدل على ذلك الخبر الحادى والعشرون ، بل الخبر الخامس عشر ايضا ، بدلالة واضحة ، وبما ذكر ظهر حال الخبر الثالث . وبالجملـة الذى يترجح فى نظرى القاصر ويدون فى فكرى الفاتر ، هو عدم جواز الاتيان بالوتيرة قائما ، للخبر الاول والخامس والحادى والعشرين والثالث والعشرين والثلاثين والثانى والثلاثين ، ويدل على ذلك ايضا روايتا فضيل بن يسار وابى بصير المتقدمتان فى الامر الثانى ، كرواية محمد بن سليمان المتقدمة فى ذلك الامر ايضا ، ويدل عليه ايضا الاخبار المتقدمة فى صدر هذه المسئلة من رواية ابى عبد الله القزوينى ودلائلها على ذلك تامة كما لا يخفى ، ورواية المفضل ، ورواية هشام المشرقى ، ودلائلها ايضا تامة . ولاظنك فى مرية ايها المتفطن بعد التفكير فى الاخبار المذكورة بعين الانصاف ، فى ان تلك الاخبار دالة على ان بناء الوتيرة انما هو على الجلوس ^(١) فالقيام فيها موقوف على الاذن من الشارع ولم يثبت ، هذا مضافا الى كون النوافل ضعف القرية كما فى النصوص انما يتم على ما اخترناه ، واما الركعتان اللتان دل الخبر الحادى والعشرون على استحبابهما واستحباب القراءة فيهما بمائة آية ، فيجوز فعلهما قائما وجالسا ، ولكن الاول افضل للخبر الثالث والرابع .

والحاصل ان الناظر البصير والناقد الخبير ، اذا ضم بعض الاخبار المتقدمة الى بعض ، وتمعن النظر فى عباراتها وما تفيد بصريحها و اشاراتها ، يظهر له ان التحقيق الذى قلته هو الحق الحقيق بالاتباع فى المقام ، وان غفلت عنه اقوام ، فلا تعارض بين الاخبار عند التأمل الصادق فى مضامينها والنظر فى قراين احوالها ومفاهيمها ، والجامعون بينها بنحو ما عرفت قد عجلوا من التكلف

(١) فان قلت هل فى عدم جواز الاتيان بالوتيرة قائما قائل ام لا ؟ قلت نعم يستفاد ذلك من جملة من العباير ومنه الماثن هنا . (منه)

البعيد والتحمل الشديد ، و ما الحامل على هذه التكاليف المتعسفة والتحملات
المنسلفة ؟ ولعلها نشأت من عدم التدبر في جميع اخبار المسئلة ، وعدم التفكير
في المعارضة والمناقضة ، كما لا يخفى على المتأمل المنصف دون المكابر المتعسف .
نقل كلام وازاحة ابهام

قال بعض الأجلة : ما تضمنه خبر الحجال ^(١) من صلوة الصادق ((ع))
ركعتين بعد العشاء يقرأ فيهما بمائة آية ، ثم ركعتين من جلوس ، وانه متى لم
يدرك صلوة الليل والوتر في آخره اضاف اليها ركعة كما في بعض الاخبار او
ركعتين كما في الرواية الاخرى ، واحتسب بها مع ما قدمه وترا ، لا يخلو عن
الاشكال ، قال شيخنا المفيد رحمه الله في الذكري بعد نقل الخبر المذكور
بالرواية المشتملة على لفظ الركعة ما صورته : وفيه ايما الى جواز تقديم الشفع في
اول الليل ، و هو خلاف المشهور . نعم في خبر زرارة ^(٢) عنه ((ص)) : من كان
يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيت حتى يوتر ، وهذا يمكن حمله على الضرورة ، و
في الصباح يستحب في القواعد والنهاية حتى ، في نافلة شهر رمضان و هو
مشهور بين الاصحاب رضي الله عنهم ، والذي في رواية زرارة عن ^(٣) ابي جعفر ((ع)) :
و ليكن آخر صلوتك الوتر وتوليلتك ، ولكنه في سياق الوتر لا وثيرة ، ونسب ابن
ادريس الرواية بالركعتين الى الشذوذ في المختلف لا مشاحة في التقديم والتأخير
لصلاحيه الوقت للنافلة .

اقول ما ذكره من ان الخبر ايما الى جواز تقديم الشفع وانه خلاف
المشهور ، صحيح ولكنه بهذا التقريب يجب حمله على التقية ، لان المنقول عن
العامه انهم يستحبون تقديم الوتر في اول الليل ، فان انتبهوا في آخر الليل

(١) و هو الخبر الحادي والعشرون . (منه)

(٢) الخبر مروي في آخر باب كيفية الصلوة في الزيادات عن ابي جعفر
عليه السلام الا ان فيه بدل حتى يوتر قوله الا بوتر . (منه)

(٣) مروي في الكافي في باب تقديم النوافل . (منه)

و صلوا صلوة الليل او تروا ، فصلوا او تترين في ليلة واحدة ، والا احتسبوا بما قدموه ،
والاخبار قد نفت عليهم فعل وتترين في ليلة واحدة الا ان يكون احدهما قضاء .
وما يشير الى ذلك ما في صحيحة الحلبي (١) قال سألت ابا عبد الله
عليه السلام : هل قبل العشاء الآخرة او بعدها شيء ؟ قال : لا ، غير اني اصلي
بعدها ركعتين و لست احسبهما صلوة الليل ، قال في الوافي : فيه رد على
العامية ، فانهم ايدعوا و ترا بعد صلوة العشاء ، يحسبونه من صلوة الليل ، فان
استيقظوا اعادوها فيقضون وتترين في ليلة .

و قال في الوافي ايضا في ذيل خبر الحجال : لعل المراد انه صلى ركعة
فصارت مع اللتين صلاهما جالسا شفعا فتصيران نافلة الفجر ، فقوله : واحتسب
بالركعتين ، بيان لعددهما واحدة لتصيرا مع هذه شفعا ، وفي بعض النسخ
صلى ركعتين ، فيكون المراد فصارت صلوته هذه شفعا ، وهي مع الصلوة
التي صلاهما جالسا يحسب بصلوة الترتلانيهما تعدان بواحدة ، وربما يوجد
سبعا مكان شفعا ، وكأنه تصحيف انتهى ، ولا يخلو من اضطراب و تناقض ، و
الذي يقرب عندي في معنى الخبر المذكور ان الركعتين اللتين صلاهما (ع) بعد
العشاء بلا فصل و قرا فيهما بمائة آية ، هما ركعتا الوثيرة بقرينة قراءة مائة الآية
التي قد ورد في غير هذا الخبر استحبابها فيها ، و قرينة قوله : ولا يحتسب
بهما ، يعنى من صلوة الليل كما تقدم ذكره .

واما الركعتان من جلوس اللتان بعدهما ، فان الغرض منها انه متى لم
يستيقظ حتى يطلع الفجر ، فانه يضيف اليها ركعة من قيام كما فسى احدي
الروايتين ، او ركعتين يعنى من جلوس كما في الرواية الاخرى ، و يحتسب بذلك
عن صلوة الفجر .

واما قوله : واحتسب بالركعتين ، فهو راجع الى الوثيرة ، بقرينة قوله

(١) وهو الخبر الثامن .

الثنتين صلاحها بعد العشاء فانهما اللتان يحتسب بهما عن الوتر. لما عرفت من ان من جملة التعطيلات في الوتيرة هو قيامها مقام الوتر في آخر الليل لومات ولم يوتر، ومورد ذلك الخبر: وان كان الموت، الا ان ظاهر هذا الخبر قووات الوقت ايضا، وكيف كان فالحكمان المذكوران لا يخلوان من غرامة. ولعل ذلك من جملة الرخص الواردة في الشريعة، وما يؤيده هذا الخبر باعتبار دلالة على الزيادة على الوتيرة بعد العشاء الآخرة، ما تقدم في حسنة عبد الله بن سنان قال: سمعت ابا عبد الله ((ع)) الى ان قال: وروايته يصلى بعد العتمة اربع ركعات، وقد تقدم النقل عن صاحب الوافي انه حملها على غير الرواتب وانه فضا لها، والظاهر حملها على ما دل عليه هذا الخبر، وكذلك الخبر الذي نقله في الذكرى عن الشيخ في المصباح الا ان خبر المصباح تضمن الركعتين من قيام. والخبر الذي نحن فيه من جلوس، وخبر بن سنان مجمل انتهى كلام بعض الاجلاء.

اقول تحقيق الكلام في المقام يقع في مقامات .

الاول : قوله : اقول : ما ذكره من ان في الخبر ايماء الى جواز تقدم الشفع وانه خلاف المشهور، صحيح ولكنه بهذا التقريب يجب حمله على التقية الى آخره غير وجيه :

اما اولا : فلان الحمل على التقية خلاف الاصل، وما الداعي على ارتكابه مع اعتضاد ذلك الخبر بالخبر الخامس عشر، بل بالخبر الرابع، بل بالخبر الثالث .

واما ثانيا : فلان الايماء المشار اليه غير ظاهر عندنا، وسنحقق ما هو الظاهر عندنا بملاحظة ذلك الخبر .

واما ثالثا ^(١) فلاحتمال ان يكون المراد من لفظ الشفع الواقع في الرواية

(١) وهذا التقسيم على اختلاف النسخ من اشتغال الرواية على ركعة اوركتين ايضا لانه على الاول يحسب الركعتان الاتيتان من جلوس بركعة وعلى الثاني تحسبان بركعتين (منها)

هو الشفع الذى يتصف العدد به . كما يقال هذا العدد شفع ، ويؤيده ان اطلاق كلمة الشفع على الركعتين الاوليين من الثلاث قليل . بل كثيرا ما يطلق على الثلاث الوتر كما مضى تحقيقه فتأمل جدا .

الثانى : ما ذكره فى الذكرى من دلالة خبر زرارة على ما ذكره ايضا ، حتى انه تأوله بحمله على الضرورة ، غير وجيه لان المراد من الوتر هو الوتيرة كما يظهر ذلك من خبر ابي بصير المتقدم فى الامر الثانى ومن غيره ، وبذلك يحمل ايضا قوله ((ع)) : و لىكن آخر صلوتك الوتر وتربلتك ، وان كانت الرواية فى سياق الوتر .

الثالث : الا ظهر ان الركعتين اللتين دل عليهما الخبر الحادى والعشرون وغيره ، انما تصليان قبل الوتيرة كما يشعر بذلك الخبر المشار اليه فما ذكره فى المصباح من كون مكانها بعد الوتيرة غير وجيه بحسب الظاهر . وهو اعلم بما قاله ، ولعله رأى رواية دالة على ما ذكره فلا يرد انكار الخلفى واما نسبة الرواية بالركعتين الى الشذوذ ، فغير وجيه لمكان الخبر الخامس عشر ، بل الرابع والثالث بتقريب ما عرفت .

الرابع : قوله : والذى يقرب عندي فى معنى الخبر الى آخره ، غير وجيه كما لا يخفى على الناظر فى ذلك الخبر وغيره يعين الانصاف ، ولعل المراد من قوله : قد ورد فى غير هذا الخبر استحبابها فيها ، هو الخبر الرابع ، وقد عرفت ما يدل عليه .

وبالجملة انى يعون الله لا ارى اشكالا فى الخبر الحادى والعشرين مطلقا ، وذلك لان ظاهر الخبر ان الصادق ((ع)) كان يصلى بعد العشاء ركعتين ، ويقرأ فيهما بمائة آية ، ثم كان يصلى ركعتى الوتيرة قاريا فى احديهما قل هو الله احد وفى اخرىهما قل يا ايها الكافرون . فان كان مستيقظا من الليل كان يصلى صلوة الليل ، فان لم يكن مستيقظا حتى يطلع الفجر كان يصلى ركعة او ركعتين على اختلاف و يحتسبها شفعاً ، و يحتسب بالوتيرة مفردة الوتر ، فما

العيب في ذلك؟ اليس احكام الشرع من الاحكام التعبدية، فلم لا يجوز ان يكون الركعة التي اتى بها بعد الفجر، او الركعتين على اختلاف قائمة مقام ركعتي الشفع؟ ما ذلك الا استبعاد واضح، وليس مدرك لاصح، فنحن بتوفيق الرب الرحيم، لانحتاج الى التكاليف التي عرفت بها، والتحملات الشديدة التي لا تقبلها الاذهان المستقيمة والعقول السليمة، فارتفعت الاشكالات الواردة في مسئلتنا، من مناقضة الاخبار وغيرها بهذا فيرها، لمكان الاخطاء بالاخبار الواردة في المسئلة، والتفكر في مناطيقها، ومفاهيمها، وهذا التحقيق من خصا يصنأ في هذا المقام بتوفيق الملك العلام .

الثامن عشر : كل النوافل يسلم فيها على الركعتين الا مفردة الوتر و صلوة الاعرابي، على ما هو المعروف من مذهب الاصحاب، بل عن الشيخ في الخلاف وابن ادريس دعوى الاجماع عليه، وهنا صلوة اخرى ذكرها بعض الاصحاب يفعل منها بتسليم واحد اكثر من ركعتين سيحى ذكرها ان شاء الله، ومنع في ظاهر من الزيادة على الركعتين اقتصارا على ما نقل عن النبي (ص) وهل بيته عليهم السلام، وقال في الخلاف ان فعل خالف السنة، واحتج باجماعنا، وما رواه ابن عمران : ان رجلا سأل رسول الله (ص)، فقال : صلوة الليل مثنى مثنى، فاذا اخشى احدكم الصبح صلى ركعة واحدة يوتر له ما قد صلى، ثم نقل عن ابن عمر عنه (ص) قال : صلوة الليل والنهار مثنى مثنى ثم قال : فدل على ان ما زاد على مثنى لا يجوز، و ظاهر كلامه في الكتابين عدم مشروعيته وانعقاده، وهل يجوز الركعة الواحدة في غير الوتر؟ منع منه في الخلاف والتحرير

اقتصارا على المتفق عليه من فعل النبي (ص)، ولرواية مسعود عن النبي (ص) انه نهى عن البتيرا يعنى الركعة الواحدة، وقد ذكر الشيخ رحمه الله في المصباح عن زيد بن ثابت صلوة الاعرابي ^(١) عند ارتفاع نهار الجمعة عشر

(١) سند الخبر هكذا روى عن زيد بن ثابت قال اتى رجل من الاعراب الى رسول الله (ص) فقال يا ابي انت وامى يا رسول الله (ص) انا نكون في هذه —————

ركعات ، و يقرأ في الركعة الاولى الحمد مرة والقل سبعا ، وفي الثانية بعد الحمد الناس سبعا ، و يسلم و يقرأ آية الكرسي سبعا ، ثم يصلي ثمان ركعات بتسليمتين ، و يقرأ في كل ركعة الحمد مرة والنصر مرة والاخلاص خمسا وعشرين مرة ، ثم يدعوا بالمرسوم ، و لم يذكر سندها ولا وقفت لها على سند من طريق الاصحاب ، قال ابن ادريس : قد روى رواية في صلوة الاعرابي وان صحت لا تعدّي لان الاجماع على ركعتين بتسليمة انتهى ما ذكره في الذكرى .

قال بعض الاجلاء بعد نقل كلام الذكرى : والظاهر في الاستدلال على الحكم المذكور هو ما اشاروا اليه ، مما ملخصه ان العبادات توقيفية مستلقاه من صاحب الشرع ، والذي ثبت وضح عنه ان كل ركعتين بتسليمة خرج منها الوتر بالنصوص المستفيضة ، و يزيده تأكيداً ما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في كتاب قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده ، على بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)) قال : سألت عن الرجل يصلي النافلة ، يصلح له ان يصلي اربع ركعات لا يسلم بينهما ؟ قال : لا ، الا ان يسلم من كل ركعتين ، و ما رواه ابن ادريس في مستطرفات السرائر ، نقلا عن كتاب حريز بن عبد الله عن ابي بصير قال قال ابو جعفر ((ع)) في حديث : و افصل بين كل ركعتين نوافلك بالتسليم ، و اما صلوة الاعرابي فلم يثبت طريقها من طريق الاصحاب كما اعترف به شيخنا المذكور وغيره ، والخبر الوارد بها عامي لا يمكن تخصيص ما علم به من الاخبار .

و قال في الدرر : كل النوافل تصلى ركعتين بتشهد و تسليم ، الا الوتر و صلوة الاعرابي و هي عشر ركعات كالصبح والظهرين كيفية و ترتيباً ، ولم استثبت

————— البادية بعيداً من المدينة ولا تقدر ان تأتيك في كل جمعة فدلتني على عمل فيه فضل صلوة الجمعة اذا مضيت الى اهلي خبرتهم به فقال رسول الله (ص) اذا كان ارتفاع النهار فصل ركعتين و ذكر الكيفية كالمعتن فاذا فرغت من صلوتك فقل سبحان الله رب العرش الكريم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم سبعين مرة فوالذي اصطفاني بالنبوة ما من مؤمن ولا مؤمنة يصلي هذه الصلوة يوم الجمعة كما اقول الا وانا ضامن له الجنة ولا يقوم مقامه حتى يغفر له ذنوبه ولا يؤبه ذنوبهما (منه)

في أخبارنا ، وقتها عند ارتفاع نهار الجمعة ، والاقرب عدم شرعية الركعة الواحدة في غير الوتر ، انتهى .

أقول الكلام هنا يقع في مقامين .

الأول : أعلم أن المفردة الوتر تشهد وتسليم بانفراده ، اجماعا منا على الظاهر المستظهر في جملة من العبائر انتهى ، والنصوص بذلك مستفيضة .
منها ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن سعد بن سعد الأشعري عن أبي الحسن الرضا ((ع)) قال : سألت عن الوتر أفضل ما وصل ؟ قال : فصل ، ويعضده كون العبادة توقيف ، ولا يصلح للمعارضة ما رواه التهذيب أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن يعقوب بن شعيب قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن التسليم في ركعتي الوتر ؟ فقال : إن شئت سلمت وإن شئت لم تسلم ، وما رواه أيضا في الباب المتقدم في الصحيح عن معوية بن عمار قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) في ركعتي الوتر ، فقال : إن شئت سلمت وإن شئت لم تسلم ، وما رواه أيضا في الباب المتقدم عن كردويه الهمداني قال : سألت العبد الصالح عن الوتر ؟ فقال صله ، لوجوه شتى .

قال شيخ الطائفة بعد نقلها : هذه الروايات ليست منافية لما ذكره لأنها تضمنت التخيير في التسليم ، ومن يقول يصلها فإنه لا يجوز التسليم فيها على وجه ، وإذا كان فيها الاختيار فنحن نحمله على التسليم المخصوص ، وهو أن عندنا من قال السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين في التشهد فقد انقطعت صلاته ، فإن قال بعد ذلك السّلم عليكم ورحمة الله وبركاته جاز ، وإن لم يقل جاز أيضا ، فكان التخيير إنما يتناول هذا الضرب من التسليم ، ولو كان فيها صريح بالنهي عن التسليم لم يجب العمل بها لأن ما اتيناه في وجوب التسليم من الأخبار أكثر ، ولا يجوز العدول عن الأكثر إلى الأقل إلا لدليل يمنع منه ، ويجوز أن يكون هذه الأخبار خرجت على طريق التقيّة لأنها موافقة لمذهب العامة ، و

ما يخرج على هذا الوجه لا يجب العمل به . انتهى .

قال بعض الاجله وحمل التسليم في الصحيحين عن التسليم المستحب ،
يعنى السلام عليكم لا بعد فيه ، سيما مع شيوع اطلاقه على الصيغة المزبورة في
النصوص والفتاوى اطلاقا شايعا ، بحيث يفهم كون الاطلاق عليها حقيقيا وعلى
غيرها مجازيا ، وحينئذ التخيير فيها لا يفيد جواز الوصل في الوتر اصلا ، لاحتمال
تعين لزوم الفصل بالصيغة الاخرى ، انتهى .

و يحتمل ان يقال في رواية كردويه : انها غير صريحة في المعارضة بل ولا
ظاهرة فيها ، لاحتمال ان يقرأ قوله ((ع)) صله بكسر اللام وتشديد ه لا بالسكون ،
هذا مضافا الى ان الصحيحين الدالين على التخيير ليس مذهب لاحد كما صرح
به بعض الاجله ، لان من اوجب الوصل لا يجوز الفصل فيه ، ومن اوجب الفصل
لا يجوز الوصل . وبالجمله هذه الاخبار غير صالحة للمعارضة فلا بد اما من تاويلها
على معنى لا ينافي المختار ، او الحمل على التقية ، لان المرجحات المنصوصه و
غيرها في جانب ما اختاره المشهور المخالف للعامة .

الثاني : كل النوافل عدا صلوة الاعرابي يسلم فيها على الركعتين ، اجماعا
على الظاهر المصرح به في غير واحد من العبائر ، ويدل عليه بعد اعتضاده
بتوقيفية العبادة وقوله ((ص)) صلوا كما رايتوني اصى . المستفيضة الواردة من
طرق الخاصة والعامة التي مضت الى جملة منها الاشارة ، ومنها النبوي بين
كل ركعتين تسليمه ، واما الصلوة التي ذكرها الشيخ في المصباح والسيد رضى
الدين طاووس في ثناته على ما حكى عنهما الروضة بفعل منها بتسليم واحد اكثر
من ركعتين ، فلعدم اشتهاؤها وجهالة سندها لا يعتنى بها ، وفيه نظر لما
ستعرف .

قال في الروضة بعد قول الشهيد و لصلوة الاعرابي ترتيب الظهرين بعد
الثنايه وشرحه له بان لصلوة الاعرابي من التشهد و التسليم ترتيب الظهرين
بعد الثنائية فهي عشر ركعات بخمس تشهدات وثلاث تسليمات كالصبح والظهرين

ما صورته : وبقي صلوة اخرى ذكرها الشيخ في الصباح والسيد رضى الدين طابوس في تتماته يفعل منها بتسليم واحد ازيد من ركعتين . ترك المصنف والجماعة استثناءها لعدم اشتهاؤها وجهالة طريقها ، و صلوة الاعرابي توافقها في الثاني دون الاول . فان قلت . هل يجوز العمل بالرواية الواردة في صلوة الاعرابي التي لم يثبت كونها من طرقنا ، عملا بما دل على المسامحة في ادلة السنن والكراهة من الروايات المستفيضة وغيرها ؟ قلت : اطلاق الروايات المرخصة للمسامحة في السنن وان كان شاملا للعمل بالروايات الواردة من طريق العامة ايضا ، و لكن العمل بالرواية الواردة في صلوة الاعرابي لا يخلو عن اشكال ، لمكان الاخبار المتقدمة الغير المرخصة للتسليم في اكثر من الركعتين فتأمل جدا .

قال في المدارك : صلوة الاعرابي عشر ركعات كالصبح والظهرين كيفية و ترتيبا ، و وقتها يوم الجمعة عند ارتفاع النهار . و لم يثبت لها طريق في اخبارنا ، الا أن احاديث السنن يتسامح فيها .

القاسع عشر : صلوة الضحى بدعة اجماعا منا على الظاهر المصرح به في عبارةهم جماعة ومنهم الخلاف والمتنهي ، والاخبار بذلك مستفيضة . منها ما رواه التهذيب في باب فضل شهر رمضان عن زرارة وابن مسلم والفضل قالوا : سئلنا هما عن صلوة في رمضان نافلة بالليل جماعة ؟ فقالا : ان النبي ((ص)) كان اذا صلى العشاء الاخرة و ساق الحديث الى ان قالوا : فقام في اليوم الرابع على منبره فحمد الله و اتنى عليه ثم قال : ايها الناس ان الصلوة بالليل في شهر رمضان النافلة في جماعة بدعة ، و صلوة الضحى بدعة ، الا فلا تجمعوا بينا في شهر رمضان لصلوة الليل ، ولا تصلوا صلوة الضحى فان ذلك معصية . الا وان كل بدعة ضلالة و كل ضلالة سبيلها الى النار ، ثم نزل و هو يقول : قليل في سنة خير من كثير في بدعة .

ومنها : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب نوادر الصلوة الواقع في آخر كتاب الصلوة في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال : ما صلى

رسول الله ((ص)) الضحى قط . قال فقلت : الا تخبرني انه كان يصلى فى صدر النهار اربع ركعات ؟ قال : بلى انه كان يصلى و يجعلها من الثمان التى بعد الظهر .

روى الصدوق ايضا فى الباب المتقدم عن بكير بن اعين عن ابي جعفر ((ع)) قال : ما صلى رسول الله ((ص)) الضحى قط .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن عبد الواحد بن المختار الانصارى عن ابي جعفر ((ع)) . قال : سألته عن صلوة الضحى ؟ قال : اول من صلىها قومك انهم كانوا من الخافلين ، فيصلونها ولم يصلها رسول الله ((ص)) . وقال : ان عليا ((ع)) مر على رجل و هو يصليها فقال على ((ع)) : ما هذه الصلوة ؟ قال ادعها يا امير المؤمنين ؟ فقال على ((ع)) : اكون انهى عبدا اذا صلى .

و روى فى البحار فى باب صلوة الضحى عن العيون عن تميم بن عبد الله بن تميم القرشى عن ابيه عن احمد بن على الانصارى عن رجاء بن ابي الضحاك عن الرضا ((ع)) قال : ما رأيته صلى الضحى فى سفر ولا حضر .

و روى فى الكافى فى باب تقديم النوافل عن سيف بن عميرة رفعه قال : مر امير المؤمنين ((ع)) برجل يصلى الضحى فى مسجد الكوفة ، فغمز جنبه بالدرّة و قال : تحرت صلوة الاوابين تحرك الله . قال : فاتركها ؟ قال فقال : رأيت الذى يشهى عبدا اذا صلى . فقال ابو عبد الله ((ع)) : وكفى بانكار على ((ع)) نهيا .

و روى فى الكافى ايضا فى الباب المتقدم فى الحسن كالصحيح بابراهيم عن زرارة والفضيل عن ابي جعفر ((ع)) و ابي عبد الله ((ع)) : ان رسول الله ((ص)) قال : صلوة الضحى بدعة .

و روى الكافى ايضا فى الباب المتقدم عن معوية بن وهب قال : لما كان يوم فتح مكة ضربت على رسول الله ((ص)) خيمة سوداء من شعر بالابطح . ثم افاض عليه الماء من جفنة يرى فيها اثر العجين . ثم تحرى القبلة ضحى فركع ثمان ركعات لم يركعها رسول الله ((ص)) قبل ذلك ولا بعد .

و روى في البحار في باب صلاة الضحى عن الاختصاص عن احمد بن محمد بن يحيى العطار عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن الوليد الخزاز عن يونس بن يعقوب قال : دخل عيسى بن عبد الله القمي على ابي عبد الله ((ص)) فلما انصرف قال لخادمه : ادعه فانصرف عليه فأوصاه بأشياء ، ثم قال : يا عيسى بن عبد الله ان الله يقول وامر اهلك بالصلاة ، وانك منا اهل البيت ، فاذا كانت الشمس من ههنا بقدرها من ههنا من العصر فصل ست ركعات ، قال ثم ودعه و قبل ما بين عيني^(١) وانصرف قال يونس بن يعقوب فما تركت الست ركعات منذ سمعت ابا عبد الله يقول ذلك لعيسى بن عبد الله .

و روى ايضا عن رجال الكشي عن حمدويه بن نصير عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن احمد بن محمد بن ابي نصر البزنطي عن يونس بن يعقوب قال : وحدثنى محمد بن عيسى بن عبد الله عن يونس بن يعقوب مثله .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن ابي جعفر ((ع)) انه قال لرجل من الانصار سأله عن صلاة الضحى ، فقال : ان اول من ابتدئها قومك الانصار ، سمعوا قول رسول الله ((ص)) صلاة في مسجد ي تعدل الف صلاة . فكانوا ياتون من ضياعهم ضحى فيدخلون المسجد فيصلون ، فيبلغ ذلك رسول الله ((ص)) فنهاهم عنه .

قال بعض الاجلاء بعد نقل رواية معوية بن وهب ما صورته : حملته في الوافي على ما دل عليه صحيح زرارة المتقدم ، من كون ذلك من نافلة الظهر التي يجوز تقديها صدر النهار ، وفيه ((ص)) كان مسافرا فرضه التقصير فكيف يصلى نوافل الظهر ؟ والاظهر عندى حمل هذه الصلاة على الشكر لله سبحانه ، وفي التوفيق للفتح ، كما يشير اليه قوله لم يركعها قبل ذلك ولا بعد ، وقال ايضا بعد رواية الاختصاص فالظاهر حملها على التقية ، او الاتقاء على الرجل

(١) عيسى خل

المذكور ، لئلا يتضرر بترك ذلك ، وعلى ذلك يحمل قول أمير المؤمنين ((ع)) :
 أرايت الذي ينهى عبدا إذا صلى ، فإنه ((ع)) غير شمكن حسب الواقع عن زجرهم
 عن بدع الثلاثة المتقدمين ، وربما احتجوا عليه بالآية المذكورة ويشير إلى ما
 ذكرناه قول أبي عبد الله ((ع)) في مرفوعة سيف بن عميرة : وكفى بإنكاره نهيا ،
 فإنه ظاهر في أن انشاده ((ع)) الآية للتجويز وإنما هو لما ذكرناه وبالجمل فأن
 غمزه ((ع)) بالذرة ودعاءه عليه بأن ينحره الله يعنى يذبحه ظاهر في التحريم ، و
 لكن الرجل لما كان جاهلا غيبا أو معاندا شقيا ، راجع في السؤال مرة ثانية فلم ير ((ع))
 المصلحة في اظهار ذلك له زيادة على ما قدمه انتهى ، وما ذكره جيد .

وبالجمل لا شبهة في كونها بدعة لما تقدم اليه الإشارة ، والخبر المروى
 للتجويز إما محمول على الاتقاء أو التقية ، والخبر المروى في البحار في الباب
 المتقدم عن التوحيد للصدوق عن جعفر بن علي بن أحمد عن عبد الله بن الفضل
 عن محمد بن يعقوب الجعفرى عن محمد بن شجاع عن الحسن بن حماد عن
 اسمعيل بن عبد الجليل عن أبي البختري عن الصادق ((ع)) عن أبيه في حديث
 أمير المؤمنين ((ع)) في صفين : نزل فصلى أربع ركعات قبل الزوال الحديث ،
 غير ظاهر في المعارضة ، فلا وجه لعدة من المعارضات .

قال في البحار بعد نقل رواية سيف بن عميرة المتقدمة قوله ((ع)) أرايت
 الذي إلى آخره : الظاهر أنه قال ((ع)) ذلك تقية ، فإنه قد ورد في الاخبار أنهم
 كانوا يعارضونه ((ع)) عند نهيه عنها بهذه الآية ، أو المعنى أنى إذا قلت لا
 تفعل لا تقبل منى وتعارضنى بالآية ، وعلى التقديرين أزال الصادق ((ع)) ما
 يتوهم منه من التجويز بأن انكار أمير المؤمنين ((ع)) أولا كان كافيا في انزجاره و
 علمه بحرمة الفعل ، إذا لضرب والزجر والاهانة لا تكون الا على الحرام . لكن
 السائل لما كان غيبا أو مخاصما شقيا ، واعد السؤال ، لم ير ((ع)) المصلحة في
 التصريح واعادة النهي ، وأما جواب معارضتهم فهو أنه لا يتنافى ما دلت الآية
 عليه من استحباب الصلوة في كل وقت ، أن يكون تعيين عدد مخصوص في وقت

معين بغير نص و حجة بدعة محرمة ، كما اذا اهلل رجل عند الضحى عشر مرات مثلا من غير قصد تعين يكون ماجورا مثابا . و اذا فعلها معتقدا انها بهذا العدد المعين في هذا الوقت المخصوص مستحبة مطلوبة ، يكون مبتدعا لا سبيله الى النار .

واما حديث عيسى بن عبد الله . فالظاهر انه ((ع)) امره بذلك تنفية او اتقاء او ابقاء عليه لئلا يتضرر بترك التقية ، وكذا فعل امير المؤمنين ((ع)) يوم صفين اما للتقية او لغرض آخر يتعلق بخصوص هذا اليوم من صلوة حاجة او مثلها ، اذ كون صلوة الضحى بدعة من المتواترات عند الامامية لا خلاف بينهم فيه . قال الشيخ في الخلاف : صلوة الضحى بدعة لا يجوز فعلها ، وخالف جميع الفقهاء في ذلك فقالوا انها سنة ، وقال الشافعي : اقل ما يكون فيها ركعتان و افضلها اثنتا عشرة ركعة والمختار ثمان ركعات ، ثم قال : دليلنا اجماع الفرقة . و ايضا روى عن النبي ((ص)) انه قال : صلوة الضحى بدعة . وقال في المنتهى : صلوة الضحى بدعة عند علمائنا ، خلافا للجمهور فانهم اطلقوا على استحبابها ، لنا ما رواه الجمهور عن عائشة قالت : ما رايت النبي ((ص)) يصلي الضحى قط . و سألها عبد الله بن شقيق : اكان رسول الله ((ص)) يصلي الضحى ؟ قالت لا الا ان يجي من مغيبه ، وعن عبد الرحمن بن ابي ليلى قال : ما حدثني احد قط انه راى النبي ((ص)) يصلي الضحى الا ام هانئ فانها حدثت ان النبي ((ص)) دخل بيتها يوم فتح مكة فصلى ثمان ركعات ما رايت قط صلى صلوة اخف منها .

و روى احمد في مسنده قال : راى ابي بكر ناسا يصلون الضحى فقال : انهم ليصلون صلوة ما صلاحها رسول الله ((ص)) ولا عامة اصحابه ، ثم قال لا يقال الصلوة مستحبة في نفسها فكيف حكمتم بكونها غير مستحبة ، لانا نقول بالصلوة من حيث انها نافلة مشروعة في هذا الوقت كان بدعة ، اما اذا اوقعها على انها نافلة مبتدأة فلا يمنع ، وهي عند هم ركعتان واكثرها ثمان ، وفعلها وقت اشتداد الحر . انتهى .

والعامة روي عن ام هانى ثمان ركعات. وعن عائشة اربع ركعات، فعا زادوا
عن انس اثنتى عشرة ركعة. وقال الآبى فى شرح صحيح مسلم: الاحاديث كلها
متفقة وحاصلها ان الضحى سنة واقلها ركعتان واكملها ثمان ركعات، وبينهما
اربع وست، وروى مسلم فى صحيحه عن زيد بن ارقم قال: خرج رسول الله (ص)
على اهل قبا وهم يصلون الضحى، فقال: صلوة الاوابين اذا رمضت الفصال.
قال فى النهاية هو ان تحمى الرضا، وهى الرمل فتترك الفصال من شدة
حرها واحراقها اخفافها انتهى والفصال ككتاب جمع الفصيل وهو ولد الناقة.
اقول حمل المخالفون صلوة الاوابين على صلوة الضحى، واستدلوا بهذا
الخبر على استحباب ايقاعها عند شدة الحر، والظاهر انه شبيه هذا الخبر، و
كان غرضه (ص) منعهم عن صلوة الضحى وان نافلة الزوال هى صلوة الاوابين
وقتها عند زوال الشمس عند غاية اشتداد الحر، فلم قدموها وابطلتموها؟

قاعدة:

قال فى البحار فى باب صلوة الضحى بعد ان روى عن العياشى عن
الاصمغ بن نياته قال: خرجنا مع على (ع) فتوسط المسجد فاذا ناس يتنفلون
حين طلعت الشمس، فسمعتة يقول: نحروا صلوة الاوابين نحرهم الله قال
قلت: فما نحروها؟ قال: عجلوها، قال قلت: يا امير المؤمنين ما صلوة الاوابين؟
قال: ركعتان.

ما صورته: النحر الطعن فى منحر الابل، اى ضيعوا صلوة الاوابين وهى
نافلة الزوال بتقديمها على وقتها، فانهم تركوا بعض الثمان ركعات من نافلة
الزوال وابدعوا مكانها، صلوة الضحى، فكانهم نحروها وقتلوها او قدموها نحرهم
الله اى قتلهم الله. قال فى النهاية: فى حديث على (ع) انه خرج وقد بكروا
بصلوة الضحى، فقال: نحروها نحرهم اى صلوها فى اول وقتها فى نحر الشهر
وهو اوله، وقوله نحرهم الله يحتمل ان يكون دعاء عليهم بالنحر والذبح لانهم
غيروا وقتها، انتهى.

قوله ركعتان ، اى التى قدموها ركعتان فانهما اقل صلوة الضحى او صلوة الاوابين هى نافلة وقت الزوال . وهى ركعتان وست ركعات آخر نافلة الظهر كما يظهر من بعض الاخبار ، او المعنى ان صلوة الاوابين هى التى يكتفى المخالفون منها بركعتين فان نافلة الزوال عند بعضهم ركعتان . او قال ذلك تقيده .

العشرون : من قام قبل الفجر فصلى الشفع والوتر وسنة الفجر ، كتب له صلوة الليل قاله غير واحد منهم ، ويدل عليه ما رواه التهذيب فى او اخر باب كيفية الصلوة فى الصحيح عن معوية بن وهب قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح ويوتر ويصلى ركعتى الفجر وتكتب له بصلوة الليل ، والمراد بالوتر هو الركعات الثلاث لما عرفت من ان الشايع فى الروايات هو اطلاقها عليها .

الحادى والعشرون : يستحب الضجعة بعد نافلة الفجر على الجانب الايمن ، والدعاء بما رواه التهذيب فى او اخر باب كيفية الصلوة عن سليمان بن خالد . (وتسقط نوافل الظهرين والوترية فى السفر) اما سقوط نوافل الظهرين فاجماع على الظاهر وعن صريح كثير من العياثر ادعاء الاجماع عليه ، والنصوص مع ذلك مستفيضة : منها ما رواه التهذيب فى باب فرض صلوة السفر فى الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : الصلوة فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ ، الا المغرب ثلاث .

ومنها : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن حذيفة بن منصور عن ابي جعفر و ابي عبد الله ((ع)) انهما قالا : الصلوة فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ .

ومنها : ما رواه ايضا فى باب نوافل الصلوة فى السفر عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : الصلوة فى السفر ركعتان ليس قبلهما ولا بعدهما شئ ، الا المغرب فان بعدهما اربع ركعات لا تدعهن فى حضر ولا سفر ، وليس عليك

قضاء صلوة النهار، وصل صلوة الليل واقضه .

ومنها : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن ابي يحيى الحنطاط قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن صلوة النافلة بالنهار في السفر، فقال : يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة .

ومنها : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن صفوان بن يحيى قال : سألت الرضا ((ع)) عن التطوع بالنهار وانا في السفر، فقال : لا ولكن تقضى صلوة الليل بالنهار وانت في سفر .

واما الوتيرة فالمشهور على سقوطها ، بل عن ابني زهرة وادريس ادعاء الاجماع عليه . وعن النهاية انه اختار العدم كما عن الامالي مدعي انه من دين الامامية الذي يجب الاقرار به ، حيث قال : من دين الامامية الاقرار بانه لا يصلى في السفر من نوافل النهار شيء ، ولا يترك من نوافل الليل شيء .

للتاني وجوه : الاول الخبر الثاني والثلاثون المتقدم في المسئلة السابقة ، المشتغل على قول مولانا الرضا ((ع)) في فقهه : والنوافل في السفر اربع ركعات بعد المغرب وركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس وثلاثة عشر ركعة صلوة الليل مع ركعتي الفجر ، الى آخره .

الثاني : ما رواه الصدوق طاب ثراه في الفقيه في باب علة التقصير عن الفضل بن شاذان ، وفي العيون في باب العلل التي ذكر الفضل بن شاذان عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري العطار، قال حدثني ابو الحسن علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري ، قال قال ابو محمد الفضل بن شاذان ، و عن الحاكم ابو محمد جعفر بن نعيم بن شاذان رحمه الله عن عمه ابي عبد الله محمد بن شاذان ، قال قال الفضل بن شاذان النيسابوري في العلل التي سمعها من الرضا ((ع)) : فان قال فما بال العشة مقصورة وليس يترك ركعتاها ؟ قيل ان تلك الركعتين ليستا من الخمسين واما هي زيادة في الخمسين تطوعا ليتم بهما بدل كل ركعة من الفريضة ركعتين من النوافل .

قال الشارح الفاضل في الروضة بعد نقل الخبر: وقواه في الذكرى لانه خاص ومعلل الا ان ينعقد الاجماع على خلافه، ونبه بالاستثناء على دعوى ابن ادريس الاجماع عليه، مع ان الشيخ في النهاية صرح بعدمه فما قواه في محله.

وقال سبطه في المسالك بعد نقل الخبر، وقواه في الذكرى قال لانه خاص ومعلل وما تقدم خال منهما الا ان ينعقد الاجماع على خلافه، وهو جيد لوصح السند لكن في الطريق عبد الواحد بن عبدوس وعلى بن محمد القتيبي ولم يثبت توثيقهما، فالتمسك بعموم الاخبار المستفيضة الدالة على السقوط اولى وانتهى.

اقول: لا وجه لعدم الاعتماد على الرواية المشتبهة عليهما، لان عبد الواحد هذا اما ثقة كما يستفاد عن الفاضل ((ع ب)) رحمه الله حيث ذكره في خاتمة قسم الثقات، وقد عقدها لمن لم ينص على توثيقه بل يستفاد من قرائن آخر، قال: وهذا الرجل لم يذكر في كتب الرجال وهو من المشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق من غير واسطة، وهو في طريق الرواية المتضمنة لا يجاب ثلاث كفارات على من افطر على محرم وقد وصفها النهاية في التحرير بالصحة وتبعه الشارح محتجا بذلك، ويكون من المشايخ الذين ينقل عنهم الصدوق بغير واسطة مع تكرار ذلك فانه يظهر منه الاعتماد عليه.

واما ما اشار اليه التقى على ما حكى بقوله: ذكر الصدوق حد يثامن طريقه في العيون، ثم ذكر ذلك الخبر من طريق آخر، ثم ذكر ان حد يث عبد الواحد عندي اصح، فهو توثيق له ففيه ما فيه، والعجب من السيد المشار اليه انه كيف تكلم بهذا الكلام مع انه قال في كتاب الصوم في مسئلة الافطار على محرم وبيان الخلاف في وجوب كفارة واحدة او ثلاث، بعد ان نقل الرواية التي استدل بها الصدوق رحمه الله على الثلاث عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري عن علي بن محمد بن قتيبة، ونقل عن الفقيه في المختلف ان عبد الواحد بن عبدوس لا يحضرني الان حاله فاذا كان ثقة فالرواية صحيحة يتعين العمل بها ما صورته:

عبد الواحد بن عبدوس وان لم يوثق صريحا لكنه من مشايخ الصدوق المعترين الذين اخذ عنهم الحديث، فلا يبعد الاعتماد على روايته، انتهى .

قال بعض الاجلاء بعد نقل ذلك: ما ذكره في عبد الواحد بن عبدوس من الاعتماد على حديثه، حيث انه من مشايخ الاجازة هو المشهور بين اصحاب هذا الاصطلاح، فانهم صرحوا بان مشايخ الاجازة يعد حد يثهم في الصحيح وان لم ينقل توثيقهم في كتب الرجال، لان اعتماد المشايخ المتقدمين على النقل عنهم واخذ الاخبار عنهم والتلذذ عليهم، يزيد على قولهم في كتب الرجال فلان، انتهى .

او حسن كما اختاره بعض (١) الاجله لرواية الصدوق عنه وقد اكثر من الرواية عنه وكثيرا اما يذكره متضيا، وفي النقد عدة من مشايخه .

واما علي بن محمد بن قتيبة، فهو ايضا اما ثقة كما يستفاد من الحاوي حيث جعله في خاتمة قسم الثقات مع ما عرفت من طريقته، ومشكا وغيرهما، قال في المدارك بعد ذكر ما تقدم نقله عنه في كتاب الصوم: لكن في طريق هذه الرواية علي بن محمد بن قتيبة وهو غير موثق بل ولا مدوح مدحايته به، قال بعض الاجلاء بعد نقل ذلك عنه: المفهوم من الكشي في كتاب الرجال انه من مشايخه الذين اكثر النقد عنهم، ولهذا كتب بعض مشايخنا المعاصرين على كلام السيد في هذا المقام ما صورته: صحيح النهاية في الروضة في ترجمة يونس بن عبد الرحمن طريقين فيهما علي بن محمد بن قتيبة، واكثر الكشي الرواية عنه في كتابه المشهور في الرجال، فلا يبعد الاعتماد على حديثه لانه من مشايخه المعترين الذين اخذ الحديث عنهم، والفرق بينه وبين عبد الواحد بن عبدوس تحكم لا يخفى، وسؤال الفرق متجه، بل هذا اولى بالاعتماد، لا يراود العلامة رحمه الله له في القسم الاول من الروضة، وتصحيحه حديثه في ترجمة

(١) وهو صاحب البحار على ما حكى - (منه)

يونس ، فتأمل وانصف ، انتهى .

اقول ويؤيده ما ذكره شيخنا المذكور بان العلامة في المختلف بعد ذكره حديث الافطار على محرم ، لم يذكر التوقف في صحة الحديث الا من حيث عبد الواحد بن عبدوس ، وقال : ان كان ثقة فالحديث صحيح ، وهو يدل على توثيقه لعلي بن محمد بن قتيبة ، حيث انه مذكور معه في السند كما لا يخفى انتهى فانهم .
او حسن كما اختاره بعض ^(١) الاجله ، فظهر ان الرواية المشتملة عليه
ما يصلح للاعتداد عليها .

الثالث : الاجماع المحكى عن الامالى .

الرابع : ما اشار اليه بعض المحققين من ان الوثيرة عوض عن الوتر فكما لا يترك الوتر في السفر فكذا الوثيرة .
الخامس : الاصل .

السادس : رواية رجاء بن ضحاک المروية عن العيون ، المحتضنة لفعل ، ولانا الرضا (ع) في السفر على ما حكى ، المؤيدة بروايتي ابي بصير و حمران المتقدمين في المسئلة السابقة في الامر الثاني ، وبما ذكره بعض الاجلاء قال : و روى في العلل عن زرارة في الصحيح قال قال ابو جعفر (ع) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر ، و روى هذه الرواية الشيخ في التهذيب في الصحيح عن زرارة عنه (ع) : و بالخبر الثامن المتقدم في المسئلة السابقة .

للال وجهان : الاول صحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة ، وما ضاهاها من الاخبار المؤيدة بالخبر التاسع عشر المتقدم في المسئلة السابقة ، والتقريب انها لو كانت غير ساقطة في السفر لكان له (ع) ان يبين ذلك ، فتأمل جدا .

الثاني : الاجماعان المحكيان المتقدم اليهما الاشارة ، والانصاف ان المسئلة محل اشكال ، فللتوقف فيها مجال ، كما هو ظاهر مختصر النافع وغيره

(١) وهو الذخيرة .

كما عن المقداد والصيمري والتحرير وغيرهم ، لا يقال لم ترجع ما اختاره الشيخ في النهاية مع ان الاخبار الخاصة الحاكمة على العام المعتضدة بالاجماع المحكي والاصل وغيرهما في جانبه ، لا نأقول الاخبار المتقدمة الدالة على ما اختاره النهاية قاصرة السند على الظاهر ، وما خبر الفضل فهو وان كان مما يجوز الاعتماد عليه في الجملة ، ولكن الاعتماد عليه في المقام محل اشكال لندرة القائل به ، لان المشهور كما عرفت على خلافه ، بل المحكي عن الشيخ أيضا أنه قد رجح عنه في الحائريات ، والجمل ، والعقود ، و العيسوط ، كظاهر الشهيد في الدروس واللمعة والروضة والمسالك ايضا كالمشهور ، بل يمكن ان يقال ان الذكرى ايضا متردد في المسئلة لمكان قوله : الا ان ينعقد الاجماع على خلافه ، نعم بعض^(١) متأخري المتأخرين من ولى عصرنا ذهب كالتنهاية ، ولكن لا يعتنى على مخالفته في المقام ، ولتعارضه بعموم الاخبار الدالة على المذهب ، المشهور ، وتقدير الخاص على العام المعتضد بالشهرة محل اشكال ، فكيف اذا كانت عظيمة ، وبالاجماعين المحكيين المعتضدين بالشهرة القديمة والحديثة .

واما الاجماع المحكي في الامالي على ما عرفت فهو موهون ، بعصير الاكثر على خلافه ، مع ان عبارته الامالي المتضمنة لذلك اذا انضمت الى الخبر الثامن المتقدم في المسئلة السابقة تورث وهنأما للاستدلال بها في المقام .

واما الاستدلال بان الوتيرة عوض عن الوتر ، فكما لا تترك في السفر فكذا عوضها فيها و هن من بيت العنكيوت مع انه او هن البيوت ، فيما ذكر ظهر حال الاصل المتبع في المسائل لو لم يخصه دليل .

واما التمسك للقول بالاستحياب ، بما دل على التسامح في ادلة السنن ، فغير وجيه . لاحتمال ان يكون المراد بالسقوط المذكور في المتن ونحوه من عبارة الجماعة هو التحريم ، كما هو ظاهر النصوص والفتاوى على ما ذكره بعض الاجلة قال : و صريح الشيخ في كتابي الحديث عدم الاستحياب ، فيكون فعله بقصد

(١) وهو صاحب الحقائق و شارح المفاتيح . (منه)

القربة تشريعا محرما انتهى . وحيث جاء احتمال التحريم ، فلا تسامح قولا واحدا على الظاهر المصرح به في بعض العبائر .

واما الخبران المرويان في التهذيب في باب نوافل الصلوة في السفر . المجوزان لقضاء نوافل النهارية بالليل ، احدهما صحيحة معوية بن عمار قال قلت للصادق (ع) : اقضى صلوة النهار بالليل في السفر ، قال : نعم ، فقال له اسمعيل بن جابر : اقضى صلوة النهار بالليل في السفر ، فقال : لا قال انك قلت نعم ، فقال : ان ذلك يطبق وانت لا تطبق .

وثانيهما رواية سدير قال قال ابو عبد الله (ع) : كان ابي يقضى في السفر نوافل النهار بالليل ولا يتم صلوة فريضة .

فمع معارضتهما يخبري عمر بن حنظله و سيف التمار المرويين في الباب المتقدم ، النافيين لاستحباب القضاء و رجحانه كخير ابي بصير المتقدم . المعتضدين بما يستفاد من ظاهر النصوص والفتاوى كما عرفت ، ليس فيهما دلالة على مشروعيتها نهارا حتى يجعل ذلك دليلا على ان المراد بالسقوط حيث يطلق الرخصة في الترك ، ورفع تأكيد الاستحباب هذا مضافا الى ان رواية ابي يحيى المتقدمة الدالة على عدم صلاحية النافلة في السفر كعدم صلاحية الفريضة ، فيه ناطقه بعدم رجحان فعلها فيها . اما لشهادة السياق على ذلك ، او لان عدم الصلاح مرادف للفساد لغة وعرفا ، والقول بان عدم الصلاحية بالاضافة الى الفريضة للتحريم اجماعا . فليس بالاضافة الى نافلتها كذلك غير وجه في المقام ، لان شهادة السياق كافية كما لا يخفى على المصنف .

فان قلت : على ما ذكرت لا بد لك ان تتراجع في المسئلة ما رجحه الماتن من القول بالسقوط ، فلا معنى للتوقف فيها .

قلت : المسئلة مع ذلك اشكال كما لا يخفى على الماهر المصنف فلا بد من الاخذ بالاحتياط .

و يقتضى الترك فرعان : الاول ربما يستفاد من المروى في التهذيب في

باب فرض صلوة السفر في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) قال :
سألته عن الصلوة تطوعا في السفر ؟ قال : لا تصل قبل الركعتين ولا بعد هاشيئما
نهارا ، المؤيد بروايته ابي يحيى الحفاط و صفوان بن يحيى المتقدمين . كون
السقوط مختصا بالنوافل النهارية دون الليلية ، و هو ظاهر الاصحاب بالاخلاف
بينهم اجده في غير الوثيرة .

و يدل على عدم سقوط نافلة المغرب ، زيادة على خبر ابي بصير المتقدم
في هذه . الخبر الثامن عشر والتاسع عشر والثالث والعشرون المتقدم في المسئلة
السابقة . كخبر ابي الحرث المروي في التهذيب في باب نوافل الصلوة في
السفر .

و يدل على عدم سقوط ثلاث عشرة ركعة الباقية ، الخبر التاسع عشر المتقدم
في المسئلة السابقة . كخبر ابي بصير المتقدم في هذه المسئلة . وخبر سيف التمار
المروي في التهذيب في باب نوافل الصلوة في السفر . و يدل عليه ايضا ما رواه
التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قال لي ابو جعفر
عليه السلام : صل صلوة الليل والوتر والركعتين في المحمل ، و يدل على ذلك
ايضا غير واحد من الاخبار المروية في التهذيب في باب الصلوة في السفر في
الزيادات فراجع فانا لانطيل المقام بذكرها ، وبالجمل المسئلة واضحة
بحمد الله .

بقي الكلام في الغفيلة وما ضاهاها من النوافل المنصوصة الليلية وهي من
غير الرواتب والظاهر هو عدم السقوط . قال بعض المحققين في جملة كلامه في
الوثيرة . بعد نقل خبر الفضل بن شاذان المتقدم في هذه المسئلة ما صورته : لا
شك في ان القصر ليس الا في الخمسين ، كما هو صريح هذا الخبر والظاهر من
باقي الاخبار والفتاوى ، و قال ايضا : والذي يظهر من الاخبار والفتاوى ان
الساقط هو الراتب ، انتهى .

و بالجمل الظاهر هو عدم السقوط لخبر الفضل المتقدم ، و اطلاق رواية

أبى بصير وغيرها معتضد لذلك ، و رواية عبد الله بن سنان المتقدمة و نحوها ،
 أما غير شاملة لامثال هذه الصلوة و مخصصة بالخبر المتقدم المعتضد بهما ، و
 برواية محمد بن مسلم المتقدمة في أول الفرع الثاني .

قال في المدارك : قال في الذكرى يستحب صلوة النوافل المقصورة في الأماكن
 الأربعة ، لأنه من باب اتمام الصلوة المنصوص عليه ، ونقله الشيخ نجيب الدين
 محمد بن نما عن شيخه محمد بن ادریس ، ولا فرق بين أن يتم الفريضة أولا ، ولا
 بين أن يصلى الفريضة خارجا و النافلة فيها أو يصليهما معا فيها .

قلت : ما ذكره رحمه الله من استحباب النافلة في تلك الأماكن جيد ، أما
 مع التمام فظاهر ، و أما مع القصر فلان الروايات المتضمنة لكون الصلوة في السفر
 ركعتين ليس قبلهما ولا بعدهما شيء ، مخصوص (١) بغير تلك الأماكن ، سواء قلنا
 بشعين الاتمام أو جوازه ، فبقى الروايات المتضمنة لفعل النافلة قبل تلك الفرائض
 أو بعدها سالمة عن المعارض .

أما تسويته بين صلوة الفريضة خارجا عنها ، و النافلة فيها ، و صلواتهما
 معا فيها ، فمشكل ، خصوصا مع تاخر النافلة عن الفريضة لتعين قصر الفريضة مع
 وقوعها في غير تلك الأماكن المقتضى لسقوط النافلة ، انتهى .

اقول ما استجوده جيد ، كما ذهب اليه جماعة ، ويدل عليه ايضا ما قاله
 ما رواه يظهر من غير واحد من الاخبار الآتية في بحث صلوة المسافرين شاء الله ،
 من قولهم ((ع)) : و أكثر الصلوة ، و تفرعهم الاتمام على فضيلة الصلوة فيها .
 أما التسوية بين الحكيم الذين أشار اليهما ، فمشكل كما تفتن عليه
 السيد طاب مضجعه .

ارشاد فيه سداد قال المحقق الشيخ حسن طاب ثراه في كتاب المنتقى ،
 بعد نقل رواية زرارة المتقدمة ، و هي قول أبى جعفر ((ع)) : من كان يؤمن بالله

(١) مخصوصه ظ خ .

واليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر، ما صورته: قلت هذا الخبر محمول على المبالغة في كراهة ترك الوتر في كل ليلة، وفهم منه بعض الاصحاب ارادة التقديم في اول الليل كما ورد في جملة من الاخبار، وسيأتى في بابها، فحملة على الضرورة وفيه تكلف ظاهر مع عدم الحاجة اليه، فان المبيت بغير وتر صالح لارادة اخلاء الليل من الوتر، ولو مجازا فان بابه واسع، والقرينة على ارادة هذا المعنى من الكلام واضحة، وان استبعد ذلك بالنظر الى ظاهر اللفظ، فالوجه حينئذ حمله على التقية، كما احتمله بعض الاصحاب.

وقال الفاضل الشيخ محمد بن المحقق المذكور على ما يقال في شرح قول الصدوق في الفقيه في باب فرض الصلوة: واما الركعتان بعد العشاء الآخرة من جلوس فانهما تعدان بركعة، فان اصاب الرجل حدث قبل ان يدرك آخر الليل ويصلى الوتر يكون قد بات ^(١) على الوتر، فاذا ادرك آخر الليل صلى الوتر بعد صلوة الليل، وقال النبي ((ص)): من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر، كاتبا على صدر هذه العبارة: كان المصنف اراد بيان معنى الحديث الوارد بعد هذا الكلام، وهو قول النبي ((ص)): من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر، وحاصل كلامه ظاهر غير انه بعيد المناسبة بسياق الحديث كما لا يخفى على المتأمل، ويخطر بالبال ان يكون المراد بقوله: فلا يبيتن الا بوتر، صلوة العشاء لانها الخامسة وهي وتر بالنسبة الى العدد، وقد ورد في روايات كثيرة تسمية العشاء بالوتر، انتهى.

اقول بعد وجود رواية ابي بصير المتقدمة في المسئلة السابقة في الامر الثاني، الكاشفة عن هذا الاجمال من كون المراد من الوتر هو الوتيرة، لا معنى للحمل على التقية، او الحمل على تقديم الوتر في اول الليل ضرورة نظرا الى ما ورد من جواز تقديم صلوة الليل لذوى الاعذار، او الحمل على ان المراد الاتيان

(١) مات خل

به في جزء من الليل و ان كان في اخره ، و ان معنى المبيت على الوتر ان لا ينقضى الليل الا وفيه وتر ، او الحمل على ان المراد بالوتر هو صلاة العشاء .
 و اما الدعوى بان كثيرا من الروايات مشتقة على تسمية العشاء وترًا ، فانالم نغف بعد التتبع على اشارة الى ذلك في خبر ، فضلا عن الاخبار ، كما اعترف بذلك بعض الاجلاء ايضا .

تهصرة :

قال بعض الاجلاء بعد نقل كلام الفاضل الشيخ محمد المذكور : وكان منشأ الاستبعاد عنده في حمل الوتر في الحديث النبوي على قائله الصلوة ، على الركعتين بعد العشاء المذكورتين في كلام المصنف ، هو دلالة الخبر بحسب ظاهره على كفر تاركه ، فاستبعد انطباق الخبر على الركعتين المذكورتين ، و تحمل لحمله على صلاة العشاء ، و لم يتفطن رحمه الله الى ان هذه العبارة و امثالها كثيرا ما يذكرونها ((ع)) في المستحبات لمزيد التاكيد عليها ، كما ورد في الاخبار من انه لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تدع عانتها زيادة على عشرين يوما ، و ورد لعن من بات على سطح غير محجر ، و من سافر وحده ، و من بات في بيت وحده ، و نحو ذلك ، و ما افاده طاب ثراه جيد .

(المقصد الثاني في اوقاتها) اجمع علماؤنا بل المسلمون على ما ذكره غير واحد من الطائفة ، على ان كل صلاة من الصلوات الخمس موقته بيوقت لا يجوز التقدم عليه ولا التأخر عنه ، والنصوص على ذلك كثيرة ، والمشهور بين الاصحاب بل كاد ان يكون اجماعا ان لكل صلاة وقتين اولاً و آخراً مطلقاً ولو كانت مغرباً ، خلا فالحاكم في المختلف عن ابن البراج انه قال : وفي اصحابنا من ذهب الى انه لا وقت للمغرب الا واحد و هو غروب القرص في افق المغرب ، و هو مع جهلته مخالف للنصوص المعتبرة المتجاورة عن حد الاستفاضة ، الدالة على المشهور عموماً و خصوصاً :

منها : ما رواه الكافى فى باب المواقيت فى الصحيح عن معوية بن عمار
او ابن وهب قال قال ابو عبد الله ((ع)) : لكل صلوة وقتان ، واول الوقت
افضلها .

ومنها : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات فى الموثق
عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال : سألته عن وقت المغرب ؟
قال : ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق .

وبالجملة الاخبار النافية لذلك القول كثيرة ، وسيجىء فى طى المباحث
اليها الاشارة ان شاء الله تعالى .

ولعل مستند القول الاخر ، ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى
الزيادات فى الصحيح عن اديم بن الحر قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول :
ان جبرئيل امر رسول الله ((ص)) بالصلوة كلها ، فجعل لكل صلوة وقتين الا
المغرب فانه جعل لها وقتا واحدا .

وما رواه ايضا فى المكان المتقدم ، والكافى باب وقت المغرب فى الصحيح
عن زيد الشحام قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت المغرب ؟ فقال : ان
جبرئيل ((ع)) اتى النبى ((ص)) لكل صلوة بوقتين غير صلوة المغرب فان وقتها
واحد ، و وقتها وجوبها قيل اى سقوطها كقوله سبحانه فاذا وجبت جنوبها و
الضمير راجع الى الشمس بقريفة المقام .

وما رواه الكافى فى الباب المتقدم فى الصحيح عن زرارة والفضيل قالا : قال
ابو جعفر ((ع)) : ان لكل صلوة وقتين غير المغرب فان وقتها وجوبها ووقت فوتها
سقوط الشفق ، قال الكافى بعد ذكرهما : و روى ايضا ان لها وقتين آخر وقتها
سقوط الشفق ، وليس هذا ما يخالف الاول ان لها وقتا واحدا ، لان الشفق هو
الحمرة و ليس بين غيبوبة الشمس الاشياء يسير ، و ذلك ان علامة غيبوبة الشفق
بلوغ الحمرة القبلة و ليس بين بلوغ الحمرة القبلة و بين غيبوبتها الاشياء قد رما
يصلى الانسان صلوة المغرب و نوافلها اذ اصلاها على تسوّد و سكون ، وقد

تفقدت ذلك غير مرة ، و لذلك صار وقت ضيقا .

ومثله قال التهذيب وقال انما نفى بالخبرين سعة الوقت ، قال بعض الاجلاء : و حمل اصحابنا - رضى الله عنهم - هذه الاخبار على افضلية الاسراع بها فى اول الوقت بها ، و قال فى كتاب الوافى بعد نقل كلام الكافى اقول : والذي يظهر لى من مجموع الاخبار والتوفيق بينها ، ان مجموع هذا الوقت الاول للمغرب . و اما الوقت الثانى لها من سقوط الشفق الى ان يبقى مقدار اربع ركعات الى انتصاف الليل . و انما ورد نفى وقتها الثانى فى بعض الاخبار لشدة التاكيد والترغيب فى فعلها فى الوقت الاول . زيادة على الصلوة الاخرى حتى كان وقتها الثانى ليس وقتا لها الا فى الاسفار والمضطرين و ذوى الاعذار انتهى ، وسيجىء ان شاء الله ما يقتضى المقام من التفصيل فانتظر .

تذنيب :

و اختلف الاصحاب فى الوقتين . فذهب الاكثر ومنهم المرتضى وابنا جنيد و ادريس والفاضلان و جمهور المتأخرين الى ان الوقت الاول للفضيلة والثانى للإجزاء ، والمحكى عن الشيخين و ابنى عقيل والبراج وابى الصلاح ان الوقت الاول للمختار والثانى للمضطرين و روى الاعذار ، و تبعهم من المتأخرين المسحذات الكاشانى ، قال فى المبسوط : والعذر اربعة : السفر والمطر والعرض وشغل مضر تركه بدنه و ديناه ، والضرورة خمسة : الكافر يسلم ، والصبي يبلغ ، والحايض تطهر ، والمجنون ، والمغمى عليه يفيقان .

فلنذكرها ولا جملة من الاخبار المتعلقة بالمقام ، ثم نتكلم فيما يرد عليها من النقص والايهام الاول ما رواه الكافى فى باب المواقيت باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله (ع) قال : سمعته يقول : لكل صلوة وقتان و اول الوقت افضله ، و ليس لاحد ان يجعل آخر الوقت وقتا الا فى عذر من غير علة .

بيان :

قوله : من غير علة . يدل من قوله : فى عذر . قاله بعض الاصحاب .
 الثانى : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب مواقيت الصلوة مرسلا عن
 الصادق (ع) انه قال : اول الوقت رضوان الله تعالى . و آخره عفو الله والعفو
 لا يكون الا من ذنب .

الثالث : ما رواه التهذيب فى آخر باب اوقات الصلوة عن ربيع فى
 الضعيف عن ابي عبد الله (ع) قال : انا لنقدم ونؤخر . وليس كما يقال من
 اخطار وقت الصلوة فقد هلك . و انما الرخصة للناس والمريض والمسنونى و
 المسافر والغايى فى تأخيرها .

بيان :

ذكر هذه المعذورات خرج مخرج التمثيل لا الحصر . فلا ينافى ما تقدم فى
 كلام الشيخ رحمه الله . قاله بعض الاجلاء .

الرابع : ما رواه التهذيب المتقدم فى الصحيح عن عبد الله (ع) قال :
 لكل صلوة وقتان و اول الوقتين افضلهما . و وقت صلوة الفجر حين ينشق الفجر
 الى ان يتجلل (١) الصبح السماء . ولا ينبغي تأخير ذلك عمدا . ولكنه وقت من
 شغل او نسي او سهى او نام . و وقت المغرب حين تجب الشمس الى ان تشبك
 النجوم . و ليس لاحد ان يجعل آخر الوقتين وقتا الا من عذرا و علة .

الخامس : ما رواه التهذيب ايضا فى الباب المتقدم عن ابراهيم الكرخى
 قال : سألت ابا الحسن موسى (ع) : متى يدخل وقت الظهر ؟ قال : اذا زالت
 الشمس فقلت متى يخرج وقتها ؟ قال : من بعد ما يمضى من زوالها اربعة
 اقدام . ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره . قلت : فمتى يدخل وقت العصر ؟ فقال : ان
 اخروقت الظهر هو اول وقت العصر . قلت : فمتى يخرج وقت العصر ؟ فقال وقت
 العصر الى ان تغرب الشمس و ذلك من علة و هو تضييع . فقلت له : لو ان
 (١) تجلل الصبح السماء - بالجيم - بمعنى انتشاره فيها و شمول ضوئه لها و
 تجب الشمس بالكسر اى تسقط و الوجوب السقوط . (منه)

رجلا صلى الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس اربعة اقدام ، اكان عندك غير مؤد لها ؟ فقال : ان كان تعدد ذلك ليخالف السنة والوقت لم تقبل ، منه كمالو ان رجلا أخر العصر الى ان قرب ان تغرب الشمس متعديا من غير علة لم تقبل منه ، ان رسول الله (ص) قد وقت للصلوات المفروضات اوقانا وحدها حدودا ، في سنة للناس ، فمن رغب عن سنة من سنة الموجبات ، كان مثل من رغب عن فرائض الله .

السادس : ما رواه الكافي في باب من حافظ على صلوته في الصحيح عن داود بن فرقد قال قلت لابي عبد الله (ع) : قوله تعالى : ((ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)) ، قال كتابا ثابتا وليس ان عجلت قليلا بالذي يضرك ما لم تضع تلك الاضاعة ، فان الله عز وجل يقول لقوم : ((اضاعوا الصلوة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا)) .

بيان :

اريد بالتعجيل والتاخير اللذان يكونان في طول اوقات الفضيلة و الاختيار ، لا اللذان يكونان خارج الوقت ، و اريد باضاعة التاخير عن الوقت بلا عذر ، قاله بعض المحدثين ، واستجوده بعض الاجلاء .

السابع : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموتى عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله (ع) : ان الموتور اهله و ماله من ضيع صلوة العصر ، قلت : و ما الموتور ؟ قال : لا يكون له اهل ولا مال في الجنة ، قلت : و ما تضييعها ؟ قال : يدعها حتى تصفرا و تغيب .

و روى في الغيبة في باب مواقيت الصلوة قال وقال ابو جعفر (ع) لابي بصير : ما خدعوك فيه من شيء فلا يخذعونك في العصر ، صلها و الشمس بيضا ، نقيه ، فان رسول الله (ص) قال : الموتور اهله و ماله من ضيع صلوة العصر . قيل : و ما الموتور اهله و ماله ؟ قال : لا يكون له اهل ولا مال في الجنة . قيل : و ما تضييعها ؟ قال : يدعها والله حتى تصفرا و تغيب الشمس .

الثامن : ما رواه المحقق المجلسي طاب ثراه في كتاب البحار في باب اوقات الصلوة عن فقه الرضا قال ((ع)) : اعلم ان لكل صلوة وقتين اول و آخر ، فالوقت وقت رضوان الله ، و آخره عفو الله ، و نروى ان لكل صلوة ثلاثة اوقات اول و اوسط و آخر ، فالوقت وقت رضوان الله ، و اوسطه عفو الله ، و آخره غفران الله ، و اول الوقت افضل ، و ليس لاحد ان يتخذ آخر الوقت وقتا ، و انما جعل آخر الوقت للمرضى و المعتل و للمسافر ، و قال : ان الرجل قد يصلى في وقت و ما فاته من الوقت خير له من اهله و ماله ، و قال : اذا زالت الشمس فتحت ابواب السماء فلا احب ان يسبقني احد بالعمل ، لاني احب ان تكون صحتي اول صحتي و قد فيها العمل الصالح ، و قال : ما يا من احذركم الحدثنان في ترك الصلوة و قد دخل وقتها و هو فارغ ، و قال الله عز وجل : ((الذين هم على صلواتهم يحافظون)) ، قال : يحافظون على المواقيت ، و قال : ((الذين هم على صلواتهم دائمون)) ، قال : يدأومون على اداء الغرايض و النوافل فان فاتهم بالليل قضاها بالنهار ، و ان فاتهم بالنهار قضاها بالليل ، و قال : انتم رعاة الشمس و النجوم و ما احد يصلى صلوتين و لا يؤجرا جريرين غيركم لكم اجر في السر و اجر في العلانية .

و روى طاب ثراه في باب البحث على المحافظة على الصلوات عن الرضا ايضا قال ((ع)) : حافظوا على مواقيت الصلوة فان العبد لا يامن الحوادث ، و من دخل عليه فريضة فقصر عنها عمدا متعمدا فهو خاطي من قول الله : ((ويل للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون)) ، يقول عن وقتهم يتغافلون ، و اعلم ان افضل الغرايض بعد معرفة الله جل و عز الصلوات الخمس ، و اول الصلوات الظهر ، و اول ما يحاسب العبد عليه الصلوة فان صحت له الصلوة صحت له ما سواها و ان ردت ما سواها ، و اياك ان تكسل عنها ، او تتوانى فيها ، او تنهون بحقها ، او تضع حقها ^(١) و حدودها ، او تنقرها نقرا لديك ، او تستخف بها ،

(١) حدها جل

او تشتغل عنها بشئ من عرض الدنيا ، او تصلى بغير وقتها ، وقال رسول الله ((ص)) : ليس منى من استخف بصلوته لا يرد عليّ الحوض لا والله ، وقال العالم عليه السلام : ان الرجل يصلى وما فاتته من الوقت الا اول خير من ماله ولده .
 و روى فى باب وقت فريضة الظهرين و نافلتهم عن فقه الرضا ((ع)) ايضا
 قال ((ع)) : اول صلوة فرضها الله ، وساق الحديث الى ان قال : واذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة ، وله مهلة فى التنفل والقضاء والنوم والشغل الى ان يبلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال ، فاذا بلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال ، فقد وجب عليه ان يصلى الظهر فى استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلى العصر اذا صلى فى آخر الوقت فى استقبال القدم الخامس ، فاذا صلى بعد ذلك فقد ضيع الصلوة ، وهو قاض للصلوة بعد الوقت وساق الحديث الى ان قال ((ع)) : وجاء ان لكل صلوة وقتين اول و آخر كما ذكرناه فى اول الباب ، و اول الوقت افضلها و انما جعل آخر الوقت رخصة للضعيف لحال غلته ونفسه وماله ، و هى رحمة للقوى الفارغ لعله الضعيف والمعلول الحديث ، وقال ((ع)) فى موضع آخر : اول وقت زوال الشمس الى ان يبلغ الظل قدمين و اول وقت العصر الفراغ من الظهر ثم الى ان يبلغ الظل اربعة اقدام ، وقد رخص للعليل والمسافر منهما الى ان يبلغ ستة اقدام وللعضطر الى مغيب الشمس .

التاسع : ما رواه الكافى فى باب من حافظ على صلوته فى الصحيح عن ابيان بن تغلب عن ابي عبد الله ((ع)) فى حديث قال : يا ابا ان هذه الصلوة الخمس المقرضات ، من اقامهن وحافظ على مواعيتهن لقي الله يوم القيامة وله عنده عهد يدخله به الجنة ، و من لم يصلهن لمواقيتهن ولم يحافظ عليهن فذاك اليه ان شاء غفر له وان شاء عذبه .

العاشر : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب فضل الصلوة مراسلا قال : و دخل رسول الله ((ص)) المسجد وفيه ناس من اصحابه ، فقال : تدرون ما قال

ريكم ؟ قالوا : الله و رسوله اعلم . فقال : ان ريكم يقول : ان هذه الصلوات الخمس المفروضات من صلاهن لو قتهن و حافظ عليهن لقينى يوم القيمة وله عندى عهد ان ادخله به الجنة . و من لم يصلهن لو قتهن و لم يحافظ عليهن فذاك الى ان شئت عذبه و ان شئت غفرته .

الحادى عشر : ما رواه فى الكافى فى باب من حافظ على صلوته عن ابي بصير عن ابي جعفر ((ع)) انه قال : الصلوة اذا ارتفعت فى وقتها رجعت الى صاحبها و هى بيضاء مشرقه . تقول حفظتنى حفظك الله . و اذا ارتفعت فى غير وقتها بغير حدودها رجعت الى صاحبها و هى سوداء مظلمه . تقول ضيعتنى ضيعك الله .

الثانى عشر : ما رواه فى باب المواقيت فى الزيادات فى الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اتى جبرئيل رسول الله ((ص)) بمواقيت الصلوة . اتاه حين زالت الشمس فامره صلى الظهر . ثم اتاه حين زاد الظل قامه فامره صلى العصر . ثم اتاه حين غربت الشمس فامره صلى المغرب . ثم اتاه حين سقط الشفق فامره صلى العشاء . ثم اتاه حين طلع الفجر فامره صلى الصبح . ثم اتاه من الغد حين زاد من الظل قامه فامره صلى الظهر . ثم اتاه حين زاد الظل قاتان فامره صلى العصر . ثم اتاه حين غربت الشمس فامره صلى المغرب . ثم اتاه حين سقط الشفق فامره صلى العشاء . ثم اتاه حين طلع الفجر فامره صلى الصبح . ثم اتاه من الغد حين زاد من الظل قامه فامره صلى الظهر . ثم اتاه حين زاد الظل قاتان فامره صلى العصر . ثم اتاه حين غربت الشمس فامره صلى المغرب . ثم اتاه حين ذهب ثلث الليل فامره صلى العشاء . ثم اتاه حين نور الصبح فامره صلى الصبح . ثم قال : ما بينهما وقت .

و روى ايضا فى المكان المتقدم عن معوية بن ميسره عن الصادق ((ع)) قال بدل القامة والقامين . ذراع و ذراعين .

و روى ايضا فى المكان المتقدم عن مفضل بن عمر قال قال ابو عبد الله ((ع)) :

نزل جبرئيل ((ع)) على رسول الله ((ص)) و ساق الخبر مثل الاول ، و ذكر يدل
القائمة والقامتين ، قدمين و اربع اقدام .

الثالث عشر : ما رواه المجلسي طاب ثراه في باب الحث على المحافظة على
على الصلوات عن مجالس الصدوق عن الحسين بن ابراهيم تاتانه عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن الحسن بن محبوب عن هشام بن سالم عن عمار الساباطي
عن ابي عبد الله ((ع)) قال : من صلى الصلوات المفروضة في اول وقتها فاقام
حدودها ، رفعها الملك الى السماء بيضاء نقيه و هي تهتف به حفظك الله كما
حفظتني ، و استودعك الله كما استودعتني ملكا كريما ، و من صلاها بعد وقتها
من غير علة فلم يقم حدودها ، رفعها الملك سوداء مظلمة و هي تهتف به
ضيعتني ضيعك الله كما ضيعتني ، ولا رعاك الله كما لم ترعني الحديث .

الرابع عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن مجالس ابن الشيخ فيما
كتب امير المؤمنين ((ع)) لمحمد بن ابي بكر : ارتقب وقت الصلوة فصلها لوقتها ، ولا
تعجل بها قبله لفراغ ولا تؤخرها عنه لشغل ، فان رجلا سأل رسول الله ((ص))
عن اوقات الصلوة ، فقال رسول الله ((ص)) : اتى جبرئيل ((ع)) وقت الصلوة حين
زالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ، ثم اتاني وقت العصر فكان ظل كل شيء
مثله ، ثم صلى المغرب حين غربت الشمس ، ثم صلى العشاء الآخرة حين غابت
الشفق ، ثم صلى الصبح فاغسل بها والنجوم مشتبهه ، فصل لهذه الاوقات و الزم
السنة المعروفة والطريق الواضح ، ثم انظر ركوعك و سجودك فان رسول الله ((ص))
كان اتم الناس صلوة و اخفهم عملا فيها ، و اعلم ان كل شيء من عملك تبع لصلواتك
فمن ضيع الصلوة فانه لغيرها اضيع .

الخامس عشر : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن احمد
بن اسحق بن سعد عن بكر بن محمد الازدي قال قال ابو عبد الله : لفضل الوقت
الاول على الاخير خير للمؤمن من ولده و ماله .

و روى في الباب المتقدم عن ثواب الاعمال عن محمد بن موسى بن المتوكل

عن عبد الله بن جعفر الحميري عن احمد بن محمد عن العباس بن معروف عن
الازري مثله ، ثم قال : وفي حديث آخر قال الصادق ((ع)) : فضل الوقت الأول
على الأخير كفضل الآخرة على الدنيا .

السادس عشر : ما رواه في التهذيب في أواخر باب الصلوة في السفر في
الزيادات في الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا صليت في
السفر شيئا من الصلوات في غير وقتها ، فلا يضرك .

السابع عشر : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن داود بن فرقد
عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت
الظهر حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات ، فاذا مضى ذلك فقد
دخل وقت الظهر والعصر حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي المصلي اربع
ركعات ، فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج مقدار الظهر ، وبقي وقت العصر حتى
تغيب الشمس .

و روى التهذيب في الباب المتقدم عن داود عن بعض اصحابنا ايضا عن
ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب حتى يمضي
مقدار ما يصلي المصلي ثلاث ركعات ، فاذا مضى ذلك فقد دخل وقت المغرب
و العشاء الآخرة حتى يبقى من انتصاف الليل مقدار ما يصلي المصلي اربع ركعات
فاذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت المغرب ، وبقي وقت العشاء الآخرة الى
انتصاف الليل .

الثامن عشر : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم باسناد لا يخلو عن
اعتبار ، لعكان موسى بن بكر الذي يروى عنه الاجلة كابن المغيرة و فضالة و صفوان
و غيرهم و يكون كثير الرواية مع كونها مقبولة مفتى بها ، و عن ابن طاووس في سند هه
فيه طعن على العبيدي و ابن سنان ولم يطعن عليه ، و عن المختلف في باب

تورث الامام الملاعنة جميع مال ولدها وصف حديثه بالصحة ، وعن الكافي في باب ميراث الولد مع الزوج حميد بن زياد عن الحسن بن محمد بن سماعة قال دفع الى صفوان كتابا لموسى بن بكر فقال : هذا سماعي عن موسى بن بكر وقراته عليه ، وفيه في كتاب الخلع قال : وكان جعفر بن سماعة يقول : يطبعها الطلاق ويحتج برواية موسى بن بكر عن العبد الصالح ((ع)) قال : على ((ع)) الحديث قيل : وفيما ذكر شهادة واضحة على وثاقته وجلالته ، عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : وقت صلوة الغداة ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس .

التاسع عشر : ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) في قوله تعالى : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) قال : ان الله افترض من اربع صلوات ، اول وقتها من زوال الشمس الى انتصاف الليل ، منها صلواتان اول وقتها من عند زوال الشمس الى غروب الشمس الا ان هذه قبل هذه ، منها صلاتان اول وقتها من غروب الشمس الى انتصاف الليل الا ان هذه قبل هذه .

و روى العياشي في تفسيره عن عبيد بن زرارة مثله ، على ما نقله في البحار في باب وقت العشاءين .

وليس في طريق هذه الرواية من يتوقف فيه الا الضحاک بن زيد ، فانه غير مذكور في كتب الرجال بهذا العنوان ، لكن قال السيد في المدارك : الظاهر انه ابو مالك الثقة كما يستفاد من النجاشي ، والشارح المحقق نفى عنه البعد ، قال : ويؤيده ايضاً المصنف وغيره هذه الرواية من الصحاح ، وكتب بعض المحققين في حاشية المدارك بعد قوله كما يستفاد من النجاشي ما لفظه : فانه قال : الضحاک ابو مالك الحضرمي وحكم بكونه ثقة في الحديث ، والشيخ ايضا صرح بأن الضحاک ابو مالك الحضرمي ، بل الظاهر انه لا ينبغي التأمل في انه ابو مالك الثقة ، انتهى .

قال تلميذه ابو علي رحمه الله في رجاله : وقول صاحب المدارك انه ابو

مالك لا دليل عليه ، وفي استفادة ذلك من كلام النجاشي رحمه الله كحافظه نظر واضح ، وان قواه الاستاد (العلامة) ، انتهى .

أقول والحكم بالاتحاد وان كان غير خال عن الاشكال ، كيف وما سمعنا من عبارة النجاشي لذلك خيرا ، وما وجدنا فيها اثرا ، ولكن القول به لا يخلو عن رجحان ما ، لانه لو كان ابن زيد غير ابي مالك لكان لعلماء الرجال ان يذكروا في كتبهم الرجالية عنوانين ، وان يسيروا الى ذلك ولو في الجملة ، سيما اذا كانت الرواية المشتعلة عليه مذكورة في التهذيب الذي هو من الكتب الأربعة ، ففى كتاب الصلوة في أوائله . ولما لم نجد في كتبهم لذلك اثرا فتحكم بالاتحاد .

فان قلت : لو كان ابن زيد هو ابو مالك لكان لعلماء الرجال ان يسيروا في كتبهم الرجالية الى ذلك ، حذرا من ان لا يعده الناظر من المهمات المطروحات الذين لم يذكروهم في كتبهم الرجالية .

قلت : هذا وان كان محتملا ولكن الظن الحاصل من الاول أكثر ، ولعل العمل على نحو هذه الظنون في الرجال متعين ، فاذن الظاهر ان الرواية صحيحة ، ويعضد صحة هذه الرواية ان الراوى عن ابن زيد هو ابن ابي نصر ، وهو كما في العدة لا يروى الا عن ثقة ، مضافا الى اجماع العصاة على تصحيح ما يصح عنه .

العشرون : ما رواه التهذيب ايضا في اوائل الباب المتقدم باسناد فيه القسم بن عروة عن عبيد بن زرارة قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن وقت الظهر والعصر ؟ فقال : اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا الا أن هذه قبل هذه ، ثم انت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس .

وهذه الرواية في موضعين من الباب المتقدم بادنى تفاوت في المتن ، ولا تخلو عن اعتبار لرواية الاجلاء عن القسم بن عروة ، قال بعض المحققين في شرح الارشاد للمقدس الاردبيلي ، قيل : هو مدوح وقد وصف المصنف بعنى العلامة الخبر الذي هو فيه بالصحة ، والظاهر ان مراده من القيل ابن داود ، الى ان

قال : هو كثير الرواية و أكثرها مقبولة ، و يروى عنه ابن أبي عمير ، و الحسين بن سعيد كذلك . و كذا ابن أبي نصر و حماد و العباس بن معروف و البرقي و أبوه و ابن فضال . و مضى في الفضل بن شاذان عدة في جملة من روى عنه على وجه يشير الى كونه من اصحابنا المعروفين ، بل و نهايته ايضا ، انتهى .

وفي القواعد : رواية البرقي و أبيه عنه من امارات الاعتماد مشكل ، فراجع الى اهل الرجال فيما قالوا من انها من اكثر الرواية عن الضعفاء و المجاهيل .
و البهائي طاب مضجعه ، عد في بحث المواثيق في الفصل الثالث هذه الرواية من الصحاح .

وقال بعض الأصحاب : لا ادري وجه عد روايته في الصحيح ، مع انه غير معلوم الحال على وجه يقتضى لذلك .

اقول ولعل وجه التصحيح هو تصحيح المصنف طاب ثراه كما عرفت فتأمل .
قال الشارح المحقق : و رواها الصدوق في الفقيه بطريق فيه الحكم بن المسكين وهو غير مصرح بالتوثيق ، الا ان له اصل رواه ابن أبي عمير عن الحسن بن محبوب عنه ، و هذا مما يوجب قوة لنقله .

و قال بعض المحققين : يروى عنه ابن أبي عمير ، و الحسن بن محبوب ، و الحسن بن علي بن فضال ، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب ، و غيرهم من الأجلة ، و هو كثيرا لرواية و مقبولها ، و صاحب كتب متعددة .

الحادي و العشرون : ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الاعتبار ، لمكان القاسم المتقدم ، عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : اذا غربت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين الى نصف الليل الا ان هذه قبل هذه ، و اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين الا ان هذه قبل هذه .

الثاني و العشرون : ما رواه التهذيب ايضا في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن عبيد بن زرارة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : قلت له : يكون اصحابنا في المكان مجتمعين ، فيقوم بعضهم يصلي الظهر و بعضهم يصلي العصر ، قال :

كله واسع .

الثالث والعشرون : ما رواه فى المكان المتقدم فى الموثق عن زرارة قال
لابى عبد الله ((ع)) : الرجلان يصليان فى وقت واحد ، واحد هما يعجل العصر و
الآخر يؤخر الظهر ، قال : لا بأس .

الرابع والعشرون : ما رواه ايضا فى المكان المتقدم فى الموثق عن محمد
بن مسلم قال : ربما دخلت على ابي جعفر ((ع)) وقد صليت الظهر والعصر ،
فيقول : صليت الظهر ، فاقول : نعم والعصر ، فيقول ما صليت الظهر ، فيقوم
متربلا غير مستعجل ، فيفسل او يتوضأ ثم صلى الظهر ثم صلى العصر ، وربما
دخلت عليه ولم اصل الظهر فيقول : قد صليت الظهر ، فاقول : لا ، فيقول : قد
صليت الظهر والعصر .

الخامس والعشرون : ما رواه التهذيب فى باب اوقات الصلوة فى
الصحيح عن معمر بن يحيى قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : وقت العصر الى
غروب الشمس .

قال الشارح المحقق بعد هذه الخیر حسنا ما صورته : وبعضهم عد هذه
الرواية من الصحاح ، مع ان فى طريقها ثعلبة بن ميمون وليس فى شأنه ما
يتخيل فيه التوثيق ، الا ما نقل الكشى عن حمادويه عن محمد بن عيسى عن توثيقه ،
والاعتماد على مجرد ذلك مشكل ، انتهى .

اقول انت اذا نظرت الى كلام النجاشى والروضة الكشى فلا اظنك
حينئذ فى مرية من ركاة هذا الاعتراض .

قال بعض متأخري المتأخرين فى رجاله بعد ان نقل المدايح التتى فى
النجاشى والروضة والكشى ، و سننقل جملة منها ان شاء الله ما لفظه : وفى ((تحق))
فى الوجيزه : ثقة .

قلت : هو من اعظم النقات والزهاد والعباد والفقهاء الامجاد وربما يتأمل
فى وثاقته لعدم ذكرها بلفظها ، وما فى الكشى الظاهر انه من محمد بن عيسى

وهذا التوثيق في غاية الركاقة، ولعمري ان النجاشي لم يكن يدري بأنه سيحيى من يفتح به مجرد ثقة، بل بمجرد رجحانه، ولا يكفي جميع ما ذكر، على أن محمد بن عيسى من الثقات الاجله مع ان ذكر الكشي ذلك ليس مجرد حكاية، بل هو في مقام الاعتماد والاعتداد، واحتمل بعض ان يكون هو ثقة الى آخره من كلام الكشي، قال: وهو خلاف الظاهر.

أقول واحتمل في الحاوي كونه من كلام القواعد والنهاية، ولا يخفى ان المتأمل في وثاقته متأمل في وثاقه محمد كما يظهر من كلامه، وعليه فلا كلام معه، وأما سائر الاوصاف السابقة عن النجاشي فلا تغيد أكثر من الحسن، والوثاقه ما خوذ فيها مضافا الى العدالة الضبط، نعم على القول بوثاقه محمد كما هو الصحيح لا مجال للتوثيق في وثاقته، ان قلنا يكون التعديل من باب الأخبار والظنون الاجتهادية، وقد ذكره في الحاوي مع ما عرفت من طريقته في الثقات، انتهى.

قوله: ولا يخفى ان المتأمل في وثاقته الى آخره، لا يخفى ما فيه فافهم.

وبالجملة هذه الرواية صحيحة بلا شبهة، فلا وجه لعهده من الحسان والتأمل في كون ثعلبه ثقة، ولعمري انه لا تعجب ممن يكفى في الرجال بالظنون الاجتهادية، ويكفيها في الحكم بالتصحيح كيف يتكلم بنحو هذا الكلام؟ انه مع ما يرى ما نقله النجاشي والروضة والكشي من المدايح، منها ما نقله بعضهم بانه كان وجهها في اصحابنا وكان قاريا فقيها نحو بالغويا زاوية وكان حسن العمل كثير العبادة والزهد وزاد آخره قال: كان فاضلا متقدما معدودا في العلماء والفقهاء الاجلة في هذه العصبة سمعه هرون الرشيد يدعو في الوتر فاعجبه، وقال آخر: حمدويه عن محمد بن عيسى ان ثعلبة بن ميمون مولى محمد بن قيس الانصاري، وهو ثقة خير فاضل مقدّم معلوم معدود في العلماء والفقهاء الاجله من هذه العصبة.

السادس والعشرون: ما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم في الاعتبار عن زرارة قال قال ابو جعفر (ع): احب الوقت الى الله عز وجل اوله، حين يدخل وقت الصلوة فصل الغريضة، فان لم تفعل فانك في وقت منها حتى تغيب الشمس.

السابع والعشرون : ما رواه التهذيب ايضا فى الباب المتقدم فى الصحيح عن زرارة قال قلت لابي جعفر ((ع)) : اصلحك الله وقت كل صلوة اول الوقت افضل او وسطه او اخره ؟ فقال : اوله . قال رسول الله ((ص)) : ان الله يحب من الخير ما يعجل .

الثامن والعشرون : ما رواه التهذيب ايضا فى باب العمل فى ليلة الجمعة و يومها فى الصحيح عن زرارة قال سمعت ابا جعفر ((ع)) يقول : ان من الامور امورا مضيقه و امورا موسعة . و ان الوقت وقتان بالصلوة مما فيه السعة فربما عجل رسول الله ((ص)) و ربما اخر . الاصلوة الجمعة من الامر المضيق انما لها وقت واحد حين تنزل الشمس . و وقت العصر يوم الجمعة و وقت الظهر فى سائر الايام .

التاسع والعشرون : ما رواه التهذيب فى باب العواقيت فى الزيادات باسناد فيه على بن يعقوب الهاشمى الراوى عنه احمد بن على بن فضال ، الذى عن العدة ان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال . عن عبيد بن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : لا يفوت الصلوة من اراد الصلوة . لا يفوت صلوة النهار حتى تغيب الشمس . ولا صلوة الليل حتى يطلع الفجر . ولا صلوة الفجر حتى تطلع الشمس .

الثلاثون : ما رواه التهذيب فى باب اوقات الصلوة عن داود الصرمى قال كنت عند ابي الحسن الثالث يوما فجلس يحدث حتى غابت الشمس . ثم دعا بشمع و هو جالس يتحدث . فلما اخرج من البيت نظرت و قد غاب الشفق قبل ان يصلى المغرب . ثم دعا بالعا فتوضأ و صلى .

قال الشارح المحقق : و فى الطريق داود الصرمى و هو غير موثق . ولعل فى نقل احمد بن محمد بن عيسى عنه اشعارا ما . بحسن حاله فى الجملة . انتهى . اقول و فى ((تعق)) ظاهرا اخباره بل صريحها كونه من الشيعة . و ربما يظهر من الشيخ اعتماد لانه كثيرا ما يطعن فى الروايات التى هو بالشذوذ و غيره

ولا يطعن من جهته أصلاً ، انتهى .

أقول قال الشيخ طاب ثراه في التهذيب في باب اللباس بعد ذكر رواية هو في سندها : فهذا حديث شاذ ما رواه إلا داود الصرمي ، ومع تفرد به روايته مختلف ، إلى آخره .

الحادي والثلاثون : ما رواه أيضاً في الباب المتقدم بإسناد فيه القسم بن محمد الجوهرى الذى يروى عنه الحسين بن سعيد ، قال الشارح المحقق ولعل فيه اشعاراً بحسن حاله في الجملة ، عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) اكون مع هؤلاء وانصرف من عندهم عند المغرب ، فأمر بالمساجد فاقبعت الصلوة ، فان أنا نزلت أصلى معهم لم أستمكن من الأذان ولا من الإقامة واقتتاح الصلوة ، فقال : ائت منزلك وانزع ثيابك ، وان اردت ان تتوضأ فتوضأ وصل ، فانك فى وقت إلى ربح الليل .

الثانى والثلاثون : ما رواه التهذيب أيضاً في الباب المتقدم في الصحيح عن عمر بن يزيد قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : اكون في جانب المصر فتحضر المغرب وأنا أريد المنزل ، فان اخرت الصلوة حتى أصلى في المنزل كان أمكن لى وادركنى الماء ، أفأصلى في بعض المساجد ؟ فقال : صل في منزلك .

الثالث والثلاثون : ما رواه التهذيب أيضاً في باب المواقيت في الزيادات عن عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن وقت المغرب ؟ فقال : اذا كان ارفق بك وامكن لك في صلواتك وكنت في حوائجك فلك إلى ربح الليل ، فقال قال لى وهو شاهد في بلده ، قال الشارح المحقق في طريق هذه الرواية محمد بن عمر بن يزيد وهو غير موثق في كتب الرجال ، الا ان له كتاباً يرويه ابن الوليد عن ابن الصغار عن محمد بن عبد الحميد عنه ، وفيه اشعار بحسن حاله .

الرابع والثلاثون : ما رواه التهذيب أيضاً في المكان المتقدم في الصحيح عن ابن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان نام رجل او نسي ان يصلى المغرب والعشاء الآخرة فان استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلى كليهما فليصلهما ، وان

خاف ان تفوته احد يهما فليبدأ بالعشاء الآخرة ، وان استيقظ بعد الفجر فليصل
الصبح ثم المغرب ثم العشاء قبل طلوع الشمس .

الخامس والثلاثون : ما رواه ايضا فى المكان المتقدم فى الصحيح عن
شعيب عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : ان نام رجل ولم يصل صلوة
المغرب والعشاء الآخرة او نسي ، فان استيقظ قبل الفجر قد رما يصليهما كلتيهما
فليصلهما ، وان خشى ان تفوته احد يهما فليبدأ بالعشاء الآخرة ، وان استيقظ
بعد الفجر فليبدأ فليصل الفجر ثم المغرب ثم العشاء الآخرة قبل طلوع الشمس
فان خاف ان تطلع الشمس فيفوته احدى الصلوتين فليصل المغرب ويبدأ
العشاء الآخرة حتى تطلع الشمس ويذهب شعاءها ، ثم ليصلها .

السادس والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضا فى باب اوقات الصلوة عن
بكر بن محمد عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألته سائل عن وقت المغرب ، قال :
ان الله تعالى يقول فى كتابه لابراهيم ((ع)) : ((فلما جن عليه الليل راى كوكبا)) فهذا
اول الوقت ، وآخر ذلك غيبوبة الشفق ، واول وقت العشاء ذهاب الحمرة وآخر
وقتها الى غسق الليل نصف الليل .

و بعضهم عد هذه الرواية صحيحة ، مع ان فى طريقها على بن الصلت و
لعلمه حملة على بن الريان بن الصلت الاشعري ، او ظهر ذلك له من كلام
((مشكا)) والله هو العالم .

السابع والثلاثون : ما رواه التهذيب ايضا فى باب المواقيت فى الزيادات
عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن هرون بن خارجة عن ابي
بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا انى اخاف ان اشق
على امتى لاخرت العتمة الى ثلث الليل ، وانت فى رخصة الى نصف الليل
وهو غسق الليل ، فاذا مضى الغسق نادى ملك من رقد عن صلوة المكتوبة بعد
نصف الليل فلا رقدت عيناه .

قال الشارح المحقق : وفى طريقها ابن سماعة الثقة الواقفي ، ومحمد بن

زياد المشترك بعيد ان يكون المراد به ابن عمير ، و هرون بن خارجة الصير في الثقة والظاهر اتحادهما كما يظهر من كتاب النجاشي في ترجمة مراد بن خارجة اخى هرون هذا ، انتهى .

اقول كون المراد من محيد هو ابن ابي عمير لا يخلو عن بعد ، والحمل على ابن زياد العطار الثقة غير بعيد لما سيجي ان شاء الله في اوائل بحث اللباس اليه الاشارة ، واما الحكم بالاتحاد بين ابن خارجة الانصاري وابن خارجة الصير في فقير وفاقا لجماعة ، قال بعض المحققين : الظاهر اتحاد هرون بن خارجة الكوفي الصيرفي مع ابن الانصاري ، خلافا لظاهر الشيخ في مراد بانه مراد بن خارجة الانصاري هذا ، و يروى عنه جعفر بن بشير ، اقول : جزم في الوسيط باتحادهما ، وقيل لما صرح في مراد وهو الظاهر من الحاوي ايضا .

الثامن والثلاثون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن معلى بن عثمان عن معلى بن خنيس عن ابي عبد الله ((ع)) قال : آخر وقت العتمة نصف الليل .

التاسع والثلاثون : ما رواه ايضا في باب اوقات الصلوة عن الاصبع بن تبانة قال قال امير المؤمنين ((ع)) : من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس فقد ادرك الغداة تامة ، وفي السند ضعف .

والاربعون : ما روى في التحريم على ما قيل قال : روى الاصحاب عن رسول الله ((ص)) قال : لا يفوت صلوة الليل حتى يطلع الفجر .

الحادي والاربعون : ما رواه التهذيب في اواخر باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن علي بن يقطين قال : سألت ابا الحسن ((ع)) عن الرجل لا يصلي الغداة حتى تسفر وتظهر الحمرة ولم يركع ركعتي الفجر ، ايركعهما او يؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما .

الثاني والاربعون : ما رواه المحقق المجلسي - طاب مضجعه - في كتاب بحار الانوار في كتاب الصلوة في باب الاوقات عن العياشي عن زرارة قال : قلت

لابى جعفر ((ع)) قول الله : ((ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)) ، قال : يعنى كتابا مفروضا ، وليس يعنى وقتها . ان جاز ذلك الوقت ثم صلاها لم يكن صلوته ^(١) مؤداة . لو كان ذلك كذلك لهلك سليمان بن داود حين صلاها لغير وقتها ولكنه متى ما ذكرها صلاها .

و رواه الصدوق فى الفقيه فى باب فرض الصلوة عن زرارة والفضل وفيها ليس يعنى وقت فوتها ان جاز الى آخره .
بيان :

قال فى البحار : قوله ان جاز ذلك الوقت ، بيان وتفسير للتوقيت ، قوله ((ع)) : تكن صلوة مؤداة ، اى صحيحا ماثبا عليها وان كان قضا ، فلا تكون الصحة مخصوصة بالوقت المعين ، ويحتمل ان يكون التقى تعينه وقت الفضيلة والاختيار فهو بيان لتوسعة الوقت ، وحينئذ يكون وقت مؤداة بالمعنى الاصطلاحي ويحتمل الأعم منهما .

الثالث والأربعون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن العياشى عن منصور بن حازم قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) وهو يقول : ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، قال : لو كانت موقاتا لهلك الناس ولكان الامر مضيقا ، ولكنها كانت على المؤمنين كتابا موجويا .

الرابع والأربعون : ما رواه عن العياشى ايضا فى الباب المتقدم عن زرارة قال : سألت ابا جعفر ((ع)) عن هذه الاية ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، فقال : ان للصلوة وقتا والامرفيه واسع يقدم مرة ويؤخر مرة ، الا الجمعة فانما هو وقت واحد . وانما عنى الله كتابا موقوتا اى واجبا ، يعنى بها انها الفريضة .
الخامس والأربعون : ما رواه فى الباب المتقدم عن العياشى عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) : ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ، قال : لو عنى انها فى وقت لا تقبل الا فيه كانت مصيبة ، ^(٢) ولكن متى اديتها فقد اديتها .

(١) صلوة خ ل

(٢) مضيقه خ ل

وفي رواية أخرى عن زوارة عن أبي جعفر (ع) في قول الله أن الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا قال: ^(١) يعنى بذلك وجوبها على المؤمنين، وليس لها وقت من تركه افراط، ولكن لها تضييع .

السادس والأربعون: ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن السرائر من كتاب حريز قال قال أبو جعفر (ع): أعلم أن أول الوقت أبدأ الأفضل، فجعل الخير ما استطعت، وأجب الأعمال إلى الله تعالى ذكره ما دام عليه العبد وإن قل .

السابع والأربعون: ما رواه أيضا في باب الحث على الصلوات عن الخصال عن العطار عن أبيه عن أحمد بن محمد البرقي عن محمد بن علي الكوفي عن محمد بن سنان عن عمر بن عبد العزيز عن الخيري عن يونس بن ظبيان عن الفضل بن عمر معا عن أبي عبد الله (ع): قال خصلتان من كانتا فيه والأفأغرب ثم أغرب ثم أغرب، قيل وما هما؟ قال: الصلوة في موقيتها والمحافظة عليها والمواساة .

وروي أيضا عن كتاب الإخوان للصدوق بسند عن الفضل بن عمر مثله .

بيان :

قال في البحار: والأفأغرب، أي مستحق لأن يقال له أغرب أي أبعد كما يقال سحقا وبعدا، أو أقيم المرقم الخيرا هو غارب وبعيد عن الخير، ويمكن أن يقرأ على صيغته أفعّل التفضيل أي هو أبعد الناس من الخير، والأول أفصح وأظهر، قال الجوهرى: غرب عنى فلان يغرب ويعذب أي يعد و غاب وأبل غريب لا تروح على الحي وهو جمع غارب، وفي الحديث من قرأ القرآن في أربعين ليلة غُرب، أي بعد عهد بهما ابتداء منه .

الثامن والأربعون: ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن الخصال عن الخليل بن أحمد عن أبي القاسم البغوي عن علي بن الجعد عن شعبة عن الوليد بن الغنزار عن أبي عمرو الشيباني عن ابن مسعود قال: سألت رسول الله (ص): أي الأعمال أحب إلى الله عز وجل؟ قال: الصلوة لوقتها .

التاسع والأربعون: ما رواه طاب ثراه أيضا في الباب المتقدم منه في خبر

(١) فقال خ ل .

الاعمش بالسند المتقدم عن الصادق ((ع)) قال: الصلوة تستحب فى اول الاوقات .
والخمسون : ما رواه ايضا فى باب وقت فريضة الظهرين عن الهداية قال
الصادق ((ع)) : اول الوقت زوال الشمس وهو وقت الأول وهو افضلها ، وقال ((ع)) : اذا
زال فتحت ابواب السماء فلا يحب ان يسبقنى احد بالعمل انى احب ان تكون صحيفتى
اول صحيفة يكتب فيها العمل الصالح ، وقال ((ع)) : ما يامن احدكم الحدث فى ترك الصلوة
وقد دخل وقتها وهو فارغ ، فاول وقت الظهر من زوال الشمس الى ان تمضى قد مان وقت
العصر من حين يمضى قد مان من زوال الشمس الى ان تغيب الشمس ، وقال : لفضل الوقت
الأول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا .

اذ اعرفت ذلك فاعلم انه استدل بعض الأجلة لأرباب القول الثانى ، بالخبر الأول
الثانى الى الثامن ، ثم قال : فهذه جملة من الأخبار العلمية المنارة واضحة على القول
المذكور ، ولم تنف فى الأخبار على ما يعارضها صريحه ، وغاية ما ربما يتوهم منه المنافاة
اطلاق بعض الأخبار القابل للتقييد بهذه الأخبار ، كما خبر امتداد وقت الظهرين الى
الغروب .

واما ما ذكره فى المدارك وقبله غيره ايضا ، من الاستدلال على ما ذهبوا اليه
بالأخبار الدالة على افضلية اول الوقتين ، فلان منافاة كما اوضحه المحدث الكاشانى فى
كتاب الوافى ، حيث قال بعد نقل صحيحة عبد الله بن سنان ونعم ما قال : والمستفاد من
هذا الخبر وما فى معناه ، ان الوقت الأول للمختار والثانى للمضطر ، كما فهمه صاحب
التهذيب وشيخه المفيد ، ويؤيده اخبار اخرى اتى ذكرها ، ولا ينافى ذلك كون الأول افضل
وكون الثانى وقتا ، لان ما يفعله المختار افضل مما يفعله المضطر ابدأ ، وكما ان العبد بقدر
التقصير معرض للمقت من مولاة ، كذلك بقدر حرمانه عن الفضل مستوجب للعبد عنه ،
نعم اذا كان الله هو الذى عرضه للحرمان فلا يعاتبه عليه ، لان ما غلب الله فالله اولى
بالعذر ، والوقت الثانى اذا للمضطرو ان كان ماشيا او قاعا فالوقت فى حقه حين يقيظه او
تذكره ، وذلك لانه غير مخاطب بتلك الصلوة فى حال النوم والنسيان ، فان الله لا يكلف
نفسا الا ما آتاها الى آخره .

أقول وما يؤيد ما ذكرناه ويؤيد ما سطرناه ، ثم نقل الخبر التاسع والعاشروا لحدى عشر ، وقال : والتقريب فى هذه الأخبار ان المراد بهذه المواقيت المأمور بالمحافظة عليها هى الأوقات الأولية وهى أوقات الفضائل بالارباب ولا اشكال وهى التى يتصف فيها الصلوة بمزيد الشرف والكمال والقبول من حضره ذى الجلال ، وان الأوقات الأخيرة متى لم يكن التأخير اليها ناشئاً عن عذر من تلك الأعذار المذكورة من جملتها منها فى الأخبار ، فصار صاحبها مستوجباً لمزيد البعد منه سبحانه كما دللت عليه هذه الأخبار ، وإنه داخل تحت المشية ، بمعنى انه ليس ممن يستحق عمله ذلك الجزاء بالشوب ، وما عده تعالى على تلك العبادة من الأجر الذى لا تحيط به الأبواب ، بل هو من المرجئين لأمر الله ان شاء عذبه بتقصيره وتأخير الصلوة عن ذلك الوقت ، وان شاء غفى عن تقصيره بكرمه ورحمته ، وهذا ما تضمنه حديث الفقيه المتقدم من ان آخر الوقت غفر الله والعفو لا يكون الا عن ذنب ، والاجاز ان يحمل هذا الوقت الأخير الذى جعل صاحبه تحت المشية على خارج الوقت ، الذى هو المشهور عند هم ، وهو ما بعد غروب الشمس بالنسبة الى الظهرين مثلاً ، كما ربما يتوهمه بعض معكوسى الأدهان ، ومن ليس من فرسان هذا الميدان فانه لو كان كذلك لم يحكم على صاحبه بانه تحت المشية ، بل يجب الحكم عليه بالفسق بل الكفر كما دللت عليه الأخبار والمتقدمة ، من ان تارك الصلوة عند اكافره هو مستحق لمزيد النكال والعذاب ، كما لا يخفى على ذوى الأبواب .

وما يؤيد ذلك تأييد او يعليه تشهيد الأخبار الواردة فى وضع الأوقات وإشارة جبرئيل (ع) بها النبى (ص) ، فانها انما تضمنت اوائل الأوقات خاصة دون اواخرها ، وفى موثقة معوية بن وهب عن ابي عبد الله (ع) ، ثم نقل الخبر الثانى عشر ، وقال : ونحو هذه الرواية وغيرها ايضا ، والظاهر ان وضع هذه الأوقات فى اول الأمر للمكلفين ، ثم حصلت الرخصة لذوى الأعذار والاضطرار بالوقت الثانى بعد ذلك ، كما سيأتى بيانه ان شاء الله تعالى .

وبذلك يجمع بين هذه الأخبار وبين الأخبار الدالة على الوقتين ، بحمل ما دل على الثانى على ذوى الأعذار والاضطرار ، وتخرج الأخبار والمتقدمة شاهد اعلى ذلك .

و من الأخبار الدالة على ما اخترناه ايضا جملة من الأخبار الصحاح الدالة على ان وقت الظهر من زوال الشمس الى أن يذهب الظل قامة ، و وقت العصر الى ان يذهب قاشين ، والاصحاب وان حملوها على اوقات الفضيلة جمعاً بينها وبين ما دل على ان لكل صلوة وقتين ، والأخبار الدالة على امتداد الوقتين الى الغروب ، فليس باولى من حملنا لها على المختار ، وحمل ما عارضها على ذوى الأعدار والاضطرار ، بل ما ذكرناه هو الاولى ، لتأييده بما عرفت من الأخبار ، ولا سيما روايات وضع الأوقات ، وروايات دخول اصحاب الوقت الثانى تحت المشية .

واما ما أجاب به جملة من اصحابنا منهم شيخنا الشهيد فى الذكرى عما رواه الصدوق من قوله ((ص)) : اول الوقت رضوان الله و آخره عفو الله ، من جواز توجيه العفو بترك الاولى ، مثل عفى الله عنك .

وزاد الفاضل الخراسانى انه يمكن الجواب بانه يجوز ان يكون المراد الصلوة فى آخر الوقت بوجوب غفران الذنوب والعفو عنها ، ففيه اولاً ان تنتم الخبر تنادى بان العفو لا يكون الا عن ذنب ، وهو صريح فى كون التأخير موجبا للتأنيب ، فكيف يحمل العفو على ترك الاولى ؟ وقياس الخبر على الآية قياس مع الفارق ، لظهور قرينة المجاز فى الآية من حيث عصمته ، وصراحة الخبر فيما ذكرناه ، باعتبار تنتمه ، وابتعد من ذلك الاحتمال الثانى فانه مما لا ينبغي ان يصفى اليه ولا يعرج فى مقام التحقيق عليه .

وثانياً الأخبار التى قد منها الدالة على ان من لم يحافظ على ذلك الوقت ، كان لله فيه المشية ان شاء غفرله وان شاء عذبه بتقصيره فى التأخير الى الوقت الأخير ، فانه صريح فى استحقاق العقوبة بالتأخير لغیر عذر الى الاوقات الأخيرة ، و من الأخبار الدالة على الحث على الوقت الأول ايضا زيادة على ما قد منها ، وان التأخير عنه الى الثانى لغیر عذر موجب لتضييع ، ما رواه الصدوق فى كتاب المجالس فى الموتى عن عمار الساباطى عن ابى عبد الله ((ع)) ، ثم نقل الخير الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وقال : أقول : المراد بغير وقتها يعنى غير وقت الفضيلة وهو الوقت الأول ، لان السفر احد

الأعذار ، و يظهر من جملة من الأخبار ما ذكر في المقام وما لم يذكر ولا سيما الخبر الأخير ، ان أكثر إطلاق لفظ الوقت انما هو هذا المعنى اعنى الوقت الاول خاصة الا مع القرينة الصارفة عنه ، وقد استفيد من الأخبار المذكورة في المقام يضم بعضها الى بعض ، ان المراد بالوقت المرغب فيه هو الذى يكون للعبد فيه عهد عند الله سبحانه بايقاع الصلوة ، انما هو الوقت الاول ، وان ترتب الفضل فيه ايضا أولا فاولا وهو الوقت الذى اول ما فرض ، وان كان الثانى وقتا ففى الجملة ، وان التأخير الى الثانى ان كان لضرورة او عذر فلا اشكال ولا ريب ، فى كونه وقتا وانه غير مؤاخذ بالتأخير ، وان كان فضله اقل وثوابه انقص ، وان كان لا كذلك فهو تضييع للصلوة ، وان وقعت فيه اداء ، واسقطت القضاء ، الا صاحبها تحت المشية بسبب تقصير فى التأخير ، فان شاء الله عفى عنه وقبل منه وان شاء عذبه .

وملخصه ان وقتية هذا الوقت الثانى أولا وبالذات ، انما لاصحاب الاعذار والاضطرار و رخصة لهم من حيث ذلك ، وان اجتزئت لغيرهم مع استحقاقهم البعد والمؤاخذة من الله سبحانه ، الا ان يعفو بفضله وكرمه .
والى ما ذكرنا يشير كلام الرضا (ع) فى كتاب الفقه حيث قال : وانما جعل آخر الوقت للمعلول ، فصار آخر الوقت رخصة للضعيف لحال علته ونفسه وماله وهى رحمة للقوى والفارغ لعله الضعيف والمعلول ، ثم اطال بذكر بعض النظائر ومرجعه الى ما ذكرناه ، وبذلك يظهر لك قوة ما اخترناه ، وان كان خلاف المشهور لظهوره من الأخبار كالنور على الطور ، انتهى كلامه رفع فى الخط مقامه .
أقول والذى يترجح فى نظرى القاصر ويدور فى فكرى القاتر ، انما اختاره المشهور هو المنصور ولنا وجوه :

الأول : الاجماع المحكى عن السرائر والغنية ، المحتضد بالشهرة العظيمة التى قال بعض الأجلة فى شأنها انها كادت تكون من المتأخرين اجماعا ، بل اجماع فى الحقيقة .

الثانى : الخبر التاسع والاربعون المشتمل على قول الصادق ((ع)) :
 الصلوة تستحب فى اول الاوقات ، المعتضد بما تقدم اليه الاشاره ، والمراد من
 الاستحباب الوارد فى الخبر هو المعنى المصطلح عليه من الطائفة .

الثالث : الخبر الثامن المشتمل على قول الرضا ((ع)) : وجا ان لكل صلوة
 وقتين اول و آخر ، كما ذكرنا فى اول الباب ، و اول الوقت افضلها ، وانما جعل آخر
 الوقت رخصة للضعيف لحال علته و نفسه و ماله ، و هى رحمة للقوى الفارغ لعله
 الضعيف والمعلول .

وها انا انقل النظائر التى ذكرها ((ع)) فى ذيل هذا الكلام ، و قد تركته
 هناك ، قال ((ع)) : و ذلك ان الله فرض الفرائض على اضعف القوم قوة ليسعى
 منها ^(١) الضعيف والقوى ، كما قال الله تعالى : ((فلما استيسر من الهدى)) ، وقال :
 ((فاتقوا الله ما استطعتم)) ، فاستوى الضعيف الذى لا يقدر على اكثر من شاة و القوى
 الذى يقدر على اكثر من شاة ، الى اكثر القدرة فى الفرائض ، و ذلك لان لا يختلف
 الفرائض ولا تقام على حد ، و قد فرض الله تبارك على الضعيف ما فرض الله على
 القوى ، ولا يفرق عند ذلك بين القوى والضعيف ، فلما لم يجز ان يفرض على
 الضعيف المعلول فرض القوى الذى هو غير معلول ، لم يجز ان يفرض على القوى
 غير فرض الضعيف فيكون الفرض مجهولا ، ثبت الفرض عند ذلك على اضعف القوم
 ليستوى فيها القوى والضعيف رحمة من الله للضعيف لعلته فى نفسه ، ورحمة منه
 للقوى لعله الضعيف ، ويستتم الفرض المعروف المستقيم عند القوى و الضعيف
 الحديث .

ولا ريب فيه ، دلالة على ما ذهب اليه المشهور ، كما لا يخفى على من له
 ادنى فهم و شعور .

الرابع : الخبر الرابع المشتمل على النهى بكلمة لا ينبغى ، و هى ظاهرة

(١) فيها خل

فى الكراهة قاله غير واحد من الطائفة .

الخامس : الخير الثانى المشتعل على قوله ((ع)) : وآخر الوقت عفو الله . وهو كالصریح فى عدم الحرمة . لانها باعثة للعقاب بلا شبهة . و اذا كان العبد غير معاقب على فعل شئ . و ان كان به مستحقا للعقاب . فلا يكون ذلك الشئ من الاشياء المحرمة . لعدم صدق الحد المقرر عندهم - رضوان الله عليهم - للحرام عليه بلاريبه . فالمراد منه تاكيد الكراهة فى التأخير كاستحياب التقديم . ولا ينافى ذلك لفظ الذنب الوارد فى قوله ((ع)) : فى ذيل ما تقدم : والعفو لا يكون الا من ذنب . لا طلاقه على ترك كثير من المستحيات . الا تنظر الى الخير الثالث عشر المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله : و نوافلها ثمان ركعات قبل الظهر الى آخره . من قوله ((ع)) : فى النوافل ان تارك هذا ليس بكافر ولكنها ^(١) معصية . لانه يستحب اذا عمل الرجل عملا من الخير ان يدوم عليه .

هذا مضافا الى ان الذنب هو ما يحصل من المخالفة لامر الامر . فكما ان ما يحصل من مخالفة الامر الواجب يصير باعثا للعقاب . فكذا ما يحصل من مخالفة الامر المندوب و ارتكاب النهى المكروه . يصير باعثا لحرمان الثواب و توجه نوع من العتاب .

والحاصل ان التأخير عن الوقت الاول لما كان مكروها فى الغاية . فمن آخر الصلوة الى الوقت الآخر مخالف لمولاه . لانه نهي عن التأخير فيحصل عليه لذلك ذنب . كيف لا والذنب موضوع لما يحصل بالمخالفة مطلقا . ولو كان ما خالفه مكروها . و يرشدك الى ما ذكرناه كتب الادعية الواردة عن اهل بيت العصمة سلام الله عليهم و منها التزبور لال محمد صلى الله عليه و آله الصحيفة الكاملة المملوءة من اطلاقهم الذنب على ما يحصل من ترك الاولى ولو فى الجملة . لا نسهم ((ع)) عالمين

(١) هذا مضافا الى انه يمكن ان يقال ان ما ذكر فى ذيل الخير من قوله والعفو الى آخره . ليس من كلام المعصوم بل هو من كلام الصدوق و هذا وان كان خلاف الظاهر ولكن مما يورث الوهن فى التمسك به . (منه)

بعضتهم بلا ريب ولا شبهة .

لا يقال غاية ما يستفاد من الأدعية المروية عنهم هو الاطلاق ، والاطلاق اعم من الحقيقة والمجاز ، لأننا نقول اللفظ المستعمل فى المعنيين اللذين لهما قدر مشترك ، الأصل ان يكون موضوعا له كما حققناه فى الاصول .

فان قلت : هذا مسلم اذا لم يكن احد المعنيين المستعمل فيه اللفظ متبادرا ، ومع الأصل ان يكون موضوعا للمعنى المتبادر ، فالأصل فيما نحن فيه ان يكون الذنب موضوعا لما يحصل من ارتكاب الفعل المحرم لأن المتبادر منه ذلك .

قلت : سلمنا ذلك ، ولكن لا يصلح سلب الذنبية عن اتى بالفعل المكروه ، كيف لا والعتاب يتوجه عليه بالاثبات به ، ولولم يكن عليه ذنب مطلقا ، لما حسن توجه العتاب عليه .

توضيح المطلب ^(١) ان السلطان اذا قال انه لا ذنب للعبد الفلانى مطلقا

(١) فان قلت اذا كان ارتكاب المكروه مستلزما لنوع من العتاب فيلزم ان يكون المكروه مما لا يجوز ارتكابه كالحرام لان العتاب ايضا نوع من العذاب عند اولى الالباب . قلت لما كان ارتكاب المكروه مما لا يورث بعدا تاما كالحرام وان كان مورثا للبعد عن ساحة الحضور فى الجملة فلذا جوز ارتكابه . نعم لما كان ارتكابه مورثا للبعد عن الله سبحانه ولو فى الجملة فلذا لا يرتكبه ارباب المعرفة واليقين ويصيرون اوقاتهم مستغرقة فى الارتياح والحنين حذرا من وقوع الحسرة والندامة عند حلول الموت والقيامة بل لا يجوزون لأنفسهم ارتكاب الفعل المباح حذرا من الحسرة الواقعة عند النظر فى العمر المضيع فيه و شوقا الى تقديمها بحبه المحبوب على ما تلتذ به انفسهم وينادى بذلك قول السجاد (ع) ((فى مناجاته الثالثة عشر الواقعة فى مناجاته السماة بخمسة عشر ماصورته : واستغفرك من كل لذة بغير ذكرك و من كل راحة بغير انك و من كل سرور بغير قريك و من كل شغل بغير طاعتك و اما الذين لم يستضى قلوبهم بنور معرفة الله فهم لا ينظرون الى ما ذكرنا بل غاية جهدهم ان يرتكبوا ما ليس فى فعله العقاب والعذاب وان كان باعنا لنوع من العتاب وليس فى قلوبهم على ما اتوا وجلة وهم الجهلة . و ليسط الكلام مقام آخر ليس هنا موضع ذكره والله هو الهادى الى سبيله . (منه)

ثم عاتبه ولامه على شيء ، لذمه العقلاء ، وليس ذلك الا لكون الذنب موضوعا لما يحصل عن مخالفة المحبوب ولو كان حبا استحبابيا ، وبالجملة من تدبر في الآيات القرآنية والأدعية والآثار المروية عن المعصومين ((ع)) ، يقول المذكور هو المنصور بحيث لا يأتيه نقص ولا قصور ، و ذيل الخبر الثالث عشر المتقدم في شرح قول المصنف : و نوافلها انتهى من تعليقه ((ع)) العصيان المترتب على ترك النافلة ، بقوله : لأنه يستحب ، الى آخره ، لذلك كالنور على الظور ، وقد تقدم في البيان المتقدم بعد نقل هذا الخبر ما ينفعك فراجع . و ذيل الخبر التاسع المتقدم هناك لا يخلو عن تأييد فراجع .

و اذا لم يصح سلب الذنوبية عن الآتي بالفعل المكروه يتعين العمل بالأفضل الاول ، لان عدم صحة السلب من اقوى امارات الحقيقة ، فظهر بما ذكرنا اننا اذا حملنا الخبر الثاني على تأكيد الاستحباب في اول الوقت و تأكيد كراهة التأخير ، لا ينافيه لفظ الذنب الواقع في ذيله .

و يظهر من العقيد في المقنعة انه قال بضمون هذه الرواية ، حيث قال : ولا ينبغي لأحد ان يؤخر الصلوة عن اول وقتها ، وهو ذاكر لها ، غير ممنوع منها ، فان اخرها ثم اخترم في الوقت قبل ان يؤدبها كان مضيعا لها ، و ان بقى حتى يؤدبها في آخر الوقت عفى عن ذنبه في تأخيرها ، فنسبة القول بالمنع الباطل في مكانه .

و يرشدك الى ذلك ما ذكره الشيخ في التهذيب في شرح هذا الكلام ، ما صورته . و ليس لاحد ان يقول ان هذه الأخبار انما تدل على ان اول الأوقات أفضل ، و لا تدل على انه يجب في اول الوقت ، لأنه اذا ثبت انها في اول الوقت افضل ولو لم يكن هناك منع ولا عذر ، فانه يجب ان يفعل ، ومتى لم يفعل والحال على ما وصفناه استحق اللوم والتعنيف .

و لم يرد بالوجوب ههنا ما يستحق بتركه العقاب ، لأن الوجوب على ضربين عندنا ، منها ما يستحق بتركه العقاب ، ومنها ما يكون الاولى فعله و لا يستحق

بالاخلال به العقاب . وان كان يستحق به ضرب من اللوم والعتب . وعن النهاية انه قال فيها لا يجوز لمن ليس له عذر ان يؤخر الصلوة من اول وقتها الى آخره مع الاختيار . فان آخرها كان مهملًا لفضيلة عظيمة وان لم يستحق العقاب . لان الله تعالى قد عفى له عن ذلك . ونحوه عن القاضى فى شرح الجمل . وبهذا يظهر قوة ارادة المانعين من المنع ما يوافق المختار . كما يرشدك اليه هذه العبارات المشتعلة على المنع . الصريحة فى الموافقة للمشهور . وبما ذكرظهر ونص ما ينقل عن الشارح الفاضل .

قال بعض الاجلاء : وجدت فى بعض الكتب المشتعلة على جملة من رسائل شيخنا الشهيد الثانى . وجملة من الاسئلة واجوبتها والظاهر انها ايضا له قد من سره . هذه صورة سؤال وجواب بهذه الكيفية :

مسئلة : قيل ان تاخير الصلوة الى آخر الوقت لا يجوز الا لذوى الاعذار فهل غيرهم على هذا القول يجتمع الاداء والاثم ام لا ؟ فان كان الاول فقد اجتمعوا وان كان الثانى فقد ورد : اول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله . فعلى ما يحمل الخير ؟

الجواب المشهور بين المتأخرين اشترك وقت الغرضين على الوجه الاول . الذى فصلوه جميعا بين الاخبار وان دل بعضها على ذلك وبعضها على اختصاص كل واحد بوقت مع الاختيار . يحمل هذه على الفضيلة . وخالف جماعة فحكموا باختصاص جواز التأخير بذوى الاعذار . وعليه من آخر لا لعذر اثم . وبقى اداء ما دام وقت الاضطراب باقيا . والخبر الذى ذكرتموه ظاهر فى هذا القول . لان الحق يقتضى حصول الذنب . واصحاب القول الاول على المبالغة فى الكراهة ونقصان الثواب انتهى فتأما جدا .

السادس : الاخبار الدالة على الامتداد والتوسعة . كالخير السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين وما ضاهاها من الاخبار المتقدمة وغيرها . والاختصاصية غير ضائرة لكان الاجماع المركب . وهذه الاخبار وان كانت مطلقة مقابلة

للتقييد بالاخبار الدالة على المنع بحسب الظاهر ، ولكن المكافاة مفقودة ،
لرجحان الاخبار المطلقة بالاصل والشهرة العظيمة و موافقة الكتاب و الاجماع
المحكىة وغيرها مما تقدم اليه الاشارة .

السابع : اطلاق قوله تعالى : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ، و
ما دل على المنع غير قابلة للتقييد لما مر .

الثامن : الخبر الاول والرابع و ما ضاها هما من الاخبار المشتل على
قوله ((ع)) : و اول الوقت افضل ، والمفاضلة يقتضى الرجحان مع التساوى فى
الجواز قاله غير واحد منهم ، لا يقال قوله ((ع)) فى آخر الخبر الاول ؛ وليس لاحد
الى آخره ، يقتضى المصير الى المنع ، لا نقول لا بد له من تأويل ، وهو ان يكون المراد
سلب الاباحة بالمعنى الاخص و هو ما تساوى طرفاه .

فان قلت : اول صدر الخبر ، وابق الذيل على حاله .

قلت : ذلك وان امكن بان يكون الصلوة فى آخر الوقت لعذر انقص فضلا من
الواقعة فى آوله ، ولكن عدم تأويل الصدر هو الاولى للاصل والشهرة و الاجماع
المحكىة وغيرها و لسبقه ، اذ به يظهر ان الثانى على طريق الاول .

وحاصل الكلام فى هذا المقام ان الناظر البصير والناقد الخبير ، اذا نظر
فى جميع الاخبار المتقدمة واحدا بعد واحد ، وغيرها من الاخبار التى لا يكاد
ان تحصى ، المروية فى الكتب الاربعة وغيرها ، و تأمل فى مضامينها ثم تدبر فى
قرائن احوالها و مفاهيمها ، يظهر له صحة ما ندعيه ، وان ما ذكره الخصم كما
نقلنا جميع كلامه وما اطلال به من نقض و ابرامه ، ليس شئ فيه ، بل جل الاخبار
التي استند اليها دلالة لها على ما يدعيه ولا صراحة فيها يعنيه ، بل الظاهر منها
عند امعان النظر فى عباراتها و ما تفيد بصريحها و اشاراتها ، انها منطبقة مع
الاخبار الدالة على المشهور كما لا يخفى على المتأمل المصنف دون المكابر
المتعسف .

نعم استحباب الاتيان بها فى اول الاوقات مؤكد فى الغاية بحيث يقرب

ان يصل الى درجة الوجوب ، روى فى البحار فى باب الحث على المحافظة على الصلوات عن ارشاد القلوب للديلمى قال : كان على ((ع)) يوما فى حرب صفين مشغلا بالحرب والقتال . وهو مع ذلك بين الصفيين يراقب الشمس ، فقال : له ابن عباس : يا امير المؤمنين ، ما هذا الفعل ؟ قال : انظر الى الزوال حتى تصلى ، فقال ابن عباس ، وهل هذا وقت صلوة ؟ ان عندنا الشغل بالقتال عن الصلوة ، فقال ((ع)) : على ما نقاتلهم انما نقاتلهم على الصلوة ، قال : ولم يترك صلوة الليل قط حتى ليلة الهرب ، والتأخير مكروه فى الغاية بحيث يقرب ان يلحق بالمحرمات ، للخبر الثالث والتاسع والعاشر وما ضاهاها ، وامر الاحتياط واضح .

فائدة :

قال فى المفاتيح بعد تقويته مذهب الشيخين : ثم المستفاد من المعتمدة ان ادنى عذر كاف فى التأخير انتهى ، وعبارة المبسوط على ما عرفت سابقا ايضا ناظرة الى ذلك .

اقول ويمكن ان يستنبط ذلك من الخبر الثالث والثلاثين والثانى والثلاثين والثلاثين المؤيد بالخبر الحادى والثلاثين على اشكال ، وسيجىء ان شاء الله ما له دخل فى المقام .

وحيث عرفت ان لكل صلوة وقتين (فاول وقت) صلاه (الظهر اذا زالت الشمس) بلا خلاف بين الاصحاب ، بل علماء الاسلام على ما ذكره بعض الاجلة ، بل عليه الاجماع محققا ومحكما فى عيائن جماعة ، ومنهم من المنتهى ، والمختلف طاب مضجعه فى التحرير ، بل قال بعض المحققين : انه ضرورى الدين ، والنصوص بذلك كثيرة متجاوزة عن حد الاستفاضة بل متواترة ، وقد مضى الى جملة منها الاشارة ، هذا مضافا الى ما دلت عليه الآية من قوله سبحانه اقم الصلوة لدلوك الشمس الى آخرة ، والدلوك هو الزوال للغة والاخبار ، منها الرواية المتقدمة فى قبيل بيان صلوة الوسطى ، واما رواية سعيد الاعرج واسماعيل عبد الخالق ويعقوب بن شعيب وغيرها المروية فى التهذيب فى اوائل المواقيت فى الزيادات .

الدالة على ان وقت الظهر ما بعد الزوال يقدم او ذراع او نحو ذلك ، فانها
محمولة على وقت المتنفل او غيره كما سيأتى تفصيل الكلام ان شاء الله فانتظر .
فائدة :

زوال الشمس عبارة عن ميلها عن وسط السماء ، وانحرافها عن دائرة نصف
النهار العارة بقطبي الافق و بقطبي معدل النهار ، نحو المغرب .
روى في النهاية في باب علة وجوب خمس صلوات مرسل عن الحسن بن
على ، وفي المجالس له والعلل على ما نقله في البحار في باب علل الصلوة عن
محمد بن علي ماجيلويه عن عمه عن احمد بن محمد البرقي عن علي بن الحسين
الرقى عن عبد الله بن جبله عن معوية بن عمار عن الحسن بن عبد الله عن أبيه عن
جده الحسن بن علي عليهما السلام قال : جاء نفر من اليهود الى رسول الله (ص)
فسأله اعلمهم من مسائل ، فكان فيما سأله : اخبرني عن الله لأي شيء وقت هذه
الصلوات في خمس مواقيت على امتك ، في ساعات الليل والنهار ؟ قال النبي
((ص)) : ان الشمس اذا طلعت عند الزوال لها حلقة تدخل فيها فاذا دخلت
فيها زالت الشمس فيسبح كل شيء دون العرش لوجه ربي ، وهي الساعة التي
يصلى على فيها ربي ، ففرض الله عز وجل على وعلى امتي فيها الصلوة ، وقال
اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ، وهي الساعة التي يؤتى فيها بجهنم
يوم القيمة ، فما من مؤمن يوفق تلك الساعة ان يكون ساجدا او راكعا او قائما ، الا
حرم الله جسده على النار الحديث .

ايضاح :

يحتمل ان يكون المراد بالحلقة دائرة نصف النهار ، ولا ريب انها مختلفة
بالنسبة الى البقاع والبلاد لمكان اختلاف دائرة الافق ، فعلى هذا تختلف
اوقات صلوات اهلها ، فالمراد بقوله ((ص)) : فيسبح كل شيء ، على ما ذكره بعض
الأجلة تسبيح اهل كل بقعة عند بلوغها الى نصف نهارها ، ويكون ابتداء
التسبيح عند بلوغ نصف نهار اول بلد من المعمورة .

واما صلوة الله على النبى ((ص)) فى تلك الساعة ، فاما ان يعتبر فيها نصف نهار بلده ، او يقال يتكرر من ابتداء نصف النهار من أول المعمورة الى ان يخرج من جميع انصاف النهار لها .

واما الاتيان بجهنم فى تلك الساعة ، فالمراد بلوغ نصف نهار المحشر تقديرا ، اذ ليس للشمس فى القيمة حركة كما يظهر من الأخبار ، صرح به بعض الأجلة ، او يقال جميع ذلك اليوم لمحاذاة الشمس بسمت رأسهم بمنزلة الزوال فالمعنى انه لما كانت الشمس يوم القيمة مسامة لرؤس أهلها لاتزول ، فينبغى فى الدنيا اذا صارت بتلك الهيئة ان يذكروا أهوالها وشدائدها ، التى من جعلتها احضار جهنم فيها ، قيل والمراد بكل شئ دون العرش عنده او تحته ، والعرش وما دونه ، كما قيل فى قول امير المؤمنين ((ع)) سلونى عما دون العرش او كل شئ عند عرش علمه تعالى اى جميع المكنونات ، قيل : وانما يسبح الله كل شئ دون العرش عند الزوال مع اياه فى كل وقت على الدوام ، لظهور النقص بالزوال و الانحطاط والهبوط للشمس التى هى رئيس السماء وواهب الضياء ، بأمر الله سبحانه وطاعته . وهى مما يعبد من دون الله ، وهى اعظم كوكب فى السماء ، جسما ونورا ، ويسبح الله عند ذلك عما يوجب النقص والافول ، قال الخليل (ص) لما اقلت : ((انى لا احب الافلين ، انى وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيفا وما انا من المشركين .

وانما يصلى الله على نبيه ((ص)) فى تلك الساعة ، لتسبيحه ((ص)) اياه فى تلك الساعة زيادة على غيرها من الساعات ، وليشار بذلك الى انه ليس لارتفاع منزلته ((ص)) الانحطاط ولا لصعوده الى جنابه سبحانه هبوط ، وعلة فرض الصلوة فى تلك الساعة هى علة التسبيح .

اعلم ان لمعرفة الزوال طرقا :

الأول : زيادة الظل بعد انتهاء نقصانه ، او حدوته بعد عدمه ، والمراد بالظل فى مبحث الاوقات هو المأخوذ من المقياس القائم عمودا على سطح الافق

المسمى بالظل الثاني والمستوى والمبسوط ، لا المأخوذ من المقياس المنصوب على موازاة سطح الافق المسمى بالظل الاول والمعكوس والمنتصب .

بيان :

ذلك ان الشمس اذا طلعت وقع لكل شاخص قائم على سطح الارض ، بحيث يكون عمودا على سطح الافق ظل في جانب المغرب ، ثم لا يزال ينقص كلما ارتفعت الشمس ، حتى تبلغ كبد السماء وتصل الى دائرة نصف النهار المارة بقطبي الافق وبقطبي معدل النهار كما ذكرنا سابقا ، وتقاطع دائرة الافق على نقطتين يدعى احد بهما نقطه الجنوب وهى التى فى تلك الجهة ، والاخرى نقطة الشمال ، ويقال للخط الواصل بينهما خط نصف النهار وخط الزوال وخط الجنوب والشمال . وقطباها لمرورها بقطبي المعدل والافق نقطتا المشرق والمغرب ، وحينئذ فيكون ظل الشاخص ^(١) المذكور واقعا على خط نصف النهار وهناك ينتهى نقصان الظل المذكور ، وقد لا يبقى للشاخص ظل اصلا فى بعض البلاد ، واذا بقى الظل فمقداره مختلف باختلاف البلاد والفصول ، فكلما كان بعد الشمس عن سامة رؤس اهل البلد اكثر ، كان الظل فيها اطول ، فاذا مالت عن وسط السماء وانحرفت عن دائرة نصف النهار الى المغرب ، فان لم يكن بقى ظل حدث حينئذ فى جانب المشرق ، وكان ذلك علامة الزوال ، وان كان قد بقى اخذ فى الزيادة حينئذ فيكون ذلك علامة الزوال ايضا ، واما الظل الاول فهو ضد للظل الثانى ، لان الشمس اذا طلعت يبتدى الظل الاول ويكون الثانى فى نهاية طوله ، ثم لا يزال يتزايد الاول شيئا فشيئا بحسب ارتفاع الشمس ويتناقص الثانى كذلك ، واذا بلغت الشمس دائرة نصف النهار يكون الاول فى غاية طوله الممكن له فى ذلك اليوم ، والثانى فى نهاية قصره حتى لو كانت على سمت الراس ينعدم الثانى بالكلية ، وينتهى الاول الى اقصى الغايات ، ثم بعد ذلك

(١) لما برهن ان عظمة اذا مرت بقطب اخرى تمر تلك ايضا بقطبها . (منه)

يأخذ الاول في التناقص والثاني في التزايد ، الى ان ينعدم الاول عند وصول الشمس الى افق الغرب و يبلغ الثاني نهايته في الطول .

وبالجملة المراد بالظل هنا هو العيسوط كما اشرنا اليه . وهو الذي ورد في الأخبار ، مثل ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة مرفوعا عن سماعة قال قلت لأبي عبد الله (ع) : جعلت فداك متى وقت الصلوة ؟ فاجل يلفت بعينا و شمالا كأنه يطلب شيئا ، فلما رأيت ذلك تناولت عودا فقلت : هذا تطلب ، قال : نعم فأخذ العود فنصبه بخيال الشمس ، ثم قال : ان الشمس اذا طلعت كان الفى طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تزول ، فاذا زالت الشمس زادت فاذا استبينت الزيادة فصل الظهر ، ثم تسهل قدر ذراع وصل العصر .

وما رواه التهذيب ايضا في الباب المتقدم عن علي بن ابي حمزة قال : ذكر عند ابي عبد الله (ع) زوال الشمس قال فقال ابو عبد الله (ع) : تأخذون عودا طوله ثلاثة اشبار وان زاد فهو ابيض ، فيقام فما دام ترى الظل ينقص فلم تزل ، فاذا زاد الظل بعد النقصان فقد زالت .

وما رواه الصدوق في الفقيه في باب معرفة زوال الشمس مرسلا عن الصادق عليه السلام انه قال : تبيان زوال الشمس ان تأخذ عودا طوله ذراع واربع اصابع فتجعل اربع اصابع في الأرض فاذا نقص الظل حتى يبلغ غايته ثم زاد فقد زالت الشمس ، وتفتح ابواب السماء وتهب الرياح وتفضي الحوائج العظام .

والذي يستفاد من هذه الأخبار من استعمال الزوال بان ينصب مقياسا و يقدر ظله عند قرب الشمس من الاستواء ، ثم يصبر قليلا ويقدر فان كان دون الاول او بقدره قالى الان لم تزل ، وان زاد فقد زالت ، مبني على الغالب بالنسبة الى البلاد والزمان ، والا فقد عرفت ان الظل قد ينعدم في بعض البلاد ، وعليه فاستعلامه انما هو في الحدوث بعد الانعدام .

والمصنف طاب ثراه تبع هذه الروايات الواردة في الغالب ، وقال في استعمال الزوال (المعلوم بزيادة الظل بعد نقصه) ولم يقل بظهور الظل في

جانب الشرق ونحوه من الالفاظ الشاملة للقسامين كغيره ، وهذا الطريق عام
المنفع بالنسبة الى العالم والعامي ، الا انه انما يعلم به زوال الشمس بعد زمان
طويل كما صرح به الشارح الفاضل وغيره .
وهم وتنبيه :

حكى عن المصنف طاب ثراه انه جعل في المنتهى عدم نقص الظل علامة
للزوال ، وفيه نظرا ما اولافلان الظل عند قرب الزوال جدا ربما لا يحسن بتقصانه
و يرى كانه و اقف لا يزيد ولا ينقص كما صرح به في الحبل المتين وغيره ، فلا يكتفى
عدم ظهور النقص في الحكم بالزوال ، هذا مضافا الى ما دل على ان للشمس
قبيل الزوال لها ركود ، مثل ما رواه الصدوق - طاب مضجعه - في الفقيه في باب
ركود الشمس في الصحيح عن حريز بن عبد الله انه قال : كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام ، فسأله رجل فقال له : جعلت فداك ان الشمس تنقضى ثم تركد
ساعة من قبل ان تزول ، فقال : انها تو امر تزول ولا تزول .

وما رواه الفقيه ايضا في الباب المتقدم قال : وسئل الصادق ((ع)) عن
الشمس كيف تركد كل يوم ، ولا يكون لها يوم الجمعة ركود ؟ قال : لأن الله
عز وجل جعل يوم الجمعة اضييق الايام ، فقليل له : ولم جعله اضييق الأيام ؟ قال : لأنه
لا يعذب المشركين في ذلك اليوم لحرمته عنده .

وما رواه الكافي في آخر باب فضل يوم الجمعة عن محمد بن اسمعيل بن
يزيع عن الرضا ((ع)) قال قلت له : بلغني ان يوم الجمعة اقصر الأيام ، قال : هو
كذلك ، قلت : جعلت فداك كيف ذاك ؟ قال : ان الله تبارك وتعالى يجمع
ارواح المشركين تحت عين الشمس فاذا ركبت الشمس عذب الله ارواح المشركين
بركود الشمس ساعة ، فاذا كان يوم الجمعة لا يكون للشمس ركود دفع الله عنهم
العذاب لفضل يوم الجمعة فلا يكون للشمس ركود .

اللهم الا ان يقال بما نقله المحقق المجلسي عن بعض ، قال في البحار
في باب اوقات الصلوة بعد ان روى عن الاختصاص للمفيد عن محمد بن احمد

العلوي عن احمد بن زياد عن علي بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي الصباح الكناني قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن قول الله الم تر ان الله يسجد له من في السموات والأرض والشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب الى آخر الآية ، فقال : ان للشمس اربع سجعات ، وساق الخبر الى ان قال : واما السجدة الثانية فانها صارت في وسط القبة وارتفع النهار وركدت قبل الزوال ، فاذا صارت بهذا العرش ركدت وسجدت ، فاذا ارتفعت من سجودها زالت عن وسط القبة ، فتدخل وقت صلوة الزوال ، ما صورته : والركود السكون والثبات ، واول هنا بعدم ظهور حركتها بقدر يعتد بها عند الزوال ، وعدم ظهور زيادة الظل حينئذ ، اذ لو قيل بالركود حقيقة عند زوال الشمس في كل بلد يلزم سكونها دائما ، اذ كل نقطة من مدار الشمس محاذية لسمت رأس افق من الآفاق ، وتخصيص الركود بافق خاص كمكة او المدينة مع بعده ، يستلزم سكونها في البلاد الاخرى بحسبها في اوقات اخرى ، فان ظهر مكة يقع في وقت الضحى في بلد آخر ، فيلزم ركودها في ضحى ذلك البلد ، وهو في غاية البعد والسكوت عن تلك الأخبار البعيدة عن ظواهر العقول ، والتسليم اجمالا لما قصد المعصوم بها على تقدير ثبوتها احوط واولى ، انتهى .

واما ثانيا فلان المستفاد من اللغة ، والأخبار منها خبر سماعة ، وخير علي بن ابي حمزة المتقدمان ، والمرسلة ، ورواية الاختصاص ، وكلام علمائنا الأبرار ، ان الزوال انما يحصل بعد ذلك وهو ميلها عن الدائرة الى جهة المغرب ، فكيف يصح ما ذكره من الاكتفاء في ثبوت الزوال بعدم النقص ؟ وبهذا ظهر خطأ الفاضل محمود بن محمد بن عمر الجعفي ايضا حيث قال في كتابه في الهيئة كالفاضل علي القوشجي ما صورته : واذا انتهى الظل نهايته عند غاية ارتفاع الشمس فهو اول وقت الظهر ، والعجب من شارحه انه قال بعد ما ذكر : وفيه نظر لأن اول وقته بعيد الزوال بالاتفاق ، ويعرف بميل الظل عن خط نصف النهار ان كان مستخرجاً ، او بدونه ان لم يبق في نصف النهار ، او ازيد على ما كان ان بقي

انتهى .

والخطأ إنما نشأ من توهم كون الزوال اسماً لبلوغ الشمس إلى دائرة نصف النهار ، وهو خطأ واضح مخالف للغة والآثار ، و العامة ليست مخالفة للخاصة في ذلك ، بل هما معاً قائلان بأن أول وقت الظهر هو الدلوك المفسر بالزوال بل قد عرفت أن بعض المحققين جعل من ضروري الدين كون الزوال أول وقت الظهر .

الثاني : استعلام ذلك بالأقدام . روى الصدوق في الفقيه في باب معرفة زوال الشمس في الصحيح عن عبد الله بن سنان ، و التهذيب في اواخر باب المواقيت في الزيادات معلقاً عنه عن أبي عبد الله ((ع)) قال : تزول الشمس في نصف من حزيران على نصف قدم ، وفي النصف من تموز على قدم ونصف ، وفي النصف من آب على قدمين ونصف ، وفي النصف من ايلول على ثلاثة اقدام ونصف ، وفي النصف من تشرين الأول على خمسة ونصف ، وفي النصف من تشرين الآخر على سبعة ونصف ، وفي النصف من كانون الاول على تسعة ونصف ، وفي النصف من كانون الآخر على سبعة ونصف ، وفي النصف من شباط على خمسة ونصف ، وفي النصف من آذار على ثلاثة ونصف ، وفي النصف من نيسان على قدمين ونصف ، وفي النصف من أيار على قدم ونصف ، وفي النصف من حزيران على نصف قدم .

و روى في البحار في اواخر باب اوقات الصلوة عن الخصال عن أبيه عن احمد بن ادريس عن محمد بن احمد بن يحيى بن عمران الأشعري عن الحسن بن موسى الخشاب عن الحسن بن اسحق التميمي عن الحسن بن أخي الضبي عن عبد الله بن سنان مثله .

و روى أيضاً في المكان المتقدم عن المناقب لابن شهر آشوب عن عبد الله

بن سنان مثله .

تبيين :

قال المحقق المجلسي في البحار : قوله ((ع)) على نصف قدم ، أي تزول الشمس بعد ما بقي من الظل نصف قدم ، و القدم على المشهور سبع الشاخص فان الأكثر يقسمون كل شاخص بسبعة اقسام و يسمون كل قسم قدما ، بناء على ان قامة الانسان المستوي الخلقة تساوي سبعة اضعاف قدمه .

قال في المنتهى : اعلم ان المقياس قد يقسم مرة باثني عشر قسما ، و مرة بسبعة اقسام او ستة و نصف ، و مرة بستين قسما ، فان قسم باثني عشر قسما سميت الأقسام اصابع فظله ظل الأصابع ، وان قسم بسبعة اقسام او ستة و نصف سميت اقداما ، وان قسم بستين قسما سميت اجزاء ، ثم قال رحمه الله : الظاهر ان هذه الرواية مختصة بالعراق وما قاربها ، كما قاله بعض علمائنا ((رض)) لأن عرض البلاد العراقية يناسب ذلك ، ولان الراوي لهذا الحديث وهو عبد الله بن سنان عراقي ، فالظاهر انه ((ع)) بين علامة الزوال في بلاده ، انتهى .

أقول وهذا الحمل جيد كما استجوده جملة من علمائنا الأبرار ، اذ لا يلزم ان تكون القاعدة المنقولة عنهم ((ع)) في تلك الأمور عامة شاملة لجميع البلاد والعروض والآفاق ، بل يمكن ان يكون الغرض بيان حكم بلد الخطاب او بلد المخاطب ، او غيرهما مما كان معهودا بين الامام و بين رواية من البلاد التي كان عرضها اكثر من الميل الكلي ، اذ ما كان عرضه مساويا للميل ينعدم فيه الظل يوما واحدا حقيقة و بحسب الحسن اياما ، وما كان عرضه اقل ينعدم فيه الظل يومين حقيقة و ايا ما حسا .

و اورد المحقق المجلسي على الرواية امورا ثم تفصّل عنها بجواب لا أرى كثير فائدة في ذكرهما ، وهما أنا اذكر واحدا من ايراداته : وهو ان ظل الزوال يزداد من اول السرطان الى اول الجدى ، و ينقص من اول الجدى الى اول السرطان يوما فسيوما ، وشهرا فشهرًا على سبيل التزايد و التناقص ، بمعنى ان ازدياده و انتقاصه في اليوم الثاني والشهر الثاني ، ازيد من ازدياده و انتقاصه في اليوم الاول والشهر الاول ، وهكذا في الثالث بالنسبة الى الثاني ، وفي الرابع

بالنسبة الى الثالث، حتى ينتهى الى غاية الزيادة والنقصان التى هى بداية الآخر. ومن هذا القبيل حال ازدياد الساعات وانتقاصها فى ايام السنة و لياليها .

ووجه الجميع ظاهر على الناقد الخبير فكون ازدياد الظل فى ثلاثة اشهر قدما قدما ، وفى الثلاثة الاخرى قدمين قدمين كما فى الرواية ، خلاف ما تحكم به الدراية انتهى . ولا يخفى جودته . ولا يحضرنى الان جوابا شافيا . وبالجمله الاعتماد على الرواية مشكل والله هو العالم .

فائدة :

قال السيد الداماد قدس سره : الشمس فى زماننا هذا درجة تقويمها فى النصف من حزيران بحسب التقريب الثالثة من سرطان ، وفى النصف من تموز الثانية من الاسد ، وفى النصف من آب الاولى من السنبلة ، وفى النصف من ايلول الثانية من العيزان ، وفى النصف من تشرين الاول الاولى من العقرب ، وفى النصف من تشرين الآخر الثالثة من القوس ، وفى النصف من كانون الاول الثالثة من الجدى ، وفى النصف من كانون الآخر الخامسة وفى النصف من شباط الخامسة من الحوت ، وفى النصف من آذار الرابعة من الحمل ، وفى النصف من نيسان الرابعة من الثور ، وفى النصف من ايار الرابعة من الجوزاء ، وهذا الامر التقريبى ايضا متغير على مرالد هور تغييرا يسيرا .

الثالث : مما يعلم به الزوال ، ما اشار اليه المصنف طاب ثراه بقوله : (او ميل الشمس الى الحاجب الايمن للمستقبل) لقبلة اهل العراق ، كما قيده غير واحد منهم ، و مما يدل على هذه العلامة من الاخبار الخبر الرابع عشر المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثانى فى اوقاتها ، المشتمل على قوله ((ص)) : اتانى جبرئيل ((ع)) وقت الصلوة حين زالت الشمس فكانت على حاجبه الايمن ، قاله بعض الاجلاء ، وفيه ما ترى بحسب بادى النظر .

واما بحسب النظر الدقيق ، فلعل المتبادر منه ما ذكره ، سيما اذا انضم الى ما رواه فى البحار فى اواخر باب البحث على المحافظة على الصلوات عن كتاب

الغارات لابراهيم بن الثقفى باسناد هـ عن ابن نيبانه قال : قال على ((ع)) فى خطبته : الصلوة لها وقت وساق الحديث ، الى ان قال ((ع)) : ووقت صلوة الظهر اذا كان القيط يكون ظلك مثلك ، واذا كان الشتاء حين تزول الشمس من لفلك و ذلك حين تكون على حاجبك الايمن ، مع شروط الله فى الركوع والسجود الحديث .

و عن الشيخ فى المبسوط انه قال : وقد روى ان يتوجه الى الركن العراقى اذا استقبل القبلة ووجد الشمس على حاجبه الايمن ، علم انه قد زالت .
و بالجملة الظاهر ان هذه العلامة انما تتم بالنسبة الى اطراف العراق الغربية ، ممن يكون قبلتهم نقطة الجنوب ، اذ يكون دائرة نصف النهار حينئذ بين العينين ، فاذا زالت الشمس عن دائرة نصف النهار نحو المغرب مالت بالضرورة الى الحاجب الايمن ، واما اطراف العراق الشرقية وما والاها فمن قبلتهم عن نقطة الجنوب نحو المغرب ، فعند ميل الشمس الى الحاجب الايمن يكون قد مضى من الزوال مقدار غير قليل ، وان كان ذلك فى اواسط العراق اقل لقلة انحرافهم نحو المغرب بالنسبة الى الأطراف الشرقية .

قال فى الحبل المتين : والمذكور فى كتب الاصحاب ان الزوال يعرف بما مور :
الاول : ميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن استقبل قبلة عراق العرب ، اعنى اطراف العراق الغربية كالموصل وما والاها ، مما يساوى طولهم طول مكة شرفها الله تعالى . فان قبلتهم الجنوب ، واما اطرافها الشرقية كالبصرة وما والاها مما يزيد طولهم على طول مكة كثيرا ، فعند ميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل قبلتهم ، يكون قد مضى من الزوال مقدار غير قليل ، لان قبلتهم منحرفة الى المغرب كثيرا ، فان علامتهم جعل الجدى على الخد الايمن ، نعم يمكن جعل ذلك علامة للزوال فى اواسط العراق كالكوكة وما والاها ، لا يزيد طولهم عن طول مكة الا بشئ يسير ، فان عند ميل الشمس على ذلك النحولا يكون قد مضى من الزوال مقدار يعتد به ، فلا يبعد ان يجعل ذلك علامة هناك ، انتهى .

قد يقال : ما ذكره من ان ذلك يمكن جعله علامة للزوال في اواسط العراق ايضا كالكونه وما والاها ، لانه عند ميل الشمس الى الحاجب الايمن لمن يستقبل قبلتهم لا يكون مضي من الزوال قدر معتد به ، فبعيد جدا ، لان انحراف اواسط العراق نحو المغرب كما ذكره شيخنا الشهيد الثاني ازيد من انحراف الشامى نحو المشرق ، ومن المقرب ان انحراف الشامى نحو المشرق قدر ثلث قوس ما بين نقطة الجنوب والمشرق ، كما ذكره في شرح الالفية ، ومن المعلوم ان من انحراف قدر ثلث القوس المذكور ، فضلا عما زاد عنها نحو المغرب ، يكون عند ميل الشمس الى حاجبه الايمن ، قد مضي من الزوال قدر معتد به فتدبر .

قال الشارح الفاضل بعد نقل المتن ما صورته : وهذه العلامة لا يعلم بها الزوال الا بعد مضي زمان كثير ، لا تساع جهة القبلة بالنسبة الى البعيد و من ^(١) ثم قيدها المصنف في النهاية والمنتهى بمن كان بمكة اذا استقبل الركن العراقى ، ليضيق المجال و يتحقق الحال والامر باق بحاله فان الشمس لا تصير على الحاجب الايمن لمستقبل الركن العراقى الا بعد زمان كثير ، بل ربما امكن استخراجها للبعيد في زمان اقل منه لمستقبل الركن ، والتحقيق انه لا حاجة الى التقييد بالركن ، لما ذكرناه ، ولان البعيد اذا استخرج نقطة الجنوب باستخراج نصف النهار ، صار المشرق والمغرب عن يمينه ويساره . كما هو احد علامات العراقى ، وان كان في هذه العلامة بحيث تقف عليه في محله ان شاء الله تعالى .

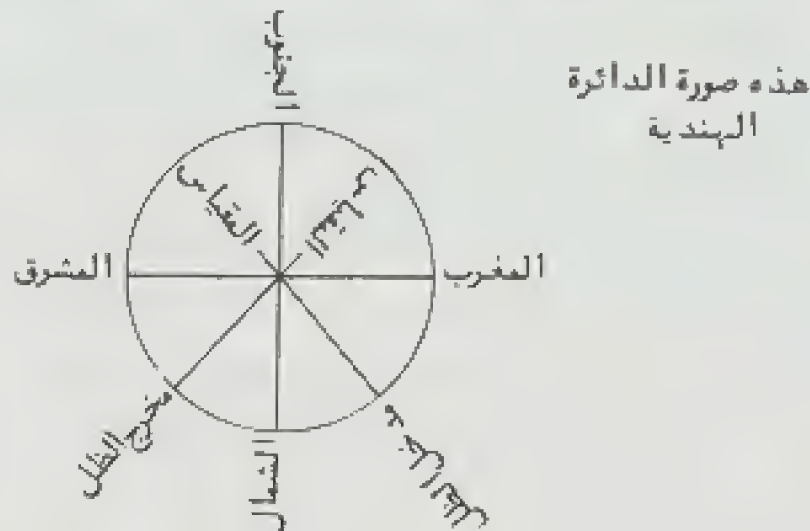
فاذا وقف الانسان على سمت هذا الخط ، ظهر له ميل الشمس اذا ما لت في زمان قصير يقرب من زيادة الظل بعد نقصه . واما اذا اعتبر البعيد قبلة العراق بغير هذه العلامة ، خصوصا بالنظر الدقيق الذي يخرج به سمت القبلة ، فان الزوال لا يظهر الا بعد مضي ساعات من وقت الظهور ، كما لا يخفى على من

(١) يمكن ان يكون وجه التقييد الرواية المتقدمة المروية في المبسوط فلا تغفل . (منه)

امتنحن ذلك .

وقريب من ذلك اعتباره باستقبال الركن العراقى ، فانه ليس موضوعا على نقطة الشمال ، حتى يكون استقباله موجبا لاستقبال نقطة الجنوب وللوقوف على خط نصف النهار كما لا يخفى ، انتهى .

الرابع : ما هو المشهور بينهم وهو الدائرة الهندية ، وقد ذكر طريق العمل بها من الاصحاب جماعة منهم المصنف طاب ثراه والعفيد قدس الله روحه . قال المصنف فى المنتهى على ما حكى : تسوى موضعا من الارض خاليا من ارتفاع وانخفاض ، وتدير عليه دائرة باى بعد شئت ، وتنصب على مركزها مقياسا مخروطيا محدد الرأس ، يكون نصف قطر الدائرة بقدر ضعف المقياس على زوايا قائمة ، ويعرف ذلك بان يقدر ما بين رأس المقياس ومحيط الدائرة من ثلثه ، فان تساوت الابعاد فهو عمود ، ثم ترصد ظل المقياس قبل الزوال حتى يكون خارجا من محيط الدائرة نحو المغرب ، فاذا انتهى رأس الظل الى محيط الدائرة يريد الدخول فيه ، فعلم عليه علامة ، ثم ترصد بعد الزوال قبل خروج الظل من الدائرة ، فاذا اراد الخروج عنه علم علامة ، وتصل ما بين العلامتين بخط مستقيم ، وتنصف ذلك الخط ، وتصل بين مركز الدائرة ومنتصف ذلك الخط بخط ، فهو نصف النهار .



فإذا القى القياس ظله على هذا الخط الذى قلنا انه خط نصف النهار، كانت الشمس فى وسط السماء لم تنزل، فإذا ابتدأ رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس انتهى كلامه رفع فى الخلد مقامه .

ولو نصف القوسين الحادئين من قطع خط نصف النهار لدائرة ووصلت بينهما بخط يقطع خط نصف النهار، على اربع زوايا قوائم كل منها ربع المحيط، كان ذلك الخط خط المشرق والمغرب، فيتصل احد طرفيه بنقطة مشرق الاعتدال، والآخر بنقطة مغربه، وسيأتى فى بحث القبلة الاحتياج الى هذه الدائرة ان شاء الله تعالى .

و ينبغى التنبيه لامرين :

الاول : ما ذكره المصنف طاب ثراه من كون المقياس بقدر ربع قطر الدائرة، كغيره من الجماعة، غير وجيه، بل كان الاولى والأسد أن يقول: ان يكون المقياس بحيث يدخل ظله الدائرة قبل الزوال ويخرج بعده، اما وجه الاولوية فلما سيظهر ان شاء الله تعالى فى التنبيه الآتى، واما وجه الاسدية فلئلا يرد عليه ان ذلك ليس مطردا فى كل البلاد، اذ ربما يجب فى بعضها ان يكون اقصر من ربع القطر ليتم العمل، كما اذا كان عرض البلاد اربعين درجة ودقيقتين مثلاً، فان المقياس المساوى طول ربع قطر الدائرة، لا يدخل ظله فى الدائرة اصلاً فى ذلك البلد عند كون الشمس فى اول الحد، بل لا بد ان يكون اقصر من الربع كما لا يخفى على من نظر فى حد اول الظل .

الثانى: قوله طاب ثراه فى آخر كلامه : فإذا ابتدا رأس الظل يخرج عنه فقد زالت الشمس، صريح فى الحكم بالزوال عند ابتدا ميل الظل عن خط نصف النهار جهة المشرق، وبمثله ذكر الشارح الفاضل وغيره، وهذا انما يستقيم اذا كانت الشمس صاعدة من اول الجدى الى آخر الجوزاء، واما اذا كانت هابطة من اول السرطان الى آخر القوس فلا، لان الحكم بالزوال حينئذ موقوف على مضى زمان صالح، ولا يجوز العبادة بالصلوة عند ابتداء الليل المذكور، وذلك لان

الشمس كل آن في مدار ، فلا يكون الظلان حال كون الشمس في نقطتين متساويتى البعد عن دائرة نصف النهار متساويين في الطول ، بل الظل في الاولى اطول منه في الثانية تارة واقصر منه أخرى ، اذ الشمس ما دامت في النصف الصاعد تكون في النقطة الثانية اقرب الى سمت الرأس منها في النقطة الاولى ، فيكون الظل حينئذ اقصر منه حين كونها في النقطة الاولى ، فلا يخرج حتى يتجاوز الشمس النقطة الثانية ، وما دامت في النصف الهابط تكون في النقطة الثانية ابعد عن سمت الرأس منها في النقطة الاولى ، فيكون الظل حينئذ اطول منه حين كونها في النقطة الاولى ، فيخرج قبل وصول الشمس الى النقطة الثانية .

ومن هذا يظهر ان خط نصف النهار المستخرج ، ينحرف يسيرا الى جانب المشرق عن خط نصف النهار الحقيقي ، اذا عملت الدائرة الهندسية حال كون الشمس صاعدة ، و الى جانب المغرب اذا عملت حال كونها هابطة ، فالحكم في الصورة الاولى بدخول وقت الزوال عند ابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج صحيح لامرية فيه ، بل الحكم بذلك عند انطباق وسط الظل على ذلك الخط صحيح ايضا ، للقطع بان الظل قد مال عن خط نصف النهار الحقيقي حينئذ ، واما في الصورة الثانية اعنى صورة الهبوط ، فلا يصح الحكم بالزوال الا بعد مضي مقدار من الزمان يحكم فيه بميل الظل عن خط نصف النهار الحقيقي ، فقد استبان لك ان اطلاق الحكم بالزوال في صورتين معا بابتداء ميل الظل عن خط نصف النهار المستخرج ، غير مستقيم ، والمصواب تخصيصه بما اذا عملت الدائرة والشمس صاعدة ، نعم لو عمل بنوع من التعديل او عملت الدائرة في يوم يكون الشمس في نصف نهاره في احدى نقطتي الانقلاب في صورتين معا ، لكن تحققه لا يخلو من اشكال .

والقول بانه على هذا ، كيف يستقيم اطلاق جماعة من الفقهاء وغيرهم عمل الدائرة الهندسية لاستعلام القبلة من دون تخصيص بوقت ؟ وكيف لم يلتفتوا الى التعديل الذي ذكره بعض علماء الهيئة ؟ ولا خصوا عمل الدائرة بيوم الانقلاب ،

مع ان المدار في ذلك على استخراج خط نصف النهار بالدائرة المذكورة وهو على ما ذكرت منحرف في الحقيقة عن خط نصف النهار الحقيقي فكيف جازلهم التعويل هناك ولم يجرهنا ؟ .

غير وجهه فان قبلة البعيد هي الجهة لا العين ، والجهة امر متسع لا يخرج المصلى عنها بالميل اليسير ، فلم يحصل بتعويلهم على ذلك الخط المستخرج خلل فيما هو مقصود هم من استقبال الجهة الحكم بدخول وقت الزوال فانه ليس من هذا القبيل فتأمل جدا .

تنبيه :

لو كان المقياس طويلا بحيث يدخل ظله في الدائرة عند غاية قرب الشمس في وسط السماء ، فيجوز العبادة بالصلوة عند خروج الظل عن خط نصف النهار المستخرج بتمامه ، سواء عملت الدائرة ما دامت الشمس صاعدة اوهابطة اما في الصورة الاولى فواضح غاية الايضاح ، واما في الصورة الثانية فلان الظل اذا كانت الشمس في النقطة الثانية ، وان كان اطول منه حين كونها في النقطة الاولى ، و لكن لقلة حركة الشمس في ذلك الزمان اليسير ليس قصر المفضل منه فاحشا ، بل يكاد ان لا يدرك عند النظر الدقيق ايضا ، فحينئذ اذا لم يبادر المصلى بالصلوة عند ابتداء رأس الظل بالخروج ، بل تأمل حتى يخرج الظل بتمامه عن خط نصف النهار المستخرج ، ثم شرع في الصلوة لكان صلوته واقعة في الوقت قطعاً ، فافهم ذلك واغتنم هذا ما وعدناك سابقا .

الخامس : العمل بالاسطرلاب ، وهو مذكور في بعض كتب الفروع ايضا ، و ذلك بان يستعلم ارتفاع الشمس عند قرب الزوال آنأ بعد آن فمادام ارتفاعها في الزيادة لم تنزل ، و اذا شرع في النقصان آن الزوال ، والعمل المشهور في ذلك ان تضع درجة الشمس على خط وسط السماء في الصفحة المعمولة لعرض البلد ، ثم تنظر ارتفاع المقنطرة الواقعة عليها حينئذ ، و تنقص منه درجة اواقل ، فاذا بلغ الارتفاع الغربي مقدار الباقي فقد زالت الشمس .

السادس : العمل بالشا قول ، و طريقه ان يخلق شا قولا على ارض مستوية قبيل الزوال ، و تخط على ظل خيطه خطا يعد سكون اضطرابه ، و تستعلم الارتفاع الشرقى للشمس فى ذلك الوقت و تحفظه ، ثم تستعلم ارتفاعها الغربى ، فاذا بلغ ذلك المقدار ، خط على ظل الخيط خطا آخر ، فان قاطع الخط الاول كما هو الغالب ، فالخط المنصف للزاوية خط نصف النهار ، و ان اتصلا خطا واحدا فهو خط الاعتدال ، والمقاطع له على قوائم خط نصف النهار ، ولا يخفى عليك جريان مباحث الدائرة الهندية هنا ، فلا تغفل .

تذنب :

واسهل الطرق فى استخراج خط نصف النهار ، و هو غير محتاج الى شئ من الات الارتفاع ، ان تخط على ظل خيط الشا قول عند طلوع الشمس خطا و عند غروبها آخر ، و تكمل العمل كما عرفت ، و هذا العمل اخف مؤنة من ساير الاعمال ، ذكره بعض الافاضل .

اقول و يمكن ايضا استعمال خط نصف النهار بنوع من التحقيق ، و ذلك بان تسوى الارض غاية التسوية ، وقد ذكروا لها غير ^(١) وجه واحد شهرتها عند البنائين تغنى عن ذكرها ، و يقام مقياس فى ذلك السطح على زوايا قائمة ، فما دام الظل ينتقص لم تصل الشمس الى دائرة نصف النهار ، و اذا شرع فى الزيادة فقد زالت الشمس ، و اذا لم يرله بالنظر الدقيق زياده و نقصان فالشمس حينئذ فى دائرة نصف النهار ، فتخط حينئذ باستقامة الظل خطا فهذا الخط هو خط نصف النهار ، والأسد ان يعمل ذلك فى يوم الجمعة ، حذرا من الأخيار المتقدمة الدالة على ان للشمس فى غير يوم الجمعة قبل الزوال لها ركود ، فافهم واغتنم .

(١) و من تلك الوجوه ان الماء لو صب فيها سال من جميع الجهات بالسوية و منها ان المسطرة المسطحة الوجه اذا دبرت عليها كانت بحيث يماسها فى جميع الدورة الى غير ذلك من الوجوه . (منه)

وحيث عرفت ذلك فاعلم ان الوقت المختص بالظهر، بمعنى عدم صحة وقوع العصر فيه، من زوال الشمس (الى ان يمضي) من الزمان (مقدار اداءاتها) تمامة الانفعال والشروط باقل واجباتها، بحسب حال المكلف باعتبار كونه مقيما ومسافرا، خائفا صحيحا ومريضا، سريع القراءة والحركات وبطيئها، مستجمعا بعد دخول الوقت لشرائط الصلوة وفاقدها، فان المعتبر يمضي قد راد اتمها وتحصيل شرائطها المفقودة، فان اتفق خلوه منها جميعا، بان كان محدثا، او غاريا، او نجس الثوب والبدن والمكان، بطيئ القراءة والحركات، ونحو ذلك، كان وقت الاختصاص مقدرا تحصيل هذه الشرائط وفعل الصلوة، ولو اتفق كونه متظهرا خاليا ثوبه وبدنه ومكانه من النجاسة، عالما بالقبلة ونحو ذلك، كان وقته قد راداء الصلوة خاصة.

(ثم) بعد مضي هذا المقدار من الزوال (تشترك) الظهر في الوقت (مع العصر) بمعنى امكن مكان صحة العصر قبل الظهر ولو ناسيا، اذ مع الذكر يجب تقدير الظهر، كما سيجيء اليه الاشارة، (الى ان يبقى للغروب مقدار العصر) على الوجه المتقدم (فيختص) العصر (به) والقول بالاختصاص على الوجه المذكور هو المشهور بين الاصحاب، بل في المدارك هو المعروف من ذهب الاصحاب بل عن السرائر الاجماع عليه، كعافي كنز العرفان، خلافا للمحكي عن الصدوقين حيث ذهبوا الى اشتراك الوقت بين الظهرين من اوله الى آخره، ويظهر من الشارح المحقق الميل اليه.

قال المصنف طاب ثراه في المختلف: لا خلاف في ان زوال الشمس اول وقت الظهر، وانما الخلاف في انه من حين الزوال يشترك الوقت بينهما وبين العصر، او يختص الظهر من اول الزوال بمقدار اداء اربع ركعات لطحاضر وركعتين للمسافر؟ فالاول اختيار ابي جعفر بن بابويه، وباقي علمائنا على الثاني، وهو الحق عندى، قال السيد المرتضى في جواب المسائل الناصرية: الذي يذهب اليه انه اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر بلا خلاف ثم يختص اصحابنا بانهم يقولون اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر، قال: وتحقيق هذا الموضع انه اذا زالت الشمس

دخل وقت الظهر بمقدار ما يؤدي أربع ركعات ، فإذا خرج هذا المقدار من الوقت اشترك الوقتان ، ومعنى ذلك انه يصح ان يؤدي في هذا الوقت المشترك الظهر والعصر بطوله على ان الظهر متقدمة ، ثم لا يزال في وقت منهما الى ان يبقى الى غروب الشمس مقدار اداء أربع ركعات ، فيخرج وقت الظهر و يخلص هذا المقدار للعصر ، كما خُص الوقت الاول للظهر ، وعلى هذا التفسير الذي ذكره السيد يزول الخلاف ، انتهى كلام المختلف .

قال الشارح ونقل ابن ادريس عن بعض الاصحاب وبعض الكتب ، انه اذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر ، الا ان هذه قبل هذه ، ثم انكره وجعله ضد الثواب ^(١) واعترض المحقق وبالحق في انكار كلامه ، استنادا الى ان ذلك مروي عن الاثمة عليهم السلام في اخبار متعددة ، على ان فضلاً الاصحاب روي ذلك وافتوا ، فيجب الاعتناء بالتأويل لا الاقدام بالطعن ، وهذا الكلام من المحقق يدل على اشتهاار ذلك بين فضلاً الاصحاب .

ثم قال المحقق : ويمكن ان يتناول ذلك من وجوه ، وذكر وجوها من التأويل و سا ذكرها ، انتهى .

للمشهور وجوه :

الاول : الاجماع المحكي عن السرائر المعتضد بالشهرة العظيمة ، كالاجماع المحكي في كنز العرفان .

الثاني : الخبر السابع عشر المتقدم في اول المقصد المشتمل على قول الصادق ((ع)) : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، حتى يمضي مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات ، فإذا مضى ذلك فقد دخل وقت الظهر والعصر ، حتى يبقى من الشمس مقدار ما يصلي المصلي أربع ركعات ، فإذا بقي مقدار ذلك فقد خرج وقت الظهر ، وبقي وقت العصر حتى تغيب الشمس .

(١) الصواب خل

الثالث : الخبر التاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون المتقدم كلهم هناك ، المشتمل على قول الصادق ((ع)) : إذا زالت الشمس دخل وقت الظهر والعصر جميعا ، إلا أن هذه قبل هذه . ثم أنت في وقت منهما جميعا حتى تغيب الشمس ، كما في أحدها وقوله ((ع)) : ومنها صلاتان أول وقتيهما من عند زوال الشمس إلى غروب الشمس ، إلا أن هذه قبل هذه ، كما في آخره وقوله ((ع)) : وإذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين إلا أن هذه قبل هذه ، كما في آخره .

الرابع : الخبر الرابع والثلاثون المتقدم المشتمل على قول الصادق ((ع)) : أن نام رجل أو نسي أن يصلي المغرب والعشاء الآخرة ، فإن استيقظ قبل الفجر قدر ما يصلي كليهما فليصلهما ، وإن خاف أن تفوته أحديهما فليبدأ بالعشاء الآخرة .

فيل ومتى ثبت ذلك في العشاءين . ثبت في الظهريين ، لعدم القائل بالفصل ، وبمضمونه أيضا يدل الخبر الخامس والثلاثون .

الخامس : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في القرى ، عن الحلبي قال : سألت عن رجل نسي الظهر ، وساق الحديث إلى أن قال قلت : فإن نسي الأولى والعصر جميعا ثم ذكر ذلك عند غروب الشمس؟ فقال : إذا كان في وقت لا يخاف فوات أحدهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر ، وإن هو خاف أن يفوته أحديهما فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فتفوته ، فيكون قد فاتتاه جميعا ، ولكن يصلي العصر فيما قد بقي من وقتها . ثم ليصل الأولى بعد ذلك على أثرها .

المعادس : ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن همام عن أبي الحسن ((ع)) أنه قال في الرجل يؤخر الظهر حتى يدخل وقت العصر : أنه يبدأ بالعصر ثم يصلي الظهر .

وما رواه التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الصحيح عن معمر بن يحيى قال : سألت أبا جعفر ((ع)) عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأولى ؟ قال : لا إنما تصلي الصلوة التي تطهر عندها .

وما رواه في المكان المتقدم أيضا في القوي عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال قلت : المرأة ترى الظهر عند الظهر فتشغل فسي شأنها حتى يدخل وقت العصر ؟ قال : تصلي العصر وحدها ، فإن ضيعت فعلها صلاتان .
وما رواه أيضا في المكان المتقدم عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ((ع)) قال : إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر والعصر ، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر ، ونحوه روايته الأخرى المروية فسي ذيل هذا الخبر .

وما رواه في المكان المتقدم في الصحيح عن أبي همام عن أبي الحسن عليه السلام في الحائض : إذا اغتسلت في وقت العصر تصلي العصر ثم تصلي الظهر .

السابع والثامن : ما أشار إليه المصنف رحمه الله في المختلف ما صورته :
لنا أن القول باشتراك الوقت حين الزوال بين الصلوتين ، يستلزم المحال فيكون محالا ، والملازمة ظاهرة . وبيان صدق المقدمة الأولى أنه يستلزم لأحد محالين أما تكليف ما لا يطاق أو خرق الإجماع ، واللازم بقسميه باطل اتفاقا ، فالعزم مثله بيان استلزامه لأحدهما أن التكليف حين الزوال ، أما أن يقع بالعبادتين معا ، أو بأحديهما ، أما لا بعينها ، أو بواحدة معينة ، الأول يستلزم تكليف ما لا يطاق إذ لا يتمكن المكلف من إيقاع فعلين متضادين في وقت واحد ، والثاني يستلزم خرق الإجماع ، إذ لا خلاف بأن الظهر مرادة بعينها حين الزوال ، لا لأنها أحد الفعلين ، والثالث يستلزم إما المطلوب أو خرق الإجماع ، لأن تلك المعينة أن كانت هي الظهر ثبت الأول ، وإن كانت العصر ثبت الثاني ، ولأن الإجماع واقع على أن النبي ((ص)) صلى الظهر أولا وقال : صلوا كما رأيتموني أصلي ، فلو لم يكن وقتا لها لما صح منه ((ع)) إيقاعها فيه .

لا يقال هذان الدليلان على خلاف محل النزاع فلا يستمعان ، بيانه أن المراد بالاشتراك ليس هو إيقاع العبادتين في وقت واحد فإن هذا محال . بل

صلاحية الوقت لا يقع كل من العبادتين والاجتزاء بإيهما وقعت، سواء كانت الظهر مطلقا أو العصر مع النسيان كما تذهبون فيما بعد الأربع، فإن الاشتراك لو كان مفسرا بما ذكرتم لما أمكنكم العصور إليه بعد الأربع أيضا، وإذا كان المراد ذلك انتفت الاستحالتان إذ ليس في ذلك تكليف بالمحال ولا خرقا لجماع، وأما فعل النبي ((ص)) فإنا نقول به، لأنه عندنا وقت لأحد الفريضتين مع النسيان وللظهر عينا مع الذكر، والسهو على الرسول محال، لأننا نقول اشتراك الوقت على ما فسرتموه فرع وقوع التكليف بالفعل، ونحن قد قسمنا التكليف إلى ما يستلزم المطلوب أو المحال، وهو الجواب عن الثاني.

التاسع: ما أشار إليه الشارح الفاضل، وهو ظاهر قوله تعالى: ((اقم الصلوة لدلوك الشمس إلى غسق الليل))، فإن ضروره الترتيب تقتضى الاختصاص.

العاشر: ما رواه في البحار في باب وقت فريضة الظهرين عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر أخيه ((ع)) قال: سألته عن وقت الظهر؟ قال: نعم إذا زالت الشمس فقد دخل وقتها، فصل إذا شئت بعد أن فرغت من تسبيحك، وسألته عن وقت العصر متى هو؟ قال: إذا زالت الشمس قدمين صليت الظهر، والسبحة بعد الظهر، فصل العصر إذا شئت.

وقريب منه الخبر الخمسون المتقدم في أول المقصد فراجع.

الحادي عشر: ما أشار إليه في المسالك من أنه لا معنى لوقت الفريضة، إلا ما جاز إيقاعها فيه ولو على بعض الوجوه، ولا ريب أن إيقاع العصر عند الزوال على سبيل العدد ممتنع، وكذا مع النسيان على الظهر، لعدم الإتيان بالما موريه على وجهه، وانتفاء ما يدل على الصحة مع المخالفة، وإذا امتنع وقوع العصر عند الزوال مطلقا، انتفى كون ذلك وقتا لها، ثم نقل رواية داود بن فرقد المتقدمة تأييدا.

واستدل بعض الأجلة للقول الآخر بجملة من الأخبار، منها ما رواه الصدوق في باب المواقيت في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ((ع)) أنه قال:

إذا زالت الشمس دخل الوقتان الظهر والعصر، فإذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب والعشاء الآخرة .

ومنها الخبر التاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون المتقدم في أول المقصد .

ومنها ما رواه الفقيه أيضا في الباب المتقدم عن مالك الجهنى أنه سأل أبا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر، فقال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين، فإذا فرغت من سبحتك، فصل الظهر متى بدا لك .

وروى التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن مالك الجهنى قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر ؟ فقال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين .

ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن الصباح بن السباية عن أبي عبد الله ((ع)) قال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين .
ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن سفيان بن السمط عن أبي عبد الله ((ع)) قال : إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلاتين .

ومنها ما رواه التهذيب أيضا في المكان المتقدم عن منصور بن يونس عن العبد الصالح ((ع)) قال سمعته يقول : إذا زالت الشمس فقد دخل الصلاتين .
ومنها ما رواه الكافي في آخر باب وقت المغرب والعشاء الآخرة، عن اسمعيل بن مهران، قال : كتبت إلى الرضا ((ع)) : ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر، وإذا غربت دخل وقت المغرب والعشاء الآخرة، إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر، وأن وقت المغرب إلى ربع الليل، فكتب : كذلك الوقت، غير أن وقت المغرب ضيق، وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومصيرها إلى البياض في أفق المغرب .

قال بعض الأجلاء بعد نقل هذه الأخبار : هذا ما حضرني من الأخبار الدالة على القول المذكور، وهي ظاهرة الدلالة واضحة المقالة في الاشتراك من

اول الوقت الى آخره ، انتهى .

روى في البحار في باب وقت فريضة الظهرين عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين الظهر والعصر ، وليس يمنع من صلوة العصر بعد صلوة الظهر الا قضاء السبحة التي بعد الظهر وبعد العصر فان شاء طول الى ان يمضي قدما وان شاء قصر .

و روى ايضا في الباب المتقدم عن الهداية قال الصادق ((ع)) : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، الا ان بين يديها سبحة ، فان شئت طولت وان شئت قصرت .

قال المصنف رحمه الله في المختلف : احتج ابن بابويه رحمه الله بقوله تعالى اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل ، والمراد بالصلوة هنا اما الظهر والعصر معا ، او المغرب والعشاء معا ، اذ ليس المراد احديهما والا لامتد وقتها من الدلوك الى الغسق ، وهو باطل بالاجماع ، انتهى .

أقول : الذي يترجح في نظري القاصرو يدون في فكري الفاتر ، هو القول المشهور لقوة ما يدل عليه ، وان كان بعض ما استدل بهم في غاية من الوهن كما سيظهر ان شاء الله ، وضعف ما تمسك به المخالف والاعتراض على الدليل الثاني بأنه ضعيف السند فلا يصح الاعتماد عليه ، غير وجيه ، لانجباره بالشهرة القديمة والحديث المحققة والمحكية .

والقول بان هذا الدليل معارض باخبار كثيرة دالة على اشتراك الوقت او هن من بيوت العنكبوت مع انه او هن البيوت ، لان المكافاة التي هي شرط المعارضة في المقام مفقودة ، لان حمل مطلقات الأخبار على مقيد اتهام القواعد المقررة ، الحاكم عليها العرف والعادة ، مع ان بعض الأجلة قال : ان في هذه الأخبار المطلقة اشعار بالاقوات الخاصة .

والقول بأنه يمكن تأويل هذا الخبر بان يقال : المراد بوقت الظهرين في قوله : فقد دخل وقت الظهر حتى يمضي مقدار اربع ، الوقت المختص بالظهرين

عند الظهرين لا مطلقا ، و الاضافة لا يقتضى اكثر من ذلك ، وكذا المراد بوقت العصر في آخر الخبر ، الوقت المختص بالعصر عند التذکر ، اذ يجوز ان يكون مقدار اداء العصر من آخر الوقت مختصا بالعصر في صورة العلم والتذکر ، و هذا لا ينفي الاشتراك مطلقا ، بعيد بارد لا يلتفت اليه .

قال في كنز العرفان بعد ان نقل قوله تعالى : ((فاصبر على ما يقولون و سبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس و قبل غروبها و من آنا الليل فسبح و اطراف النهار لعلمك ترضى)) ، ما صورته : قال المفسرون المراد من الآية اقامة الصلوات الخمس في هذه الاوقات ، فقبل طلوع الشمس اشارة الى الفجر ، و قبل غروبها اشارة الى الظهرين لكونهما في النصف الأخير من النهار ، و من آنا الليل اشارة الى العشاءين و آنا الليل ساعاته ، الى ان قال : في الآية نص صريح بسعة الوقت للصبح و الظهرين ، لأنه ذكر اواخر اوقاتها ، وليس مرادنا بالتوسعة الا ان الصبح يمتد الى قبل طلوع الشمس ، و ان الظهرين يمتد وقتها الى قبل غروبها ، و اما العشاء ان فان جعل الليل ظرفا لهما صريح باتساع وقتها .

سؤال : ما ذكرتم من اتساع الوقت هنا و فيما تقدم ، صريح في مذهب ابن بابويه ، فان الوقت مشترك بين الفرضين من ابتدائه الى انتهائه الا ان هذه قبل هذه ، و انتم لا تقولون بذلك ، بل تقولون ان الوقت مختص من اوله بالظهر قد رادائها و من آخره بالعصر قد رادائها ، وكذا المغرب والعشاء .

جواب : لا ريب ان ظاهر هذا الكلام ، بل و ظاهر اكثر روايات اهل البيت يقتضى الاشتراك ، والدليل والبحث والاجماع يقتضى الاختصاص ، وحينئذ يجب الجمع والتوفيق بوجوه :

الأول : ان يراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص و قبله .

الثاني : انه لما لم يكن للظهر وقت مقدر ، بل اى وقت اديت فيه فهو مختص بها ، فانها لو كانت تسبيحه كصلوة الشدة كانت العصر بعدها ، و ايضا لو ظن دخول الوقت فصلى ولم يكن دخل حين ابتدائه ثم دخل قبل اكمالها

بلحظة ، فان اكثر الأصحاب يفتنون بالصحة ، وحينئذ يصلّى العصر فى اول الوقت الا ذلك القدر فلقلة الوقت وعدم ضبطه غير فى الآيات والروايات بالاشتراك .
 الثالث : ان ذلك مطلق قابل للتقييد فيقيد لما رواه داود بن فرقد ، ثم نقل الرواية وقال : ويمكن ايضا ان يكون قوله فى الآية السابقة ((فسبحان الله حين تمسون)) الى آخره اشارة الى الوقت المختص ، لان الا مساءً حال الدخول فى المساء وكذا الاصبح والاطهار ، فيقيد به اطلاق غيرها من الآيات انتهى ، فتدبر فيما ذكره أخيراً .

قال فى التحرير بعد ما تقدم نقله عنه فى طى نقل كلام الشارح المحقق :
 ويمكن ان يتناول ذلك من وجوه :
 أحدها ان الحديث تضمن : (الا ان هذه قبل هذه) ، وذلك يدل على ان المراد بالاشتراك ما بعد الاختصاص .

الثانى انه لم يكن للظهر وقت مقدر ، بل أى وقت فرضت وقوعها فيه امكن فرض وقوعها فيما هو اقل منه ، حتى لو كانت الظهر تسبيحه كصلوة شدة الخوف كانت العصر بعدها ، ولأنه لو ظن الزوال وصلى ثم دخل الوقت قبل اكمالها بلحظه ، امكن وقوع العصر فى اول الوقت الا ذلك القدر ، فلقلة الوقت وعدم ضبطه كان التعبير عنه بما ذكر فى الرواية ، من الخص العبارات واحسنها .
 الثالث ان هذا الاطلاق مقيد برواية داود بن فرقد ، واخبار الأئمة (ع) وان تعددت فى حكم الخبر الواحد .

قال الشارح المحقق بعد نقل كلام التحرير هذا ما صورته : ولا يخفى ان ارتكاب التأويل والعدول عن الظاهر ، انما يستقيم عند معارض اقوى ، ووجوه فيما نحن بصدده معنوع ، ورواية داود بن فرقد لعدم صحتها غيرنا هضة باثبات المطلوب ، وما ذكره اولاً من ان قوله : (الا ان هذه قبل هذه) ، دال على ان المراد بالاشتراك ما بعد وقت الاختصاص محل تأمل .

وقد يقال : دخول الوقتين باول الزوال ، لا ينافى اختصاص الظهر من

اول الوقت مقدار أدائها ، اذ المراد بدخول الوقتين دخولهما موزعين على الصلوتين ، كما يشعر به قوله ((ع)) : الا ان هذه قبل هذه . ولا يخفى ان ظاهر هذه الأخبار اشتراك مجموع الوقت بين الصلوتين ، والتوزيع خلاف الظاهر ، ومقتضى قوله ((ع)) : الا ان هذه قبل هذه . وجوب الترتيب وهو غير مناف للاشتراك المطلق ، ولو كان ذلك منافيا للاشتراك يلزم اختصاص الوقت بالظهر مالم يؤد ، ولا اختصاص له بالوقت الاول ، ويلزم من ذلك نفى اشتراك الوقت مطلقا ، على ان ظاهر العبارة غير موجودة فى كثير من الأحاديث الدالة على الاشتراك ، كصحيفة محمد بن أحمد بن يحيى ، ورواية زرارة والصباح وسفيان ومنصور ومالك ، انتهى .

أقول : أما القدح فى سند رواية داود ، على ما اشار اليه المحقق أولا بما حصله امران : احدهما ان غاية ما دل عليه هذه العبارة وجوب الترتيب ، وهو ما لا خلاف فيه ، الا انه انما ينصرف الى الذاكر بعين ما قالوه فى الوقت الذى اتفقوا على اشتراكه ، وثانيهما بانه لو كان ذلك منافيا للاشتراك المطلق ، لزم اختصاص الوقت بالظهر مالم يؤد ها ، ولا اختصاص له بمقدار أدائها .
ففيه ، اما على الأول ، فلان قوله ((ع)) : الا ان هذه قبل هذه . ظاهريان كون الزوال وقتها انما يكون بهذا النحو أى بعنوان كون احديهما قبل الاخرى لا مطلقا ، فلو وقعت على خلاف الترتيب المذكور ولو سهوا لم تكن هى موافقة لأمر الشارع ، لان العبادات توقيفية ، واما الأحاديث الدالة على الاشتراك الغير الشاملة لهذه العبارة ، فمقيدة بالأخبار الشاملة لها لوجوب حمل المطلق على المقيد ، واما ما ذكره بان هذه العبارة انما ينصرف الى الذاكر فغير ممنوع كما صرح به جماعة .

واما قوله بعين ما قالوه فى الوقت الى آخره ، ففيه انا لا نقول ان هذه الأخبار منصرفة الى الذاكر حتى نتمسك بها فى الوقت ، الذى نقول على اشتراكه بل نقول ان انصراف هذه الأخبار الى الذاكر غير ظاهر ، و نتمسك فى الحكم

بالاشتراك في الوقت الذي نحكم به برواية ابن فرقد والاجماع المحكى وغيرهما من الأدلة .

واما على الثانى ، فلأننا نقول لو لم يكن لنا شيء من الأدلة الدالة على الاشتراك في الوقت الذي نحكم به من الاجماع والرواية وغيرهما ، لكننا قائلين باختصاص الوقت بالظهر ما لم يؤدها ما لم يبلغ آخر الوقت فافهم وجه التقييد ، ولكننا غير فارقين بين اول الوقت ووسطها ، لكان هذه الأخبار المشتبهة على قوله ((ع)) : الا ان هذه قبل هذه . الا ان الأدلة لنا كثيرة .

وبما ذكر ظهر ان من استدل بهذه الأخبار على القول المخالف للمختار فقد اوقع نفسه في ميدان خارج عن المضمار ، لما عرفت من ان الخبر المشتمل على نحو العبارة المتقدمة على القول المشهور واضح المنارة .

نعم ما ذكره في الذكرى بعد ان نقل بعض الأخبار المتقدمة ، ثم قال : وفهم بعض من هذه الأخبار اشتراك الوقتين ، و يعضونها غير اينابا بويه ، ونقله المرتضى في الناصرية عن الأصحاب ، حيث قال : يختص اصحابنا بأنهم يقولون : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر معا الا ان الظهر قبل العصر قال : و تحقيقه ، ثم نقل كلام المرتضى كما قد مناه ، ونقل قول المصنف رحمه الله بعده : انه على هذا يزول الخلاف ، ثم نقل تأويل المحقق الذي ذكرناه ، ما صورته : قلت : ولأنه يطابق مدلول الآية في قوله تعالى : ((وأقم الصلوة لدلوك)) ، الى آخره ، و ضرورة الترتيب تقتضى الاختصاص ، مع دلالة رواية داود بن فرقد المرسلة ثم ساق الرواية غير وجهه ، لما اشار اليه غير واحد منهم ، بانه لم يعلم من الآية وجوب الترتيب بين الظهرين ، غاية ما يستفاد منها التكليف بالصلوتين او الصلوات الأربع بالكل في الوقت المحدود ، ولا يلزم من ذلك وجوب الترتيب ، بل دلالة الآية على الاشتراك اظهر ، سواء كان المراد بالصلوة الظهرين ، او الصلوات الأربعة .

اما على الاول فلان المستفاد منها ثبوت التكليف بالصلوتين فى الوقت المحدود ، ثبت وجوب الترتيب فى صورة التذكير بدليل من خارج ، فعند عدم التذكر كان اطلاق الآية بحاله من غير تقييد .

واما على الثانى فلان الظاهر اشتراك الوقت بين الصلوات الاربعه الا ما خرج بالدليل ، فلهذا جعل المصنف فى المختلف الآية من ادلة الصدوق ، وقال الشارح الفاضل بعد ان استدل للمشهور : وفى دلالة الآية نظر ، قد يقال : حمل الآية على مجزئ التوزيع اولى من حمله على الاشتراك ، لاستلزامه ارتكاب التخصيص البعيد ، وحينئذ فلا يتم دلالتها على الاشتراك .
اقول : وكيف كان فالاعتماد على الآية لاثبات القول المشهور محل تأمل ، فالدليل التاسع كالدليل الحادى عشر لانه لا يخلو من نوع مصادرة ، وقضية الاشتراك من اول الوقت على القول به جار على مقتضى الاشتراك المتفق عليه وهو ما بعد مضي قدر الاربع فبعين ما يقال ثمة يقال فيما نحن فيه .

ولا ريب ان الوقت المتفق على اشتراكه لا يجوز تقديم العصر فيه عمدا ، فلو قدمها نسيانا او بناء على انه صلى الظهر فانها تقع صحيحه اتفاقا ، كذا فيما نحن فيه ، وسيأتى الفروع التى فرعها الاصحاب ان شاء الله ، وتعلم بملاحظتها صحة ما ذكرناه ، فهذا الدليل بملاحظة ما ذكر صار هيا مشورا كالسابع والثامن لأن المصنف رحمه الله ان اراد عدم التكليف مع الذكر ، فالخصم ايضا قائل به ولا ضرر فيه ، وان اراد عدم التكليف بقول مطلق ، فان ذلك لم يظهر من دليله ولم يأت عليه .

قال بعض المحققين بعد قول المفاتيح و ظاهر الصدوق اشتراك تمام الوقت فى كل بين الظهرين ، ما صورته : فانالم نجد هذا الظهور من عبارة الصدوق اصلا ، غير انه روى فى الفقيه روايه عبيد بن زرارة المتقدمه ومجرد هذا لا ظهور له فيما ذكر ، مع اتيانه بالأخبار الدالة على اختصاص العصر من آخر الوقت بمقدار ادائها ، فى باب قضاء الصلوات ، مثل رواية الحلبي فيمن نسي

الظهر والعصر ثم ذكر عند غروب الشمس ، لأنه ان كان في وقت لا تخاف فوت احديهما فليصل الظهر ثم ليصل العصر ، وان خاف ان يفوته احديهما فليبدأ بالعصر ولا يؤخرها فيكون قد فاتتاه جميعا ، وكذلك روى في العشائين ، مع ان رواية عبيد و امثالها لا دلالة لها على الاشتراك المذكور اصلا ، لولم نقل بدلالتها على الاختصاص .

ثم ذكر وجه دلالتها على الاختصاص ، وقال : واما ما تضمن دخول الوقتين بمجرد الزوال مثلا ، من دون ذكر عبارة : الا ان هذه قبل هذه فمقيد به لوجوب حمل المطلق على المقيد ، مع ان الأخبار متواترة في تقدم الظهر على العصر ، و هي يكشف بعضها عن بعض ، و مما ذكرنا ظهر فساد النسبة الى الصدوق و فساد الاستدلال بالأخبار المذكورة ، مع ان السيد في مسائل الناصرية قال : يختص اصحابنا الى آخرها تقدم ، انظر الى انه رحمه الله نسب ما ذكره الى اصحابنا ، و قال : و يختص اصحابنا الى آخره ، مع انه رأى الفقيه بالبدئية ، الى ان قال : و يدل عليه ايضا ما اشرنا اليه من الأخبار الصريحة ، في ان مع خوف فوت احدى الصلوتين يبدأ بالعصر لا بالظهر فيكون قد فاتتاه جميعا ، نقلنا من الفقيه وغيره و يدل عليه الأخبار الصحيحة والحسنة ، الدالة على ان الحايض اذا طهرت في وقت العصر تصلى العصر لا غيرها .

و قال بعض الاجلاء : واما ما استدلوا اى المشهور به من رواية الحلبي و نحوها ، ففيه انه وان اشتهر في كلامهم نسبة القول بالاشتراك من اول الوقت الى آخره ، الى الصدوق رحمه الله ، و فرعوا على ذلك جملة من الفروع الا ان معلومية ذلك من كلام الصدوق غير ظاهر ، حيث انه لم يصرح بهذا القول و انما نسبوه اليه باعتبار نقله جملة من الروايات المتقدمة ، و صريح كلامه بالنسبة الى آخر الوقت يوافق كلام الاصحاب ، فانه قال في باب احكام السهو في الصلوة ما صورته : وان نسيت الظهر والعصر ثم ذكرتاهما عند غروب الشمس فصل الظهر ثم صل العصر ان كنت لا تخاف فوت احديهما ، فان خفت ان يفوتك احديهما فأبدأ

بالعصر ولا تؤخرها فيكون قد فاتتكم جميعا ، ثم صل الاولى بعد ذلك على اثرها ،
وحيثئذ فالخلاف لو سلم انما فى اول الوقت خاصة .

بقى الكلام بالنسبة الى من نقل عنه القول بذلك غيره ، فهل هو على حسب
ما ذكرناه عن الصدوق او مطلقا كل محل . نعم يبقى الاشكال فى الاخبار حيث
ان ظاهرا لالاخبار التى قد منها امتداد الاشتراك الى آخر الوقت ، وبموجبه انه لو لم
يبقى من الوقت الا بقدر اربع ركعات فانه يختص بالظهر ، ورواية المذكورة ونحوها
تدفعه ، وربما صارت هذه الاخبار قرينة على ارتكاب التأويل فى اول الوقت فى
تلك الاخبار الدالة على الاشتراك مطلقا ، فأنسها وان كانت لا معا رضى لها
بالنسبة الى اول الوقت ، الا ان المعارض بالنسبة الى آخره موجود كما عرفت ، و
بالجملة فالمسئلة لا تخلو من شوب الاشكال ، فان الخروج عما عليه جل الاصحاب
مع تأييده بما عرفت مشكل ، والقول بتخصيص الاشتراك بأول الوقت دون آخره ،
كما هو المفهوم من الاخبار بالتقريب الذى مع عدم ذهاب احد عليه فيما اعلم
اشكل ، والاحتياط بحمد الله سبحانه واضح ، انتهى .

أقول ربما يظهر من الشارح المحقق ان آخر الوقت مختص بالعصر فى صورة
التذكر ، حيث قال فى جواب صحيحة اسمعيل ونحوها : ان غاية ما يستفاد منها
اختصاص آخر الوقت بالعصر فى صورة التذكر مطلقا ، ولا يلزم من ذلك نفي
الاشتراك مطلقا ، انتهى .

وقال فى طى الكلام على رواية ابن فرقد ، ما يشعر بذلك ، كما تقدم ذلك
فى بيان دفع الاعتراضات على الرواية المزبورة .

و بالجملة المسئلة بحمد الله واضحة و الادلة الناطقة على القول المشهور
كثيرة . منها الاجماع المحكى المتقدم اليه الاشارة ، المعتضد بالشهرة العظيمة ،
بل بعدم ظهور الخلاف ، اذا قلنا بان عبارة الصدوق غير ظاهرة فى المخالفة و
انضم اليه ما اشار اليه فى المختلف بقوله : و باقى علمائنا على التماسى ، بل
بملاحظة هذا يمكن دعوى ظهور عدم الخلاف ، لأن اخبار عبيد من الادلة

للمختار كما تقدم اليه الإشارة ، فبقى للمخالف الأخبار العامة وهي كما عرفت
مقيدة بالأدلة المتقدمة خاصة .

فما ذكره بعض الاجلاء بأنه لا معارض للأخبار الدالة على الاشتراك
بالنسبة الى اول الوقت ، ليس في مكانه ، لأن الدليل الأول والثاني المعتضدين
بساير الأدلة يهدمان بناء هذا القول عن بنيانه ، هذا مضافا الى ما رواه في
البحار في باب اوقات الصلوة عن العلل والعيون عن عبيد الواحد بن محمد بن
عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان فيما رواه من العلل عن
الرضا ((ع)) : فان قال : فلم جعلت الصلوات في هذه الاوقات ولم تقدم ولم تؤخر ؟
قيل : لأن الاوقات المشهورة المعلومة التي تعم اهل الارض فيعرفها الجاهل
والعالم اربعة ، الى ان قال : و زوال الشمس مشهور معلوم تجب عند الظهر ، ولم
يكن للعصر وقت معلوم مشهور مثل هذه الاوقات الاربعة ، فجعل عند وقت
الفراغ من الصلوة التي قبلها الحديث .

حكاية :

قال بعض المتأخرين على ما حكى بعد نقله عن بعضهم القول باشتراك
باجمعه استنادا الى ظاهر الأخبار المطلق بدخول الوقتين اذا زالت الشمس ، و
ضعف المتضمن للاختصاص من الطرفين مع انتفاء القول بالفضل ، ويدفعه ان
اطلاق دخول الوقتين مجاز على التقديرين ، اما على تقدير الاختصاص ففي
الاسناد باعتبار القرب بين دخولهما وعدم الحد المعروف المنضبط بينهما ،
فكانهما بالزوال يدخلان معا ، واما على تقدير الاشتراك وفي لفظ الوقتين بارادة
الواحد المشترك اذ لا تعدد حينئذ حقيقة ، والعلاقة واضحة ولا ترجيح للمجاز
الثاني قطعا ، بل اما ان يرجح الأول او يكونا متساويين ، ولا يتم التعلق بذلك
الاطلاق في القول بالاشتراك ، الا اذا ثبت رجحان مجازه ، ومع انتفاء صلاحيته
للدلالة على الاشتراك يجب الوقوف في اثبات التوقيت من الأول والآخر مع
موضع اليقين ، وهو ما بعد القدر المختص من الأول بالنسبة الى الظهر انتهى

قال الشارح المحقق طاب ثراه بعد نقله : وفيه نظر لأن أكثر الأخبار الدالة على الاشتراك خالية عن لفظ الوقتين بل فيها وقت الصلوتين ، كصحيفة محمد بن أحمد بن يحيى وغيرها ، وأيضا الظاهر أن المجاز الثانى راجع على الاول فى امثال هذه المقامات ، التى تعلق الغرض ببيان الحكم الشرعى ، اذ لا يقع بسببه اختلاف فى الحكم ، غاية ما يلزم منه مسامحة فى التأدية ، والأمر فيه هين بخلاف المجاز الاول ، فانه يقع بسببه اختلاف الحكم ، نعم لا يبعد رجحان المجاز الاول فى غير هذه المواضع ، انتهى .

أقول ما ذكره الشارح المحقق بان الظاهر ان المجاز الثانى راجع على الاول فى امثال هذه المقامات ، فهو حق لا يشوبه شىء ، وأما التعليل الذى ذكره لذلك بقوله اذ لا يقع بسببه اختلاف فى الحكم الى آخره ، فغير وجيه ، وكان الأستاذان يقول : لقضاء العرف بذلك .

وقال طاب ثراه ايضا بعد الكلام المتقدم : ثم قوله على تقدير انتفاء صلاحيته للدلالة يجب الوقوف فى اثبات التوقيف على موضع اليقين ، مما يمكن المناقشة فيه ، اذ هو موقوف على تحقيق ان ايقاع الصلوة فى الوقت المعين ، هل هى من الخصوصيات المتقدمة لماهية الصلوة ، ام هو من شرائطه ؟ وكان الأقرب الثانى وعلى الاول لما ذكره وجه ، بناء على ان وقوع التكليف بالصلوة يستدعى العلم بالبراءة ، وعلى الثانى لا يتم كلامه ، الا اذا قلنا بأن المراد بالصلوة المأمور به فى اسقاط الشرع بالصلوة هى معه بشرائط^(١) الصحة لا الماهية المطلقة ، اذ على هذا التقدير نقول التكليف بماهية الصلوة مطلق لا يتقيد بالاشتراط بشىء الا بحسب اقتضاء الدليل ، والدليل لم يقتض تقييداً زائداً على ايقاع الفعل فيما بين الزوال والغروب ، ويمكن دفعه بان النصوص دلت على وجوب ايقاع الصلوة فى وقت معين معلوم عند الشارع ، واشتراط صحتها به ، فهى مفيدة

(١) جامعة لشرائط ظ ح .

للتكليف بطلاق الصلوة ، فطلق الصلوة المأمور به مقيد بالصلوة المتحققة في وقتها المقدر شرعا ، و تحصيل البراءة اليقينية يتوقف على تحصيل الضرر المنتفى على ما حققناه في موضعه ، نعم لو كان منشأ التقيد مجرد الاجماع ، كان التقيد مقتدرا بقدره ، ولقائل ان يستدل بالآية على الاشتراك ، وحينئذ لا يتم هذا الكلام على التقديرين ، لكن في الاستدلال بالآية نظر اشترنا اليه ، انتهى .

أقول : بعض ما ذكره طاب ثراه لا يخلو من مناقشة ، لأنه لقائل ان يقول : على تقدير ان يكون اسامي العبادات موضوعة للأعم من الصحيح والفاسد ، لا نسلم ان يكون العمل بالدليل موقوفا على ظهور عدم المعارض كما ذهب اليه بعض الأجلة ، بل يكفي عدم ظهور المعارض كما عن ظاهر المشهور ، فحينئذ فما ذكره بقوله : ويمكن دفعه الى آخره ، غير وجيه ، فتأمل جدا فانه دقيق ، وان كنت في بادئ النظر تستوحش منه ، وكيف كان فالمسئلة بحمد الله واضحة ، وعن شوب الاشكال خالية .

فروع :

الأول : من صلى العصر في الوقت المختص بالظهر ساهيا ، او صلى الظهرين ظانا دخولا الوقت ، ثم ظهر وقوع العصر في الوقت المختص بالظهر فعلى القول بالاشتراك تصح العصر ويصلى الظهر بعدها ، لأن غايته الاخلاص بواجب وهو الترتيب ، سهوا او بناء على ما جوزة الشارع من العمل بالظن ، ولا ضير فيه ، وعلى القول باختصاص تبطل العصر ويجب اعادتها بعد الظهر الثاني : ما أشار اليه الشارح المحقق ان من ظن ضيق الوقت الا عن اداء العصر ، فانه يتعين عليه الاتيان بالعصر ، ولو صلى ثم تبين الخطأ ولم يبق من الوقت الا مقدار ركعة مثلا ، فحينئذ يجب عليه الاتيان بالظهر اداء على القول بالاشتراك حسب .

قال بعض الأجلاء بعد نقل ذلك : ولا يخلو من شوب الارتياح فان من ظن ضيق الوقت الا عن اداء اربع ركعات او ثيقن ذلك ، فانه على القول

بالاشتراك فالواجب عليه الاتيان بالظهر ، لقولهم ((ع)) : الا ان هذه قبل هذه
واما على القول بالاختصاص ، فالواجب الاتيان بالعصر ، كما دلت عليه رواية
الحلي المتقدمة ، وكذا لو لم يبق من الوقت الا بقدر اداء ركعة ، فانها تختص
بالظهر اداءً على القول بالاشتراك ، وبالعصر على القول بالاختصاص انتهى .
أقول يظهر من الشارح المحقق ان آخر الوقت مختص بالعصر في حالة
الذكر ، كما تقدم اليه الاشارة فعلية لا يرد هذا الكلام ، ولكني لم اجد غيره ان
يحدوحدوه ، وعبارة الصدوق على ما عرفت غير دالة ، بل لعلها دالة على العدم
وهو طاب ثراه اعلم بما ذكره .

وبالجملة على الفرض المذكور ليس صلوة الظهر اداءً على المشهور .

الثالث : ما اشار اليه غير واحد ان من ادرك من آخر العشاءين اربع
ركعات ، فانه يجب عليه الاتيان بالمغرب اولا ثم العشاء على القول بالاشتراك
ويتعين العشاء على القول بالاختصاص .

الرابع : من صلى الظهر ظاناً ساعة الوقت ، ثم تبين الخطأ وقوعها في
الوقت المختص بالعصر على القول المشهور ، فانه يجب قضاء العصر خاصة بنا
على القول بالاشتراك ، وقضاؤهما معا بناً على الاختصاص ، والله هو العالم
بحقايق الاشياء .

وينبغي التنبيه على امور :

الأول : اختلف الأصحاب في آخر وقت الظهر ، فعن السيد المرتضى و
ابن الجنيد وابن زهرة وابن ادريس وسلاور وجمهور المتأخرين ، انه يمتد وقت
الفضيلة الى ان يصير ظل كل شئ مثله ، ووقت الاجزاء الى ان يبقى للغروب
مقدار اداء العصر .

قال المصنف في المختلف وقال الشيخ في المبسوط : اذا زالت الشمس
دخل وقت فريضة الظهر ، ويختص به مقدار ما صلى فيه اربع ركعات . ثم
يشترك الوقت بعده بينه وبين العصر ، الى ان يصير ظل كل شئ مثله ، وروى

حتى يصير الظل اربعة اسباع الشخص المنتصب ، ثم يختص بعد ذلك بوقت العصر الى ان يصير ظل كل شئ مثليه ، فاذا صار كذلك فقد فات وقت العصر ، هذا وقت الاختيار ، واما وقت الضرورة فهما مشتركان فيه الى ان يبقى من النهار مقدار ما يصلح فيه اربع ركعات ، فاذا صار كذلك اختص بوقت العصر الى ان تغرب الشمس ، وفي اصحابنا من قال : ان هذا ايضا وقت الاختيار الا ان الاول افضل ، وافتنى في الخلاف بمثل ذلك ، وكذا في الخصال وقال في النهاية : آخر وقت الظهر لمن لا عذر له ، اذا صارت الشمس على اربعة اقدام وقال في الاقتصار اخره اذا زاد الفى اربعة اشيا الشخص او يصير ظل كل شئ مثله ، وهو اختياره في المصباح ، وقال الشيخ في عمل يوم وليلة : اذا زاد الفى اربعة اسباع الشخص ، وقد جعل في المبسوط اربعة اسباع الشخص رواية ولم يتعرض لهذه الرواية في الخلاف والجمال ، وافتنى في النهاية وعمل يوم وليلة بهذه الرواية ولم يتعرض لظل المعامل ، وافتنى في الاقتصاد بأحدهما لا يحينه ، وقال المفيد : وقت الظهر بعد زوال الشمس الى ان يرجع الى الفى سبعى الشاخص ، وقال ابن ابي عقيل : اول وقت الظهر زوال الشمس الى ان ينتهى الظل ذراعا واحدا او قدمين من ظل قامته بعد الزوال ، فان جاوز ذلك فقد دخل الوقت الآخر ، مع انه حكم ان الوقت الآخر لذوى الأعذار ، فان أضر المختار الصلوة من غير عذر الى آخر الوقت ، فقد ضيع صلوته وبطل عمله وكان عند آل محمد ((ص)) اذا صلاها في آخر وقتها قاضيا لا مؤديا للغرض في وقته .

وقال ابن البراج : آخر الوقت ان يصير ظل كل شئ مثله ، وقال ابو الصلاح : آخر وقت المختار افضل ان يبلغ الظل اربعة اسباع ، وآخر وقت المضطر ان يصير الظل مثله ، وللشيخ في التهذيب قول آخر ، هو ان آخر وقت الظهر اربعة اقدام وهي اربعة اسباع الشخص ، وبه قال السيد المرتضى في المصباح ، ثم قال في المختلف : والذي نذهب اليه ما اختاره السيد المرتضى ولا اى القول المشهور ، انتهى .

أقول لا تبدأ ولا من نقل جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام ولو في الجملة .
فنقول .

الأول : ما رواه التهذيب في أوائل باب اوقات الصلوة في الصحيح على الصحيح لمكان الوشاء عن احمد بن عمرو هو ابن ابي شعبه الحلبي الثقة عن ابي الحسن ((ع)) قال : سألت عن وقت الظهر والعصر ؟ فقال : وقت الظهر اذا زاعت الشمس الى ان يذهب الظل قامه ، و وقت العصر قامه ونصف الى قاتمتين .
الثاني : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن احمد بن محمد و هو ابن ابي نصر قال : سألت عن وقت صلوة الظهر والعصر ؟ فكتب : قامه للظهر وقامه للعصر .

الثالث : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم باسناد فيه محمد بن عيسى عن يونس عن يزيد بن خليفة قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) ان عمر بن حنظلة اتانا عنك بوقت ، فقال : ابو عبد الله ((ع)) اذن لا يكذب علينا ، قلت : ذكر انك قلت ان اول صلوة افترضها الله على نبيه ((ص)) الظهر ، و هو قول الله عز وجل : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس)) ، فاذا زالت الشمس لم يمنعك الا سبحتك ، ثم لا تزال في وقت الى ان يصير الظل قامه وهو آخر الوقت ، فاذا صار الظل قامه دخل وقت العصر فلم تنزل في وقت العصر حتى يصير الظل قاتمتين ، وذلك المساء قال : صدق .

الرابع : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الموثق عن زرارة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت صلوة الظهر في القيظ ، فلم يجبني ، فلما ان كان بعد ذلك ، قال لعمر بن سعيد بن هلال : ان زرارة سألتني عن وقت صلوة الظهر في القيظ فلم اخبره فخرجت من ذلك ، فأقرأه مني السلام وقل له : اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر ، واذا كان ظلك مثلك فصل العصر .

الخامس : ما رواه في باب المواقيت في الزيادات عن محمد بن حكيم قال : سمعت العبد الصالح ((ع)) يقول : ان اول وقت الظهر زوال الشمس وآخر وقتها قامه من الزوال ، و اول وقت العصر قامه وآخر وقتها قاتمتان ، قلت : في الشتاء و

الصيف سوا؟ قال : نعم .

السادس : ما رواه التهذيب أيضا في باب اوقات الصلوة عن ابراهيم الكرخي قال : سألت ابا الحسن موسى (ع) متى يدخل وقت الظهر؟ قال : اذا زالت الشمس ، فقلت : متى يخرج وقتها ؟ قال : من بعد ما يضي من زوالها اربعة اقدام . ان وقت الظهر ضيق ليس كغيره ، قلت : فمتى يدخل وقت العصر ؟ فقال : وقت العصر الى ان تغرب الشمس و ذلك من علة ، وهو تضيق ، فقلت له : لو ان رجلا صلى الظهر بعد ما يضي من زوال الشمس اربعة اقدام ، كان عندك غير مؤد لها ؟ فقال : ان كان نعم ، ذلك ليخالف السنة والوقت لم يقبل منه ، كما لو ان رجلا أخر العصر الى ان تغرب الشمس متعمدا من غير علة لم تقبل منه ، ان رسول الله (ص) قد وقع للصلوات المفروضات اوقاتا ، وحد لها حدودا ، في سنة للناس ، فمن رغب عن سنة من سننه الموجبات ، كان مثل من رغب عن فرائض الله .

السابع : ما رواه التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الموثق عن الفضل بن يونس قال : سألت ابا الحسن الأول (ع) ، قلت : المرأة ترى الظهر غروب الشمس ، كيف تصنع بالصلوة ؟ قال : اذا رأت الظهر بعد ما يضي من زوال الشمس اربعة اقدام فلا تصلي الا العصر . لأن وقت الظهر دخل عليها وهي في الدم ، وخرج عنها الوقت وهي في الدم . فلم يجب عليها ان تصلي الظهر؟ وما طرح الله عنها من الصلوة وهي في الدم اكبر ، قال : واذا رأت المرأة الدم بعد ما تضي من زوال الشمس اربعة اقدام ، فلتمسك عن الصلوة فاذا طهرت من الدم فلتنقض الظهر ، لأن وقت الظهر دخل عليها وهي طاهر ، وخرج عنها وقت الظهر وهي طاهر . فضيعة صلوة الظهر ، فوجب عليها قضاؤها .

الثامن : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة في كالصحيح او الصحيح لمكان محمد بن سنان عن ابن مسكان عن زارة عن ابي جعفر (ع) ، قال : سألت عن وقت الظهر ؟ فقال : ذراع من زوال الشمس ، ووقت العصر ذراع

من وقت الظهر ، فلذلك اربعة اقدام من زوال الشمس .
 وقال زرارة قال لى ابو جعفر ((ع)) حين سألت عن ذلك : ان حاسيط
 مسجد رسول الله ((ص)) كان قائم ، فكان اذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر ،
 واذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدرى لم جعل الذراع و
 الذراعان ؟ قلت : لم جعل ذلك ؟ قال : لمكان النافلة ، فان لك ان تنتقل من
 زوال الشمس الى ان يمضى الفى ذراعا ، فاذا بلغ فيئك ذراعا من الزوال بدأت
 بالفريضة وتركت النافلة .

قال ابن مسكان : وحدثنى بالذراع والذراعين سليمان بن خالد ، و ابو
 بصير المرادى ، وحسين صاحب القلائس ، وابن ابى يعفور ، ومن لاحصية منهم
 التاسع : ما رواه ايضا فى باب المواقيت فى الزيادات فى الصحيح عن
 الفضل بن يسار و زرارة و بكير ابنسى اعين ، و محمد بن مسلم ، و يزيد بن معوية
 العجلي ، قال : قال ابو جعفر و ابو عبد الله ((ع)) : وقت الظهر بعد الزوال
 قدما ، و وقت العصر بعد ذلك قدما ، و هذا اول وقت الى ان يمضى اربعة
 اقدام للعصر .

العاشر : ما رواه التهذيب فى المكان المتقدم عن على بن حنظلة قال :
 قال ابو عبد الله ((ع)) : فى كتاب على ((ع)) القائمة ذراع والقامتان ذراعان .
 و روى ايضا فى باب اوقات الصلوة عن على بن حنظلة قال : قال لى ابو
 عبد الله ((ع)) : القائمة والقامتين والذراع والذراعين فى كتاب على ((ع)) .
 الحادى عشر : ما رواه التهذيب فى الباب المتقدم عن على بن ابى حمزة
 قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : القائمة هى الذراع .

الثانى عشر : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن على بن ابى حمزة عن
 ابى عبد الله ((ع)) ، قال له ابو بصير : كم القائمة ؟ قال : فقال : ذراعان قائمة رجل
 رسول الله ((ص)) كانت ذراعا .

الثالث عشر : ما رواه الفقيه فى باب مواقيت الصلوة فى الصحيح عن

زرارة : انه سأل الباقر ((ع)) عن وقت الظهر ؟ فقال : ذراع من زوال الشمس ، وقت العصر ذراعان من وقت الظهر ، فذاك أربعة أقدام من زوال الشمس ، ثم قال : ان حايظ مسجد رسول الله ((ص)) كان قائم ، فكان اذا مضى منه ذراع صلى الظهر ، واذا مضى منه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدرى لم جعل ذلك ؟ قال : لمكان النافلة ، لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان يمضى ذراع ، فاذا بلغ فيئك ذراعا بدأت بالفريضة وتركت النافلة ، فاذا بلغ فيئك ذراعين بدأت بالفريضة وتركت النافلة .

الرابع عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن زرارة قال : سمعت ابا جعفر ((ع)) يقول : كان حايظ مسجد رسول الله ((ص)) قائم ، فاذا مضى من فيئه ذراع صلى الظهر ، فاذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لا ، قال : من اجل الفريضة اذا دخل وقت الذراع والذراعين ، بدأت بالفريضة وتركت النافلة .

الخامس عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) اذا كان المفى في الجدار ذراعا صلى الظهر ، واذا كان ذراعين صلى العصر ، قلت : الجداران تختلف منها قصير ومنها طويل ، قال : ان جدار مسجد رسول الله ((ص)) كان يومئذ قائم ، وانما جعل الذراع والذراعان ، لئلا يكون تطوع في وقت فريضة .

السادس عشر : ما رواه في المكان المتقدم عن اسمعيل الجعفي عن ابي جعفر ((ع)) قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قال قلت : لم ؟ قال : لمكان الفريضة ، لئلا يؤخذ من وقت هذه ويدخل من وقت هذه .

السابع عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) قال : اتدرى لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لم ؟ قال : لمكان الفريضة ، لك ان تتنفل من زوال الشمس الى ان تبلغ ذراعا ، فاذا بلغت

ذراعا بدأت بالفريضة وتركت النافلة .

الثامن عشر : ما رواه أيضا في المكان المتقدم في الموثق عن زرارة عن
ابى عبد الله ((ع)) قال : وقت الظهر على ذراع .

التاسع عشر : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن يعقوب بن شعيب
عن ابى عبد الله ((ع)) قال : سألته عن وقت الظهر ؟ فقال : اذا كان الفى ذراعا
قلت : ذراعا من اى شىء ؟ قال : ذراعا من فيئك ، قلت : فالعصر ؟ قال : الشطر
من ذلك ، قلت هذا شبر ! قال : اوليس شبر كثيرا .

العشرون : ما رواه أيضا في المكان المتقدم في الموثق عن الحلبي عن
ابى عبد الله ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) يصلى الظهر على ذراع والعصر
على نحو ذلك .

الحادى والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن عبيد عن
زرارة قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن افضل وقت الظهر ؟ قال : ذراع بعد
الزوال ، قال قلت : فى الشتاء والصيف سواء ؟ قال : نعم .

الثانى والعشرون : ما رواه التهذيب في المكان المتقدم في الصحيح عن
عبد الله بن محمد والظاهر انه الحجال الثقة ، قال : كتبت اليه : جعلت فداك
روى اصحابنا عن ابى جعفر ((ع)) وابى عبد الله ((ع)) انهما قالوا : اذا زالت الشمس
فقد دخل وقت الصلاتين ، الا ان بين يديهما سبحة ان شئت طولت و ان
شئت قصرت ، و روى بعض مواليك عنهما ان وقت الظهر على قدمين من الزوال
و وقت العصر على اربعة اقدام من الزوال ، فان صليت قبل ذلك لم يجزك ، و
بعضهم يقول يجزى ، ولكن الفضل في انتظار القدمين والاربعة اقدام ، وقد
احببت جعلت فداك ان اعرف موضع الفضل في الوقت ، فكتب : القدمان و
الأربعة اقدام صواب جميعا .

الثالث والعشرون : ما رواه التهذيب في المكان المتقدم في الموثق عن
سعيد الأعرج عن ابى عبد الله ((ع)) قال : سألته عن وقت الظهر ، هو اذا زالت

الشمس؟ فقال : بعد الزوال يقدم او نحو ذلك ، الا في السفر او يوم الجمعة ، فان وقتها اذا زالت .

الرابع والعشرون : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب صلاة رسول الله ((ص)) ، مرسلا عن الباقر ((ع)) انه قال : كان رسول الله ((ص)) لا يصلي من النهار شيئا حتى تزول الشمس ، فاذا زال صلى ثمانى ركعات ، الى ان قال : فاذا كان الفى ذراعا صلى الظهر اربعاً وصلى بعد الظهر ركعتين اخرائين ، ثم صلى العصر اربعاً اذا فاء الفى ذراعا ، الخبر .

الخامس والعشرون : ما رواه الكافى في باب بناء مسجد النبى ((ص)) في الحسن يابراهيم عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) انه قال : وكان جد ارسجد النبى ((ص)) قبل ان يظلل قامة وكان اذا كان الفى ذراعا وهو قدر مريض عنز صلى الظهر ، واذا كان ضعيف ذلك صلى العصر .

السادس والعشرون : ما رواه التهذيب في باب العواقيت في الزيادات عن محمد بن الفرج قال : كتبت اسأل عن اوقات الصلوة ، فأجاب : اذا زالت الشمس فصل سبحتك ، واحب ان يكون فراغك من الفريضة والشمس على قدمين ثم صل سبحتك واحب ان يكون فراغك من العصر والشمس على اربعة اقدام ، فان عجل بك امر فابدا بالفريضة واقض بعدهما ، فاذا اطلع الفجر فصل الفريضة ثم اقض بعد ما شئت .

السابع والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله ((ع)) قال : العصر على ذراعين ، فمن تركها حتى يصير على ستة اقدام فذلك المضيع .

الثامن والعشرون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن المثنى انه قال : قال ابو بصير قال لى ابو عبد الله ((ع)) : صل العصر يوم الجمعة على ستة اقدام .
التاسع والعشرون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله ((ع)) قال : صل العصر على اربعة اقدام .

والثلاثون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن سليمان بن جعفر قال قال
الفقيه : آخر وقت العصر ستة اقدام ونصف .

الحادي والثلاثون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن صفوان الجمال
عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قلت العصر متى اصيلها اذا كنت في غير سفر؟ قال :
على قدر ثلثي قدم بعد الظهر .

الثاني والثلاثون : ما رواه في البحار في باب وقت الظهرين عن فقه
الرضا ((ع)) انه قال : وقت الظهر زوال الشمس ، و آخره ان يبلغ الظل ذراعا او
قدمين من زوال الشمس في كل زمان . و وقت العصر بعد القدمين الاولين الى
قدمين آخرين و ذراعين ، لمن كان مريضا او معتلا او مقصرا فصار قد مان للظهر و
قد مان للعصر فان لم يكن معتلا من مرض او من غيره ولا تقصير ولا يريد ان يطيل
التنفل ، فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، وليس يمنع منها الا السبحة
بينهما والثمان ركعات قبل الفريضة ، والثمان بعدها ، فان شاء طول الى
القدمين و ان شاء قصر ، الى ان قال : فاذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة ،
وله مهلة في الشغل والقضا والنوم والتنفل الى ان يبلغ ظل قامته قدمين بعد
الزوال ، فاذا بلغ ظل قامته قدمين بعد الزوال فقد وجب عليه ان يصلي الظهر
في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلي العصر اذا صلى في آخر الوقت في
استقبال القدم الخامس ، فاذا صلى بعد ذلك فقد ضيع الصلوة ، وهو قاض
للصلوة بعد الوقت ، الى ان قال : وانما يمتد وقت الفريضة بالنوافل ، فلو لا
النوافل و غلة المعلول لم يكن اوقات الصلوة ممدودة على قدر اوقاتها ، فلذلك
تؤخر الظهر ان احببت ، وان تعجل العصر ان لم يكن هناك نوافل ولا غلة تمنعك
ان تصليهما في اول وقتها ، و تجمع بينهما في السفر اذا لا نافلة تمنعك من
الجمع .

وقد جاءت احاديث مختلفة في الاوقات ، و لكل حد يث معنى وتفسير
ان اول وقت الظهر زوال الشمس و آخر وقتها قامته رجل قدم وقد مان ، وجاء على

النصف من ذلك وهو أحب الي ، وجاء آخر وقتها اذا تم قامتين ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل قدمين ، و آخر وقتها اذا تم اربعة اقدام ، وجاء اول وقت العصر اذا تم الظل ذراعين ، وجاء لهما جميعا وقت . مرسل قوله : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين . وجاء ان رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر ، ثم بين العشاء والعتمة من غير سفر ولا مرض . وجاء ان لكل صلاة وقتين اول و آخر كما ذكرنا في اول الباب ، و اول الوقت افضلها ، وانما جعل آخر الوقت للمعلول . الى ان قال : وانما سمي ظل القامة قامة ، لأن حايط مسجد رسول الله ((ص)) قامة انسان ، فسمى ظل الحايط ظل قامة وظل قامتين وظل قدم وظل قدمين وظل اربعة اقدام وذراع ، وذلك انه مسح بالقدمين كان قدمين ، واذا مسح بالذراع كان ذراعا ، واذا مسح بالذراعين كان ذراعين ، واذا مسح بالقامة كان قامة اي هو ظل القامة . وليس هو بطول القامة سواء مثله ، لأن ظل القامة ربما كان قدما وربما كان قدمين ، ظل مختلف على قدر الازمنة واختلافها باختلافها ، لأن الظل قد يطول وينقص باختلاف الازمنة ، والحايط المنسوب اليه مسوحا به طال الظل ام قصر الحديث .

وقال في موضع آخر : اول وقت الظهر زوال الشمس ، الى ان يبلغ الظل قدمين ، و اول وقت العصر الفراغ من الظهر ، ثم الى ان يبلغ الظل اربعة اقدام ، وقد رخص للعليل والمسافر منهما ان يبلغ ستة اقدام ، وللضطر الى مغيب الشمس .

الثالث والثلاثون : ما رواه في الكافي في باب وقت الظهرين عن ذريح في الحسن كالصحيح او الصحيح لمكان ابراهيم قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) متى صلى الظهر ؟ فقال : صل الزوال ثمانية ، ثم صل سبحتك طالبت او قصرت ، ثم صل العصر .

الرابع والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن ابن مسكان عن الحرث بن المغيرة وعمر بن حنظلة ومنصور بن حازم قالوا : كنا نقيس الشمس

بالمدينة بالذراع فقال ابو عبد الله ((ع)) : الا انباتكم بايين من هذا ؟ اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، الا ان بين يديها سبحة ، و ذلك اليك ان شئت طولت وان شئت قصرت .

ورواه التهذيب فى باب اوقات الصلوة وفيه : و ذلك اليك فان انت خفت سبحتك فحين تفرغ من سبحتك ، وان انت طولت فحين تفرغ من سبحتك .
الخامس والثلاثون : ما رواه التهذيب فى الباب المتقدم عن عمر بن حنظلة عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر ، الا ان بين يديها سبحة ، و ذلك اليك ان شئت طولت وان شئت قصرت .
السادس والثلاثون : ما رواه التهذيب فى الباب المتقدم عن عيسى بن ابي منصور قال : قال لى ابو عبد الله ((ع)) : اذا زالت الشمس فصليت سبحتك فقد دخل وقت الظهر .

السابع والثلاثون : وما رواه ايضا فى باب المواقيت فى الزيادات فى الموثق عن سعادة بن مهران قال قال ابو عبد الله ((ع)) : اذا زالت الشمس فصل ثمانى ركعات ثم صل الفريضة اربعا ، فاذا فرغت من سبحتك فصل العصر .
الثامن والثلاثون : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب مواقيت الصلوة عن مالك الجهنى انه سأل ابا عبد الله ((ع)) عن وقت الظهر ، فقال : اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، فاذا فرغت من سبحتك فصل العصر متى بدا لك .

التاسع والثلاثون : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات فى الصحيح عن محمد بن احمد بن يحيى قال : كتب بعض اصحابنا الى ابي الحسن عليه السلام : روى عن آباءك القدم والقدمين والأربع والقائمة والقامتين وظل مثلك والذراع والذراعين ، فكتب ((ع)) : لا القدم ولا القدمين ، اذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ، و بين يديها سبحة وهى ثمان ركعات ، فان شئت طولت وان شئت قصرت ، ثم صل الظهر فاذا فرغت كان بين الظهر والعصر سبحة ، و

هي ثمان ركعات فان شئت طولت وان شئت قصرت ، ثم صل العصر .
والأربعون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن ابي بصير قال : ذكر
ابو عبد الله (ع) أول الوقت وفضله ، فقلت : كيف اصنع بالثمانى ركعات؟ قال :
خفف ما استطعت .

الحادي والأربعون : ما رواه الكافي في باب وقت الظهر والعصر ، و
التهديب في باب اوقات الصلوة عنه عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : سألته عما جاء في الحديث ، ان صل الظهر اذا كانت الشمس
قائمة وقامتين و ذراعا و ذراعين وقد ما و قدمين من هذا ومن هذا ، فمتى هذا ؟
وكيف هذا ؟ ويكون الظل في بعض الاوقات نصف قدم ، قال : انما قال :
ظل القامة ، ولم يقل قائمة الظل ، وذلك ان ظل القامة يختلف مرة يكثر ومرة
يقل ، والقامة قائمة ابدا لا تختلف ، ثم قال : ذراع و ذراع و ذراعان و قدم و
قدمان ، فصار ذراع و ذراعان تفسير القائمة والقامتين ، في الزمان الذي يكون
فيه الظل قائمة ذراعا ، و ظل القامتين ذراعين ، فيكون ظل القامة والقامتين و
الذراع والذراعين متفقين في كل زمان معروفين ، ففسرا احدهما بالآخر مسددا
به ، فاذا كان الزمان يكون فيه ظل القائمة ذراعا كان الوقت ذراعا من ظل القامة ،
وكانت القائمة ذراعا من الظل ، واذا كان ظل القامة اقل او اكثر ، كان الوقت
محصورا بالذراع والذراعين .

فاعلم انه لا بد قبل الخوض في المقام ، من نقل كلام ينكشف به نقاب الارتباب
عن الأحاديث الواردة في هذا الباب ، فنقول : قال المحقق المجلسي رحمه الله
وانا والله ببرهانه في كتاب البحار في باب وقت فريضة الظهرين ما لفظه : اعلم
ان الشمس اذا طلعت كان ظلها طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تنزل ، فاذا زالت
زاد ، ثم قد تقرران قائمة كل انسان سبعة اقدام باقدامه تقريبا ، وثلاث اذرع ونصف
بذراعه ، والذراع قدما تقريبا ، فلذا يعبر عن السبع بالقدم ، و عن طول
الشخص الذي يقاس به الوقت بالقامة ، وان كان غير الانسان ، وقد جرت

العادة بأن تكون قامة الشخص الذى يجعل مقياسا لمعرفة الزوال ذراعا ، و كان رجل رسول الله (ص) الذى كان يقيس به الوقت ايضا ذراعا ، فلأجل ذلك كثيرا ما يعبر عن القامة بالذراع وعن الذراع بالقامة ، وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقامة ، وكأنه كان اصطلاحا معهودا .

وقال المحدث الكاشانى طاب ثراه فى الوافى بعد ان نقل الخبر الحادى والأربعين : الشمس اذا طلعت كان ظلها طويلا ثم لا يزال ينقص حتى تنزل ، فاذا زالت زاد ، ثم قد تقرران قامة كل انسان سبعة اقدم باقدامه ، وثلاثة اذرع ونصف بذراعه ، والذراع قدمان ، فلذلك يعبر عن السبع بالقدم ، وعن طول الشخص الذى يقاس به الوقت بالقامة ، وان كان فى غير الانسان ، وقد جرت العادة بأن يكون قامة الشخص الذى يجعل مقياسا لمعرفة الوقت ذراعا ، كما يأتى الاشارة اليه فى حديث تعريف الزوال ، وكان رجل رسول الله (ص) الذى كان يقيس به الوقت ايضا ذراعا ، فلأجل ذلك كثيرا ما يعبر عن القامة بالذراع ، وعن الذراع بالقامة ، وربما يعبر عن الظل الباقي عند الزوال من الشخص بالقامة ايضا ، وكأنه كان اصطلاحا معهودا ، وبناء هذا الحديث على ارادة هذا المعنى كما ستطلع عليه ، ثم ان كلا من هذه الألفاظ قد يستعمل لتعريف اول وقتى فضيلة الفريضين ، كما فى هذا الحديث ، وقد يستعمل لتعريف آخر وقتى فضيلتهما كما يأتى فى الأخبار الأخرى ، فكلمتا يستعمل لتعريف الأول فالمراد به مقدار سبعى الشخص ، وكلمتا يستعمل لتعريف الآخر فالمراد به مقدار تمام الشخص ، وفى الاول يراد بالقامة والذراع ، وفى الثانى بالعكس ، وربما يستعمل لتعريف الآخر لفظه مثل مثلك وظل مثلك ، ويراد بالمثل القامة ، والظل قد يطلق على ما يبقى عند الزوال خاصة ، وقد يطلق على ما يزيد بعد ذلك ، فيحسب الذى يقال له الفى اذا رجع ، لأنه كان اولا موجودا ثم عدم ثم رجع ، وقد يطلق على مجموع الأمرين ، ثم ان اشتراك هذه الألفاظ بين هذه المعانى ، صار سببا لاشتباه الأمر فى هذا المقام الى آخر ما ذكره .

وقال في الحبل المتين : السبحة النافلة ، والمراد من الغنى في الحديث الرابع
 أى خبر الثالث عشر المتقدم ، ما يحدث من ظل الشاخص بعد الزوال ، وهو
 مشتق من فاء إذا رجع ، والمراد من القامة قامة الانسان وقد تفسرها بالذراع ،
 و ياباه قوله ((ع)) : فإذا بلغ فيئك ذراعاً ، والمراد بالقدم في الحديث الخامس
 أى الخبر التاسع المتقدم سيع الشاخص ، لما اشتهر من ان طول كل شخص
 سبعة اقدام باقدامه ، الى ان قال : والمراد من الذراع القدمان كما تضمنه بعض
 الأخبار ، فلا منافاة بين التوقيت بالذراع نارة وبالقدمين اخرى .

إذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هنا يقع في مقامين :

الأول : ان وقت الإجزاء ممتد الى ان يبقى للغروب مقدار اداء العصر
 للمختار والمضطر ، خلافا لبعض الأصحاب فاختصوا ذلك بذوى الاعذار ، وقد
 عرفت ان الاول هو المشهور المنصور ، وان الأدلة الدالة عليه كالنور على الطور ،
 وان ما استند اليه الخصم في غاية من القصور .

الثانى : حيث انك قد عرفت ان للصلوة وقتين ، فالمشهور بين الأصحاب
 ان الوقت الاول للظهر الذى هو وقت الفضيلة على المشهور المنصور ، والاختيار
 على القول المزيف ، من الزوال الى مضي مثل الشاخص أى يصير الظل الحادى
 بعد الزوال معائلا لقامة الشاخص ، خلافا لمن تقدم فى اول المسئلة ، وهو الشيخ
 فى النهاية وغيره .

قال بعض المحققين : وكون امتداده الى ان يصير الغنى مثل الشاخص
 هو المشهور ، كاد ان يكون اجماعيا ، لكن الشيخ فى النهاية قال بامتداده الى
 اربعة اقدام ، الا انه رجع عنه فى البسوط والخصال والخلاف ، فلا اعتداده به
 اصلا ، وما نقل عن المفيد من امتداده الى قدمين ، فمراده نهاية وقته لأداء
 النافلة قبلها كما ستعرف ، انتهى .

واستدل غير واحد منهم للمشهور بالخبر الاول والثانى ، والتقريب ان
 اجرائهما على ظاهرهما من كون ذلك اخر الوقت مطلقا خلاف الاجماع ، ولا يمكن

الحمل على كون ذلك وقت الاختيار لما ذكرنا من الدلائل على امتداد وقت الاختيار الى الغروب ، فيجب الحمل على كون ذلك وقت الفضيلة .
واعترض عليه بعض الأجلة طاب ثراه قال : وفى هذا الاستدلال عندى اشكال ، حيث ان مبنى الاستدلال على حمل القامة على قامة الشخص ، والمفهوم من الأخبار ان لفظ القامة الواردة فيها انما هو بمعنى الذراع ، والقامتين بمعنى الذراعين ، فمن ذلك ما رواه التهذيب عن أبى بصير عن الصادق (ع) انه قال له : كم القامة ؟ ثم نقل الخبر الثانى عشر والحادى عشر والعاشر المشتمل على روايتى على بن حنظلة ، و قال قال فى المواقيت : تفسير القامة بالذراع انما يصح اذا كان قامة الشخص ذراعا ، فيفسر احدهما بالآخر كما دل عليه حديث أبى بصير لا مطلقا كما زعمه صاحب التهذيب ، او اريد به فى زمان يكون فيه الظل الثانى بعد نقصانه ذراعا ، ويراد بالقامة قامة الظل الباقي لا قامة الشخص كما دل عليه حديث اول الباب .

أقول : من المحتمل قريبا بل هو الظاهر ان المراد باللام فى القامة و القامتين فى هذه الأخبار العهد ، و تكون اشارة الى ما قد منا من الأخبار والدالة على تحديد وقت الظهور بالقامة ، و وقت العصر بالقامتين ، بمعنى ان القامة الواردة فى تلك الأخبار المراد منها الذراع لقامة الشخص ، و به يظهر ان حمل القامة فى تلك الأخبار على قامة الشخص ليكون دليلا على امتداد وقت الفضيلة بامتداد المثل ، لا وجه له ، انتهى .

أقول حمل القامة الواقعة فى الخبرين على المعنى الذى ذكره قريب بتفريب ما تقدم ، فعليه فالخبر الخامس ايضا محمول عليه كالخبر الثانى عشر المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثانى فى اوقاتها ، المشتمل على رواية معوية بن وهب ، فان حمل القامة فيها على الذراع متعين ، كما ينادى بذلك روايتا معوية بن ميسرة و فضل بن عمر المتقدمان هناك بعد نقل رواية ابن وهب ، و لو سلم عدم ظهور المعنى المذكور لاجل نظرى المناقشات فى الاخبار

المستدل عليها للمذكور، فلا أقل من الاحتمال المتساوي للمعنى الذي فهمه المشهور، ومعه يسقط الاستدلال .

نعم لا يمكن حمل القامة على الذراع في جميع الأخبار المشتقة عليها .
 لمكان الخبر الثاني والثلاثين والخامس عشر والخامس والعشرين والرابع عشر والثالث عشر والثامن بل الثالث، لما قيل انما ياء ، انما يترتب على قامة الشاخص دون الذراعين فتأمل . المؤيد بالخبر التاسع عشر . نعم يمكن ان يستدل للمشهور بالخبر الثالث والخبر الرابع عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في اوقاتها ، ولكن الانصاف ان الاستناد الى الاول محل اشكال وقد ظهر وجهه ، ولو سلم فحمل الخبرين على التقية اظهر، حيث انه هو المعمول عليه عند العامة قديما وحديثا على ما ذكره بعض الاجلاء .

وبما ذكر ظهر حال ما رواه المجلسي رحمه الله في باب اوقات الصلوة في حاشية منسوبة اليه ، عن المجازات النبوية عن النبي (ص) في عهده لعماله على اليمن : وصل العصر اذا كانت ظل كل شيء مثله وكذلك ما دامت الشمس حية، الحديث . قال المحقق المجلسي في كتاب البحار بعد ما تقدم نقله عنه ما صورته : ثم انه لما كان المشهور بين المخالفين تأخير الظهرين عن اول الوقت بالمثل والمثلين ، فلذا اختلف الأخبار في ذلك ففي بعضها اذا صار ظلك مثلك فصل الظهر . واذا صار مثلك فصل العصر . وفي بعضها ان آخر وقت الظهر المثل ، وآخر وقت العصر المثلان . كما ذهب اليه اكثر المتأخرين من علمائنا، وفي بعضها ان وقت نافلة الزوال قد مان وقت فريضة الظهر و نافلة العصر بعدهما قد مان ، و وقت فضيلة العصر اربعة اقدام وفي بعض الأخبار وفي بعضها قد مان ، وفي بعضها قد مان ونصف . وفي كثير منها انه لا يمنعك من الفريضة الاسبحتك ان شئت طولت وان شئت قصرت . والذي ظهر لي من جميعها ان المثل والمثلين انما وردا تقية لاشتبهارهما بين المخالفين ، وقد اولوهما في بعض الأخبار بالذراع والذراعين تخرجنا عن الكذب . او المثل والمثلان وقت للفضيلة

بعد الذراع والذراعين والاربع ، اى اذا اخروا الظهر عن اربعة اقدام فينبغى ان لا يؤخروها عن السعة وهى المثل ، واذا اخروا العصر عن الثانية فينبغى ان لا يؤخروها عن الأربعة عشر اعنى المثليين ، فالاصل فى الاوقات الاقدام لكن لا بمعنى ان الأظهر لا يقدم على القدمين ، بل بمعنى ان النافلة لا توقع بعد القدمين ، وكذا نافلة العصر لا يؤتى بعد الاربعة اقدام ، فاما العصر فيجوز تقديمها قبل مضى الأربعة اذا فرغ من النافلة قبلها بل التقديم فيها أفضل .
واما آخر وقت فضيلة العصر فله مراتب : الاولى ستة اقدام ، والثانية ستة اقدام ونصف ، والثالثة ثمانية اقدام ، والرابعة المثان على احتمال ، فاذا رجعت الى الأخبار الواردة فى هذا الباب لا يبقى لك ريب فى تعيين هذا الوجه فى الجمع بينها ، وما يؤيد ذلك هذا الخبر اى الخبر الحادى و الأربعون ، انتهى .

واستحسنه بعض الأجلاء وبما ذكر ظهر ما يرد على الخبر الرابع لو استدل به للمشهور ، مع كونه اخص من المدعى ، واشتماله على خلاف المدعى حيث دلّ على الصلوة بعد مضى المثل كالخبر المروى فى البحار فى باب وقت فريضة الظهرين عن الاختيار ^(١) عن حمدة عن محمد بن عيسى عن القاسم بن عروة عن ابن بكير قال : دخل زرارة على ابي عبد الله (ع) ، قال : انكم قلتم لنا فى الظهر والعصر على ذراع و ذراعين ، ثم قلتم ابردوا بها فى الصيف ، فكيف الا يرد بها ؟ وفتح الراحة ليكتب ما يقول فلم يجبه ابو عبد الله (ع) بشئ ، فاطبق الراحة ، فقال : انما علينا ان نسئلكم وانتم اعلم بما عليكم وخرج ، ودخل ابو بصير على ابي عبد الله (ع) فقال : ان زرارة سألتنى عن شئ فلم اجبه وقد ضقت من ذلك ، فاذهب انت رسولى اليه ، فقل : صل الظهر فى الصيف اذا كان ظلك مثلك والعصر اذا كان مثلك ، وكان زرارة هكذا يصل فى الصيف ، ولم

(١) وهو اختيار الرجال للكتفى . (منه)

اسمع احدا من اصحابنا يفعل ذلك غيره وغير ابن بكير .
قال في البحار بعد نقل الخبر: هذا الخبر مؤيد لما مر من استحباب
تأخير العصر ايضا ، والأصحاب خصوا الحكم بالظهر ولا يخلو من قوة فان الخروج
عن الأخبار الكثيرة الدالة على فضيلة اول الوقت بمجرد ذلك مشكل ، مع احتمال
التقية ايضا ، بل الحكم في الظهر ايضا مشكل كما عرفت .

ولعل مضايقته ((ع)) عن بيان الحكم بما يؤيد ، ايضا اشتهاها الروايتان الحكميين
المخالفين ، قال محي السنة في شرح السنة بعد ان روى عن ابي هريرة باسناد ان
رسول الله ((ص)) قال: اذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة فان شدة الحر من فيح جهنم ، و
قال: اشتكت النار الى ربها ، فقالت: رب اكل بعضي بعضا فاذن لها بتفسيخ نفسها
في الشتاء ونفس في الصيف ، فاشد ما تجدون من الحر من حرها ، واشد ما
تجدون من البرد من بردها : معنى الابراد انكسار حر الظهيرة ، وهو ان يفي الاقيا ،
وينكسر وهج^(١) الحر فهو يبرد بالاضافة الى حر الظهيرة وقوله : من فيح
جهنم ، قال الخطابي : معناه سطوع حرها وانتشاره ، واصله في كلامهم السعة
والانتشار ، يقال مكان افيح اي واسع ، ثم قال : واختلف اهل العلم في تأخير
صلوة الظهر في شدة الحر ، فذهب ابن المبارك واحمد واسحق الى تأخيرها و
الابراد بها في الصيف وهو الأشبه بالاتباع ، وقال الشافعي تعجيلها او لى
الا ان يكون امام مسجد يفتابه الناس من بعد فانه يبردها في الصيف فاما من
صلى وحده او جماعة في مسجد بفناء بيته لا يحضره الا من يحضره ، فانه يعجلها
لأنه مشقة عليهم في تعجيلها ، ثم روى عن ابي ذر رضوان الله عليه باسناد قال:
كنا مع النبي ((ص)) في سفر فأراد المؤذن ان يؤذن للظهر ، فقال النبي ((ص))
ابرده ، حتى رأينا في التلول ، فقال النبي ((ص)) : ان شدة الحر من فيح جهنم
فاذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، ثم قال وفيه دليل على ان الابراد اوليان

(١) شدة حرارت

لم يأت من بعد ، فان النبي ((ص)) امره مع كونهم مجتمعين في السفر ، انتهى *
 وحمل بعض الأفاضل الخبر على بلد يكون ظل الزوال فيه حال الصيف
 خمسة اقدام مثلا . فاذا صار مع الزيادة الحاصلة بعد الزوال مساويا للشخص
 يكون قد زاد قدمين فيوافق الأخبار الآخر . وهو محمل بعيد . مع انه لا يستقيم
 في العصر .

و في تنزيل الجمعة منزلة الظهر على القول به فيها ، وجهان الأقرب
 الاقتصار على مورد النص للأخبار الدالة على ضيق وقت الجمعة ، وخالف في
 ذلك في التذكرة فحكم بشموله لها ، انتهى .

أقول و سيأتي الكلام ان شاء الله في الأحاديث الواردة في الابراد ، وكيف
 كان فبعد تسليم دلالة الخبر على المدعى و انطباقه عليه ما شاة فالحصل على
 النقية او الابراد اظهر ، و حاصل الكلام ان الذي يظهر لي من الاخبار الواردة
 في هذا المقام ان الوقت الاول للظهر من الزوال الى مضي القدمين او الذراع ،
 و انه مع الاشتغال بالنافلة يزاحم بفريضة الظهر القدم الثالث ، كما يرشد اليه
 الخبر الثاني والثلاثون والخبر السادس والعشرون والخامس والعشرون والرابع
 والعشرون و الثاني والعشرون والحادي والعشرون والعشرون والتاسع عشر و
 الثامن عشر والخامس عشر والرابع عشر والثالث عشر والتاسع والثامن المؤيد
 بالخبر السابع عشر والسادس عشر ، بل الاول والثاني والخامس بل الثالث ، و
 غير ذلك من الأخبار ، منها ما رواه في البحار في باب وقت فريضة الظهرين عن
 قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده عن علي بن جعفر عن اخيه قال :
 سألته عن وقت الظهر ؟ قال : نعم اذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصل
 اذا شئت بعد ان تفرغ من تسبيحتك ^(١) وسألته عن وقت العصر متى هو ؟ قال :
 اذا زالت الشمس قدمين صليت الظهر والسجدة بعد الظهر ، فصل العصر اذا
 شئت .

(١) تسبيحتك خل .

ومنها ما رواه أيضا في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : اذا زالت الشمس دخل وقت الصلوتين الظهر والعصر ، وليس يمنع من صلوة العصر بعد صلوة الظهر الا قضاء السبحة التي بعد الظهر وقبل العصر ، فإن شاء طول الى ان يعصى قدما ، وان شاء قصر .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن الهداية قال قال الصادق ((ع)) : ما يأمن احدكم الحدث في ترك الصلوة وقد دخل وقتها وهو فارغ . فأول وقت الظهر من زوال الشمس الى ان تعصى قدما ، ووقت العصر من حين تعصى قدما من زوال الشمس الى ان تغيب الشمس ، وقال : فضل الوقت الاول على الآخر كفضل الآخرة على الدنيا . ويدل على ذلك أيضا جملة من الاخبار الواردة في نزول جبرئيل ((ع)) بالافات وقد تقدمت في الخبر الثاني عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في اوقاتها . وهذه الأخبار التي اشرنا اليها وان كان في دلالة جملة منها مناقشة ، ولكن الظاهر من مجموعها بعد ضم بعضها الى ما ذكرناه ، نعم ربما ينكر هذا الجمع الخبر السادس ، وما رواه في البحار في باب وقت فريضة الظهرين عن منتهى المطلب انه قال : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشاء قال سمعت الرضا عليه السلام يقول : كان ابي ربما صلى الظهر على خمسة اقدام . ولكن الجواب عن الاخير بحيث لا ينافي ما ذكرناه واضح .

واما عن الأول فيمكن ان المستفاد منه ومن الخبر السابع مضى وقت فضيلة الظهر بعض الاربعة اقدام ، وهذا لا ينافي جملة من الأخبار المتقدمة ، لجواز ان يكون للظهر وقتا فضيلة على سبيل الترتيب في الافضيلة . اما الخبران المرويان في التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن ابي بصير ، المشتملان على قول الصادق ((ع)) : الصلوة في الحضر ثمان ركعات اذا زالت الشمس ما بينك وبين ان يذهب ثلث القامة ، فاذا ذهب ثلثا القامة بدأت بالفريضة ، فما فاتها غير ظاهرة لما تقدم اليه الاشارة .

إذا عرفت تعيين الوقت الأول بما ذكرناه من الأدلة ، وعرفت احتجاج المشهور وضعفه ، فاعلم انه نقل عن الشيخ في الخلاف الاحتجاج على ما ذهب اليه من انتهاء وقت الاختيار بصيرورة ظل كل شئ مثله ، بوجوه :

الأول : ان الاجماع منعقد على ان ذلك اول وقت الظهر ، وليس على ما زاد عليه دليل ، وفيه نظر ، لانا قد بينا الأدلة الدالة على كون الزايد وقتا ، في الثاني المتقدم في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في أوقاتها ، بما لا مزيد عليه .

الثاني : الخبر الرابع واجيب بمنع الدلالة على المدعى ، بل هو بالدلالة على نقيضه شبه . لأن امره ((ع)) بالصلوة بعد المثل يدل على عدم خروجه .

أقول قد عرفت ما هو الظاهر عندنا ، من معنى الخبر من الحمل على التقية او الابراد ، فلا يصح التمسك به .

الثالث : الخبر الأول والثاني والخامس ورواية ابن وهب المتقدمة في الخبر الثاني عشر المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في أوقاتها ، والجواب هو ما عرفت سابقا فلا نعيده .

وللشيخ على ما ذهب اليه في بعض كتبه ، ونسبه الى الرواية في بعض آخر ، من انتهاء الوقت بأربعة اقدام ، وجهان :

الأول : الخبر السادس . قال الشارح المحقق : والجواب الطعن في السند لجبهالة ابراهيم الكرخي ، مع ان ظاهر قوله ((ع)) : آخر وقت الظهر هو اول وقت العصر ، خلاف ما اتفق عليه الاصحاب . سلمنا لكن يحمل على وقت الفضيلة ، ولعل في قوله : وان كان تعدد ذلك ليخالف السنة والوقت ، اشعار بذلك ، وحيثك فالمراد بقوله : آخر وقت الظهر اول وقت العصر . ان آخر وقت فضيلة الظهر اول الوقت المختص بالعصر من غير مشاركة الظهر باعتبار الفضيلة انتهى .

أقول : بعضهم حكم بحسن حال ابراهيم ، ويروى عنه ابن ابي عمير في الصحيح ، وكيف كان فالرواية محمولة على الفضيلة . لما قدمنا من الأدلة الدالة

على امتداد بقوله مطلق .

الثاني : الخير السابع ، و اجاب عنه المصنف رحمه الله بوجوه ثلاثة :
الأول : ضعف السند ، لأن الفضل واقفي وفيه نظر لأن الموثق على
الاقوى حجة .

الثاني : انها منفية بالاجماع ، اذ لا خلاف بيننا ان آخر وقت الظهر
بعد ما مضى من الوقت اربعة اقدام ، لم يجب عليها صلاة الظهر ، فادعاء
الاجماع مع مخالفة الشيخ محل تأمل انتهى ، وفيه نظر .

الثالث : انه علق الحكم على الطهارة بعد اربعة الاقدام ، فيحمل على
انه اراد بذلك ما اذا خلص الوقت للعصر ، ولا يخفى بعد هذا التأويل واوسط
الوجوه اوسطها ، فعليه فالمراد من وقت الظهر هو وقت الفضيلة ، كما تقدم اليه
الاشارة .

وقد اجاب بعضهم بانه معارضة بموثقة عبد الله بن سنان ، وهي ما رواه
الشهذيب في باب الحيض في الزيادات عنه عن ابي عبد الله ((ع)) قال : اذا
ظهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر الحديث .

وفي معنى هذه الرواية ما رواه الشهذيب ايضا في المكان المتقدم عن ابي
الصباح الكنانى عن الصادق ، وعن داود الزجاجى عن الباقر ((ع)) ، وعن عمر
بن حنظلة عن الشيخ ، قال ذلك البعض : وهي اي موثقة ابن سنان اوضح
سندا ، اذ ليس في طريقها من يتوقف فيه ، الا على بن الحسن بن فضال . وقال
النجاشي في تعريفه انه كان فقيه اصحابنا بالكوفة ورجلهم و ثقتهم و عارفهم
بالحديث المسموع قوله فيه . سمع منه شيئا كثيرا و لم نعثر على زلة فيه ، قال
الشارح المحقق رحمه الله بعد نقل ذلك في جملة كلام له : و التحقيق انه وقع
التعارض بين رواية الفضل ورواية ابن سنان ، ويمكن الجمع بينهما اما بحمل الاولى
على التقية ، واما بحمل الثانية على الاستحياء ، وبويد رواية الفضل حسنة معمر بن
يحيى وموثقة محمد بن مسلم ثم نقل الروایتين اللتين قد نقلناهما في شرح قول المصنف

رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب ، الى آخره .
 وقال الشيخ فى التهذيب والاستبصار : حمل تلك الروايات اى رواية عبد
 الله بن سنان وما فى معناها على الاستحباب ، وعلى هذا فالمراد بالعصر فى
 خبرى معمر بن يحيى و محمد بن مسلم ، الوقت المختص بالعصر على جهة
 الفضيلة والاختيار ، وهو ما بعد اربعة اقدم على احد قولى الشيخ وهذا الوجه
 فى طريق الجمع حسن ، ان رأينا حجية رواية الفضل ، لان حملها على التقية
 بعيد ، اذ لم يظهر موافقة العامة لمدلولها ، بل المشتهر بينهم خلافاً ، و ان
 قد حنا فى حجية الرواية المذكورة كان التعويل على رواية ابن سنان ، لا اعتدادها
 بالآية و بالأخبار الكثيرة و بالشهرة ولما دل على وجوب الصلوات على المكلفين
 خرج عنه الحايض فى زمان حيضها فيبقى غيرها داخل فى التكليف ، وعلى هذا
 فالمراد بالعصر فى خبرى معمر و محمد بن مسلم الوقت المختص بالعصر والظاهر
 عندى حجية الرواية المذكورة و صحة التعويل عليها ، وعلى كل تقدير فالرواية
 مختصة بالحايض ، فلا يعم غيرها ، و حينئذ فالمراد بقوله : وقت الظهر دخل
 عليها و هى حايض ، وقت الفضيلة لا الاجزاء ، و حينئذ يظهر من هذه الرواية
 و من رواية ابراهيم الكرخى ، ان للظهر وقتى فضيلة على سبيل الترتيب فى
 الأفضلية .

وقال بعض الأجلة فى جملة كلام له : نعم يبقى الاشكال فى الرواية
 المذكورة اى الخبر السابع ، من حيث دلالتها على خروج وقت الظهر فى
 الحيض بعد الأربعة اقدم ، و العلامة قد ادعى الاجماع على ان آخر وقت
 الظهر للمعذور قبل الغروب بقدر العصر ، و به طعن فى هذه الرواية و تنتظر
 فيه بعضهم بان الشيخ رحمه الله صرح فى التهذيب والاستبصار بان الحايض
 اذا طهرت بعد ما مضى من الوقت اربعة اقدم ، لم يجب عليها صلوة الظهر ،
 فادعاء الاجماع على خلافه مع مخالفة الشيخ محل تأمل .

اقول و ما يدل على ما دلت عليه الرواية المذكورة من الحكم المذكور . حسنة

معمر بن يحيى و موثقة محمد بن مسلم ، ثم نقل الروایتين المتقدمتين ، وقال : لا
انه يمكن حمل هاتين الروایتين على الوقت المختص بالعصر ، فلا يكون سبيلهما
سبيل تلك الرواية ، و بالجملة فان رواية الكرخى لا اشكال فيها ، وانما الاشكال فى
رواية الفضل بن يونس ، لما دلت عليه من ان اول وقت الظهر انما هو مضى الاربعة
اقدام ، و بعده يخرج حتى بالنسبة الى ذوى الاعذار كالحيض ، ولا يحضرنى فى
ذلك محمل غير التقية ، و به صرح الفاضل الخراسانى فى الذخيرة و زاد مع ذلك
احتمال حمل رواية ابن سنان على الاستحباب ، و الاظهر هو العمل برواية ابن
سنان لاعتضادها بالأخبار المستفيضة ، الدالة على وجوب الصلوة و اختلاف
الوقت ، سيما لذوى الاعذار الى الغروب ، و حمل تلك الرواية على التقية و ان لم
يعلم بها الآن قائل منهم ، لما قد ساء فى المقدمة من مقدمات الكتاب من انه
لا يشترط فى الحمل عليها وجود قائل منهم ، ولما علم من الأخبار من انه لا منشأ
للإختلاف فى أخبارنا الا التقية ، ولما تطابقت فتوى علمائنا و تطافرت أخبارنا
بما دلت عليه رواية ابن سنان ، وجب حمل ما يخالفها على ذلك .

و اما ما ذهب اليه الشيخ رحمه الله بما قدمنا نقله عنه ، من العمل بالرواية
المذكورة ، فهو مما لا يلتفت اليه فى معارضة الأخبار المشار اليها المعتمدة بعمل
الطائفة قد يما و حديثا ، و منهم الشيخ فى غير الكتابين المذكورين ، انتهى .

أقول : والعجب من الأشخاص العاملين بالموتقات الغير العاملين
بالاجماع المحكية كالشهرة ، كيف لم يجمعوا بين الخبرين المتعارضين المتقدم
اليهما الاشارة ؟ بحمل مطلقهما على مفيدهما ، و كيف كان فالظاهر عندى هو
العمل برواية ابن سنان المتقدمة ، و حمل الوقت المشتمل عليه الخبر السابع
على الفضيلة لما تقدم من الأدلة الدالة على الامتداد مطلقا ، مضافا الى الإجماع
المحكى هنا فى كلام المصنف رحمه الله ، الدال على بقاء وقت المعذور الى
قبل الغروب بمقدار العصر ، و مخالفة الشيخ فى خصوص الحايض غير ضائرة
لوجه عديدة ، فظهر بما ذكر ان الخبر السابع لنا لا علينا كما تقدم اليه الاشارة

و اشتماله على ما لا نقول به غير ضاير لأنه كالعام المخصص فيها بقى حجة .
 فإن قلت : اذا عملت باطلاق رواية عبد الله بن سنان ، فباى طريق تجمع
 بينها وبين هذا الخبر ؟ قلت : لم يقم دليل على وجوب الجمع ، فالحوالة الى
 قائله ((ع)) اولى ، و اما حمله على التقية التى ذكره بعض الاجلاء ، فلى فيه
 توقف لعدم ظهور قائل منهم ، نعم لو لم نشترط فى الحمل عليها وجود قائل
 منهم ، لكان ذلك الحمل متعيناً ولكن قد عرفت ان لى فيه تأملاً وتوقفاً .
 ولا بأس ببسط الكلام فى هذا المقام لكثرة الفوائد المرتبة عليه ، فنقول :
 المعروف من الأصحاب قديماً وحديثاً على الظاهر المصرح به فى كلام بعض
 المحققين ان كون الحكم تقية ، انما هو اذا كان موافقاً لمذهب العامة كلهم او
 بعضهم ، و خالف فى ذلك بعض الأخياريين فجوز كونه تقية ، وان لم يكن موافقاً
 لمذهب احد من العامة ، بل بمجرد تكثير المذاهب فى الشيعة كى لا يعرفوا
 فيؤخذوا و يقتلوا .

و للأخير جملة من الأخبار ، وقد أشار اليها بعض الأجلاء ، قال فى جملة
 كلام له : فصاروا محافظة لانفسهم و شيعتهم يخالفون بين الأحكام وان لم يحضرو
 احد من اولئك الأنام ، فتراهم يجيبون فى المسئلة الواحدة باجوبة متعددة وان
 لم يكن فيها قائل من المخالفين ، كما هو ظاهر لمن تتبع قصصهم واخبارهم و
 تحرى سيرهم و آثارهم ، و حيث ان اصحابنا رضوان الله عليهم خصوصاً الحمل على
 التقية بوجود قائل من العامة ، وهو خلاف ما أدى اليه الفهم الكليل و الفكر
 العليل من اخبارهم ((ص)) . رأينا ان نبسط الكلام بنقل جملة من الأخبار
 الدالة على ذلك ، لئلا يحملنا الناظر على مخالفة الأصحاب من غير دليل وينسبنا
 الى الضلال والتضليل .

فمن ذلك ما رواه فى الكافى فى الموثق عن زرارة عن ابى جعفر ((ع)) ، قال :
 سألته عن مسئلة فأجابنى فيها ، ثم جاء رجل آخر فسأله عنها فأجاب به بخلاف ما
 أجبني ، ثم جاء آخر فأجاب بخلاف ما أجبني وأجاب صاحبي ، فلما خرج

الرجلان قلت : يا بن رسول الله رجلا من اهل العراق من شيعتكم قد مايسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما اجبت به صاحبه (فقال : يا زرارة ان هذا خير لنا ولكم ، فلو اجتمعتم على امر لصد فكم الناس علينا ولكان اقل لبقائنا وبقائكم ، قال ثم قلت لأبي عبد الله ((ع)) : شيعتكم لو حملتموهم على الاسنة او على النار لمضوا ، وهم يخرجون من عندكم مختلفين ، قال : فأجبتني بمثل جواب أبيه .

و من ذلك ما رواه الشيخ في التهذيب في الصحيح على الظاهر عن سالم أبي خديجة عن أبي عبد الله ((ع)) ، قال : سأله انسان وأنا حاضر فقال : ربما دخلت المسجد وبعض اصحابنا يصلون العصر وبعضهم يصلون الظهر ، فقال : انا امرتهم بهذا ، لو صلوا على وقت واحد لعرفوا فأخذوا برقابهم .

وما رواه الشيخ في كتاب العدة مرسل عن الصادق ((ع)) انه سئل عن اختلاف اصحابنا في المواقيت ، فقال : انا خالفت بينهم .

وما رواه في الاحتجاج بسنده فيه عن حريز عن أبي عبد الله ((ع)) قال قلت له : انه ليس شيء اشد على من اختلاف اصحابنا ، قال ذلك من قبلي .

وما رواه في كتاب معاني الأخبار عن الخزاز عن حدثه عن أبي الحسن عليه السلام قال : اختلاف اصحابي لكم رحمة ، وقال اذا كان ذلك جمعتم على امر واحد . وسئل عن اختلاف اصحابنا فقال : انا فعلت ذلك بكم ، ولو اجتمعتم على امر واحد لآخذ برقابكم .

وما رواه في الكافي بسنده فيه عن موسى بن اشيم قال : كنت عند أبي عبد الله ((ع)) فسأله رجل عن آية من كتاب الله فأخبره بها ، ثم دخل عليه داخل فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبر به الاول ، فدخلني في ذلك ما شاء الله الى ان قال : فبينما انا كذلك اذ دخل عليه آخر فسأله عن تلك الآية فأخبره بخلاف ما أخبرني وأخبر صاحبي ، فسكنت نفسي وعلمت ان ذلك منه تقية ، قال ثم التفت الى وقال : يا بن اشيم ان الله فوض الى سليمان بن داود ، فقال : هذا عطاؤنا فامنن او امسك بغير حساب ، وفوض الى نبيه ((ص)) فقال : ما أتاكم

الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، فما فرض الى رسول الله ((ص)) فقد فوض اليها .

و للمشهور وجوه اشار اليها بعض المحققين :

الأول : ان الحكم اذا لم يكن موافقا لمذهب احد من العامة يكون رسدا وصوابا ، لما ورد في الأخبار ان الرشد في خلافهم ، فما لم يذهبوا اليه كيف هذا تقيّة ؟ لان المراد من الرشد والصواب ، ما هو في الواقع رشد وصواب لا من جهة التقيّة و دفع الضرر ، والا فجميع ما ذهب اليه العامة يصير رشد او صوابا ، وايضا اذا كان رسدا ، فلم حكمت بانه تقيّة مخالف لمذهب الشيعة .

الثاني : انه غير خفي على من له ادنى اطلاع و تأمل ، ان العامة بأدنى شيء كانوا يتهمون الشيعة بالرفض ، و اذ يتهم انما كانت بالتهمة غالبا ، وهذه كانت طريقتهم المشتهرة في الأعصار والأصوار ، فكيف يكون الحال اذا رأوا انهم يفعلون فعلا لا يوافق مذهبيا من مذاهبهم ولا يقول به احد منهم ، اذ لا شبهة في انهم كانوا يتهمون ، مع ان مذهب مالك رئيسهم الاقدم الاعظم في ذلك الزمان وغيره ، و الأئمة كانوا يأمرّون بمثل التكتف وادون منه كما لا يخفى على متتبع الأخبار ، و كانوا يبالغون في احترازهم مع اسباب التهمة ، فكيف كانوا يأمرّون بما لم يوافق مذهبيا من مذاهبهم حال التقيّة ؟ بل غير خفي ان العامة ما كانوا مطلعين بمذهب الشيعة في ذلك الزمان من الخارج الا نادرا ، و كانوا كلما يرون مخالفا لمذهبهم يعتقدون ان مذهب الشيعة و يبادرون بالاذية ، و ما كانوا يصيرون الى ان يروا ما يخالف ذلك منه او من غيره من الشيعة ، مع ان رواية من غيره كيف تنفع ؟ هذا سيما اذا كان موافقا لمذهب اهل السنة كلهم او بعضهم بل لو كان الكل مخالفا لمذهبهم و رواء منه لا ينفع لان الكل خلاف الحق عندهم وهم ربما كانوا يؤذون من هو سني عندهم جزما بمخالفته للحق ، فكيف غيره ؟

الثالث : ان الحق عندنا واحد والباقي باطل ، وماذا بعد الحق الا الضلال ؟ وفي المثل الكفرملة واحدة ، فاي داع الى مخالفة التقيّة و ارتكاب

الخطر الذي هو اعظم الاجل بتحقيق التقية التي هي اخف واسهل فتأمل .
 الرابع : ان التقية اعتبرت لاجل ترجيح الخبر الذي هو الحق على الذي
 ليس بحق ورشد ، على ما يظهر من الأخبار وما عليه الفقهاء في الاعصار والافصار ،
 وهذا الفاضل المتوهم ايضا اعتبر ما ادعاه من التقية التي توهمها لاجل الترجيح
 وبنى عليه المسئلة الفقهية ، فاذا لم يكن موافقا لمذهب احد من العامة فباي
 نحو يعرف انه هو التقية حتى يعتبر في مقام التراجع ، ويقال ان معارضة حق و
 مذهب الشيعة .

فأن قلت : اذا رأينا المعارض مشهورا بين الاصحاب ، يحصل الظن بانه
 مذهب الشيعة .

قلت : على تقدير التسليم يكفي مجرد الشهرة ، فلا حاجة الى اعتبار التقية .
 لأن الفرض ظهور مذهب الشيعة ، والشهرة مرجح على حده ، فعلى هذا الوهم يوجه
 الخبر الذي توهم منه ما توهم لا يضر فتأمل انتهى ، ما افاده بعض المحققين في
 هذا المقام .

أقول : المذكورات وان كانت غير خالية عن مناقشة سيما بعضها ، ولكنها
 معاضدة بأنه لا ريب انه يحصل للطبع مناصرة ما اذا لاحظت الخلافات الواردة ، فلا
 يعيل المخالف الى قبول المذهب ، فلذا يحكى ان ابا الحسين الهروي العلوي ،
 رجع عن الحق وترك المذهب لما رأى اختلاف الاحاديث ، نعم رواياتهم سلام
 الله عليهم الموافقة لمذهب العامة كلا او بعضا خارجة عن ذلك وموافقة لما يحكم
 به العقل ، كما يظهر وجهه من الروايات المتقدمة ، وفيه نظر يظهر وجهه من
 النظر الى ديباجة التهذيب ، عند ذكر رجوع ابي الحسين المتقدم ، والانصاف
 ان المسئلة محل اشكال ، وللتوقف فيها مجال .

وكيف كان فالعمل انما هو على رواية ابن سنان كما مضى ، واحتج المصنف
 رحمه الله في المختلف للمفيد بالخبر الثامن والتاسع ، واجاب بعض المتأخرين
 بمنع دلالة الروايتين على خروج وقت الظاهر بذلك ، بل مقتضى صحيحة زرارة

عن ابي جعفر ((ع)) استحباب تأخير الظهر الى ان يصير الفىء على قدمين من الزوال ، فإنه قال : ان حايط مسجد رسول الله (ص) كان قامة وكان اذا مضى الى آخره ، والظاهر ان ذلك هو مراد المفيد وان كان عبارته مجملة ، وهو الذى فيهه الشيخ فى التهذيب فإنه قال بعد نقل كلامه : وقت الظهر على ثلاثة اضرب ، من لم يصل شيئا من النوافل ووقته حين تنزل الشمس بلا تأخير ، ومن صلى النافلة فوقتها حين صارت قدمين او سبعين او ما اشبه ذلك ، ووقت المضطر تمتد الى اصفرار الشمس ، وبالجمله فالقول بخروج وقت الظهر بصيرورة الفىء على قدمين مقطوع بفساده .

واحتج فى المختلف لأبن ابي عقيل بالخبر الثامن ، وما رواه محمد بن حكيم قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : القامة هى الذراع ، وقال له ابو بصير : كم القامة ؟ فقال : ذراع ، ان قامة رجل رسول الله كانت ذراعا .
أقول : والظاهر انه قد اسقط فى البين شئ ، والمنظور هو الخبر الخامس المفصّر بالخبر الثانى عشر ، وأجيب عن هذا الاستدلال أيضا بما يرجع الى ما قد ساء عن بعضهم فى الجواب عن كلام المفيد ، فصار فذ لك الكلام فى هذا الوقت ان الوقت الأول للظهر يخرج بعضى الاربعة اقدام لرواية الكرخى والفضل بن يونس ، هذا اذا كان ممن يتنفل ، والا فالوقت الأول من الزوال الى مضى القدمين او الاربعة على احتمال ، كما تقدم الادلة الدالة .

تذنيبان :

الأول : اعلم ان ظاهر الأخبار الدالة على التحديد بالنافلة ، هو ان الافضل ايقاع الفريضة بعد الفراغ من النافلة ، وان كان قبل بلوغ القدمين و الاربعة ، ومقتضى اخبار اقدام والاذرع هو تأخير الفريضة الى تام القدمين و الاربعة ، وان كان قد فرغ قبل ذلك فى الجمع بينهما لا يخلو عن اشكال .
وعن المحقق الشيخ حسن فى كتاب المنتقى الميل الى العمل ياخبار التحديد بالاقدام والاذرع ، وان الافضل عنده تأخير الفريضة ، وان اتم النافلة الى القدم

الثالث .

والخامس كما عن الاسكافي ايضا قال طاب ثراه في الكتاب المذكور بعد ذكر الأخبار المشار اليها : اذا تبين ان المراد من التقدير بالذراع والذراعين ما قد علم ، وكذا من القدمين والاربع ، فيرد عليهما مع ساير ما في معناهما ، ان الأخبار الكثيرة المتضمنة لدخول الوقت بزوال الشمس ، لتعارضها وخصوصا حديث محمد بن يحيى السابق ، حيث نفى اعتبار القدم والقدمين من ذلك ، وكذلك الأخبار الدالة على ترجيح اول الوقت مطلقا .

ويجاب بأن المراد من الوقت الداخل بزوال الشمس وقت الاجزاء ، وما بعد القدم والقدمين وقت الفضيلة في الجملة ، وقد وقع التصريح بهذا في بعض الأخبار السابقة ، فاذا ثبت ذلك حمل الأخبار الواردة برجحان اول الوقت على ارادة الأول ما بعد دخول وقت الفضيلة ، لا من ابتداء الوقت ، فيبقى الكلام في الجزء الثاني لاعتبار القدم والقدمين ، وقد ذكر الشيخ رحمه الله اننا ننفى ذلك لثلاثين انه وقت لا يجوز غيره ، وهو متجه ، ويحتمل ان يكون ايضا واردا على جهة التقية ، لما هو معروف من حال اكثر اهل الخلاف في انكار ذلك والعمل بخلافه ، انتهى .

أقول : وفيه نظر :

اما أولا فلانه من الظواهر ان المراد بالوقت الأول للظهرين ، في الأخبار الدالة على ان لكل صلاة وقتين واول الوقت افضل ، ما بعد الزوال لا ما بعد الذراع .

واما ثانيا فللأخبار الدالة على استحباب مزاحمة الفريضة فسي الذراع والذراعين ، ومنها الخبر السادس والعشرون والاربعون والحادي والثلاثون ، ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن ذريح المحاربي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) اناس وانا حاضر ، فقال : اذا زالت الشمس فهو وقت لا يحبسك فيها الا سيحتك تطيلها او تقتصرها ، فقال

بعض القوم: انا نصلّى الاولى اذا كانت على قدمين ، والعصر على اربعة اقدام ، فقال ابو عبد الله ((ع)) : النصف من ذلك احب الى .

وما رواء فى البحار فى باب وقت صلوة الظهرين عن كتاب محمد بن المثنى عن جعفر بن محمد بن شريح عن ذريح المحاربى ، انه كان جالسا عند ابي عبد الله ((ع)) قد دخل عليه زرارة بن اعين ، فقال : يا ابا عبد الله انى اصلى الاولى اذا كان الظل قدمين ، ثم اصلى العصر اذا كان الظل اربعة اقدام ، فقال ابو عبد الله ((ع)) : ان الوقت فى النصف بما ذكرت ، انى قدرت لموتى جريده فليس يخفى عليهم الوقت .

وبالجملة الأخبار الدالة على فساد هذا القول كثيرة ، بحيث لو اردنا ان نذكرها ليطول المقام جدا ، ومنها الخبر الثامن والرابع عشر والسادس والعشرون والسابع والعشرون والسادس والاربعون والتاسع والاربعون والخمسون ، المتقدم كلها فى التذنيب الواقع فى شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثانى فى اوقاتها .

والحاصل ان من استقصى الأخبار الواردة فى بحث مواقيت الكتب الاربعة والبحار ، يقطع بفساد هذا القول بلا شك .

قال بعض الاجلاء : ما نقله هذا الفاضل عن الشيخ فى معنى رواية محمد بن احمد بن يحيى واستوجهه ، فهو بعيد غاية البعد ، وانما المعنى فيها والمراد منها هو انه لما كان سؤال السائل يعطى انه فهم من هذه الأخبار كما فهمه هذا المحقق وغيره ممن تقدم ايضا ، كما اشارت اليه رواية عبد الله بن محمد المتقدمة ، من ان اول وقت فضيلة الظهر انما هو بعد مضي العدة المذكورة ، كما ينادى به ظاهر تلك الأخبار ، نفاه ((ع)) فى هذا الخبر وجعل الفضيلة بعد الفراغ من النافلة طالبت او قصرت ، وفيه اشارة الى انه ليس الغرض من التحديد بالذراع والذراعين ما توهمه السائل مما ذكرنا ، وانما الغرض من ذلك ما ذكره ((ع)) فى جملة من الأخبار ، من بيان الوقت الذى يختص به النافلة بحيث لا يجوز الاتيان

بها ، هذا هو ظاهر معنى الرواية المذكورة .

واما ما احتمله على التقية ، باعتبار ان العامة لا يقولون بالاقدام ، ففيه ايضا ان العامة لا يقولون بما افتى به ((ع)) في الرواية من تعجيل الصلوتين في أقل من مقدار الاقدام المذكورة ، فانهم يعتبرون التفريق بين الغرضين في المثل والمثلين كما هو الان معمول عليه بينهم ، انتهى .

و بعض افاضل متأخري المتأخرين قد رجح العمل بالأخبار الأخر الدالة على التحديد بالنافلة ، وتأول الأخبار الدالة على التحديد بالاقدام ، فحمل اخبار الرسول ((ص)) الدالة على ظاهرا على تأخيرها الصلوة الى مضي الفذر المذكور في تلك الاخبار ، على استيعاب الوقت بالنافلة والاطالة فيها لغرض انتظار حصول الجماعة ، او انه يفرغ قبل ذلك ولكنه اجتماع الناس بهذا المقدار ، او ينتظر فراغ الجماعة من النوافل بهذا المقدار .

أقول : ربما يستفاد من بعض الأخبار ان المسارعة بالفريضة في اول وقتها ، أفضل من انتظار الاجتماع ، وهو ما رواه في البحار في باب الحث على المحافظة على الصلوات ، عن القطب الراوندي وكتاب الخراج والجرايح عن ابراهيم بن موسى القزاز قال : خرج الرضا ((ع)) يستقبل بعض الطالبين ، وجاء وقت الصلوة فمال الى قصر هناك ، فنزل تحت صخرة ، فقال : اذن ، فقلت : تنتظر يلحق بنا اصحابنا ، فقال : غفر الله لك لا تؤخرن صلوة عن اول وقتها الى آخر وقتها من غير علة عليك ، ابدأ بأول الوقت ، فاذنت وصلينا .

قال المحقق المجلسي رحمه الله في ذيل هذا الخبر : يدل على انه لا ينبغي التأخير لا انتظار الرفقة للجماعة ايضا ، وقال طاب ثراه في باب الحث على المحافظة على الصلوات بعد نقل خبر ما صورته : يدل على افضلية اول الوقت مطلقا واستثنى منه مواضع :

الاول : تأخير الظهر والعصر للمتغفل بمقدار ما يصلى النافلة ، واما غير المتغفل فأول الوقت له افضل ، هذا هو المشهور بين الأصحاب ، وذهب بعض

المؤخرين الى استحباب تأخير الظهر مقدار ما يمضي من اول الزوال ذراع من الظل ، وفي العصر ذراعان مطلقا ، وقيل الى ان يصير ظل كل شئ مثله ، والاول اظهر ، وما ورد من الاخبار بان النبي ((ص)) كان يصلي الظهر على ذراع و العصر على ذراعين ، محمول على انه ((ص)) كان يطيل النوافل بحيث يفرغ في ذلك الوقت ، او كان ينتظر الجماعة واجتماع الناس ، وما ورد ان وقت الظهر على ذراع وما يقرب منه ، فمحمول على الوقت المختص الذي لا يشترك النافلة معها فيه وكذا المثل ، انتهى .

أقول وكيف كان فالذي يظهر عندى هو ترجيح الأخبار الدالة على التحديد بالنافلة ، لا اعتضادها بما تقدم اليه الاشارة ، ومن ذلك الاخبار الدالة على فضيلة التخفيف في النافلة ومزاحمة الفريضة لها في ذلك المقدار ، كالأخبار الدالة على فضيلة ما قرب من الزوال ، هذا مضافا الى اعتضادها بعمل الأصحاب قد يما وحد يثا على الظاهر المصرح به في بعض العبارات ، بل نقف على قائل يقول بترجيح اخبار الاقدام سوى المحقق المذكور والاسكافى ، وسيأتى في التذنيب الواقع في الأمر الثانى ماله دخل تام في المقام فانتظر .

الثانى : لو قلنا بمقالة المشهور من امتداد فضيلة الظهرين الى المثل و المثلين ، فهل المعاملة بين ظل الشاخص الحادث من الزوال وبين قامة الشاخص او هى بينه وبين الظل الاول . وهو الباقي منه عند الزوال ؟ ذهب الاكثر على الظاهر المصرح به في بعض العبارات الى الاول ، واختار التهذيب الثانى ، و تبعه المحقق في الشرايع ، واستدل للاول بالخبر الرابع والاول والثانى والثالث بالخبر الرابع عشر المتقدم في أوائل المقصد وهو خبر العجاس ، واستدل للثانى بالخبر الحادى والاربعين ، ورد الأخير جماعة من المؤخرين بضعف الاسناد والدالة .

قال في الحبل المتين في جملة كلام له : وبما تقرر من اختلاف الظل طولا وقصرا عند الزوال ، يظهر ان ما ذهب اليه الشيخ في التهذيب من ان المعاملة

انما هي بين الفى الزايد، والظل الأول الباقي حين الزوال، لا بينه وبين الشخص ليس ما ينبغي، فانه يقتضى اختلافا فاحشا فى الوقت، بل يقتضى التكليف بعباده يقصر عنها الوقت، كما اذا كان الباقي شيئا يسيرا جدا، بل يستلزم الخلو عن التوقيت فى اليوم الذى تسامت الشمس فيه رأس الشخص لا نعدا م الظل الأول حينئذ .

واما الرواية التى استدل بها - قدس سره - وهى رواية صالح بن سعيد عن يونس عن بعض رجاله عن ابي عبد الله (ع)، فضعيفة السند متهافة المتن قاصرة الدلالة، فلا تعويل عليها اصلا، والمحقق فى الترايع وافق الشيخ على ان المعادلة بين الفى والظل الأول، وجعل بينه وبين الشاخص قولاً، وهو كما ترى، اللهم الا ان يخص ببعض البقاع والازمان مع ضعفها، وقال فى المدارك: وهذه الرواية ضعيفة بالارسال وجهالة صالح بن سعيد ومتنها متهافة مضطرب لا يدل على المطلق، وايضا فان قدر الظل الأول غير منضبط وقد يعدم فى بعض الاوقات، فلو نيط الوقت به لزم التكليف بعبادة موقته فى غير وقت، اوفى وقت يقصر عنها، وهو معلوم البطلان، انتهى .

أقول والمشهور هو الاظهر، نعم يمكن ان يقال: ان العبادة من جملة من الأخيار التى استدل بها للمشهور، هو اعتبار المعادلة بين الشاخص وبين مجموع ما كان باقيا حين الزوال وما حدث بعده، ولكن ينفيه الخبر الاول لمكان قوله الى ان يذهب الظل قامة، بنا على ما فهمه المشهور من ان المراد بالقامة قامة الشاخص، وبه صرح فى الحيل المتين قال: واما انتها الوقت الاول بمماثلة الفى لقامة الشخص، فقد يستدل عليه بالحدوث الثامن والعاشر، وعنى بهما الخبر الأول والثانى قال: ان الظاهر ان قوله (ع): الى ان يذهب الظل بمعنى ان يزيد، وان قوله (ع): قامة للظهور، المراد به ان ما بين الزوال الى زيادة الظل بمقدار قامة الشخص وقت للظهور، وليس المراد بالظل مجموع ما كان باقيا حين الزوال وما حدث بعده، فإن الذى يبقى عند الزوال مختلف فى

فى البلدان ، بل فى البلد الواحد باختلاف الفصول ، وفى الصيف قد يكون شيئا يسيرا اقل من عشر الشاخص بكثير ، بل يعدم ، وفى الشتاء قد يكون مساويا للشاخص بل قد يكون ازيد منه بكثير على ما يقتضيه اختلاف البلدان فى العرض ، فكيف يستقيم التحديد ؟ وفى بعض الأخبار تصريح بهذا الاختلاف . كما فى الحديث الذى رواه عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) قال : تزول الشمس فى النصف من حزيران على نصف قدم الحديث ، وقد تقدم فى بيان استعمال الزوال .

خاتمة :

قال بعض الاجلاء بعد نقل الخبر الحادى والاربعين فى جملة كلامه : جملة من متأخري المتأخرين قد تصد والتصحيح معناه وتكلفوا التشنيد ميناء ، كالحديث الكاشانى فى الوافى ، ولا بأس بنقل كلامه فى المقام فانه جيد ينجلي به غشاوة الابهام عن بعض موضع الخبر ، وان بقى الباقي فى الاكمال . قال قدس سره بعد ذكر الخبر المذكور : لا بد من تمهيد مقدمة ينكشف بها نقاب الارتباب عن هذا الحديث ، ومن سائر الاحاديث التى نقلوها عليك فى هذا الباب وما بعده من الابواب ، فنقول وبالله التوفيق : ان الشمس اذا طلعت ، ثم ساق الكلام كما تقدم نقله عنه فى ذيل نقل الخبر المتقدم ، وقال : ثم ان اشتراك هذه الالفاظ بين هذه المعانى صار سببا لاشتباه الامر فى هذا المقام ، حتى ان كثيرا من اصحابنا عدوا هذا الحديث مشكلا لا ينحل ، وطائفة منهم عدوه منها فتاذا خلل ، وانت بعد اطلاعك على ما اسلفناه لاحسبك تستريب فى معناها ، الا انه لما صار على الفحول خافيا فلا بأس ان تشرحه وافيا ، نقابل به الفاظه وعباراته ، ونكشف به عن رموزه و اشاراته ، فنقول والهداية من الله :

تفسير الحديث على وجهه ، والله اعلم ، ان يقال ان مراد السائل انه ما معنى ما جاء فى الحديث من تحديد اول وقت فريضة الظهر واول فريضة العصر ، ثارة بصيرة الظل قامة وقامتين ، واخرى بصير ورته ذراعا وذراعين ، واخرى

قدما و قدمين ، و جاء من هذا القبيل من التحديد مرة و من هذا اخرى ، فمتى هذا الوقت الذى يعبر عنه بالفاظ متباينة المعانى ؟ وكيف يصح التعبير عن شيء واحد بمعانى متعددة ؟ مع ان الظل الباقي عند الزوال ، قد لا يزيد على نصف القدم ، فلا بد من مضي مدة مد يدته حتى تصير مثل قامة الشخص فكيف يصح تحديد اول الوقت بعضى هذه المدة الطويلة من الزوال ؟ فاجاب ((ع)) بان المراد بالقامة التى يحد بها اول الوقت التى هى يا زاء الذراع ، ليس هى قامة الشخص الذى هو شيء ثابت غير مختلف ، بل المراد به مقدار ظلها الذى يبقى على الارض عند الزوال ، الذى يعبر عنه بظل القامة ، و هو يختلف بحسب الارض والبلاد ، مرة يكثر و مرة يقل ، و انما يطلق عليه القامة فى زمان يكون مقدار ذراع ، فاذا زاد الفى اعنى الذى يزيد من الظل بعد الزوال بمقدار ذراع حتى صار مساويا بالظل فهو اول الوقت للظهر ، و اذا زاد ذراعين فهو اول الوقت للعصر .

واما قوله ((ع)) : فاذا كان ظل القامة اقل او اكثر كان الوقت محصورا بالذراع فمعناه ان الوقت حينئذ انما ينضبط بالذراع والذراعين خاصة دون القامة والقامتين ، و اما التحديد بالقدم فأكثرا جاء فى الحديث فانما جاء بالقدمين والاربعة اقدام ، وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين ، و ما جاء نادرا بالقدم والقدمين فانما يريد بذلك تخفيف النافلة وتعجيل الفريضة طلبا للفضل اول الوقت فالاول ، ولعل الامام ((ع)) انما لم يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه ، لما استشعر من المسائل عدم اهتمامه بذلك وانه انما كان اكثر اهتماما بمبتغى القامة ، وطلب العلة فى تأخير اول الوقت الى ذلك المقدار .

و فى التهذيب فسر القامة فى هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل سواء كان ذراعا او اقل او اكثر ، وجعل التحديد بضرورة الفى الزايد مثل الظل الباقي كائنا ما كان ، و اعترض عليه بعض مشائخنا طاب ثراهم بانه يقتضى اختلافا فاحشا فى الوقت ، بل يقتضى التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت ، كما اذا كان الباقي شيئا يسيرا جدا ، بل يستلزم الخلو عن التوقيت فى اليوم الذى تسامت فيه الشمس رأس الشخص لانعدام الظل الاول حينئذ ونعنى بالعبادة

النافلة لأن هذا التأخير عن الزوال إنما هو للثانيان بها كما ستقف عليه .
 أقول : أما الاختلاف الفاحش فغير لازم ، و ذلك لأن كل بلد و زمان يكون
 الظل الباقي شيئاً يسيراً ، فأنما يزيد الفى فيه زمان طويل لبطئه حينئذ في
 التزايد ، و كل بلد و زمان يكون الظل الباقي فيه كثيراً ، فأنما يزيد الفى فيه زمان
 يسير لسرعته في التزايد حينئذ فلا يتفاوت الامر في ذلك ، واما انعدام الظل
 فهو امر نادر و لا يكون الا في قليل من البلاد ، و في يوم يكون الشمس فيمتسامة
 لرؤس اهلها لاغير ، و لا عبرة بالنادر .

نعم يرد على تفسير صاحب التهذيب امران : احدهما انه غير موافق لقوله
 ((ص)) : فإذا كان ظل الغامة اقل او اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ،
 لأنه على تفسيره يكون دائماً محصوراً بمقدار ظل الغامة كائناً ما كان ، والثاني انه
 غير موافق للتحديد الوارد في سائر الأخبار المعتبرة المستفيضة كما سيأتى
 ذكرها ، بل يخالفه مخالفة شديدة كما يظهر عند الاطلاع عليها والتأمل فيها ، و
 على المعنى الذي فهمناه من الحديث لا يرد عليه من هذه الملاحظات ، الا انه
 يصير جزئياً مختصاً بزمان خاص و مخاطب مخصوص ، و لا بأس بذلك .

ان قيل : اختلاف النافلة في الطول والقصر بحسب الزمنة والبلاد ، و
 تفاوت جداول وقتى الفريضة التابع لذلك لازم على اى التقادير ، و لما ذكرت
 من سرعة تزايد الفى تارة و بطئه اخرى ، فكيف ذلك ؟

قلنا : نعم ذلك كذلك ولا بأس بذلك ، لأنه تابع لطول اليوم وقصره كسائر
 الاوقات في الايام والليالى انتهى كلامه .

قال في البحار بعد نقل الخبر الثاني والثلاثين ما صورته : قوله : و آخره
 ان يبلغ الظل ذراعاً ، اى و آخر الوقت الذى يمكن تأخير الفريضة فيه للنافلة ، و
 لعل اخرى كما سيأتى تفسيره ، و كذا الاربعة الاقدام وقت يجوز تأخير العصر عنه
 للنافلة وغير ذلك ، و لم يذكر آخر وقت الفريضة هنا ، وهذا الخبر مع ما فيه
 من الاضطراب في الجملة ، قريب مما روى فى الكافى و التهذيب ثم نقل الخبر

الحادى والأربعين . وقال : ولنشهد لشرح هذا الحديث مقدمة تكشف الخطأ عن وجوه سائر الأخبار الواردة فى هذا المطلب مع اختلافها وتعارضها . اعلم ان الشمس ، وساق كما تقدم نقله عنه فى ذيل الخبر الحادى والأربعين . وقال : ثم انه لما كان المشهور بين المخالفين ، وساق كما تقدم نقله عنفى المقام الثانى الواقع فى ذيل الخبر الحادى والأربعين . وقال : لنرجع الى حله قوله ((ع)) ان صل الظهر ، لعل ذكر الظهر على المثال ويكون القامتان والذراعان والقدامان للعصر كما هو ظاهر سائر الأخبار ، ويمكن ان يكون وصل اليه الخبر بجميع تلك المقادير فى الظهر . قوله : من هذا ؟ بفتح الميم فى الموضعين ، اى من صاحب الحكم الأول ؟ ومن صاحب الحكم الثانى ؟ او استعمل بمعنى ما ، وهو كثيرا و بكسرها فى الموضعين اى سألته من هذا التحديد ، وفيه بعد ما قوله وقد يكون الظل ، لعل السائل ظن ان المعتبر فى المثل والذراع وهو مجموع المختلف والزائد . فقال : قد يكون الظل المختلف نصف قدم ، فيلزم ان يؤخر الظهر الى ان يزيد الفى ستة اقدام ونصفا ، وهذا كثير ، او انه ظن ان المعاملقنا تكون بين الفى الزايد والظل فاستبعد الاختلاف الذى يحصل من ذلك بحسب الفصول . فان الظل المختلف قد يكون فى بعض البلاد والفصول نصف قدم وقد يكون خمسة اقدام ، وحاصل جوابه ((ع)) ان المعتبر فى ذلك هو الذراع والذراعان من الفى الزايد وهو لا يختلف فى الأزمان والأحوال ، ثم بين ((ع)) ، سبب صدور أخبار القامة والقامتين ، ومنشأ توهم المخالفين وخطائهم فى ذلك فبين ان النبى ((ص)) كان جدار مسجده قامة وفى وقت كان ظل ذلك الجدار المختلف عند الزوال ذراعا ، قال اذا كان الفى مثل ظل القامة فصلوا الظهر ، و اذا كان مثليه فصلوا العصر ، او قال مثل القامة ، وكان غرضه ظل القامة لقيام القرينه بذلك ، فلم يفهم المخالفون ذلك وعملوا بالقامة والقامتين ، و اذا قلنا القامة والقامتين تقية ، فمرادنا ايضا ذلك ، فقوله ((ع)) : متفقين فى كل زمان ، يعنى به انا لما فسرنا ظل القامة بالظل الحاصل فى الزمان المخصوص الذى صدر

فيه الحكم عن النبي ((ص)) ، وكان في ذلك الوقت ذراعاً فلا يختلف الحكم باختلاف البلاد والفصول ، وكان اللفظان مفادهما واحداً مفسراً أحدهما أى ظل القامة بالآخرى بالذراع .

وأما التحديد بالقدم ، فأكثر ما جاء في الحديث فانما جاء بالقدمين و الأربعة أقدام ، وهو مساو للتحديد بالذراع والذراعين ، وما جاء نادراً بالقدم والقدمين ، فانما أريد بذلك تخفيف النافلة وتعجيل الفريضة طلباً للفضل أول الوقت فالأول ، ولعل الأمام ((ع)) إنما يتعرض للقدم عند تفصيل الجواب وتبيينه لما استشعر من المسائل عدم اهتمامه بذلك ، وأنه إنما كان أكثر اهتمامه بتفسير القامة وطلب العلة في تأخير أول الوقت إلى ذلك المقدار ، وربما يفسر هذا الخبر بوجه آخر ، وهو أن السائل ظن أن غرض الأمام من قوله : صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة ، أن أول وقت الظهر وقت ينتهي الظل في النقصان إلى قامة أو قامتين أو قدم أو قدمين أو ذراع أو ذراعين ، فقال : كيف تطرد هذه القاعدة؟ والحال أن في بعض البلاد ينتهي النقص إلى نصف قدم ، فإذا عمل بتلك القواعد يلزم وقوع الفريضة في هذا الفضل قبل الزوال ، فأجاب ((ع)) بأن المراد بالشمس ظلها الحادث بعد الزوال ، بدليل أنه قوله ((ع)) : صل الظهر إذا كانت الشمس قائمة ، يدل على أن هذا الظل يزيد وينقص في كل يوم ، وإذا كان المراد الظل المتخلف فهو في كل يوم قدر معين لا يزيد ولا ينقص ، ثم حمل كلامه عليه السلام على أن الأصل صيرورة ظل كل شيء مثله ، لكن لما كان الشاخص قد يكون بقدر ذراع وقد يكون بقدر ذراعين ، أو بقدر قدم أو قدمين ، فلذا قيل : إذا كان الظل ذراعاً ، أى في الشاخص الذي يكون ذراعاً ، وهكذا وقوله فإذا كان الزمان يكون فيه ظل القامة ذراعاً ، حمله على أن المعنى أنه إذا كان الشاخص ذراعاً وكان الظل المتخلف ذراعاً ، فبعد تلك الذراع بحسب الذراع المقصود ، وإن كان المتخلف أقل من الذراع فبعده بحسب الذراع ، والذراع الذي هو الظل الزائد ذراع أبداً لا يختلف ، وإنما يختلف ما يضم إليه من الظل المتخلف ، ولا

يخفى بعد هذا الوجه ، و ظهور ما ذكرنا ، على العارف بأساليب الكلام المتتبع
لأخبار أئمة الانام عليهم السلام .

وفي التهذيب فسر القامة في هذا الخبر بما يبقى عند الزوال من الظل ،
سواء كان ذراعاً او اقل او اكثر ، وجعل التحديد بصيرورة الفى الزايد مثل
الظل الباقي كائنا ما كان ، واعترض عليه بأنه يقتضى اختلافاً فاحشاً الوقت ، بل
يقتضى التكليف بعبادة يقصر عنها الوقت اذا كان الباقي شيئاً يسيراً جداً ، بل
يستلزم الخلو عن التوقيت في اليوم الذي تسامت فيه الشمس رأس الشخص ،
لانعدام الظل الأول حينئذ ، ويعنى بالعبادة النافلة ، لأن هذا التأخير من
الزوال ، انما هو للاتيان بها .

أقول : و يرد عليه ايضاً أنه يأبى عنه قوله : فاذا كان ظل القامة اقل او
اكثر كان الوقت محصوراً بالذراع والذراعين ، لأنه على تفسيره يكون محصوراً
بمقدار ظل القامة كائنا ما كان ، وايضاً يتنافى ساير الأخبار الواردة في هذا
الباب . وعلى ما حملنا عليه يكون جامع بين الأخبار المختلفة الواردة في هذا
الباب . و يؤيده ما رواه الشيخ عن الصادق ((ع)) انه قال له ابو بصير : كم القامة ؟
فقال : ذراع ان قام رجل رسول الله ((ص)) كانت ذراعاً ، وعنه ((ع)) قال : القامة
هى الذراع ، وعنه ((ع)) قال : القامة والقامتين الذراع والذراعين في كتاب على
عليه السلام . ونصيهما على الحكاية انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

أقول : و حيث عرفت ما هو الظاهر عندنا ، فالاطالة في المقام والتعرض
لما يرد على المذكورات من النقص والابرام ، لا فائدة كثيرة فيه .

الامر الثاني : اول وقت العصر بعد الفراغ من الظهر باجماع علمائنا ،
على الظاهر المصرح به في التحرير والمنتهى ، والنصوص بذلك كثيرة . وقد مضى الى
كثير منها الاشارة .

ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الصحيح
عن زرارة ، قال قلت لأبى جعفر ((ع)) : بين الظهر والعصر حد معروف ؟ فقال :

. لا

قال في الحبل المتين : قال شيخنا في الذكرى : ان نفى الحد بينهما يؤيد ان التوقيت للنافلة انتهى ولا يباس به انتهى . وسيأتى لذلك زيادة تحقيق فانتظر .

تذنب :

يستحب تأخير العصر بقدر اداء النافلة للنصوص المستفيضة المتقدم الى جملة منها الاشارة . وهو المشهور بين الطائفة كما صرح به بعض الاجلة . وهل يستحب التأخير الى ان يصير الظل اربعة اقدام ، او يصير ظل كل شئ مثله ؟ قال في البحار : فظاهر اكثر الأخبار عدمه كما عرفت ، وذهب اليه جماعة من المحققين ، وذهب المفيد وابن الجنييد وجماعة الى استحباب التأخير الى ان يخرج فضيلة الظهر و هو المثل او الاقدام ، وجزم الشهيد في الذكرى استحباب التفريق بين الصلوتين ، وقد عرفت ان التفريق يتحقق بتوسط النافلة بينهما انتهى .

أقول لا بد اولا من نقل جملة من الأخبار في المقام ، ثم نقل كلام جملة من علمائنا الاعلام ، ثم التعرض لما يرد عليها من النقص والايهام ، فنقول : ومن جملة تلك الأخبار ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموتى كالصحيح عن زرارة عن ابي عبد الله (ع) ، قال : صلى رسول الله (ص) بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس ، في جماعة من غير علة ، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق ، من غير علة في جماعة ، واما فعل ذلك رسول الله (ص) ، ليتسع الوقت على امته .

ومنها ما رواه في الكافي في باب الجمع بين الصلوتين عن صفوان الجمال قال : صلى ابو عبد الله (ع) الظهر والعصر عندما زالت الشمس ماذان واقامتين ، وقال : انى على حاجة فتغلوا .

ومنها ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن عباس الناقذ قال : تفروقا كان

في يدى وتفرق عنى حرفائى ، فشكوت ذلك الى ابى عبد الله ((ع)) ، فقال لى :
اجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ترى ما تحب .

وهذه الرواية مروية فى الكافى ايضا فى باب الجمع بين الصلوتين الا انه
فيه بدل ابى عبد الله ((ع)) ابى محمد ((ع)) .

ومنها ما رواه ايضا فى المكان المتقدم والكافى فى باب الجمع بين
الصلوتين عن محمد بن حكيم عن ابى الحسن ((ع)) ، قال : سمعته يقول : اذا
اجتمعت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما .

وروى ايضا فى الكافى فى باب الجمع بين الصلوتين عن محمد بن حكيم
قال : سمعت ابا الحسن ((ع)) يقول : الجمع بين الصلوتين اذا لم يكن بينهما تطوع
فاذا كان بينهما تطوع فلا جمع .

ومنها ما رواه التهذيب فى المكان المتقدم عن معبد بن ميسرة قال : قلت
لأبى عبد الله ((ع)) : اذا زالت الشمس فى طول النهار ، للرجل ان يصلى الظهر
والعصر ؟ قال : نعم ، وما احب ان يفعل ذلك كل يوم .

ومنها ما رواه ايضا فى المكان المتقدم عن زرارة قال : قلت لأبى عبد الله
عليه السلام : اصوم فلا اقبل حتى تزول الشمس ، فاذا زالت الشمس صليت نوافلى
ثم صليت الظهر ثم صليت العصر ثم نلت ، وذلك قبل ان يصلى الناس فقال :
يا زرارة اذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ، ولكنى اكره لك ان تتخذ وقفا
دائما .

ومنها ما رواه فى البحار فى باب وقت فريضة الظهرين عن دعائم الاسلام
عن جعفر بن محمد ((ع)) قال : اذا زالت الشمس دخل وقت الصلاتين الظهر
والعصر ، وليس يمنع من صلوة العصر بعد صلوة الظهر الا قضاء السبحة التى بعد
الظهر وقبل العصر ، فان شاء طول الى ان يمضى قدما وان شاء قصر .

وعن ابى جعفر ((ع)) انه خرج ومعه رجل من اصحابه الى مشربة ام
ابراهيم ، فصعد الشربة ثم نزل ، فقال للرجل : زالت الشمس ؟ قال : انت اعلم

جعلت فداك ، فنظر فقال : قد زالت ، واذن وقام الى نخلة صلى صلوة الزوال وهي السنة قبل الظهر ، ثم اقام الصلوة وتحول الى نخلة اخرى واقام الرجل عن يمينه صلى الظهر اربعاً ، ثم تحول الى نخلة اخرى صلى صلوة السنة بعد الظهر اربع ركعات ، ثم اذن وصلى اربع ركعات ثم اقام الصلوة وصلى العصر اربعاً ، ولم يكن بين الظهر والعصر الا السبعة .

قال في البحار : ايضاح : يدل ذلك الخبر على استحباب ايقاع نافلة الزوال بين الأذان والاقامة ، وعلى جواز ايقاع الامام الاذان والاقامة معاً ، بل رجحانه ، وعلى رجحان قيام المقتدى اذا كان واحداً عن يمين الامام ، وعلى ان الأربع اولى من الثمان ركعات بين الظهرين للظهر ، والأربع الأخيرة للعصر ، وعلى استحباب ايقاع الأربع الأخيرة بين الأذان والاقامة ، وعلى انه يتحقق التفريق المستحب والموجب لاعادة الاذان بتوسط النافلة بين الفريضين ، وعلى استحباب تفريق الفريض والنوافل الأمكنة ، وقد وردت العلة بانها تشهد للمصلى يوم القيمة ، انتهى .

أقول : ربما ينافى الحكم باستحباب الاتيان بالنوافل بين الأذان والاقامة ، ما رواه في التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) ، قال : قال لي رجل من اهل المدينة : يا ابا جعفر مالي لا أراك تنطوع بين الأذان والاقامة كما يصنع الناس ؟ قال قلت : انا اذا اردنا ان نتطوع ، كان تطوعنا في غير وقت فريضة ، فاذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع ، فتأمل .

ومنها ما رواه في البحار ايضاً في باب وقت فريضة الظهرين عن قرب الأسناد عن عبد الله بن الحسن عن جده علي بن جعفر عن أخيه قال : سألته عن وقت الظهر ، قال : نعم اذا زالت الشمس فقد دخل وقتها ، فصل اذا شئت بعد ان تفرغ من تسبيحك ^(١) وسألته عن وقت العصر ، متى هو ؟ قال : اذا ^(١) سبحتك خل .

زالت الشمس قدمين صليت الظهر، والسيحة بعد الظهر فصل العصر إذا شئت .
ومنها ما رواه في باب الحث على المحافظة على الصلوات ، عن كتاب
الغارات لابراهيم بن محمد الثقفي ، عن يحيى بن صالح عن مالك بن خالد عن
عبد الله بن الحسن عن عباية قال : كتب أمير المؤمنين ((ع)) الى محمد بن أبي
بكر : انظر صلوة الظهر فصلها لوقتها . لا تعجل بها عن الوقت الفراغ ، ولا
تؤخرها عن الوقت لشغل . فان رجلا جاء الى رسول الله ((ص)) فسأله عن وقت
الصلوة ، فقال ((ص)) : اتاني جبرئيل ((ع)) فأراني وقت الصلوة ، فصلّى الظهر
حين زالت الشمس ، ثم صلى العصر وهي بيضاء نفية ، ثم صلى المغرب حين غابت
الشمس ، ثم صلى العشاء حين غاب الشفق ، ثم صلى الصبح فأغسل به والنجوم
مشتبكة ، كان النبي ((ص)) كذا يصلي قبلك ، فان استطعت - ولا قوة الا بالله - ان
تلتزم السنة المعروفة ، وتلك الطريق الواضح الذي اخذوا ، فافعل لعلك تقدم
عليهم غدا ، ثم قال : واعلم يا محمد ان كل شيء يتبع لصلوتك ، واعلم ان من ضيع
الصلوة فهو لخيرها اضيع .

ومنها ما رواه في البحار في باب اوقات الصلوة عن نهج البلاغة من
كتابه ((ع)) الى امرائه في الصلوة : اما بعد فصلوا بالناس الظهر حين تفي
الشمس مثل مريض العنز ، و صلوا بهم العصر والشمس بيضاء حية في عضو من
النهار حين يسار فيها فرسخان ، و صلوا بهم المغرب حين يفطر الصائم ويدفع
الحاج . و صلوا بهم العشاء حين يتوارى الشفق الى ثلث الليل ، و صلوا بهم
الغداة والرجل يعرف وجه صاحبه ، و صلوا بهم صلاة اضعفهم ، ولا تكونوا
فتانين .

قال في البحار : مريض العنز يكسر الباء وقد يفتح ، محل يروكها ، فان
أريد عرضه فهو قريب من الذراع والقدمين ، وان أريد الطول فهو قريب من
خمس أقدام ، والاول اوفق بساير الأخبار ، والثاني بتتمة الخبر انه فيه شوب تقية
وفي النهاية : فيه انه كان يصلي العصر والشمس حية اي صافية اللون لم يدخل

التخير بدنو المغيب ، كانه جعل مغيبها لها موتا ، و اراد تقديم وقتها ، وقال الجوهرى : عضو والعضو واحد الأعضاء ، وعُضِبَت الشاء تعضية اذا جَزِيَتْها أعضاء او فَرَّقَتْه ، وفى النهاية : فيه انه دفع عن عرفات اى ابتداء السير ودفع نفسه منها ونحاهها ، او دفع ناقته وحملها على السير ، ولا تكونوا فتانين اى تفتنون الناس و تضلونهم بترك الجماعة بسبب اطالة الصلوة ، فانها مستلزمة لتخلف الضعفاء والعاجزين والمضطربين ، روى عن النبى ((ص)) انه قال : يا معاذ اياك ان تكون فتانا للمسلمين ، وفى اخرى : افتان انت يا معاذ ! .

و روى فى البحار فى حاشية منسوبة اليه فى ذلك المكان ، عن العجارات النبوية عن النبى ((ص)) فى عهده لعماله على اليمن : وصل العصر اذا كان ظل كل شئ مثله ، وكذلك ما دامت الشمس حية ، والعشاء اذا غاب الشفق الى ان يعضى كواهل الليل ، ثم قال وقال السيد : المراد بحيوة الشمس كونها فى بقية من الأحمرار من قبل ان يفضى الى الاصفرار ، وقال : المراد بكواهل الليل اوايله ، تشبيها لها بالمظايا السائرة التى تتقدم اعناقها و هواديهها .

ومنها ما رواه فى الباب المتقدم عن الذكري نقلا من كتاب عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) : ان رسول الله ((ص)) كان فى السفر يجمع بين المغرب والعشاء ، والظهر والعصر ، وانما يفعل ذلك اذا كان مستعجلا ، قال وقال ((ع)) : وتفريقها أفضل .

ومنها ما رواه فى الباب المتقدم عن العياشى عن زرارة انه قال ابو عبد الله ((ع)) فى جملة حديث : واذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوتين ليس نفل الا السبحة التى جرت به السنة امامها ، الحديث .

ومنها ما رواه فى الباب المتقدم عن العياشى ايضا عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) قال فى صلوة المغرب فى السفر : لا يضرك ان تؤخر ساعة ثم تصليها ان ^(١) احبيت ان تصلى العشاء الآخرة ، وان شئت مشيت ساعة الى (١) اذا خل .

ان يغيب الشفق ، ان رسول الله ((ص)) صلى الهاجرة^(١) والعصر جميعا ، و المغرب والعشاء الآخرة جميعا ، وكان يؤخر و يقدم ، ان الله تعالى قال : ((ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)) ، انما عني وجوبها على المؤمنين لميعن غيره ، انه لو كان كما يقولون لم يصل رسول الله هكذا وكان اعلم واخبر ، ولو كان خير الأمر به محمد رسول الله ((ص)) ، وقد فات الناس مع امير المؤمنين ((ع)) يوم صفين صلوة الظهر والعصر والمغرب والعشاء الآخرة ، فأمرهم على امير المؤمنين فكبروا وهللوا وسبحوا رجالا وركبانا ، لقول الله فان خفتم فرجالا او ركبانا فأمرهم على صنعوا ذلك .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العلل والعيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان فيما رواه من العلل عن الرضا ((ع)) : فان قال : فلم جعلت الصلوات في هذه الاوقات ولم تقدم ولم تؤخر ؟ قيل : لان الاوقات المشهورة المعلومة التي تعم اهل الأرض فيعرفها الجاهل والعالم اربعة ، الى ان قال : وزوال الشمس مشهور معلوم تجب عنده الظهر ، ولم يكن للعصر وقت معلوم مشهور مثل هذه الاوقات الاربعة فجعل وقتها عند الفراغ من الصلوة التي قبلها ، وعلة اخرى ان الله عز وجل احب ان يبدأ الناس في كل عمل اولا بطاعته وعبادته ، الى ان قال : فاذا كان نصف النهار وتركوا ما كانوا فيه من الشغل ، وهو وقت يضع الناس فيه ثيابهم ويستريحون ويشغلون بطعامهم وقيلولتهم ، فأمرهم ان يبدأوا اولا بذكره وعبادته فواجب عليهم الظهر ، ثم يتفرغوا لما احبوا من ذلك ، فاذا قضوا وطهرهم وارادوا الانتشار في العمل لآخر النهار ، بدأوا ايضا بعبادته ثم صاروا الى ما احبوا من ذلك فواجب عليهم العصر ، ثم ينتشرون فيما شاؤا من معة دنياهم ، الى ان قال : فان قال : فلم اذا لم يكن للعصر وقت مشهور مثل تلك الاوقات ،

(١) اي العصر التي تقع في وقت الحر . (منه)

أوجبها بين الظهر والمغرب ، ولم يوجبها بين العتمة والغداة أو بين السجدة و الظهر؟ قيل : لأنه ليس وقت على الناس اخف ولا يسروا أخرى أن يعم فيه الضعيف و القوى بهذه الصلوة ، من هذا الوقت ، وذلك أن الناس عامتهم يشتغلون في أول النهار بالتجارات والمعاملات والذهاب في الحوائج وإقامة الأسواق فأراد أن لا يشغلهم عن طلب معاشهم ومصلحة دنياهم ، و ليس يقدر الخلق كلهم على قيام الليل ولا يشعرون به ولا ينتبهون لوقته لو كان واجبا . ولا يمكنهم ذلك ، فخفف الله تعالى عنهم ولم يجعلها في أشد الأوقات عليهم ، ولكن جعلها في اخف الأوقات عليهم ، كما قال الله عز وجل : ((يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر)) .

قال في البحار بعد نقله : يدل على أن وقت العصر بعد الفراغ من الظهر ، فيدل على اختصاص أول الوقت بالظهر ، ولو حمل على الفضل^(١) لعله محمول على غير المتنقل أو المراد العصر ونافلتها على الترتيب ، وفي العلل بعد ذلك : إلى أن يصير الظل من كل شيء أربعة أضعافه ، وهو غريب مخالف لساير الأخبار ، ولذا اسقطه في العيون ، ولعله كان أربعة أسباعه ، مع أنه أيضا لا يستقيم كثيرا ، ويمكن أن يكون المراد به الظل الذي يحدث بعد الزوال إلى أن يفرغ من الفرضين ، أو من الظهر ونافلتها ، أو غالبا يكون بقدر قدم ، فإذا ضوعف ثلاث مرات يكون مع الأصل أربعة يكون ثمانية أقدام ، أو أربع مرات حقيقة فيقرب من المشلين ، أو يكون المراد ما يحدث من الظل بعد الفراغ من الظهر ونافلتها ، فيكون قد مدين تقريبا ، فإذا جمعت الأضعاف على الأمثال يستقيم من غير تكلف ، وبناء جميع الوجوه على إرجاع ضمير أضعافه إلى الظل لا الشيء ، و يدل الخبر أيضا على أن وقت القيلولة بين الظهرين ، وعلى استحباب التفريق بين الصلوتين في الظهرين والعشاءين .

(١) أوجبها بين الظهر والمغرب كذا قيل . (منه)

ومنها ما رواه في المكان المتقدم عن دعائم الاسلام انه قال : وروينا عن جعفر بن محمد ((ع)) انه رخص في الجمع بين الصلوتين بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء في السفر ، و مساجد الجماعة في الحضر اذا كان عذرا من مطرا و ظلمة . يجمع بين الصلوتين باذان واحد واقامتين يؤخر و يصلى الأولى في آخر وقتها والثانية في اول وقتها . وان صلاهما جميعا في وقت الاولى منهما او في وقت الآخرة منهما . أجزاء ذلك اذا جمعتهما .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن العليل عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن حسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن النضر بن سويد عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) . قول الله عز وجل : ((ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا)) . قال : موجبا انما يعنى بذلك وجوبها على المؤمنين ، ولو كانت كما يقولون لهلك سليمان بن داود حين أخرج الصلوة حتى توارت بالحجاب ، لأنه لو صلاها قبل ان تغيب كان وقتا . وليس صلوة اطول وقتا من العصر .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن محمد بن عيسى البقطيني عن عبد الله بن ميمون القداح عن الصادق ((ع)) عن ابيه عليهما السلام انه كان يأمر الصبيان يجمعون بين الصلوتين الاولى والعصر والمغرب والعشاء . ما داموا على وضوء قبل ان يشتغلوا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن الحسين بن طريف عن الحسين بن علوان عن الصادق ((ع)) قال : رايت ابي وجدي القاسم بن ^(١) محمد يجمعان مع الاثمة المغرب والعشاء في الليلة المطيرة ، ولا يصليان بينهما شيئا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه بهذا الاسناد عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن علي ((ع)) قال : كان رسول الله يجمع بين المغرب والعشاء في الليلة

(١) تأمل في متن هذا الخبر . (منه)

المطيرة . فعل ذلك مرارا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن الخصال عن محمد بن علي ما جيلويه عن عمه محمد بن القاسم عن محمد بن علي القرشي عن محمد بن زياد البصري عن عبد الله بن عبد الرحمن المدائني عن أبي حمزة الثمالي عن ثور عن أبيه سعيد بن علاق عن أمير المؤمنين ((ع)) قال : الجمع بين الصلوتين يزيد في الرزق .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم عن مجالس ابن الشيخ عن أبيه عن محمد بن مخلد عن عثمان بن أحمد بن عبد الله عن الحسن بن مكرم عن عثمان بن عمر عن سفيان عن عمرو بن دينار عن أبي الطفيل عن معاذ بن جبل . أن رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء . عام نبوك .

ومنها ما رواه عن العليل عن الحسين بن أحمد بن إدريس عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن اسحق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أن رسول الله ((ص)) صلى الظهر والعصر مكانه من غير صلاة ولا سبب . فقال له عمرو كان أجراً القوم عليه : أحدث في الصلوة شيء ؟ قال لا . ولكن أردت أن أوسع على امتي .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن أحمد بن يحيى العطار عن أبيه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن سنان عن عبد الملك القمي عن أبي عبد الله ((ع)) قال قلت : أجمع بين الصلوتين من غير صلاة ؟ قال : قد فعل ذلك رسول الله ((ص)) . أراد التخفيف عن امته .

ومنها ما رواه منه عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن عيسى عن علي بن الحكم عن عبد الله بن بكير عن زرارة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : صلى رسول الله ((ص)) بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير صلاة . وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة بعد سقوط الشفق من غير صلاة جماعة . وإنما فعل ذلك رسول الله ((ص)) ليتسع الوقت على امته .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن علي بن عبد الله الوراق وعلي بن

محمد بن الحسن بن مغيرة معا عن سعد بن عبد الله عن العباس بن سعيد بن سعيد الا زرق عن ذحرب ابي حرب عن سفيان بن عيينة عن ابي الزبير عن ابن جبير عن ابن عباس قال : جمع رسول الله ((ص)) بين الظهر والعصرين غير خوف ولا سفر، فقال : اراد ان لا يخرج ^(١) احد من امته .

و روى ايضا منه بهذا الاسناد عن العباس عن ابن عون بن سلام عن وهب بن معوية عن ابي الزبير عن ابن جبير عن ابن عباس مثله .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه بهذا الاسناد عن العباس عن سويد بن سعيد عن محمد بن عثمان عن الجمحي عن الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس . وعن نافع عن ابن عمر ، ان النبي ((ص)) صلى بالمدينة مقيما غير مسافر جميعا ^(٢) و تماما جمعا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم منه عن الوراق وابن مغيرة معا عن سعد بن محمد بن عبد الله بن ابي خلف عن ابي يعلى بن الليث عن اخيه محمد بن الليث عن عون بن جعفر المخزومي عن داود بن قيس الفراء عن صالح عن ابن عباس ، ان رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشا من غير مطر ولا سفر ، قال فقيل لابن عباس : ما اراد به ؟ قال : اراد التوسع لامتته .

ومنها ما رواه منه عن الوراق عن ابي خيثمة زهير بن حرب عن اسمعيل بن عليه عن ليث عن طاوس عن ابن عباس ، ان رسول الله ((ص)) جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشا في السفر والحضر .

قال في البحار بعد نقل جملة من الأخبار المتقدمة : اعلم ان الذي يستفاد من الأخبار ، ان التفريق بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشا افضل من الجمع بينهما ، وانما جمع رسول الله احيانا لبيان الجواز وللتوسعة على الامة ، وقد جوز للصبيان واشباههم من اصحاب العلل والجوائح ، لكن التفريق يتحقق

(١) قوله ان لا يخرج كي علم اي لا يضيق . (منه)

(٢) قوله جميعا اي جماعة قاله في البحار . (منه)

بفعل النافلة بينهما ولا يلزم اكثر من ذلك ، ويجوز ان يأتي في اول الوقت بالنافلة ثم بالظهر ثم بنافلة العصر ثم بها ، ولا يلزمه تأخير الفرضين ولا نوافلهما الى وقت آخر ، بل انما جعل الذراع والذراعان لئلا تزاحم النافلة الفريضة ولا يوجب تأخيرها عن وقت فضيلتها ، واما التقديم فلا حرج فيها ، بل يستفاد من بعضها انه افضل ، وقد ورد في خبر رجاء بن الضحاك ، ان الرضا ((ع)) كان لا يفرق بين الصلوتين الظهر والعصر بغير النافلة والتعقيب ، لكنه كان يؤخر العشاء الى قريب من ثلث الليل .

وما ورد من انه سبب لزيادة الرزق ، لعله محمول على هذا النوع من الجمع ، بأن يأتي بالفرضين والنوافل في مكان واحد ، ثم يذهب الى السوق لئلا يصير سببا لتفريق حرفائه ، او جوزوا ذلك لمن كان حاله كذلك للعدو ، فجوزوا له ترك النافلة لما رواه الكليني عن عباس الناقذ بسند فيه جهالة قال : تفرقا كان بيدي وتفرق عني حرفائي ، فشكوت ذلك الى ابي محمد ((ع)) فقال : اجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ما تحب .

وبسند فيه جهالة عن محمد بن حكيم قال سمعت ابا الحسن ((ع)) يقول : الجمع بين الصلوتين اذا لم يكن بينهما تطوع ، فاذا كان بينهما تطوع فلا جمع ، بسند فيه ضعيف عن محمد بن حكيم عن ابي الحسن ((ع)) قال سمعته يقول : اذا جمعت بين الصلوتين فلا تطوع بينهما .

وقال في المنتهى : لا يستحب تأخير العصر لما قد مناه من استحباب التعجيل ، وهو قول عمر^(١) بن مسعود وعائشه وابن المبارك واهل المدينة والاوزاعي والشافعي واسحق واحمد ، وروى عن ابن شبرمة وابي قلابه ان تأخيرها افضل وهو قول اصحاب الراي ، ثم نقل الأخبار وقال : وفي الصحيح عن زرارة قال قلت لأبي جعفر ((ع)) : بين الظهر والعصر محد معروف ؟ فقال : لا ، واذا لم يكن بينهما حد معين كان وقت العصر حين الفراغ من الظهر ، فيكون فعلها فيه اولى .

(١) هكذا في الأصل ، والصحيح هو عبد الله ، او هو : ابن عمرو عبد الله . (المصحح)

و قال في الذكرى : لا خلاف عندنا في جواز الجمع بين الظهر والعصر حضرا و سفرا للمختار وغيره ، و رواه العامة عن علي (ع) و ابن عباس و ابن عمر و ابن موسى و جابر و سعد بن ابى وقاص و عايشة ، ثم نقل نحو ما مر من الأخبار من صاحبهم ، ثم قال : نعم الاقرب استحباب تأخير العصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر ، اما المقدّر بالنافلتين والظهر ، و اما المقدّر بما سلف من المثل والاقدام وغيرهما ، لأنه معلوم من حال النبي (ص) حتى ان رواية الجمع بين الصلوتين تشهد بذلك . و قد صرح به المغيرة رحمه الله في باب غسل الجمعة قال والفرق بين الصلوتين في سائر الايام مع الاختيار وعدم العوارض افضل ، و ثبتت السنة به ، الا في يوم الجمعة و ظهري عرفة و عشائى المزدلفة . و ابن الجنيد حيث قال : لا يختار ان يأتى الحاضر بالعصر عقيب الظهر الا في صلاها مع الزوال الا مسافرا او عليلا او خائفا ما يقطعها عنها ، بل الاستحباب للحاضر ان يقدم بعد الزوال و قبل فريضة الظهر شيئا من التطوع ، الى ان تزول الشمس قد مينا او ذراعا من وقت زوالها ، ثم يأتى بالظهر و يعقبها بالتطوع من التسبيح او الصلوة الى ان يصير الفى* اربعة اقدم او ذراعين ، ثم يصلّى العصر ، و لمن اراد الجمع بينهما من غير صلوة ان يفصل بينهما بمائة تسبيحه ، و الاصحاب في المعنى قائلون باستحباب التأخير ، و انما يصرح بعضهم به اعتمادا على صلوة المنافسلة بين الفريضتين ، و قد رووا ذلك في احاد يشهم كثيرا ، مثل حديث اتيان جبرئيل عليه السلام بمواقيت الصلوة رواها معوية بن وهب و معوية بن ميسرة و ابو خنيدة و الفضل بن عمر و ذريع عن ابى عبد الله (ع) ، و عن الحلبي عن ابى عبد الله عليه السلام ، قال : كان رسول الله (ص) يصلّى الظهر على ذراع والعصر على نحو ذلك ، ثم او رد الروايات في ذلك الى ان او رد رواية عبد الله بن سنان الآتية من كتابه ، و قال : هذا نص في الباب ، و لم اقف على ما ينافي استحباب التفريق من رواية الاصحاب سوى ما رواه عباس الناقذ ، و هو ان صحح امكن تأويله بجمع لا يقتضى طول التفريق ، لا متناع ان يكون ترك النافلتين مستحبا او قلة

على ظهرى الجمعة . واما باقى الأخبار فمقصورة على جواز الجمع وهو لا يتأنى استحباب التفريق .

قال الشيخ : كل خبر دل على افضلية اول الوقت محمول على الذى يلى وقت النافلة . وبالجمله كما علم من مذهب الامامية جواز الجمع بين الصلوتين مطلقا ، علم منه استحباب التفريق بينهما بشهادة النصوص والمصنفات بذلك ، واورد على المحقق نجم الدين تلميذ جمال الدين بن يوسف بن حاتم الشامي المشغرى ، وكان ايضا تلميذ السيد بن ابى طاوس ، ان النبى ((ص)) كان يجمع بين الصلوتين فلاحاجة الى الاذان للثانية اذ هو للاعلام ، وللخير المتقدم لأن عند الجمع بين الصلوتين يسقط الاذان ، وان كان يفرق فلم ندبتم الى الجمع وجعلتموه افضل ؟ فاجابه المحقق : ان النبى ((ص)) كان يجمع تارة ويفرق اخرى ، ثم ذكر الروايات كما ذكرنا ، وقال : انما استحب فيها الجمع فى الوقت الواحد اذا اتى بالنوافل والفرضين فيه ، لأنه مبادرة الى تفريغ الذمة من الفرض ، حيث ثبت دخول وقت الصلوتين ، ثم ذكر خبر عمر بن حريث عن الصادق ((ع)) ، وسأله عن صلوة رسول الله ((ص)) ، فقال : كان النبى ((ص)) يصلى ثمان ركعات ثم يصلى اربعاء الاولى ، وثمان بعدها واربعاء العصر ، وثلاثا المغرب واربعاء بعدها والعشاء اربعاء ، وثمانى الليل ، وثلاثا الوتر ، وركعتى الفجر ، والغداة ركعتين .

ثم قال : معظم العامة على عدم جواز الجمع بين الصلوتين لغير عذر ، ثم رد عليهم بما روى فى صحاحهم من اخبار الجمع ، الى ان قال : وروى مالك ان النبى ((ص)) جمع بين الصلوتين فى السفر وهو دليل الجواز ، ولا يحمل على انه صلى الاولى آخر وقتها والثانية اوله ، لأن ذلك لا يسمى جمعا ، وابن المنذر من ائمة العامة لما صح عنده احاديث الجمع ذهب الى جوازه ، انتهى كلامه المستبين حشره الله مع الشهداء الاولين ، وينبغى ان يحمل عليه كلام العلامة قدس الله روحه ، انتهى .

قال فى المدارك : ذهب جمع من الاصحاب الى استحباب تأخير العصر

الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر وهو المثل او الاقدام ، ومن صرح بذلك
 المفيد رحمه الله في المقنعة فانه في باب غسل الجمعة الفرق بين الصلوتين ، و
 في ساير الايام مع الاختيار وعدم العوارض افضل ، قد ثبت السنة به الا في يوم
 الجمعة فان الجمع بينهما افضل ، وقريب من ذلك عبارة ابن الجنيد فانه قال :
 لا يختار ، ثم نقل كلامه المتقدم الى قوله : ثم صلى العصر ، وقال : وهو مضمون
 رواية زرارة ، الا ان اكثر الروايات يقتضى استحباب المبادرة بالعصر عقيب
 نافلتها من غير اعتبار الاقدام والا ذرع ، وجزم الشهيد في الذكرى باستحباب
 التفريق بين الفريضتين ، واحتج عليه بأنه معلوم من حال النبي (ص) ، ثم قال : و
 بالجملة كما علم من مذهب الامامية جواز الجمع بين الصلوتين مطلقا ، علم منه
 استحباب التفريق بينهما بشهادة النصوص والمصنفات بذلك وهو حسن ، لا يمكن
 ان يقال ان التفريق يتحقق بتعقيب الظهر وفعل نافلة العصر ، ثم قال في
 الذكرى : و اورد على المحقق نجم الدين ، ثم ذكر الايراد المتقدم مع جوابه ، و
 قال : ويمكن الجواب عنه ايضا بأن الاذان انما يسقط مع الجمع بين الفريضين ،
 اذا لم يات المكلف بالنافلة بينهما ، اما مع الاتيان بها فيستحب الاذان
 للثانية كما سيجيء بيانه ان شاء الله انتهى كلام المدارك .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان تحقيق الكلام يقع في مقامات .

الأول : اعلم انه يستحب التفريق بين صلوتي الظهر والعصر ، اتفاقا نصا

و فتوى .

الثاني : هل يتحقق التفريق المستحب بالاتيان بالنافلة بين الفريضين؟

اولا بد من تأخير العصر حتى يمضي وقت فضيلة الظهر ؟ وهي كما عرفت اما
 المثل وهو المشهور او القدمان والفريضة او اربعة اقدام كما اخترناه ، اولا بد من
 تأخيرها حتى يمضي الذراعان مطلقا ولو لم نقل انها وقت فضيلة المشهوريين
 الاصحاب على الظاهر المصرح به في كلام غير واحد الاول ، و ذهب جميع من
 الاصحاب الى الثاني على ما حكاه السيد في المدارك ، قال بعض المحققين بعد

قول المفاتيح وحده اي التفريق المستحب بأن يؤتى بالثانية بعد انقضاء وقت فضيلة الاولى ، ما صورته : وهذا الحد من جماعة من الاصحاب ، حيث اعتبروا خروج وقت الفضيلة مثل ان يأتى بالعصر بعد ما مضى من الفى ، قامة وصيرورة ظل كل شئ مثله ، كما هو الظاهر من اخبار كثيرة ، وهو اوفق بكلام الجماعة ، او انقضاء سبعمى الشاخص من الفى ، كما هو الظاهر من الأخبار المعتبرة ، وكلام جماعة ، انتهى .

أقول : والذاهب الى القول الثانى من الاصحاب على ما وجدناه هو الشهيد فى الذكرى كما عرفت سابقا من نقل كلامه ، من قوله : الاقرب استحباب تأخير العصر الى ان يخرج وقت فضيلة الظهر ، اما المقدريا لناقلتين والظهر ، و اما المقدريا سلف من المثل والاقدام وغيرهما ، واما المفيد رحمه الله فذهابه فى المقنعة فى باب غسل الجمعة الى هذا القول غير ظاهر ، بل الظاهر من عبارته المتقدمة هو الذهاب الى القول الأول ، واما ابن الجنيذ فعبارته صريحة فى عدم ذهابه الى القول الثانى ، كيف وقد تقدم فى الأمر الأول انفاك المشهور بقول بامتداد الفضيلة الى المثل ، نعم القائل بالقول الثالث كالمحقق الشيخ حسن فى كتاب المنتقى كما تقدم اليه الاشارة .

وبما ذكر ظهر عدم وجاهة ما صنعه فى الذكرى حيث نقل كلامهما ، لتوهم موافقتهما له ، واقتفاء فى ذلك صاحب المدارك ومن يحذو حذوه فحذوهما من ارباب القول الثانى ، من غير بصيرة و تدبر فى عنوان المسئلة ، فلذا خالفناهم فى العنوان بما ترى ، للقول الثالث ظواهر جملة من الأخبار ، منها الخبر الثامن و التاسع والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والعشرون و الثانى والعشرون والرابع والعشرون والخامس والعشرون المؤيد بالخبر السابع والعشرين والسادس والسابع ، ولم اجد للثانى دليلا ينطق على العنوان المذكور فى المسئلة .

للاشخاص القائلين بامتداد فضيلة الظهر الى المثل ، جملة من الأخبار

منها الخبر الرابع و رواية زرارة المتقدمة في المقام الثاني المتقدم في الامر الأول المروية في البحار عن الاختيار ، والخبر مروي عن المجازات النبوية المتقدم هناك ، والخبر الرابع عشر المتقدم في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في اوقاتها ، وفيه ان هذه الأخبار مع ان في دلالة بعضها مناقشة غير ناهضة لذلك ، وقد بينا الوجه فيما سبق فراجع .

ولمن قال بامتداد وقت فضيلة الظهر الى اربعة اقدام ، الأخبار التي ذكرناها للقول الثالث ، وفيه ما ستعرف .
وللمشهور وجهان .

الأول : جملة من الأخبار ، منها الخبر السادس والعشرون و الثاني و الثلاثون والثالث والثلاثون والسابع والثلاثون والتاسع والثلاثون المؤيد بالخبر الثامن والثلاثين ، ومنها روايتا دعائم الاسلام المتقدمتان في ذيل التذنيب المتقدم المؤيد برواية علي بن جعفر المتقدمة هناك ، كرواية المتقدمة في قبيلة النافية للحدبين الظهريين ، ومنها ما رواه العياشي عن زرارة المتقدمة في المكان المتقدم .

الثاني : قوله تعالى : ((و سارعوا الى مغفرة من ربكم)) ، وقوله تعالى : ((فاستبقوا الخيرات)) ، لا يقال : يعارض المذكورات الاخبار الدالة على القول الثالث لأنقول الأخبار التي استندنا بها للقول الثالث لا تصلح لمعارضة ما دل على المشهور لوجوه :

الأول : ان الأخبار الدالة على المشهور معتضة بالشهرة ، فليقل : ان التوقيت الوارد في الأخبار الدالة على القول الثالث للنافلة ، كما يرشدك اليه الخبر الثامن والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر المعتضد بالخبر السادس عشر .

الثاني : انها معارضة بالأخبار الدالة على مزاحمة الفريضة للنافلة في الذراعين ، ومنها الخبر السادس والعشرون والحادي والثلاثون والثاني والثلاثون

المؤيد بالخير الاربعين . ومنها روايتا ذريح الحارثي المتقدمتان في التذنيب الأول الواقع في الأمر الأول ، ومنها رواية الهداية الواقعة في الأمر الأول في قبيل ما احتججه الشيخ في المختلف لما ذهب اليه ، وهذه الأخبار مقدمة لوجهه عديدة .

الثالث : انها معارضة بالأخبار الدالة على فضيلة أول الوقت منها الخبر الثامن والخير السادس والعشرون المشتمل على قول أبي جعفر ((ع)) : احسب الوقت الى الله عز وجل او له حين يدخل وقت الصلوة فصل الفريضة ، والسابع والعشرون والمشتمل على سؤال زرارة وعن أبي جعفر ((ع)) : أول الوقت افضل او وسطه او آخره ؟ وجوابه ((ع)) له : او له قال رسول الله ((ص)) : ان الله يحب من الخير ما يعجل ، والسادس والاربعون المشتمل على قول أبي جعفر ((ع)) : اعلم ان أول الوقت افضل فعجل الخير ما استطعت ، والتاسع والاربعون والخمسون المتقدم كلهم في التذنيب الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في اوقاتها ، ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن سعد بن مسعد قال : قال الرضا ((ع)) : يا فلان اذا دخل الوقت عليك فصلهما فانك لا تدري ما يكون ، ومنها ما رواه المجلسي في البحار في باب الحث على المحافظة على الصلوات من ثواب الاعمال عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن سعد بن أبي خلف عن أبي الحسن موسى عليه السلام قال : الصلوات المفروضة في أول وقتها اذا أقيم حدودها ، اطيب ريحا من قضيب الاس^(١) الحين يؤخذ من شجرة في طيبه وريحه وطرأته فعليكم بالوقت الأول ، ورواه غيره ايضا في غيره ، من الجواهرى شئ طوى او غشى بين الطراوة ، وقال تطوب طرو اللحم وطرى طراوه وطرأه ، وبالجملة من تدبر في جميع الأخبار الواردة في هذا المضمار لا يفتي له شك ولا ريب في

(١) شاخهاى مورد .

ترجيح ما هو المشهور ^(١) بين علمائنا الاخيار .

فان قلت : ظاهر جملة من الأخبار الدالة على القول الثالث ، هو مداومة النبي ((ص)) على ايقاع العصر بعد الذراعين ، لمكان لفظة كان الظاهرة في الاستمرار ، فما وجه الجمع بينهما وبين الأخبار الدالة على المشهور ؟ قلت : لم يقم لنا دليل على وجوب الجمع ، فإلا حالة عليهم صلوات الله عليهم اولى ، نعم تصدى بعض متأخري المتأخرين لوجه الجمع بوجوه اكثرها بعيدة باقراره .

والقريب منها وجهان .

الأول : ان ما دل على أن النبي ((ص)) كان يصلي الظهر على ذراع و العصر على ذراعين ، مبنى على انه ((ص)) كان يطيل النوافل بحيث يفرغ في ذلك الوقت لغرض انتظار الجماعة ، او يقال انه ((ص)) قد يفرغ قبل ذلك الوقت لكن ينتظر اجتماع الناس بهذا المقدار ، او ينتظر فراغ الجماعة من النوافل بهذا المقدار .

وفيه اولا ان الاستفادة من رواية الخراج والجرايح المتقدم في التذنيب الأول الواقع في الأمر الأول ، ان المسارعة بالفريضة في اول وقتها افضل من انتظار الاجتماع ، وثانيا ما ذكره لا يتشبه في العصر الواقعة بعد اجتماع الناس فتدبر .

(١) و بعض المشهور ايضا ما رواه الصدوق في العلل في باب العلة التي من اجلها ترك امير المؤمنين ((ع)) صلاة العصر عن احمد بن الحسن القطان قال حدثنا عبد الرحمن بن محمد الحسيني قال حدثنا فرات بن ابراهيم الكوفي قال حدثنا جعفر بن محمد الغزاري قال حدثنا محمد بن الحسين قال حدثنا محمد بن اسمعيل قال حدثنا احمد بن نوح و احمد بن هلال عن محمد بن ابي عمير عن حنان قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) ما العلة في ترك امير المؤمنين علي ((ع)) صلاة هو يحب له ان يجمع بين الظهر والعصر فأخبرها قال انه لما صلى الظهر التفت الى جمجمة ملقاه ، الخ . (منه)

الثانى : ان الأفضل الاتيان بهما عند الفراغ من النوافل ، و بعده فى الفضيلة الاتيان بهما عند الذراع والذراعين ، قال ذلك البعض و هو غير بعيد الوجه .

أقول : والانصاف ان ذلك ايضا بعيد ، لفظة كان الظاهرة فى استمراره صلى الله عليه وآله فى الاتيان بهما بعد الذراع والذراعين .
قال بعض الاجلاء : والاظهر عندى ان منشأ هذا الاختلاف فى الأخبار ، انما هو التقية التى هى اصل كل محنة فى الدين و بلية ، الى ان قال : وبقى الكلام فى ان التقية فى أى الطرفين من هذه الأخبار ؟ ولعل الاقرب كونها فى اخبار التحديد بالاقدام والاذرع ، و ذلك اولاً من حيث اعتضاد اخبار التحديد بالنافلة بعمل لاصحاب قد يما و حديثاً ، ولم نقف على قائل يظاھر ترجيح اخبار الاقدام سوى المحقق الشيخ حسن فى كتاب المنتقى .

أقول : قد عرفت ان الاسكانى ايضا قائل بنحو ما قاله المحقق المذكور ، قال اى بعض الاجلاء : و ثانياً من حيث اعتضادها بأخبار استحباب تخفيف النافلة و اخبار افضلية ما قرب من اول الوقت ، و ثالثاً ان الاقرب الى جادة الاحتياط ، و قد عرفت ان الحمل على التقية لا يتوقف على وجود القائل بذلك من العامة ، و ان اشتهرين اصحابنا رضى الله عنهم تخصيص الحمل على التقية بذلك ان اخبارهم يرد ، فان المستفاد من الأخبار ان منشأ التقية انما هو من حيث اتفاقهم على امر واحد ، و اجماع كلمتهم على ذلك يوجب الاخذ برقابهم ودخول الضرر عليهم ، و اذا كانت كلمتهم متفرقة و نقولهم عن الامام مختلفة ها نوافى نظر العدو و نسيوهم الى عدم الدين والمذهب ، فلم يعيتوا بهم ، انتهى .

أقول : قد عرفت ان لى فى الحمل على التقية مع عدم ظهور قائل منهم توقف : نعم يمكن ان يقال موافقة احد من العامة ، لكل من الأخبار الدالة على القول الثالث ، و الأخبار الدالة على المشهور وان كانت غير ظاهرة و لكن باب الاحتمال مسند ، فنقول : لما كان احتمال موافقة الأخبار الدالة على المشهور

للمذهب احدى العامة . اضعف من احتمال موافقة الأخبار الدالة على القول الثالث لمذهب احدى منهم ، فالقول بتقدمها عليها غير بعيد ، هذا القولنا بثبوت الاحتمال في الأخبار الدالة على المشهور .

واما اذا نفينا الاحتمال كما لا يخلو عن قوه ، فالأمر اظهر فتخرج من هنا قاعده كلييه . وهى ان الخبرين المتعارضين المتكافئين اذا تحقق احتمال التقية في احدى هما ، ولم يتحقق ذلك الاحتمال في الآخر فلا يبعد ترجيح ما لا يذهب الاحتمال فيه على الآخر . واذا تحقق الاحتمال في كليهما ولكن الاحتمال في احدى اظهر من الآخر ، فلا يبعد ترجيح ما لا يذهب فيه الاحتمال الاظهر . وان لم يظهر بالخصوص ذهاب احدى العامة الى مضمون احدى من الخبرين في الفرضين . واغتنم ذلك .

فان قلت : ما تقول في رواية زرارة المتقدمة في اوائل التذنيب المتقدم المشتغل على قول زرارة للصادق (ع) : اصوم فلا قيل حتى تزول الشمس صليت نوافلى ثم صليت الظهر ثم صليت نوافلى ثم صليت العصر ثم نمت ذلك قبل ان يصلى الناس . وعلى جوابه (ع) : يا زرارة اذا زالت الشمس فقد دخل الوقت ، ولكنى اكره لك ان تتخذ وقتنا دائما ، فانها منافيه للأخبار الدالة على المشهور .

قلت : لعل الكراهية ^(١) المذكورة لأجل عدم حضوره في صلاة الناس وعدم متابعتهم تقية ، او لما ذكره بعض متأخري المتأخرين قال : لعل وقت فضيلة الفريضة زمان الفراغ من النوافل . اذا اتى بها مقتصدا غير مستعجل والكراهية المذكورة والخبر باعتبار مسارعة زرارة واستعجاله التام . حيث فرغ من الصلوات قيل ان يصلى الناس انتهى ، والأول اظهر . سيما بعد ملاحظة خبر الاربعين . وبما ذكر ظهر حال رواية معبد بن ميسرة المتقدمة الواقعة في قبيل رواية زرارة هذه .

(١) ويحتمل ان يكون الوجه في الكراهية هو استلزام ذلك على مداومته لترك الايراد . (منه)

فان قلت : كون التفريق بين الصلوتين مستحبا مما لا شبهة فيه ، و يدل عليه مضافا الى الاجماع كثير من الأخبار المتقدمه فى التذنيب ، فمما الحمل فى روايتى سعيد بن علاقه و عباس الناقده ؟ .

قلت : يمكن ان يكون وجه التأويل فيهما هو ما مضى فى كلام البحار ، و تذكر والله هو العالم .
تذبيسل :

ما نقله صاحب الذكرى من ايراد تلميذ جمال الدين على المحقق بقوله ((ص)) : ان النبى ان كان يجمع بين الصلوتين فلا حاجة للاذان للثانية اذ هو للاعلام ، والخبر المتضمن انه عند الجمع بين الصلوتين يسقط الاذان ، وان كان يفرق فلم ندبتم الى الجمع وجعلتموه افضل ؟ غير وجهه ، وذلك لأن ظاهر كلامه هو القول بأن الجمع الموجب لسقوط الاذان هو الجمع بين الصلوتين فى وقت واحد ، وهو المثل او غيره من غير تفرق الناس ، وان فصلنا بالنافلة ، وان التفريق هو عبارة عن الاتيان بالعصر فى وقت آخر غير وقت الذى اتى بها الظهر ، وهو المثل الثانى او غيره . لا شك ان ذلك مخالف للأخبار المتلقاة بالقبول عند علمائنا الابوار ، لأن المستفاد على وجه لا يقبل الاتكار ، هو ان الجمع والتفريق المترتب عليه سقوط الاذان وعدمه ، انما هو باعتبار الاتيان بالنافلة وعدمه ولو فى وقت واحد ، فالأول يسمى تفريقا والثانى جمعا ، مع صدقه كما سيأتى تفصيله فى بحث الاذان .

واما ما علله لذلك بأن الاذان للاعلام ، ومع اجتماع الناس لا حاجة اليه ، فقد فوع بالاطلاقات المستفادة من الأخبار الكثيرة الدالة على استحباب الاتيان بالاذان والاقامة ، فى اول الصلوة لكل مصل منفردا كان او جاعلا معا ذكرنا كان او انشأ او مملوكا ، كالأذان فى اوائل الاوقات الذى يأتى به المؤذن على المنارة ، وهذا الاذان الذى يستحب ان يأتى به فى اول الصلوة هو الذى يسقط للجمع بين الصلوتين ، وعدم الفصل بالنافلة ، نعم لو لم ينتظروا الناس احدا

لكان الاكتفاء بالاقامة قويا ، وما رواه التهذيب في باب الاذان والاقامة في الموثق كالصحيح عن الحسن بن علي بن فضال عن عبد الله بن بكير عن الحسن بن زياد قال قال ابو عبد الله ((ع)) : اذا كان القوم لا ينتظرون احدا اكتفوا باقامة واحدة . قال بعض الافاضل : اذا اطلق الحسن بن زياد فالظاهر انه العطار . فان الظاهر الغالب اطلاق الصيقل مقيدا به ، كما يظهر بالتتبع التام انتهى . و يمكن ان يقال : لانسلم ان لا يكون الاذان في هذا الفرض ايضا مستحبا ، بل لو قيل بالاستحباب كما نقول في مطلق الجمع الذي من افراد يوم الجمعة لم يكن بعيدا . والانصاف ان القول بالاستحباب في هذا الفرض لا يخلو عن اشكال . و الاحوط هو الترك كمطلق الجمع ، والتفضيل يطلب في بحث الاذان والاقامة ، وبالجمله ما اورد هذا الفاضل من التعليل باطلاقه ، غير وجيه كفهسه معنى الجمع والتفريق .

قال بعض الاجلاء : و ملخص كلام المحقق الواقع في جواب هذا المورد ، هو ان النبي ((ص)) كان يجمع بين الصلوتين في وقت واحد تارة ويفرق في وقتين تارة . ونحن انما استحبهنا الجمع في وقت واحد و ندبنا اليه ، بالاتيان بالفرضين والتوافل كلا دون التفريق والتأخير الى المنزل الثاني ، لما ثبت من دخول الوقتين بالزوال ، فصار الذمة مشغولة بهما والمبادرة الى تفريغ الذمة من الواجب امر مندوب اليه و محتوث عليه ، و هو مشعر بموافقة للسائل في سقوط الاذان في الصورة المذكورة ، حيث جعله جمعا تفريقا من شان الجمع سقوط الاذان فيه ، كما ذكره السائل ، انتهى .

أقول : القول بظهور عبارة المحقق في مطابقته لهذا المورد في معنى الجمع والتفريق محل اشكال ، وبالجمله لو كان المحقق موافقا للمورد في معناهما فالإيراد الإيراد .

الثالث : يستحب لمن يكن متغفلا ان يأتي بالعصر في اول وقتها ، لكونه مسارعة الى المغفرة واستباقا الى الخير ، ولعموم الادلة الدالة على فضيلة اول

الوقت، كما مضى الى كثير منها الاشارة في مطاوي الابحاث السابقة .
 الرابع : يستحب للمسافر ان يأتي بالعصر في اول وقتها ، للاخبار
 المستفيضة ، ومنها الخبر الثاني والثلاثون ، وجملة من الأخبار المعتمدة في
 التذنيب المتقدم .

الامر الثالث : يختلف الاصحاب في آخر وقت العصر، فعن المرتضى انه
 يمتد وقت الفضيلة الى ان يصير الفى قامتين ، ووقت الاجزاء الى الغروب، وهو
 المحكى عن الاسكافي و ابنى ادريس وزهرة و جمهور المتأخرين ، وعن المفيد
 القول بامتداد وقتها للمختار الى ان يتغير لون الشمس باصفرارها للغروب ، و
 للمضطر والناسي الى الغروب، وعن الشيخ في الخلاف آخره اذا صار كل شئ
 مثليه ، وعنه في المبسوط آخره اذا صار ظل كل شئ مثليه للمختار والمضطر الى
 غروب الشمس ، وهو المنقول عن ابن البراج و ابي الصلاح و ابن حمزة و ظاهر
 سلا روعن ابن عقيل ان وقته الى ان ينتهى الظل ذراعين بعد زوال الشمس ،
 فإذا جاوز ذلك دخل في الوقت الآخر، مع انه زعم ان الوقت الآخر للمضطر، و
 عن المرتضى في بعض كتبه يمتد حتى يصير الظل بعد الزيادة ستة اسباعه
 للمختار، واحتج في المختلف للمفيد بالخبر الثلاثين . قال : واحتج المفيد بما
 رواه سليمان بن جعفر في الصحيح ثم ساق الرواية . ثم قال : وهو السى اشارة
 الاصفرار لان الظل الى آخر النهار يقسم سبعة اقدام ، وقال بعض الأجلاء :
 البظاهر ان المراد بستة اقدام ونصف هنا . يعنى بعد المثل الاول ليتحقق ما
 ذكره من الاصفرار انتهى ، ثم حمله في المختلف على ان ذلك وقت الفضيلة .

أقول : وقد عرفت بما لا مزيد عليه ان وقت الاجزاء ممتد الى الغروب ، واما
 وقت الفضيلة فهو ممتد الى الذراعين ، وانه مع الاشتغال بالنافلة يزاحم القدم
 الخامس بجملة من الأدلة التي اقناها للوقت الاول للظهر، فراجع و اصف
 اليها الخبر السابع والعشرين والثاسع والعشرين ، و دون ذلك في الفضل ستة
 و نصف ، كما دل على ذلك الخبر الثلاثون والخبر السابع والعشرون دل على

ان من تركها حتى تصير على ستة أقدام فذلك المضيع ، والخبر الثامن والعشرون مشتمل على قول الصادق ((ع)) لأبي بصير : صل العصر يوم الجمعة على ستة أقدام ، وقد عرفت من نقل كلام البحار انه قال : واما آخر فضيلة العصر فله مراتب : الاولى ستة أقدام ، والثانية ستة أقدام ونصف ، والثالثة ثمانية أقدام ، والرابعة المثان على احتمال انتهى .

اقول والعجب منه طاب ثراه انه لم ترك الذراعين ، وبالجمله قال المحقق عطر الله مرقده في التحرير ونعم ما قال : هذا الاختلاف في الأخبار دلالة الترخيص و اشارة الاستحباب .

الرابع : حكى عن جماعة من الاصحاب استحباب تأخير الظهر للبراد ، كما رواه الصدوق في الفقيه في باب موافقت الصلوة في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله ((ع)) انه قال : كان المؤذن يأتي النبي ((ص)) في الحر في صلوة الظهر ، فيقول له رسول الله ((ص)) : ابرد ابرد ، قال الصدوق بعد نقله : قال مصنف هذا الكتاب يعني عجل عجل و اخذ ذلك من التبريد ، و روى بعض الأصحاب عن طرق العامة عن النبي ((ص)) انه قال : اذا اشتد الحر الى وقوع الظل الذي يمشى الساعى فيه الى الجماعة ، فابردوا بالصلوة فان شدة الحر من فبيح جهنم ، و روى في البحار في باب وقت الظهرين عن منتهى المطلب انه قال : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن معوية بن وهب عن ابي عبد الله ((ع)) قال : كان المؤذن يأتي النبي ((ص)) في الحر في صلوة الظهر ، فيقول ((ص)) : ابرد ابرد ، و روى في المكان المتقدم عن اربعين الشهيد باسناد عن الصدوق عن والده عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن معوية مثله ، و روى ايضا في المكان المتقدم عن منتهى المطلب انه قال : روى ابن بابويه في كتاب مدينة العلم في الصحيح عن الحسن بن علي الوشاء ، قال : سمعت الرضا ((ع)) يقول : كان ابي ربما صلى الظهر على خمسة أقدام ، و روى في الباب المتقدم عن اختيار الرجال للكشي عن محمد بن ابراهيم الوراق

عن علي بن محمد بن يزيد عن بنان بن محمد عن ابن أبي عمير عن هشام بن سالم عن محمد بن أبي عمير قال : دخلت على أبي عبد الله ((ع)) . فقال : كيف تركت زرارة ؟ فقلت : تركته لا يصلي العصر حتى تغيب الشمس . قال : فانت رسولى اليه . فقل له : فليصل في مواقيت اصحابه فانى قد حرفت ^(١) قال فأبلغته ذلك . فقال : انا والله اعلم انك لم تكذب عليه ولكن امرنى بشئ فأكره ان ادعه .

قال في البحار : قوله فانى قد حرفت . أقول النسخ ففي بعضها بالحاء المهملة والفاء على بناء المجهول من التفعيل أى غيرت عن هذا الراى . فانى امرته بالتأخير لمصلحة والان قد تغيرت المصلحة . ويؤيده ان فى بعض النسخ صرفت بالصاد المهملة بهذا المعنى . وفى بعضها بالحاء والقاف كناية عن شدة التأثير والحزن أى حزنت لفعله ذلك . وفى خبر آخر من اخبار زرارة فخرجت من الحرج وهو الضيق . وعلى التقادير الظاهر ان قول الراوى حتى تغيب الشمس . مبنى على المبالغة والمجاز . أى شارفت الغروب .

و روى ايضا فى باب الحث على المحافظة على الصلوات عن كتاب الفارات لا براهيم بن محمد الثقفى باسناده عن ابن نياته قال قال على ((ع)) فى خطبته : الصلوة لها وقت فرضه رسول الله ((ص)) لا تصلح الا به . فوقت صلوة الفجر حين يزائل المرؤئيله ويحرم على الصيام طعامه و شرابه . و وقت صلوة الظهر اذا كان القيظ يكون ظلك مثلك . و اذا كان الشتاء حين تزول الشمس من الفلك و ذلك حين تكون على حاجبك الايمن . مع شروط الله فى الركوع و السجود . و وقت العصر تصلى والشمس بيضا نقية . قدر ما يسلك الرجل على الجمل الثقيل فرسخين قبل غروبها الحد يث .

قال فى البحار : يدل على استحباب تأخير الظهر عند شدة الحر كما مر . و يمكن حمله على النقبة ايضا . تكون على حاجبك الايمن أى عند استقبال نقطة

(١) صرفت خل

الجنوب أو القبلة ، فإن قبلتهم قريبة منها قدر ما يسلك الرجل أى بقرع اليوم تقريبا ، فانهم جعلوا ثمانية فراسخ لمسير الجمل بياض اليوم ، وهذا قريب من زيادة الفىء قامة أى سبعة أقدام ، إذ فى أواسط المعصورة فى أول الحمل و الميزان عند استواء الليل والنهار يزيد الفىء سبعة أقدام فى ثلاث ساعات و دقائق ، ويزيد و ينقص فى سائر الفصول ، ولا يبعد حمل هذا أيضا على التقية بجريان عادة الخلفاء قبله على التأخير أكثر من ذلك ، فلم يمكنه ((ع)) تغيير عادتهم أكثر من هذا .

و روى أيضا فى الباب المتقدم عن العلل عن أبى الهيثم عبد الله بن محمد عن محمد بن على الصانع عن سعيد بن منصور عن سفيان عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ((ص)) : إذا اشتد الحر فأبردوا بالصلاة ، فإن الحر من فيح الجحيم ، واشتكت النار إلى ربها فأذن لها فى نفسين نفس فى الشتاء ونفس فى الصيف ، فشدة^(١) ما يجدون من الحر من فيحها وما يجدون من البرد من زمهريرها .

قال فى البحار بعد ذلك : قال الصدوق معنى قوله فأبردوا بالصلاة أى عجلوا بها ، وهو مأخوذ من البريد^(٢) و تصديق ذلك ما روى أنه ما من صلاة يحضر وقتها إلا نادى ملك : قوموا إلى نيرانكم التى أوقدتموها على ظهوركم ، فاطفئوها بصلواتكم . ثم قال المجلس طاب ثراه : ظاهر الخبر استحباب تأخير صلاة الظهر عن وقت الفضيلة فى شدة الحر ، وهذا الخبر ضعيف ، لكن روى الصدوق فى الفقيه فى الصحيح عن معوية بن وهب عن أبى عبد الله ((ع)) قال : كان المؤمن الخير ، ولا استبعاد فى كون التأخير فى الحر أفضل توسيعا للأمور فعلا للخرج لكن لما كان مخالفا لسائر الأخبار ، وموافقا لطريقة المخالفين ، جملة بعضهم على التقية ، و بعضهم أوله كالصدوق .

(١) أشد فى روايات العامة كما قيل . (مته)

(٢) التبريد خل .

وقال فى المنتهى : لانعلم خلافا بين اهل العلم ، فى استحباب تعجيل الظهر فى غير الحر ، قالت عايشة : ما رأيت احدا اشد تعجيلا للظهر من رسول الله ((ص)) ، اما فى الحر فيستحب الابراد بها ، ان كانت البلاد حارة و صليت فى المسجد جماعة ، وبه قال الشافعى ، ثم نقل الروایتين من طريق الخاصة و العامة ، ثم قال : ولأنه موضع ضرورة فاستحب التأخير لزوالها ، اما لو لم يكن الحر شديدا ، او كانت البلاد باردة ، او صلى فى بيته ، فالمستحب فيه التعجيل ، وهو مذهب الشافعى ، خلافا لأصحاب رأى واحد ، انتهى .

واما تأويل الصدوق رحمه الله ، وفى اكثر النسخ ، وهو مأخوذ من البريد ، وفى بعضها من التبريد ، والبريد الرسول المسرع والأخذ منه بعيد ، واما التبريد والابراد فقال فى القاموس : ابرد دخل فى آخر النهار ، وابرده جاء به باردا ، و الأبرد ان الغداة والعشى ، وقال فى النهاية : فى الحديث ابردوا بالظهر فالابراد انكسارا لوهج والحر ، وهو من الابراد الدخول فى البرد ، وقيل معناه صلوها فى اول وقتها من برد النهار وهو اوله ، وفى المغرب : الباء للتعديّة ، والمعنى ادخلوا صلوة الظهر فى البرد أى صلوها اذا سكنت شدة الحر انتهى . وقد يقال فى توجيه كلام الصدوق انه صلى الله عليه وآله امر بتعجيل الأذان والاسراع فيه كفعل البريد فى مشيه ، اما ليتخلص الناس من شدة الحر سريعا ، و يتفرغوا من صلواتهم حثيثا ، واما لم يجعل راحة القلب و قرّة العين ، كما كان النبى ((ص)) يقول : ارحنا يا بلال ، وكان يقول : قرّة عيني فى الصلوة ، قيل يعنى ابرد نار الشوق واجعلنى ثلج الفؤاد بذكر ربي .

وقيل الباء للسببية ، والابراد الدخول فى البرد ، والمعنى ادخلوا فى البرد و سكتوا عنكم الحر بالاشتغال بمقدّمات الصلوة ، من المضمضة والاستنشاق وغسل الأعضاء ، فانها تسكن الحر ، وقال فى النهاية : فيه شدة الحر من فيج جهنم ، الفيح سطوع^(١) الحر وفورانه ويقال بالواو ، وفاحت القدر تفوح وتفيح اذا غلت ، و

(١) شيع خل .

قد اخرجته مخرج التنبيه والتشيل ، اى كانه نار جهنم فى حرها ، انتهى .
 و قال بعضهم : اشتكاه النار مجاز من كثرتها و غليانها ، و ازدحام اجزائها بحيث يضيق عنها مكانها ، فيسعى كل جزء فى افناء الجزء الآخر و الاستيلاء على مكانها ، و نفسها لهيبها ، و خروج ما ينزل مأخوذ من نفس الحيوان فى الهواء الدخانى ، الذى تخرجه القوة الحيوانية ، و ينقى منه حوالى القلب .
 و قوله : اشد ما يجدون من الحر ، خبر مبتدأ محذوف ، اى فى ذلك اشد و تحقيقه ان احوال هذا العالم عكس امور ذلك العالم و اثارها ، فكما جعل المستطابات و ما يستلذ بها الانسان فى الدنيا ، اشياء نعيم الجنان و من جنس ما اعد لهم ، فليكونوا اميل اليها و ارقب فيها ، و يشهد لذلك قوله تعالى : ((كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذى رزقنا من قبل)) ، كذلك جعل الشدايد المولمة و الاشياء المؤذية انموذجا لحوال الجحيم و ما يعذب به الكفرة و العصاة ، ليزيد خوفهم و انزجارهم عما يوصلهم اليه ، فما يوجد من السموم المهلكة فمن حرها ، و ما يوجد من صراصر المجدد فمن زمهريرها ، وهو طبقة من طبقات الجحيم انتهى كلام البحار .

قال الشيخ فى المبسوط على ما حكى : اذا كان الحر شديد فى بلاد حارة ، او ارادوا ان يصلوا جماعة فى مسجد ، ان يبردوا بصلوة الظهر قليلا ، ولا يؤخروا الى آخر الوقت ، انتهى .

أقول : يمكن ان يستدل لهذا الحكم ايضا بالخبر الرابع ، ورواية زرارة المروية فى البحار عن اختيار الرجل المتقدم فى المقام الثانى الواقع فى الامر الثانى ، و النصوص كما ترى مطلقة غير مقيدة بقيد ، فالتقييد الظاهر من عبارة الشيخ وغيره ، غير ظاهر الوجد .

قال بعض الاجلاء : و قيدوا ايضا ذلك بقيود ، منها كون الصلوة فى جماعة ، و كونها فى المسجد ، و فى البلاد الحارة فى شدة الحر ، و الاصل فى هذه القيود ما قاله الشيخ رحمه الله فى المبسوط ثم نقل عبارته المتقدمة ، و قال : و النصوص

كما ترى خاليه من هذه القيود، الا ان قرائن الحال فى صحيحة معوية بن وهب ، تشير الى بعض ما ذكره ، واما الخبران الاخيران اى الخبر الرابع ورواية زرارة المروية فى الاختيار، فهما بالدلالة على العدم اشبه كما لا يخفى ، انتهى .

قال الشارح الفاضل بعد نقل اعتبار المسجد وكون البلاد حارة عن الشيخ والظاهر عدم اعتبارهما اخذا بالعموم ، انتهى .

أقول : ويمكن ان يستنبط القيود المتقدمة من الخبر الذى نقلناه بعد صحيحة معوية بن وهب المنقولة اولا ، ولكن الخبر عامى لا يصلح لتقييد الاطلاق الأخبار السالفة ، وبالجمل لا أرى وجها يعتد به فى وجه تقييدهم للاطلاقات .

قال بعض الاجلاء : يمكن ان يكون نظرهم الى استفاضة الاخبار بافضلية الصلوة فى اول الوقت ، ولعله الاظهر ، وفيه انهم قد استثنوا من ذلك جملة من المواضع ولم يختلفوا فى ذلك ، فما بالهم اختلفوا فى هذا الموضع بخصوصه ؟ على ان اخباره صريحة ظاهرة فى ذلك ، ولا معارض لها فى البين ، سوى ما عرفت مما ارتكبوا تخصيصه بحمل المواضع المتقدمة ، مع ان جملة من تلك المواضع خال من الدليل كما نبهنا عليه .

ويمكن ان يقال ان هذه الأخبار محمولة على التقية لوجود القائل على مضمونها من العامة ، ولعله الاظهير ، كما ينادى بذلك روايتا زرارة اى الخبر الرابع ورواية الاختيار المتقدمة فى المقام الواقع فى الامر الثانى ، لانهم عليهم السلام على ما ذكره بعض الاجلاء ، كثيرا ما يخصون زرارة باحكام ينفرد بها عن الشيعة اتقا عليه . مثل خبر الاهلال بالحج ، وخبر النوافل ، والافاختصاص زرارة بالملازمة على ذلك و ابن بكير . دون جملة الشيعة الموجود بين يومئذ ، كما صرح به حديث الكشى ، لا وجه له ظاهر الا ما قلناه ، ولعل فى سكوته ((غ)) عن جوابه ، والارسال اليه باطنا بذلك ، ما يشير الى ما قلناه ، ورواية محمد بن ابي عمر المتقدمة سابقا المنقولة عن اختيار الرجال ، لذلك معاضدة ، وبما ذكرظهران الاشكال الحاصل من تخصيص الاصحاب باستحباب الابراء بصلوة الظهر خاصة ،

مع انَّ الاستفادة من روايتي زرارة هو الا براد في الظهر والعصر ، غير وارد علينا .
 قال بعض الاجلاء : الاصحاب انما صرحوا باستحباب البراد بصلوة الظهر
 خاصة بالشروط التي ذكروها ، الظاهر كما قد مناه من خبري زرارة هو الا براد في
 الظهر والعصر ، و هو مشكل ، اذ الخروج عن مقتضى الأخبار المستفيضة . يمثل
 هذين الخبرين ، سيما مع عدم ذهاب احد اليه ، لا يخلو من بعد ، انتهى .
 بقي الكلام في التأويل الذي ذكره الصدوق لقوله ((ص)) : ابرد من جعله
 بمعنى عجل ، قال في الذكرى على ما نسب و هو غريب لعدم مساعدة اللغة
 عليه كالعرف ، و اما التوجيهات التي ذكرت لكلام الصدوق فيعيده ، قال بعض
 الاجلاء و لعل الحامل للصدوق رحمه الله في ارتكاب هذا التأويل المبيد وكذا
 من مال الى كلامه ، و وجهه هو شهرة هذا القول عند العامة ، ولهذا ان بعض
 الاصحاب نقل عن الصدوق رحمه الله حمل صحيحة معوية على التقية ، وفيه ان
 كلام العامة ايضا مختلف في ذلك ، انتهى .

أقول : كلام العامة وان كان مختلفا كما مر في ذيل نقل روايه زرارة المنقولة عن
 الاختيار في المقام الثاني الواقع في الامر الثاني ، ولكن ذلك غير ضار ، لان وجود
 قائل من العامة ولو كان واحدا يكفي في الحمل على التقية ، وبالجمله الاحتياط
 هو المحافظة على اوائل الاوقات الامع مشقة شديدة ، والله هو العالم .

و في تنزيل الجمعة منزلة الظهر وجهان ، قال الشارح المحقق : الاقرب
 لا ، اختصار الحكم على مورد النص ، وللاخبار الدالة على ضيق وقت الجمعة ، و
 ادعاء عموم النص توهم ، و خالف في ذلك المصنف رحمه الله في التذكرة ، انتهى
 أقول : وما ذكره الشارح المحقق هو الاحوط .

(و اول المغرب اذا غربت الشمس) بلا خلاف اجده ، بل عليه الاجماع
 في كلام غير واحد منهم ، كالمعتبر وغيره ^(١) وفي المنتهى : هو قول كل من يحفظ عنه

(١) شرح المفاتيح . (منه)

العلم لانعرف فيه خلافا ، والأخبار الدالة عليه متجاوزة عن حد الاستفاضة بل لعلمها متواترة ، كما سيحى الى شطر منها الاشارة ، وبالجمله لا اشكال ولا خلاف فى ذلك ، وانما الخلاف فيما يتحقق به الغروب ، فالمشهور بين الاصحاب انه انما يعلم بزوال الحمرة المشرقية عن قمة الرأس ناحية المغرب ، والمصنف طاب ثراه اختار هذا القول حيث عقب الغروب بقوله (المعلوم بغيوبه بالحمرة المشرقية) قال فى التحرير وعليه عمل الاصحاب ، وقال الشيخ فى المبسوط علامة غيوبة الشمس هو انه اذا راي الآفاق والسماء مصحبة ولا حائل بينه وبينها ، وراها قد غابت عن العين علم غروبها ، وفى اصحابنا من قال : يراعى زوال الحمرة من ناحية المشرق وهو الاحوط ، فاما على القول الأول اذا غابت عن النظر وراى ضوءها على جبل يقابلها ، او مكان عال مثل منارة الاسكندرية وشبهها ، فانه يصلى ولا يلزمه حكم طلوعها بحيث طلعت ، وعلى الرواية الاخرى لا يجوز ذلك حتى تغيب فى كل موضع تراه وهو الاحوط ، ويظهر منه ان الاعتبار عنده بغيوبة القرص ، واليه ذهب فى الاستبصار على احد الوجهين فى الجمع بين الاخبار ، وهو مختار علم الهدى وابن الجنيد وابن بابويه فى كتاب علل الشرايع ، وظاهر اختياره فى الفقيه حيث نقل احاديث الدالة عليه ، واختاره بعض المتأخرين .

وقال ابن ابي عقيل : اول وقت المغرب سقوط القرص ، وعلامة سقوط القرص ان يسود افق السماء من المشرق ، وذلك اقبال الليل وتقوية الظلمة فى الجو واشتباك النجوم ، ولعله اراد ما يقرب القول الأول ، هذا على ما نقله بعض الافاضل .

وقال بعض الاجلة بعد نقل ما اختاره المشهور ما صورته : خلافا لالساكنى والصدوق فى العطل والمبسوط ، فعلمة الغروب غيبتها عن الحس بالغروب ويحتمله كلام الديلمى والمرضى والقاضى فى بعض كتبهما ، لجعل الوقت ، سقوط القرص وليس نصا فيه ، انتهى .

أقول : ونسب الشارح المحقق وغيره هذا القول الى الاستبصار بقول مطلق ، كظاهر الصدوق في الفقيه و ستعرف ما يرد على ذلك ، فالواجب اولا بسط جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام فنقول .

الأول : ما رواه الكافي في باب وقت المغرب والعشاء عن ابن ابي عمير عن ذكره عن ابي عبد الله ((ع)) قال : وقت سقوط القرص وجوب الافطار ، ان تقوم بهذا القبلة و تتفقد الحمرة التي ترتفع من المشرق ، اذا جازت قبة الرأس الى ناحية المغرب ، فقد وجب الافطار وسقط القرص .

الثاني : ما رواه ايضا في الباب المتقدم بطريقين عن القاسم بن عروة عن بريد بن معوية عن ابي جعفر ((ع)) قال : اذا غربت الحمرة من هذا الجانب يعنى من المشرق ، فقد غابت الشمس من شرق الارض وغربها .

الثالث : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن احمد بن اشيم عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال سمعته يقول : وقت المغرب اذا ذهب الحمرة من المشرق ، وتدرى كيف ذلك ؟ قلت : لا ، قال : لأن المشرق مظل على المغرب هكذا ، ورفع يمينه فوق يساره ، فاذا غابت ههنا ذهب الحمرة من ههنا .

روى في البحار في باب وقت العشاء عن العلاء بن ابيه عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري ، عن احمد بن احمد بن علي بن احمد عن بعض اصحابنا رفعه قال ابو عبد الله ((ع)) يقول : وقت المغرب الخير .

قال في البحار : اطل عليه اشرف ، ذكره في القاموس ، والمراد بالمشرق ما يقع عليه شعاع الشمس من كرة البحار في جانب المشرق ، وبالمغرب محل غروب الشمس من تحت الافق ، اذ بعد الانحطاط عن الافق بزمان تذهب الحمرة عن المشرق ، واشرافه عليه ظاهر بهذا الوجه ، اذ احد هما تحت الافق والآخر فوق الافق .

الرابع : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن محمد بن علي قال :

صحبت الرضا ((ع)) فى السفر، فرايته يصلى المغرب اذا اقبلت الفحمة من المشرق، يعنى السواد .

الخامس : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات فى الموثق عن احمد بن الحسن الذى قيل ان الطائفة عملت بما رواه بنو فضال، عن على بن يعقوب عن مروان بن مسلم عن عمار الساباطى عن ابي عبد الله ((ع)) قال : انما امرت ابا الخطاب ان يصلى المغرب حين زالت الحمرة، فجعل هو الحمرة التى من قبل المغرب، فكان يصلى حين يغيب الشفق .

السادس : ما رواه الكافى فى كتاب الحج فى باب الافاضة من عرفات فى الموثق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : متى الافاضة من عرفات ؟ قال : اذا ذهب الحمرة، يعنى من الجانب الشرقى .

السابع : ما رواه التهذيب فى الكتاب المتقدم فى الباب المتقدم فى الموثق عن يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : متى تفيض من عرفات ؟ فقال : اذا ذهب الحمرة من ههنا ، و اشار بيده الى المشرق و الى مطلع الشمس .

الثامن : ما رواه التهذيب فى باب اوقات الصلوة عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال : واذا غابت الشمس دخل الوقتان ، المغرب والعشاء الآخرة . التاسع : ما رواه فى الباب المتقدم فى الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : وقت المغرب اذا غربت الشمس ، فغاب قرصها .

العاشر : ما رواه الكافى فى باب وقت المغرب فى الحسن كالصحيح عن زرارة قال قال ابو جعفر ((ع)) : وقت المغرب اذا غاب القرص ، فان رأى بيت بعد ذلك وقد صليت ، فاعد الصلوة ومضى صومك و تكف من الطعام ان كنت احببت منه شيئا .

الحادى عشر : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات عن عبد

الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال : وقت المغرب من حين تغيب الشمس الى ان تشتبك النجوم .

الثاني عشر : ما رواه ايضا في باب اوقات الصلوة عن علي بن حكم عن حدثه عن احد هما ، انه سئل عن وقت المغرب ؟ فقال : اذا غاب كرسبها ، قلت : وما كرسبها ؟ قال : قرصها ، فقلت : متى يغيب قرصها ؟ قال : اذا نظرت اليه فلم تره .

الثالث عشر : ما رواه في باب المواقيت في الزيادات عن الصباح بن سبابة و ابي اسامة قالا : سألوا الشيخ عن المغرب فقال بعضهم : جعلني الله فداك تنتظر حتى يطلع كوكب ؟ فقال : خطابية ان جبرئيل نزل على محمد ((ص)) حين سقط القرص .

الرابع عشر : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن عمر بن ابي نصر قال سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول في المغرب : اذا توارى القرص كان وقت الصلوة وافطر .

قال الشارح المحقق : وفي طريق هذه الرواية موسى بن جعفر البغدادي ، وهو غير موثق لكنه لم يستثن من رجال نوادر الحكمة ، ولعل في ذلك اشعارا بحسن حاله ، وفي طريقها ايضا الوشاء وهو مدوح ، اقول بل الظاهر انه ثقة .
الخامس عشر : ما رواه في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن اسمعيل بن جابر عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال : سألته عن وقت المغرب ، قال : ما بين غروب الشمس الى سقوط الشفق .

السادس عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن جارود قال : قال لي ابو عبد الله ((ع)) : يا جارود ينصحون ولا يقبلون ، فاذا سمعوا بشي نادوا به او حد ثوابشي اذا عوه ، قلت : مسوا بالمغرب قليلا ، فتركوها حتى اشتبكت النجوم ، فانا الآن اصلبها اذا سقط القرص .

السابع عشر : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن حريز عن

ابى اسامة او غيره قال : صعدت مرة جبل ابى قبيس والناس يصلون المغرب ، فرأيت الشمس لم تغب خلف الجبل عن الناس . فلقيت ابا عبيد الله ((ع)) فأخبرته بذلك فقال لى : فلم فعلت ذلك ؟ بئس ما صنعت ، انما تصلونها اذالم ترها خلف جبل غابت او غارت ، ما لم يتجلاها سحب او ظلمة تظلمها ، فانما عليك مشرقك و مغربك و ليس على الناس ان يبحثوا .

قال الشارح المحقق : ورواه الصدوق فى الفقيه^(١) عن ابى اسامة بطريق فيه ضعف ، لكن ايراد فى ذلك الكتاب قرينه الاعتماد ، مع ان الظاهر تردد فى الثقة وغيره ، مشعر بأن الراوى ما يوثق بقوله ، وبالجمله هذا الخبر معتبر وان لم يبلغ حد الصحة ، انتهى فتدبر .

أقول روى فى البحار فى باب وقت العشاءين عن مجالس الصدوق عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن حماد عن حريز عن زيد الشحام او غيره ، مثله .

الثامن عشر : ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب المواقيت فى القوى عن^(٢) سماعة بن مهران قال : قلت لأبى عبد الله ((ع)) فى المغرب : انما يصلينا ونحن نخاف ان تكون الشمس خلف الجبل ، وقد سترنا منها الجبل ، فقال لى : ليس عليك صعود الجبل .

و روى فى البحار فى باب وقت العشاءين عن مجالس الصدوق عن ابىه و ابن الوليد معا عن سعد بن عبد الله عن موسى بن الحسن والحسن بن على معا عن احمد بن هلال عن ابن ابى عمير عن جعفر بن عثمان عن سماعة ، مثله الا ان فيه بدل وقد سترنا منها الجبل او قد سترها منا الجبل .

التاسع عشر : ما رواه التهذيب فى باب المواقيت فى الزيادات فى الصحيح عن ابن ابى عمير عن محمد بن حكيم عن شهاب بن عبد ربه قال : قال

(١) أقول رواه فى باب المواقيت . (منه)

(٢) وراة خل .

ابو عبد الله ((ع)) : يا شهاب انى احب اذا صليت المغرب ان ارى فى السماء
كوكبا .

العشرون : ما رواه فى المكان المتقدم فى الموثق عن يعقوب بن شعيب
عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال لى : مسوا بالمغرب قليلا ، فإن الشمس تغيب من
عندكم قبل ان تغيب من عندنا .

الحادى والعشرون : ما رواه فى باب اوقات الصلوة عن ابي اسامة
الشحام قال : قال رجل لأبي عبد الله ((ع)) : آخر المغرب حتى يستبين النجوم ؟
قال : فقال : خطابيه ان جبرئيل ((ع)) نزل بها على محمد ((ص)) حين سقط
القرص .

روى فى البحار فى باب وقت العشاءين عن العليل عن ابيه عن سعد بن
عبد الله عن يعقوب بن يزيد عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي
اسامة الشحام ، مثله .

و روى ايضا فى الباب المتقدم عن اختيار الكشى عن حمدويه و ابراهيم
ابنى نصير عن الحسن بن موسى عن ابن عبد الحميد ، مثله .

قال فى البحار : خطابية اى يدعة ابتدعها ابو الخطاب ، و هو رجل غال
ملعون على لسان الصادق ((ع)) ، اسمه محمد بن مقلاص و كان صاحب بدع و
اهوا .

الثانى والعشرون : ما رواه الشهيد فى باب المواقيت فى الزيادات فى
الموثق عن الحسن بن محمد بن سماعة عن محمد بن زياد عن عبد الله بن سنان
عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال : وقت المغرب من حين تغيب الشمس الى ان
تشتبك النجوم .

الثالث والعشرون : ما رواه فى المكان المتقدم فى الموثق او كذا الصحيح
لمكان ابان بن عثمان عن اسمعيل بن الفضل الهاشمى عن ابي عبد الله ((ع)) قال :
كان رسول الله ((ص)) يصلى المغرب حين تغيب الشمس ، حيث يغيب حاجبها .

وعن الصباح حواجب الشمس نواحيها .

الرابع والعشرون : ما رواه في المكان المتقدم عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : وقت المغرب حين تغيب الشمس .

الخامس والعشرون : ما رواه التهذيب في باب الصلوة على الاموات من الزيادات في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر ((ع)) قال : سألت عن صلوة الجنائز اذا احمرت الشمس ، ا يصلح ام لا ؟ فقال : الا صلوة في وقت صلوة ، وقال : اذا وجهت الشمس فصل المغرب ، ثم صلى على الجنائز .

السادس والعشرون : ما رواه في باب العواقيت في الزيادات عن عبد الله بن وضاح قال : كتبت الى العبد الصالح يتوارى القرص ويقبل الليل ثم يزيد الليل ارتفاعا وتسرعا الشمس ، و ترتفع فوق الليل حمرة ، ويؤذن عندنا المؤذنون ، فأصلي حينئذ و افطران كنت صائما ، او انتظر حتى تذهب الحمرة التي فوق الجبل ؟ فكتب الى : ارى لك ان تنتظر الى ان تذهب الحمرة وتأخذ بالحايطة لدينك .

و روى هذا الخبر في الاستبصار في باب وقت المغرب عن عبد الله بن صباح .

قال الشارح المحقق بعد نقل الخبر عن ابن صباح : ولا يخفى ان الخبر على هذا الوجه منقول في الصافي والتهذيب يدل عبد الله بن صباح عبد الله بن وضاح وهو ثقة ، و يدل قوله : ويرتفع فوق الليل ، فوق الجبل وهو احسن ، أقول : عندنا نسختان من التهذيب في احديهما و يرتفع فوق الليل كما نقلنا ، وفي الأخرى يدل الليل الجبل .

السابع والعشرون : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن محمد بن شريح عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سألت عن وقت المغرب ؟ فقال : اذا تغيرت الحمرة في الافق و ذهبت الصفرة ، وقيل ان تشتبك النجوم .

الثامن والعشرون : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن اسمعيل

بن همام قال : رأيت الرضا ((ع)) وكنا عنده لم يصل المغرب حتى ظهرت النجوم
قام ف صلى بنا على دار ابن أبي محمود .

التاسع والعشرون : ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن أحمد بن
محمد بن عيسى عن علي بن الصلت عن بكر بن محمد عن أبي عبد الله ((ع)) قال : سأله
سائل عن وقت المغرب ؟ قال : ان الله تعالى يقول في كتابه : ((فلما جن عليه
الليل رأى كوكبا)) فهذا أول الوقت ، وآخر ذلك غيبوبة الشفق ، وأول وقت
العشاء ذهاب الحمرة ، وآخر وقتها الى غسق الليل نصف الليل .

ورواية أيضا في باب المواقيت ، بأدنى تفاوت غير مختل .
الثلاثون : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب الوقت الذي يحل فيه
الافطار قال قال أبي رضوان الله عليه في رسالته الى : يحل لك الافطار اذا
بدت ثلاثة انجم . وهي تطلع مع غروب الشمس ، وهي رواية إبان عن زرارة .
أقول روى التهذيب في باب الزيادات الواقع في آخر كتاب الصيام في
الصحيح عن زرارة قال : سألت ابا جعفر ((ع)) عن وقت افطار الصيام قال : حين
تبدوا ثلاثة انجم .

الحادي والثلاثون : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن محمد
بن أبي حمزة عن ذكره عن أبي عبد الله ((ع)) قال : ملعون من أخر المغرب
طلب فضلها .

روى في البحار في باب وقت العشاء بن عن العلل عن أبيه وابن الوليد
معا عن محمد بن العطار عن محمد بن أحمد الأشعري عن أحمد بن محمد عن
علي بن أحمد عن محمد بن أبي حمزة عن ذكره عن أبي عبد الله ((ع)) قال :
ملعون من أخر المغرب طلبا لفضلها .

الثاني والثلاثون : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن
علي بن الريان قال : كتبت اليه : الرجل يكون في الدار يمنعه حيطانها النظر
الى حمرة المغرب ومعرفة مغيب الشفق ووقت صلوة العشاء الآخرة ، متى

يصليها وكيف يصنع ؟ فوق ((ع)) : يصليها اذا كان على هذه الصفة عند قصر
النجوم ، والعشاء عند اشتباكها و بياض مغيب الشفق .

و روى في البحار في باب وقت صلوة العشاءين عن السرائر من كتاب
المسائل برواية احمد بن محمد بن عياش الجوهري و رواية عبد الله بن جعفر
الحميري عن مسائل على بن الريان ، قال كتبت الى ابي الحسن ((ع)) : رجل
يكون في الدار يمنع حيطانها من النظر الى حمرة المغرب ومعرفة مغيب الشفق
و وقت صلوة العشاء ، متى يصليها وكيف يصنع ؟ فوق ((ع)) : يصليها اذا كانت
على هذه الصفة ، عند اشتباك والمغرب عند قصر النجوم و بياض مغيب الشفق
في البحار في التهذيب بعد نقل الرواية ، قال محمد بن الحسن : معنى
قصر النجوم بيانها ، وفي الكافي قصر النجوم بيانها ، وفي بعض نسخة نظرة
النجوم في الموضعين ، وفي القاموس : القصر اختلاط الظلام ، وقصر الطعام قصورا
نما و غلا و نقص و رخص ، وفي مصباح اللغة ، قصرت الثوب بيضته ، فلعل ما
ذكرناه اما مأخوذا من المعنى الاخير و من النمو ، ثم اعلم ان نسخ الحديث من
لفظ الخبر مختلفة ، ففي الكافي يصليها اذا كان على هذه الصفة عند قصر النجوم
والمغرب عند اشتباكها و بياض مغيب الشفق ، وفي التهذيب يصليها اذا كان
على هذه الصفة عند قصر النجوم والعشاء عند اشتباكها و بياض مغيب الشفق ، و
هو اصوب مما في الكابين و اوفق بساير الأخبار ، كما لا يخفى ، انتهى .

الثالث والثلاثون : ما رواه في باب اوقات الصلوة عن يزيد بن خليفة قال
قلت لأبي عبد الله ((ع)) : ان عمر بن حنظلة اتانا عندك بوقت ، قال فقال ابو عبد الله
عليه السلام : اذن لا يكذب علينا . قلت قال : وقت المغرب اذا غاب القرص لا
ان رسول الله ((ص)) كان اذا جدّ به السير اخرا المغرب وجمع بينها وبين العشاء ،
فقال : صدق ، وقت العشاء حين يغيب الشفق الى ثلث الليل ووقت الفجر حين
يبدو حتى يضي .

الرابع والثلاثون : ما رواه التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن

ذريح قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : ان اناسا من اصحاب ابي الخطاب يمسون بالمغرب حتى تشتبك النجوم ، قال : أبرأ الى الله ممن فعل ذلك متعمدا .
 الخامس والثلاثون : ما رواه في البحار في باب وقت العشاءين عن مجالس الصدوق عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى و موسى بن جعفر البغدادي معا عن عبد الله بن الصلت عن الحسن بن علي بن فضال عن داود بن ابي يزيد عن الصادق ((ع)) : اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب .

السادس والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم منه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن العباس بن معروف عن علي بن مهزيار عن الحسن بن سعيد عن علي بن النعمان عن داود بن فرقد قال : سمعت ابي يسأل ابي عبد الله ((ع)) : متى يدخل وقت المغرب ؟ فقال : اذا غاب كرسيا ، قال : وما كرسيا ؟ قال : قرصها ، قلت : متى يغيب قرصها ؟ قال : اذا نظرت اليه فلم تره .

قال في البحار : لعل الضمير في كرسيا راجع الى الشمس بمعنى الضوء ، فإنه يطلق على الجرم وعلى الضوء وعليهما معا فشب قرص الشمس بكرسي الضوء لتشكله فيه ، ونقل الشارح المحقق هذا الخبر في الذخيرة بقوله : وما رواه ابن بابويه في كتاب المجالس في الصحيح عن داود بن فرقد ثم نقل الخبر وقال وفي الصحيح عن داود بن ابي يزيد قال قال الصادق جعفر بن محمد ((ع)) : اذا غابت الشمس فقد دخل وقت المغرب .

السابع والثلاثون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن مجالس الصدوق عن محمد بن الحسن بن الوليد عن الحسين بن الحسن بن ابان عن الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن محمد بن يحيى الخثعمي قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : كان رسول الله ((ص)) يصلو المغرب ويصلو معه حتى من الانصار ، يقال لهم ينو سلمه منازلهم على نصف ميل ، فيصلون معه ثم ينصرفون

الى منازلهم . و هم يرون مواضع نبلهم .

قال فى البحار : و مواضع نبلهم اى سهاصهم ، و يدل على استحباب التعجيل بالمغرب ، و ظاهره دخول الوقت بغيرية القرص ، و هذا الخبر رواه المخالفون ايضا عن جابر وغيره قال : كنا نصلى المغرب مع النبى ((ص)) ثم نخرج نتناضل حتى ندخل بيوت بنى سلمه ، ننظر الى مواقع النبل بين الاسفار (١) .

الثامن والثلاثون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن المجالس عن جعفر بن على بن الحسن الكوفى عن جده الحسن بن على بن عبد الله بن المغيرة عن ابن بكير عن عبيد بن زرارة عن ابيه عبد الله ((ع)) ، قال : سمعته يقول : صحبت رجلا كان يسمى بالمغرب و يغلس بالفجر ، فكنت انا صلى المغرب اذا وجبت الشمس و اصى الفجر اذا استبان لى الفجر ، فقال لى الرجل : ما يمنعك ان تصنع مثلما اصنع ، فان الشمس تطلع على قوم قبلنا و تغرب عنا و هى طالعة على آخرين بعد قال فقلت : اتما علينا ان نصلى اذا وجبت الشمس عنا ، و اذا طلع الفجر عندنا ، ليس علينا الا ذلك ، و على اولئك ان يصلوا اذا غربت عنهم .

فى البحار : يسمى بالمغرب اى يوقعها فى المساء بعد دخول الليل ، و قال الجوهرى : الغلس ظلمة آخر الليل والتغليس السير بغلس ، يقال غلست المساء اذا وردناه بغلس ، و كذلك اذا فعلنا الصلوة بغلس .

التاسع والثلاثون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن المجالس عن ابيه و محمد بن الحسن بن الوليد و احمد بن محمد العطار كلهم عن سعد بن عبد الله عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن موسى بن بشار عن المسعودى عن عبد الله بن الزبير عن ابان بن تغلب والربيع بن سليمان و ايان بن ارقم و غيرهم قالوا : اقبلنا من مكة حتى اذا كنا بواد الاخضر ، اذا نحن برجل يصلى و نحن

ننظر الى شعاع الشمس فوجدنا في انفسنا ، فجعل يصلى ونحن ندعوا عليه ، صلى ركعة و نحن ندعوا عليه و نقول : هذا في شيا ب اهل المدينة ، فلما اتيناها اذا هو ابو عبد الله جعفر بن محمد ((ع)) ، فنزلنا وصلينا معه وقد فاتتنا ركعة ، فلما قضينا الصلوة قمنا اليه فقلنا : جعلنا قداك هذه الساعة تصلى ؟ فقال : اذا غابت الشمس فقد دخل الوقت .

و في البحار : في القاموس : الاجسفر موضع بين الخزيمية وفيد ، وقال وجد عليه يجدد ويجدد وجد اوجد ، و يوجد غضب وبه وجد في الحب فقط وكذا في الحزن لكن بكسر ما ضيه ، والمراد بشعاع الشمس الحمرة المشرقية كما يدل عليه آخر الخبر .
الاريمون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن مجالس الصدوق عن ابيه عن محمد بن يحيى العطار عن سهل بن زياد عن هرون مسلم^(١) عن ابن ابي عمير عن علي بن اسمعيل عن زيد الشحام قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : من آخر المغرب حتى تشتبك النجوم من غير علة ، فأنا الى الله منه بري .

قال في البحار : اشتباك النجوم كثرتها ، قال في النهاية في حديث مواقيت الصلوة : اذا اشتبكت النجوم اي ظهرت جميعا واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها ، ولعله محمول على ما اذا آخر معتقدا عدم ايقاعها قبل ذلك كما كان مذهب ابي الخطاب ، او طلبا لفضلها كما قيد به في سائر الأخبار ، او اذاعة وتر كاللثقية ، فان العامة ينكرون التأخير اشد الانكار ، او على من داوم على ذلك تهاونا بالسنة وعدول عنها ، و يمكن حملها على التقية ايضا .

الحادي والاريمون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم بعد الخبر المتقدم عن الاحتجاج عن الكليني رفعه عن الزهري قال : طلبت هذا الامر طلبا شاقيا حتى ذهب لي فيه مال صالح ، فرفعت الى العمري فخذته ولزمته ، فسأله بعد ذلك عن صاحب الزمان ، فقال : ليس الى ذلك وصول ، فخضعت له ، فقال : يكر بالغداة ، فوافيت فأستقبلني شاب من احسن الناس وجها واطيبهم ريحا وفي

(١) هكذا في الاصل وصحيح هرون بن مسلم تنظروا الفهرست شيخ الطائفة جعفر محمد ص ١٢٦ ونقد الرجال ص ٣٦٦ معالم العلماء ص ١٢٩ ورجال النجاشي ص ٣٠٧

كفه شيء كهيئة التجار ، فلما نظرت اليه دنوت من العمرى فأومى اليه فعدلت اليه و سألته فأجابني عن كل شيء أردت ، ثم مر لي دخل الدار وكانت من الدور التي لا يكثر بها ، فقال العمرى : ان أردت ان تسأل فأنتك لا تراه بعد ذاك ، فذهبت لا سأل فلم يستمع و دخل الدار ، و ما كلمني بأكثر من ان قال : ملعون ملعون من أخر العشاء الى ان تشتبك النجوم ، ملعون ملعون من أخر الغداة الى ان تقتضى النجوم ، و دخل الدار .

قال في البحار : لعل المراد بالعشاء هنا المغرب ، و يحمل عليهما حمل عليه الخبر السابق .

الثاني والاربعون : ما رواه ايضا عن قرب الاسناد عن احمد بن اسحق بن سعد عن بكر بن محمد الازدي قال ^(١) سألت ابا عبد الله ((ع)) عن وقت صلوة المغرب ؟ فقال اذا غاب القرص ، ثم سألته عن وقت صلوة العشاء الآخرة ؟ قال : اذا غاب الشفق ، قال واية الحيرة ؟ قال وقال بيده هكذا .

في البحار : قال بيده هكذا اي اشار بيده الى ناحية المغرب واستعمال القول في الفعل شائع .

الثالث والاربعون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن سدي بن محمد عن صفوان الجمال عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال قلت : ان معنى شبه الكرش المنتور فأوخر صلوة المغرب حتى عند غيبوبة الشفق ثم اصيلهما جميعا ، يكون ذلك ارفق ^(٢) بي فقال : ، اذا غاب القرص فصل المغرب ، فإنما انت و مالك لله عز وجل .

و روى ايضا عنه عن محمد بن خالد الطيالسي عن صفوان ، مثله .

قال في البحار : قال في القاموس : الكرش بالكسر وكتف لكل جتر بمنزلة المعدة للانسان و عيال الرجل و صغار ولده والجماعة ، و في الصحاح و كرش

(١) قلت ظ خ

(٢) اوفق خل

الرجل أيضا عياله من صغار ولده يقال هم كرش منتورة أى صبيان صغار، وتزوج فلان فلانة فنشرت له كرشها وبطنها اذا كثر ولدها له، والكرش أيضا الجماعة من الناس انتهى، والمراد هنا كثرة العيال او كثرة الجمال كما يشهد به حاله، وآخر الخبر ايضا، والغرض انى لكثرة عيالى محتاج الى العمل، ولكثرة جمالى و خوف انتشارها و تفرقها لا اقدر على تفريق الصلوتين، فنهى ((ع)) عن تأخير المغرب لذلك، وفيه دلالة ما على مرجوحية الجمع.

الرابع والاربعون : ما رواه فى الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن محمد بن الحسين عن احمد بن الميثم عن الحسين بن ابى العرندس قال : رأيت ابا الحسن موسى ((ع)) فى المسجد الحرام فى شهر رمضان، وقد اتاه غلام له اسود بين ثوبين ابيضين، ومعه قلة وقدح، فحين قال المؤذن الله اكبر صب له فنا وله وشرب.

قال فى البحار : ظاهره دخول وقت المغرب بغيبوبة القرص، اذ مؤذنه يؤذن عند ذلك، ونقل الراوى ذلك ايضا يدل عليه كما لا يخفى ويمكن حمله على التقية.

الخامس والاربعون : ما رواه فى الباب المتقدم عن العلل عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن معوية بن حكيم عن عبد الله بن المغيرة عن ابن مسكان عن ليث عن ابى عبد الله ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) لا يؤثر على صلاة المغرب شيئا اذا غربت الشمس حتى يصليها.

السادس والاربعون : ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن اختيار الرجال للكشى عن محمد بن مسعود عن ابن المغيرة عن الفضل بن شاذان عن ابن ابى عمير عن حماد عن حريز عن زرارة قال قال يعنى ابا عبد الله ((ع)) ان ابا الخطاب كذب على وقال: انى امرته ان لا يصلى هو واصحابه المغرب حتى يروا كوكبا كذاله الغداني والله ان ذلك لكوكب (١) ما اعرفه.

(١) والله ذلك الكوكب خل.

قال في البحار أي ما اعرفه بهذا الوصف أو بهذا الاسم ، ولعله كان كوكبا خفيا لا يظهر الا بعد اشتباك النجوم كالسهى .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن الاختيار عن محمد بن مسعود عن علي بن الحسن عن معمر بن خلاد قال قال أبو الحسن ((ع)) : ان أبا الخطاب أفسد (١) أهل الكوفة ، فصاروا لا يصلون المغرب حتى يغيب الشفق ، ولم يكن ذلك انما ذلك (٢) للمسافر وصاحب العلة .

السابع والاربعون : ما رواه في الباب المتقدم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه ((ع)) : ان اول وقت المغرب غياب الشمس ، وهوان يتوارى القرص في افق المغرب ، لغير مانع من حاجز يججز دون الافق مثل جبل او حائط او غير ذلك ، فاذا غاب القرص فذلك اول وقت صلوة المغرب ، وان حال حائل دون الافق فعلا مته ان يسود افق المشرق ، وكذلك قال جعفر بن محمد ((ع)) .

و روى عن رسول الله ((ص)) انه قال : اذا قبل الليل من ههنا واومى الى جهة المشرق ، و سمع ابا الخطاب ابا عبد الله ((ع)) وهو يقول : اذا سقطت الحمرة من ههنا واومى بيده الى المشرق فذلك وقت المغرب ، فقال ابا الخطاب لاصحابه . لما احدث ما احدثه ، وقت صلوة المغرب ذهاب الحمرة من افق المغرب ، فلا تصلوها حتى تشتبك النجوم ، و روى ذلك لهم عن ابي عبد الله عليه السلام فبلغه ذلك ((ع)) ، فلعن ابا الخطاب وقال : من ترك صلوة المغرب عامدا الى اشتباك النجوم فأنا منه بريء ، و روي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : وقت العشاء الآخرة غياب الشفق . والشفق الحمرة التي تكون في افق المغرب بعد غروب الشمس ، وآخر وقتها ان ينتصف الليل .

قال في البحار ما ذكره من حمل اخبار ذهاب الحمرة على صورة الاشتباه

(١) يفسد خل

(٢) ذاك خل

وعدم السبيل الى تيقن استتار القرص ، وجه جميع بين الأخبار واختيار المؤلف ،
ولعل الحمل على الاستحباب احسن .

الثامن والاربعون : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن فقه الرضا (ع)
قال : اول مغرب سقوط القرص ، وعلامة سقوطه ان يسود انق المشرق ، وآخر
وقتها غروب الشفق ، وهو اول وقت العتمة ، وسقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و
آخر وقت العتمة نصف الليل وهو زوال الليل ، وقال في موضع آخر : وقت
المغرب سقوط القرص الى مغيب الشفق ، ووقت عشاء الآخرة الفراغ من
المغرب ثم الى ربع الليل ، وقد رخص للعليل والمسافر فيهما الى انتصاف
الليل ، وللضطر الى قبل طلوع الفجر ، والدليل على غروب الشمس ذهاب
الحمرة من جانب المشرق ، وفي الغيم سواد المحاجر ، وقد كثرت الروايات في
وقت المغرب وسقوط القرص والعمل من ذلك على سواد المشرق الى حد الراس
قال في البحار : في القاموس : المحجر كمجلس ومنبر الحد يه ، ومن العين
ما داربها وبدان البرقع ، او ما يظهر من نقابها وعمامة اذا عتم ، وما حول
القرية ، اذا عرفت ذلك فاعلم ان جملة من متأخري المتأخرين كصاحب المدارك
وصاحب الذخيرة والشيخ البيهقي والمحقق المجلسي والمحدث الكاشاني
مالوا الى ما اختاره المبسوط .

قال الأول في جملة كلام له : ولا ريب ان الاحتياط اعتبار ذهاب الحمرة ، و
ظهور النجوم ، وان كان القول بالاكتماء بغروب الشمس لا يخلو من قوة .

وقال الثاني : وعندى القول الاوسط اى قول المبسوط اقرب .

وقال الثالث في الحيل المتين : وبالجملة فكلام المبسوط غير بعيد الا انه

لا يخرج عما عليه جماهير الاصحاب ، سيما مع كونه سبيل الاحتياط .

وقال الرابع في البحار : والأخبار المعتبرة الكثيرة تدل على القول الثاني

وهو استتار القرص ، ولعل الأكثر انما عدلوا عنها لموافقتها لمذهب العامة ،
فحملوها على التقية وتأويلها بذهاب الحمرة في غاية البعد ، لكن العمل بها و

حمل ما يعارضها على الاستحياب وجه قوى به يجمع بين الأخبار ويؤيده بعض الروايات . وان العمل بالمشهور احوط .

وقال الخامس في المفاتيح : ويعرف المغرب باستتار القرص وغيبته عن النظر مع انتفاء الحايل على الاصح ، وفاقا للاسكافى وجماعة ، انتهى .

واما نسبه غير واحد منهم الى الاستبصار والفقهاء من ذهابهما الى مختار المبسوط فغير وجهه . بل الظاهر من كلامهما هو الموافقة للمشهور .

وذلك لأن الشيخ في الاستبصار بعد ان نقل جملة من الأخبار المتقدمة الدالة على دخول وقت المغرب بسقوط القرص ، قال : فاما ما رواه من نقل الخبر العشرين والسادس والعشرين والثامن والعشرين والتاسع والعشرين المتقدم كلها فيما سبق ههنا ، والخبر الثلاثين المتقدم في شرح قول المصنف المقصد الثاني : في اوقاتها ، وقال : فالوجه في هذه الأخبار احد شيئين .

احدهما ان يكون انما امرهم ان يمسوا بالمغرب قليلا ، ويحتاطوا بالتيقن بذلك سقوط الشمس . لأن حدها غيبوبة الحمرة من ناحية المشرق لا غيبوبتها عن العين ، يدل على ذلك ما رواه ثم نقل الخبر الثاني والثالث والرابع والخامس ، وقال : فاما ما رواه ثم نقل الخبر السابع عشر والثامن عشر ، وقال : فلا تنافي بين هذين الخبرين ، وبين ما اعتبرناه في غيبوبة الشمس من زوال الحمرة من ناحية المشرق ، لأنه لا يمتنع ان يكون قد زالت الحمرة عنها .

الى ان قال : والوجه الثاني في الأخبار التي قدمناها ، ان تكون مخصوصة بصاحب الاعذار ومن له حاجة لا يد منها ، يدل على ذلك ثم نقل جملة من الأخبار ، منها الخبر الثالث والثلاثون ، المتقدم في اوائل المقصد ، ومنها الخبر المشتمل على قول الصادق ((ع)) : لا بأس ان كان صائما افطر وان كانت له حاجة قضاها ثم صلى ، بعد سؤال عمار عنه ((ع)) : عن صلوة المغرب اذا حضرت هل يجوز ان يؤخر ساعة ؟ ومنها الخبر لطلحة المشتمل على قول الباقر ((ع)) : ان النبي ((ص)) كان في الليلة المطيرة يؤخر من

المغرب و يعجل من العشاء فيصليهما جميعا ، و يقول من لا يرحم لا يرحم ،
ومنها خبر الحسين بن يقطين قال : سأله ((ع)) عن الرجل تدركه صلاة
المغرب في الطريق أيؤخرها الى ان يغيب الشفق ؟ قال : لا بأس بذلك في
السفر فأما في الحضر فدون ذلك شيئا .

وقال : فهذه الأخبار كلها دالة على ان هذه الاوقات لأصحاب الاعذار ،
لأنها مقيدة بالموانع من السفر والحوائج وما يجري مجراه ، ويزيد ذلك بما رواه
ثم نقل الخبر الرابع والاربعين ، و رواية سعيد بن جناح عن بعض اصحابنا عن
الرضا ((ع)) ، ان أبا الخطاب كان افسد عامة اهل الكوفة ، وكانوا لا يصلون حتى
يغيب الشفق ، وانما ذلك للمسافر والخائف ولصاحب الحاجة ، ورواية جميل
بن دراج قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : ما تقول في الرجل يصلى المغرب بعد
ما يسقط الشفق ؟ فقال : لعلة لا بأس ، قلت : فالرجل يصلى العشاء الآخرة
قبل ان يسقط الشفق ، فقال : لعلة لا بأس ، وقال : فأما ما رواه ثم نقل الخبر
التاسع عشر ، وقال فوجه الاستحباب ان يتأني الانسان في صلوته و يصليهما
على تواتره ، فانه اذا فعل ذلك يكون فراغه منها عند ظهور الكواكب ، ويحتمل ان
يكون مخصوصا بمن يكون في موضع لا يمكنه اعتبار سقوط الحمرة من المشرق بان
يكون بين الحيطان العالية او الجبال الشاهقة ، فان من هذه صفته ينبغي له
ان يستظهر في ذلك بمراعاة الكواكب ، يدل على ذلك ما رواه ثم نقل الخبر الثلثي
والثلاثين ، وانت خبير بان هذه العبارة ظاهرة في مطابقة المشهور ، والحكم
بصراحة عبارته لموافقة المشهور افراط ، كما ان الحكم بموافقة فيما ذكره فيها
للمبسوط تفريط .

واما الفقيه فانا لم نجد فيه ما يدل على ذلك ، نعم صرحوا ان منشاء النسبة
هو نقله بعض الأحاديث الدالة عليه ، وهو يعطى ذهابه الى ما يستفاد منها ،
بناء على ما قدمه في اول كتابه من انه لا يروى فيه الا ما يفتى به ويحكم بصحته ، و
فيه نظر سيظهر وجهه ان شاء الله .

هذا مضافا الى انه روى فيه ايضا ما يناهى القول المذكور ، وهو الخبر التاسع والعشرون ، وهو كالصرح فى عدم الاعتبار بغيبوبة الشمس عن النظر ، و اشتراط شئ زائد من ظهور كوكب ، بل جعله بعض الأجلة صريحا فى افادة ذلك ، بل عن بعض الأفاضل انه جعله من ادلة المشهور ، قال : لان ذهاب الحمرة الشرقية يستلزم رؤية كوكب غالبا .

أقول بل الا نسب بما ذكر ان يجعل مذهبه فى الفقيه ظهور ثلاثة انجم لمكان الخبر الثلاثين الذى رواه فى الفقيه ، و افتى به والده فى الرسالة ، واما من جعل الوقت سقوط القرص كالمرتضى والد يلقى والقاضى فمخالفتهم للمشهور غير ظاهرة ، لما سيظهر وجهه ان شاء الله ، بل يمكن التأمل فى مصير المبسوط اليه ايضا لأنه وان حكم اولا بما حكى عنه ، الا انه بعد نقله المشهور حكم بأنه الأحوط ، والاحتياط فى كلامه ليس نصا فى الاستحباب ، فيحتمل الوجوب بناء على طريقته المستمرة من استدلاله بالاحتياط فى العبادة لا يجاب كثير من الامور التى يدعى وجوبها فيها ، قاله بعض الأجلة وفيه نظر .

و بالجملة لا ريب فى نادرية هذا القول ، واما دليلهم على ما ذهبوا اليه فهو ما اشار اليه الشارح المحقق طاب ثراه ، حيث قال بعد حكمه باقربية قول المبسوط : و يدل عليه الأخبار الكثيرة ، ثم نقل الخبر الثامن والتاسع والعاشر والحادى عشر الى الخبر الثالث والعشرين ، وكذا نقل الخبر الخامس والعشرين والسادس والثلاثين المشتمل على روايتى ابنى فرقد و يزيد ، والثامن والثلاثين و التاسع والثلاثين ، وكذا نقل الخبر الثانى عشر المشتمل على قوله ((ع)) : ثم اتى حين غربت الشمس فامر به صلى المغرب ، المتقدم فى اوائل المقصد ، والخبر السابع عشر والخبر التاسع عشر والخبر الحادى والعشرين المتقدم كلهم هناك ، و قال : وفى رواية عمر بن حنظلة عن الصادق ((ع)) ، تصديق ان وقت المغرب اذا غاب القرص وعنى بها الخبر الثالث والثلاثين ، قال : و بالجملة

من تأمل هذه الأخبار وانعم ^(١) النظر فيها ، يعلم ان الاستفادة منها ما اخترناه وما دل منها من ان اول المغرب سقوط القرص او غروب الشمس او استتار القرص متواترة معنى ، ولا خفاء في ان المفهوم منها بحسب اللغة والعرف ما ذكرناه ، ولا يفهم احد منها ذهاب الحمرة المشرقية ، ومن المستبعد ان يقال ان المعصومين عليهم السلام بينوا الوقت وحدوده في هذه المواقع الكثيرة بعبارات يفهم منها خلاف المعنى المقصود لغة وعرفا ، ولم يصرحوا بالمعنى المقصود ، وبالجملة العدول عن ظاهر هذه الأخبار المعتمدة من غير ضرورة ومعارض قوى خلاف مقتضى القواعد الصحيحة ، وستعرف ضعف المعارض انتهى كلامه طاب رسمه .

أقول : وفيه نظر ، اما اولاً فلان المراد بسقوط القرص وغيوبة الشمس ، ليس هو خفاؤها عن اعيننا قطعاً ، بل المراد هو سقوطها عن الافق المغربى . على ما صرح به غير واحد من المتأخرين ، وان كان لى فيه تأمل كما سيظهر ، وعليه نبيه الشارح الفاضل طاب ثراه ايضاً ، قال بعد ان نقل الخبر الثانى والاول وهو موافق للاعتبار ، فان المراد سقوط القرص وغيوبة الشمس سقوطه عن الافق المغربى لا خفاؤها عن اعيننا ، لأن ذلك يحصل بسبب ارتفاع الارض والماء ونحوهما ، فان الافق الحقيقى غير مرئى غالباً . كان المراد بظلوها طلوعها على الافق لاعيننا ، لاختلاف الارض في الارتفاع والانخفاض ، ومن ثم اعتبر اهل المعينات لها مقدار في الظلوع يعلم به وان لم يشاهد ها ، فكذلك القول في معناها لعدم الفرق ، كما ورد به النص عن ائمة الهدى واهل البيت ((ع)) الذين هم ادرى بما فيه ، انتهى .

أقول الا ترى انا اذا فرضنا في صورة اختفاء الشمس عن اعيننا وجود منارة طويلة في غاية الطول كانت عليها اشعة الشمس ، لكان العرف قاضياً بعدم

(١) امعن خل .

غروب الشمس ، ولو كان مجرد الاختفاء عن النظر كافيا في صدق الغروب ، لما كان ذلك كذلك ، والشارح المحقق لم يرض بما ذكره الشارح الفاضل حيث قال بعد نقل كلامه : ولا يخفى ضعف هذا الكلام ، أما أولا فلما عرفت من الكلام في صحة الروايتين ، وأما ثانيا فلان غيبوبة الشمس عن الافق الحقيقي في الارض المستوية حسا انما يتحقق بعد غيبوبتها عن الحس بمقدار دقيقه تقريبا ، وهذا اقل من ذهاب الحمرة المشرقية بكثير ، فموافقة الخبر للاعتبار منطوريه ، انتهى واعترض بعض الاجلة عليه حيث قال بعد نقل ما افاده الشارح الفاضل من موافقة الخبر للاعتبار ما صورته : وأما ما يقال عليه من ان غيبوبة الشمس عن الافق الحقيقي في الارض المستوية المحقق ما تقدم في كلام الشارح المحقق ، فنظور فيه أولا بأن فيه اعترافا برفع اليد عن المفهوم اللغوي والعرفي ، واعتبار شئ زائد عليه ولو دقيقه ، ومع لا يتوجه الاستدلال بالأخبار المزبورة بالتقريب المتقدم ، وثانيا بأن كون غيبوبتها عن الحس بمقدار دقيقه اقل من ذهاب الحمرة ، وان كان صحيحا الا انه لما كان مجهولا غير مضبوط ، لا يمكن حالة عامة المكلفين ولا سيما العوام منهم عليه ، لاجرم وجب حالته امر مضبوط وهو ذهاب الحمرة من افق المشرق ، او بدو النجم ونحو ذلك ، وعلى هذا فيكون ذهاب الحمرة علامة لتيقن الغروب ، كما صرحت به جملة من النصوص انه نفس الغروب انتهى كلامه .

أقول وفيه نظر اما أولا فلان في كلام الشارح المحقق ليس اعترافا برفع اليد عن المفهوم اللغوي والعرفي ، حتى يتوجه عليه بأن معه لا يتوجه الاستدلال بالأخبار التي ذكره لما اختاره ، وذلك لأن غرضه من الكلام المذكور انما هو نفي كون الخبر الذي يرى عدم صحته موافقا للاعتبار ، فما ابعد بين هذا الكلام وذلك الاعتراض ، وأما ثانيا فلان الظاهر ان مع وجود الحمرة في جانب الشرق قد تجاوزت الشمس عن الافق الحقيقي للبلد ، فحينئذ للشارح المحقق ان يقول : وكان الانسب بالاعتبار هو جعل الحمرة المشرقية علامة للغروب عن الافق الحقيقي ،

ذهابها عن قمة الرأس ، دليلا عليه ، فانهصار الامر المضبوط في ذهاب الحرة من افق الشرق غير رجيح ، كما فعله ذلك الفاضل المعترض ، نعم يمكن ان يقال ان غرض الشارح الفاضل من كون الخبر المتقدم الذي يرى حججه موافقا للاعتبار هو مجرد التيقن بتجاوز الشمس عن الافق الحقيقي عند تجاوز الحرة عن قمة الرأس لانهصار التيقن بذلك على ذلك ، على هذا لا يرد عليه ما اورده الشارح المحقق رحمه الله فتأمل جدا .

والذي يقتضيه التحقيق في المقام وان غفل اقوام . ان يقال : لما كان دخول وقت المغرب موقوفا على غروب الشمس وسقوط القرص ، وكانت دائرة الافق مطلقا سواء كانت حقيقية او حسية ، بالنسبة الى البلاد مختلفة ، لمكان اختلاف دائرة نصف النهار بالنسبة الى البقاع والبلاد ، فيجوز الحكم بمجاورة الشمس عن الافق الحقيقي بالنسبة الى بلد ، مع الحكم بعدم تجاوزها عنه بالنسبة الى بلد آخر ، وكذلك الحال في الحسى ، فحينئذ لابد من النظر ، وان مراد الشارح من سقوط القرص وغروبه ما ذا ؟

فنقول : هنا احتمالات :

احدها ان يكون مرادهم ((ع)) من غروب الشمس ، هو غروبها وزوالها عن الافق الحسى ، بمعنى ان اهل كل بلد اذا سقط القرص عن دائرة افقهم الحسية يحكمون بغروب الشمس ودخول وقت المغرب ، وفيه ما عرفت وستعرف .

وثانيها ان يكون مرادهم سلام الله عليهم منه ، هو غروبها عن الافق الحقيقي ، بمعنى ان اهل كل بلد اذا غاب القرص عن افقهم الحقيقي ، يحكمون بغروب الشمس ودخول وقت المغرب ، وفيه ان تنزيل اطلاق كلام الشارح عليه بعيد في الغاية ، لعدم كون الافق الحقيقي محسوسا ، بل هذا اصطلاح نشأ من علماء الهيئة ، فاحالة العرف على نحو هذا الامر الاعتباري ولو كان حقيقيا ، يستنكره العقول السليمة ، ومستبعد في الغاية ، بل فاسد قطعاً ، لأن حمل كلامهم عليهم السلام على هذا دون غيره ترجيح من غير مرجح ، هذا مضافا الى استلزامه

للعسر والحرص المتقين شرعا أو عقلا ، فتأمل .

ونالها ان يكون المراد المعنى المفهوم عند العرف ، وهذا وجيه في الغاية ، فلا بد حينئذ من تعيين ما يفهمه العرف و سقوط القرص ، فنقول : الذي يظهر لى من العرف انهم لا يحكمون بغروب الشمس اذ ارا شعاعها فى قلل الجبال او التلال او رؤوس المنارات ، حتى لو فرضنا وجود منارة طويـلة بحيث كانت بالغة فى الطول غايته ، وكانت عليها اشعة الشمس لا يحكمون بغروبها ، بل يحكمون بعدمه ، و تعلم ايضا منهم اذا علموا ان شعاع الشمس قد خرج من قلل الجبال والتلال و رؤوس المنارات يحكمون بالغروب يقينا ، و تعلم ايضا منهم ان حكمهم اثباتا و نفيا غير مقصور بالنسبة الى انفسهم ، بمعنى ان شعاع الشمس اذا خرج عن قلل الجبال الواقعة فى افق بلد ، ولكن كان هو موجودا فى قلل الجبال الواقعة فى افق بلد ^(١) آخر ، لا يحكم اهل البلد الأول بغروب الشمس بل يحكمون بعدمه ، لا يقال ان انراهم انهم اذا لم يروا شعاع الشمس فى قلل الجبال الواقعة فى انظارهم يحكمون بغروبها ، مع انهم لا يعلمون بخروج الشعاع عن قلل الجبال الواقعة فى ساير البقاع ، لأننا نقول حكمهم بذلك على فرض التسليم ليس بعنوان الجزم واليقين قطعا ، الا ترى ان فى الفرض المذكور اذا فرضنا ذهابه الى مكان عال واطلع على وجود شعاعها فى قلة جبل مثلا ، لا يحكم بالغروب بل يحكم بعدمه كما اشرنا اليه ، هذا ما ظهر لنا منهم ، فعلى هذا لابد فى اليقين بغروب الشمس من اليقين بعدم وجود شعاع الشمس فى قلل الجبال و التلال و رؤوس المنارات ، الواقعة فى شرق البلد ^(٢) و غربها ، فحينئذ اذا كانت الحمرة موجودة

(١) وقال فخر المحققين فى الايضاح الاقرب ان الارض كروية لان الكواكب تطلع فى المساكن الشرقية قبل طلوعها فى المساكن الغربية فكذلك فى الغروب فكل بلد غربي بعدد عن الشرقى باللف ميل يتأخر غروبه عن غروب الشرقى بساعة واحدة ، انتهى . (منه)
(٢) و انما قيدنا الشرق والغرب بالبلد اذ هما يختلفان باختلاف الامكنة اختلافا بيّنا . (منه)

فى جانب الشرق لا يحصل العلم بغروبها عن الغرب، وان كان العلم بغروبها عن الشرق حاصلًا، واما اذا تجاوزت الحمرة عن قمة الرأس فالعلم بغروبها عن شرق البلد وغروبها حاصل بلاربية، كما لا يخفى على من له ادنوه رايه، والخير الثانى لذلك كقيل كغيره من جملة من الأخبار الماضية .

فعلى هذا صار التكلم بأن الخبر الأول موافق للاعتبارجد يرانا، لا للشارح الفاضل، لمكان قوله بأن المراد بغيوبية الشمس هو سقوطها عن الافق الحقيقى، فلذا احتاج كلامه الى التوجيه الذى ذكرناه حذرا من ورود ايادى الشارح المحقق طاب ثراه، فافهم ما حققناه فى المقام واغتنم ذلك، فانك ان تصفحت كلام القول لم تجد هذا التحقيق بالتفصيل الذى ذكرناه .

واما الأخبار المتناقية له بحسب الظاهر فسيجى "التكلم فيها وانها محمولة على ماذا؟ وما يقال على المشهور من انه لا فرق بحسب الاعتبار بين طلوع الشمس وغروبها، فلو كان وجود الحمرة المشرقية دليلا على عدم غروب الشمس، وبقائها فوق الارض بالنسبة اليها، كان وجود الحمرة المغربية دليلا على طلوع الشمس ووجودها فوق الارض بالنسبة اليها، من دون تفاوت، فغير وجيه، لما عرفت من انا لا نقول بأن وجود الحمرة المشرقية دليل على بقاء الشمس فى الافق الغربى للمصلى، بل نقول ان معه لا يحصل القطع بالغروب، الذى هو معيار فى صحة الصلوة، حتى يقطع استصحاب عدم الغروب به، فعلى هذا لا يرد النقض بظهور الحمرة عند الطلوع فى افق الغرب، لأن مقتضى ذلك حصول الشك بذلك فى طلوع الشمس على الافق المشرقى، ولا يقطع به استصحاب بقاء الوقت، بل بظهور الحسنى، وبالجمله ظهر بما ذكر ان اكثر الأخبار التى نقلها الشارح المحقق، لما اختاره للمشهور، لا على المشهور .

واما ثانيا فلان هذه الأخبار على تقدير تسليم دلالتها، من قبيل المجملات والمطلقات، والخبر الأول والثالث والخامس والسادس، والسابع الوارد ان فى الاغاضة من العرفات المحدودة بغروب الشمس، والسادس والعشرون والثامن

والاربعون والسابع والاربعون المعتضد بالخبر التاسع والعشرين والثامن والعشرين والسابع والعشرين والعشرين والرابع والثانى ، من المفسرات والمقيدات فيجب حمل المطلقات على المقيدات بلا شبهة .

قال الشارح المحقق : وقال الشهيد فى الذكرى : كل خبر فيه غيبوية القرص ، محمول على ذهاب الحمرة للمطلق على المقيد . والجواب ان هذا الحمل انما يتمين اذا انحصر طريق الجمع فيه ، وانما يصح اذا لم يكن فى المقام حمل اقرب منه ، وغير خاف ان القاء الأخبار الصحيحة الواضحة الدالة على ان الوقت استتار القرص ، وارتكاب تأويل الاستحباب فيما رواه ، مما ليس مثلها فى القوة والصحة ، اقرب ، انتهى .

أقول وهذا القول فاسد ، كالحقول بعدم مكافأتها للأخبار المعاصرة ، لاستفاضتها بل تواترها معنى وصحة اكثرها ، وذلك لأن أخبارنا منجبرة بالشهرة العظيمة التى كادت ان تكون اجماعا ، بل لعلمها من المتأخرين اجماعا فى الحقيقة قاله بعض الاجلة ، هذا مضافا الى ان أخبارنا أيضا متجاوزة عن حد الاستفاضة ، بل وقريبة من التواتر أيضا ، وبالجمله لا ريب فى ان حمل مطلقات تلك الاخبار ان كثرت ، على مقيداتها وان قلت ، اقرب من حمل المقيدات على الاستحباب ، كنا هو القاعدة المرجعية فى ابواب الفقه ، المسلمة عند الكل ، سيما اذا كانت معتضدة بالشهرة العظيمة .

قال الشارح المحقق فى التحقيق فى التحرير اورده رواية ابن شريح وابن اشيم ثم قال : وابن اشيم ضعيف ، والرواية مرسله لكنها معتضدة باحاديث كثيرة . يعضدها عمل الاصحاب والاعتبار ، وانت خير بما فيه ، انتهى .

أقول انت خير بما فى عبارة الشارح المحقق ، وذلك لأن الأخبار المعتضدة بعمل اكثر الاصحاب وان قلت وضعف سندها ، مقدمة على الاخبار التى يعارضها سيما اذا كانت الأخبار المعارضة لها صحيحة بحسب الاسانيد ، وكثيرة بحسب التعداد ، والدالة على ذلك كثيرة ، ليس المقام مقام ذكرها .

و اما كون اخبارنا موافقة للاعتبار ، فقد عرفت وجهه ، فالاعتراض المذكور ليس له وجه اصلا ، والحاصل ان ما اختاره مع كونه سبيل الاحتياط هو المنصور ، وان ما استند اليه الخصم في غاية من القصور ، لما عرفت من ان الادلة على الأول كالنور على الظور .

ومنها ما رواه الكافي في باب صلوة التوافل عن ايان بن تغلب قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : اي ساعة كان رسول الله ((ص)) يوتر ؟ فقال : على مثل مغيب الشمس الى صلوة المغرب .

و يزيده ايضا حا ان الأخبار الدالة على المذهب المجتبى مخالفة لما عليه العامة العمياء ، كما صرح به جماعة ومنهم المصنف طاب ثراه المنتهى والتذكرة فقال : مشيرا الى قول و هو قول الجمهور : فألاخذ بخلافهم رشد لنا كما ينادى بذلك اخبار .

و يدل على مخالفة ما يدل على المشهور للجمهور ، جملة من الأخبار المتقدمة ايضا : منها الخبر التاسع والثلاثون ، الا تنظر الى استبعاد الراواة ، و الدعاء عليه ، اذ يظهر شيوع فساد ذلك عند هم ، حتى انهم دعوا عليه و زعموه من شباب المدينة ، اي من شباب العامة .

ومنها الخبر السادس عشر لدلالة الأمر بالامساك قليلا على المذهب المنصور ، ولما رأى ((ع)) انهم نادوا به واداعوه ، قال : فأنا الان انتهى ، و هو كالصرح في ان فعله للتقية ، كما نبه عليه بعض الاجلة .

ومنها الخبر السادس والعشرون و هو صريح في ان المؤذنين يومئذ كانوا يؤذنون قبل ذهاب الحمرة ، ولا ريب انهم كانوا من العامة ، وقد عرفت ان الخبر المذكور ايضا يدل على القول المشهور ، كما استند اليه له غير واحد منهم ، قال الشارح المحقق طاب مضجعه بعد ان ذكر ان المصنف عارض الأخبار الدالة على ما اختاره المبسوط بهذا الخبر ما صورته : والجواب ان حمل هذا الخبر على الاستحباب حمل واضح ، ولعل في قوله ((ع)) : ارى لك ان تنتظر في فصل الراوى

هي بين موارد القرص واقبال الليل و ذهاب الحمرة ، واختياره ((ع)) لاحد الأمرين من غير بيان لعدم المغايرة ، اشعار بذلك انتهى ، وفيه ما فيه .

قال بعض الاجلة بعد نقل الخبر السادس عشر والخبر السادس والعشرين ما صورته : وهذه الرواية كسابقتها دليل على المختار في المشهور ، وان استدل بالاولى وهذه على خلافه ، لفعله ((ع)) في الاولى ، وتخصيصه لراوى هذه بقوله : ارى لك انتهى ، الظاهر في الاستحباب ، والا لعمروا غير لفظ الاحتياط ، وقد عرفت ما في فعله ((ع)) من كونه للتقية ، وتخصيص الرأي لعلة بل الظاهر انه من جهة عمله بعدم ابتلائه بالتقية ، او معرفته سبيل الاخلاص عنها ، ولفظ الاحتياط ليس نصا ولا ظاهرا في الاستحباب ، لان ذلك انما هو باصطلاح المتأخرين بين الأصحاب ، والا فلا احتياط هو الاستظهار والأخذ بالأوثق لغة بل وفي كلمة متقدم الأصحاب ، انتهى .

و بالجملة لا شبهة في فساد ما ذكره الشارح المحقق في المقام ، انتهى .
ومنها الخبر السابع عشر لمكان الاستنكار الراوى ، وقوله ((ع)) : لم فعلت ذلك ؟ بئس ما صنعت ، وما قاله ((ع)) في آخر الخبر له ، انما هو لأجل التقية وعدم وصول الضرر منهم اليه .

قال المجلسي طاب ثراه في البحار بعد نقل هذا الخبر اولا والخبر الثامن عشر ثانيا ما صورته : ظاهر هذا الخبر والخبر المتقدم الاكتفاء بغيبوبة الشمس خلف الجبل ، وان لم تغرب عن الافق ، ولعله لم يقل به احد ، وان كان ظاهرا الصدوق القول به ، لكن لم ينسب اليه هذا القول ، ويمكن حمله على ما اذا غابت عن الافق الحسى ، لكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال ، كما نقلنا عن الشيخ في الميسوط ، ولعل الشيخ حملهما على هذا الوجه وليس بهعيد جدا ، والاولى الحمل على التقية ، وقال الوالد قدس سره في الخبر الأول : الظاهر ان ذمه على صعود الجبل ، لانه كان غرضه منه اثارة الفتنة بان يقول انهم يفتطرون و يصلون والشمس لم تغب ، وكان مظنة ان يصل الضرر اليه والى غيره ، فنهاه ((ع))

لذلك ، ويمكن أن يكون المراد بقوله ((ع)) قانما عليك مشرقك ومغربك ، انك لا تحتاج الى صعود الجبل ، فانه يمكن استعمال الطلوع والغروب بظهور الحمرة او ذهابها في المشرق ، او عنه للغروب وعكسه للطلوع ، وهذا الوجه جاء في الخبر الأخير ايضا ، وقال الجوهرى : غارت الشمس تغور غيارا غربت ، وقال : جلل الشئ تجليلا عم ، والمجلل السحاب الذي يجلل الارض بالسطراى يعم انتهى كلام البحار .

ولا يخفى جودة ما ذكرناه ، من حملهما على التقيّة كالخبر الثانى عشر ، و العجب من الشارح المحقق رحمه الله حيث نقل الخبر السابع عشر والثامن عشر بين الأخبار التى استدل اليها فيما اختاره ، مع انها لا ينطبقان على شئ من القولين ، اما المشهور فظاهر ، واما القول الآخر فلما ذكره بعض الاجلاء من انه لاخلاف بين اصحاب هذا القول ، كما صرح به غير واحد من اصحابنا ايضا ، فى انه لا بد فى سقوط القرص الذى يجعل وقتا للغروب على هذا القول من انتفاء الحائل بين الناظر وبين غروب الشمس من افق تلك البلاد ، ولا ريب فى ان جبل ابى قبيس حائل انتهى فتأمل .

وبالجملة استناد ارباب القول المزيف الى هذين الخبرين كالخبر الثانى عشر ، لا وجه له .

واما ما احتمله فى البحار ، من حملها على ما اذا غابت من الافق الحسى ولكن يبقى ضوءها على رؤوس الجبال ، فهو على تقدير تسليمه ايضا لا ينفع لغير واحد منهم ، لمكان تحد يد هم الغروب بعدم بقاء شئ من الشعاع على رؤوس الجدران وقلل الجبال ، قال فى المدارك قال فى التذكرة : وهو اى الغروب ظاهر فى الصحارى ، واما فى العمران والجبال فيستدل عليه بأن لا يبقى شئ من الشعاع على رؤوس الجدران وقلل الجبال وهو حسن .

وقال الشارح المحقق بعد نقل كلام التذكرة : وهو حسن وان امكن المنازعة فيه انتهى ، وهو خلاف ما دلت عليه تلك الأخبار ، فكيف يستدل بها ؟ نعم

على الاحتمال المتقدم لاضير للمبسوط الاستدلال بها لانه ^{هو} لا لهؤلاء الجماعة المخالفة للمبسوط مع زعمهم موافقتهم له ، ((ان هذا الشيء عجاب)) ، فعليه فالظاهر ان يختار هؤلاء قول محدث ، اذ ليس في المسئلة على ما اطلعنا عليه الا قول المبسوط الذي يرجع اليه قول الاسكافي ، على الظاهر المصرح به في المختلف حيث قال بعد نقل كلام المبسوط ونسبته الى الاستبصار ما صورته : والى هذا القول ايضا اشار ابن الجنيدي فانه قال : غروب الشمس وقوع اليقين بغيوبة قرصها عن البصر من غير حائل بينها ، ولم يعتبر الحمرة انتهى ، وقول المشهور وقول العماني ، و القول المحكى عن الصدوقين ، في المقنع والرسالة ، من بد وثلاثة ان جميع احتمال ارجاع كلامهما الى ما عليه القوم كما سيظهر ، واما المرتضى ومن يوافقه فهو اما موافق للمشهور او المبسوط ، قال في المختلف : و سئل المرتضى في المسائل الواردة من ميا غارقين : اول صلوة المغرب سقوط القرص ، ام اذا بدت ثلاثة انجم لا ترى بالنهار ؟ فأجاب : اذا غربت الشمس دخل وقت صلوة المغرب من غير مراعاة لطلوع النجوم ، وهذه العبارة كما عرفت ليس فيها خلاف بينهم ، نعم هي منافية لمذهب الصدوقين ، والانصاف في المقام ان الحكم يحدث هذا القول من هؤلاء الجماعة لا يخلو عن اشكال .

احتج ابن ابي عقيل على ما نقل عنه المصنف رحمه الله في المختلف ، بالخبر الثامن والعشرين ، و اجاب عنه بأنه حكاية حال ، فلعل الامام ((ع)) فعل ذلك لعذر لا انه وقت موظف ، و يدل عليه ما رواه ذريح في الصحيح ثم نقل الخبر الرابع والثلاثين ، قيل : ولا يخفى ان رواية محمد بن علي اي الخبر الرابع انسب بمذهبه .

أقول ولا يخفى وضوح الجواب ، مع احتمال ارجاع كلامه الى ما عليه القوم بوجه قوي في الغلبة ، واما الصدوقان فلهما الخبرا الثلاثون ولا يخفى عدم مقاومته لشيء مما ذكرناه للمشهور من وجوه شتى ، مع ان الظاهر عدم مخالفتها لما عليه القوم ، اذ مع ذهاب الحمرة عن قمة الرأس تبدوا ثلاثة انجم مع عدم الحائل من

غيم ونحوه لبعض الناظرين الذين في ابصارهم حدة ، فعلى هذا اليه القول بدخول الوقت بالنسبة اليه دون غيره بعيد في الغاية ، فافهم .
وبالجملة لا ينبغي التأمل في القول المشهور ، للأخبار المتقدمة المعتمدة بما مرت اليه الاشارة ، وعدم مكافأة الأخبار الدالة على حصول الغروب بمجرد الاستتار باطلاقها للأخبار المفصلة المتقدمة المنجبرة بالشهرة وغيرها مع احتمال ارجاعها اليها بوجه قريب كما مرت الاشارة اليه ، بل الاستدلال بها للمشهور كما مرت الاشارة اليه ايضا ، و موافقة ما استند اليه الخصم لمذهب العامة ، و مخالفة ما استند اليه المشهور لمذهب الجمهور ، فحمله على التقية هو الوجه المنصور ، كما لا يخفى على الناظر في الأخبار المتقدمة بعين الانصاف ، واجتنب العصبية والاعتساف .

قال بعض الاجلاء طاب مضجعه : والذي ظهر لي في معنى الأخبار ، و رزقني الله سبحانه فهمه منها ببركة الائمة الابرار ، هو انه لما كان وقت المغرب عند العامة جميعا في جميع الامصار و جملة الاعصار والادوار ، عبارة عن مجرد غيبوبة القرص عن النظر مع عدم الحائل ، وكان الوقت عند هم عليهم السلام انما هو عبارة عن زوال الحمرة المشرقية كما عليه جل شيعتهم قد بما وحد يثا ، فربما افتوا بما يوافق العامة صريحا كالأخبار التي قد منها صريحه في القول المشهور ، و ربما عبروا بعبارة مجملة يحتمل الامرين كالأخبار الصحاح التي قد منها نقلها عن المدارك و نحوها ، مع ما ورد في بعض اخبارهم من تفسير الغيبوبة الكاشف عن هذا الاجمال ، و ربما عبروا عن مذهبيهم بعبارات تشير اليه ، وان كانت غير ظاهرة الدلالة عليه ، كما تضمنته هذه الأخبار الاخيرة ، مثل الأمر بالأخذ بالاحتياط في رواية عبد الله بن وضاح ، و مثل التعليل في رواية يعقوب بن شعيب ، بعد الأمر بالتسمية بأن الشمس تغيب من عندكم قبل ان تغيب من عندنا ، و انما البعلة الحقيقية هي انتظار زوال الحمرة المشرقية ، و ربما عللوه بانتظار ظهور كوكب او ثلاثة كواكب كما في روايتي شهاب بن عبد ربه و بكر بن محمد ، و روايتي زرارة ،

فهذه العلل كلها انما خرجت مخرج التقية للتخاضى عن التصريح بمخالفة القوم ، باعتبار ما تضمنته المقامات والاقوات ، حيث انها لا تقتضى اظهار مذهبهم الواقعى ، فيجعلونه فى هذه القوالب التى لا يستنكرها المخالف لو سمعها ، ويزيدك بيانا لما ذكرنا خبر جارود وشكايته ((ع)) من اولئك القوم انه اسر اليهم و نصحبهم فى الباطن ان يمسوا بالغروب ، يعنى انتظار زوال الحمرة دون العمل مجرد غيبوبة القرص ، فاذا عواسره وحد ثوابه حتى افرطوا فى التسمية ، واخبروها الى اشتباك النجوم ، فلما عرف ((ع)) ظهور ذلك منهم لاعلاج انه اظهر مخالفة ما امرهم به اولاسرا ، فصار يصلى على خلاف ما امرهم ، ليعلم الناس كذبهم عليه و منه يظهر الوجه فى حديث الجماعة الذين رأوه فى طريق مكة يصلى و هم ينظرون الى شعاع الشمس ، كما تقدم انه لهذا السبب فعل ذلك و أمر به ، هذا هو الوجه الوجيه فى هذه الأخبار ، كما لا يخفى على من نظر بعين الفكر و الاعتبار انتهى كلامه المتين حشره الله مع الأئمة الطاهرين .

وقال السيد الداماد رزقه الله اقضى السعادة يوم القناد : ثم ان ما فى اكثر رواياتنا عن أئمتنا المعصومين صلوات الله عليهم ، وما عليه العمل عند اصحابنا رضوان الله عليهم اجماعا ، هو ان زمان ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس من النهار و معدود من ساعاته ، و كذلك زمان غروب الشمس الى ذهاب الحمرة من جانب المشرق ، فان ذلك امانة غروبها فى افق المغرب ، فالنسها ر الشرعى فى باب الصلوة و الصوم فى ساير الأبواب ، من طلوع الفجر المستطير الى ذهاب الحمرة المشرقية ، و هذا هو المعتمد والمفعول عليه عند اساطين الالهييين ، و الرياضيين من حكماء يونان ، انتهى .

و بالجملة المسئلة بحمد الله واضحة لاسترة فيها ، وينبغى التنبيه لأمرين :
الاول : قد عرفت ان صاحب المدارك جعل الاحتياط فى المسئلة هو ذهاب الحمرة او ظهور النجوم ، و لعل منشأ جعله الأخير احتياطا ، هو الخبر الثامن والعشرون و فيه ما عرفت سابقا ، مضافا الى انه معارض بالأخبار المعمل

عليها ، الدالة على فضيلة اول الوقت خصوصا في المغرب ، اذ الاستفادة من غير واحد منها ، انه ليس لها الا وقت واحد وهو وقت وجوب الشمس فتأمل هذا ، و معارض ايضا بالأخبار الدالة على ذم تأخيرها الى ظهور النجوم ، كالخبر الثالث عشر والسادس عشر والحادي والعشرين والرابع والعشرين والأربعين والحادي والأربعين والسابع والأربعين ، ومعارض ايضا بالخبر السابع والعشرين والخامس والأربعين ، وبالجملة تلك الرواية غير معمول عليها قطعا ، فلا بد من تأويلها اما بصورة العذر ، او فعله ((ع)) لبيان الجواز ، واما الخبر التاسع عشر والتاسع والعشرون والثلاثون فقد عرفت الوجه فيهم ، وفي الغالب انه بزوال الحمرة يرى بعض النجوم لاكثر الناظرين ، نعم كون ذهاب الحمرة هو الاحتياط للدين ، مما لا شبهة فيه كما اشرنا اليه سابقا .

الثاني : قد عرفت في كلام البحار انه قال : اشتباك النجوم كثرتها ، وما نقله عن النهاية في حديث مواقيت الصلوة : اذا اشتبكت النجوم اى ظهرت جميعا واختلط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها ، قال الشارح المحقق طاب ثراه : لا يخفى ان المراد باشتباك النجوم ، ظهور الجميع او كثرة اختلاط بعضها ببعض لكثرة ما ظهر منها قاله ابن الأثير ، وقال في الحبل المتين : والظاهر ان اشتباك النجوم في الحديث السابع كناية عن ذهاب الحمرة المغربية ، كما ان الظاهر ان رؤية الكوكب في الحديث الحادي عشر كناية عن ذهاب الحمرة الشرقية ، انتهى .

فان قلت : التحقيق هو جواز تأخير المغرب الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اداء العشاء من غير عذر ، فما وجه التأويل في خبر الأربعين والحادي والأربعين وماضاهاهما من الأخبار المتقدمة ؟ قلت : الوجه هو ما تقدم نقله عن البحار من قوله طاب ثراه في ذيل الخبر الأربعين : ولعله محمول على ما اذا اخر معتقدا عدم جواز ايقاعها قبل ذلك ، كما كان مذهب ابي الخطاب ، او طلبا لفضلها كما قيده في سائر الأخبار ، او اذاعة وتركها للتقية فان العامة ينكرون

التأخير اشد الانكار ، او على من داوم على ذلك تهاونا بالسنة وعدولا عنها ، و
يمكن حملها على التقية ايضا انتهى ، ولعل الاولين هما الأظهر .

وحيث عرفت ان اول وقت المغرب هو الغروب ، فاعلم ان الوقت المزبور
مختص بها (الى ان يضى مقدار ادائها) على الوجه المقرر فى الظهر (ثم
يشترك الوقت بينها وبين العشاء) على المشهور بين الطائفة المحقة ، ومنهم
علم الهدى والشيخ فى الاستبصار والجمال ، وابن بابويه وابن الجسيم وابو
الصلاح وابتنا زهرة وحمزة وادريس والبراج وسائر المتأخرين ، ونسب المصنف
رحمه الله فى المنتهى الى ابن عقيل ايضا ، مع انه فى المختلف نسب اليه القول
الآتى قال فى المختلف قال الشيخان : اول وقتها اى العشاء غيبوبة الشفق و
هو الحمرة المغربية وهو اختيار ابن ابي عقيل و سائر انتهى ، وهو احد قولى
المرتضى على ما نقله بعض المتأخرين .

قال الشارح المحقق : وصرح الشيخ فى النهاية بجواز تقدم العشاء قبل
الشفق فى السفر وعند الاعذار ، وجوز فى التهذيب تقدمه اذا علم او ظن انه
اذا لم يصل فى هذا الوقت لم يكن منه بعده ، ولم يذكر شيئا من ذلك فى
المبسوط ، ولعله مراد له ، انتهى .

أقول : والمشهور هو الأقرب لوجهين :

الأول : جملة من الأخبار ، منها الخبر السابع عشر المتقدم فى اوائل
المقصد ، وهو رواية داود بن فرقد ، قال بعض المحققين : وهذه الرواية منجبرة
بين الأصحاب ، مع انها صحيحة الى ابن فضال وهو احد من اجتمعت العصاة
على قوله .

ومنها الخبر التاسع عشر والحادى والعشرون المتقدمان هناك ايضا .

ومنها ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب مواقيت الصلوة فى الصحيح عن
زرارة عن ابي جعفر (ع) انه قال : اذا غابت الشمس دخل الوقتان المغرب و
العشاء الآخرة .

ومنها ما رواه أيضا في الباب المتقدم قال : وقال الصادق ((ع)) : إذا غابت الشمس فقد حل الإفطار ووجبت الصلوة ، وإذا صليت المغرب فقد دخل وقت العشاء الآخرة إلى انتصاف الليل .

ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق كالصحيح عن زرارة عن أبي عبد الله ((ع)) قال : صلى رسول الله ((ص)) بالناس الظهر والعصر حين زالت الشمس في جماعة من غير علة ، وصلى بهم المغرب والعشاء الآخرة قبل الشفق من غير علة في جماعة ، وإنما فعل ذلك رسول الله ((ص)) ليتسع الوقت على أمته .

ومنها ما رواه في المكان المتقدم في الموثق عن اسحق بن عمار قال : سألت أبا عبد الله ((ع)) : يجمع بين المغرب والعشاء في الحضر قبل أن تغيب الشفق من غير علة ؟ قال : لا بأس .

ويؤيد الأخبار المذكورة ، ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن اسمعيل بن مهران قال : كتبت إلى الرضا ((ع)) : ذكر أصحابنا أنه إذا زالت الشمس فقد دخل وقت الظهر والعصر ، وإذا غربت دخل وقت المغرب وعشاء الآخرة إلا أن هذه قبل هذه في السفر والحضر ، وإن وقت المغرب إلى ربح الليل . فكتب : كذلك الوقت ، غير أن وقت المغرب ضيق وآخر وقتها ذهاب الحمرة ومسيرها إلى البياض في أفق المغرب .

وربما استدل أيضا لهذا القول بجملة من الروايات . منها ما رواه التهذيب في باب أوقات الصلوة في الموثق عن عبيد الله وعمران وأبني علي الحلبيين . قالوا : كنا نختصم في الطريق في الصلوة صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق وكان منا من يضيق بذلك صدره ، فدخلنا على أبي عبد الله ((ع)) فسألناه عن صلوة العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ، فقال : لا بأس بذلك ، قلنا : وأي شيء الشفق ؟ فقال : الحمرة .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن أبي عبيدة قال سمعت

ابا جعفر ((ع)) يقول : كان رسول الله ((ص)) اذا كان ليلة مظلمة و ريح و مطر ، صلى المغرب ثم مكث قدر ما يتنفل الناس . ثم اقام مؤذنه ثم صلى العشاء ثم انصرفوا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم في الصحيح عن عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : لا بأس ان تؤخر المغرب في السفر حتى يغيب الشفق ، ولا بأس بان تعجل العتمة في السفر قبل ان يغيب الشفق .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الحسن كالصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : لا بأس بان يعجل عشاء الآخرة في السفر ، قبل ان يغيب الشفق .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم عن اسحق البطيحي قال : رأيت ابا عبد الله ((ع)) صلى العشاء الآخرة قبل سقوط الشفق ثم ارتحل .

ومن هذا القبيل ايضا ما رواه في الباب المتقدم في الموثق عن جميل بن دراج قال قلت لأبي عبد الله ((ع)) : ما تقول في الرجل يصلي المغرب بعدما يسقط الشفق ؟ فقال : لعلة لا بأس ، قلت : يصلي العشاء الآخرة قبل ان يسقط الشفق ، فقال : لعلة لا بأس .

وصاحب المدارك بعد ان نقل رواية عبيد الله وعمران . و رواية ابي عبيدة و رواية عبيد الله ، قال : وجه الدلالة انه لولا دخول وقت العشاء قبل ذهاب الشفق ، لما جاز تقديمها عليه مطلقا ، كما لا يجوز تقديم المغرب على الغروب ، و تنظر فيه بعض الأجلاء ، ولا بأنه من البعيد بل المقطوع ببطلانه عدم اطلاع الشيخين على الأخبار المستفيضة الدالة على دخول الوقتين بغروب الشمس ، الا ان هذه قبل هذه و نحوهما ، مما دل على جواز صلوة العشاء قبل غيبوبة الشفق و ابعد منه واشد بطلانا اطراحها والقائها بالكلية بعد الوقوف عليها ، ولا محمل لها على تقدير هذا القول بالمرة ، وثانيا بان الشيخ في النهاية قد جوز تقديم العشاء قبل غيبوبة الشفق في السفر وعند الأعذار ، حيث قال بعد ان ذكر اولا

ان وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق وآخره ثلث الليل ، ويجوز تقديم عشاء الآخرة قبل سقوط الشفق في السفر وعند الأعذار ولا يجوز ذلك مع الاختيار ، وقال الشيخ المفيد رحمه الله في المقنعة : ولا بأس بان يصلى العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق عند الضرورات ، وجوز في التهذيب تقديمها اذا علم او ظن انه ان لم يصل في هذا الوقت لم يتمكن منها بعده . وكلامه هذا يدل على كون هذا الوقت الذي نقل عنه في المسئلة ، انما اريد به الوقت الموظف لذوي الاختيار دون ذوي الأعذار ، هذا هو الذي تطبق عليه الأخبار الجارية في هذا المضمار ، فمرجع كلاميهما الى ان هذا الوقت الموظف ليس لهم التقديم عليه العذر ، وحينئذ فلا يرد عليه الاستدلال بما نقلناه عن المدارك من الأخبار ، فانها صريحة في اصحاب الأعذار ، انتهى .

أقول : لا يخفى ان الصراحة التي ادعاها في موثقة عبيد الله وعمران منوعة ، بل لعلها ظاهرة في العكس على اشكال ، وبالجمل لا شبهة في حقيقة مذهب المشهور للنصوص المستفيضة التي قيل في شأنها انها كادت تكون متواترة بل لعلها متواترة ، واحتمال عدم جواز التقديم عليه الا لعذر ، كما ذكره بعض هؤلاء مدفوع بموثقتي عمار و زرارة ، اللتين هما صريحتان في دفعه .

الثاني : ما اشار اليه في المختلف بانه لا قائل بالفرق بين الظهرين والعشاءين ، فمن قال بالاشتراك عند الفراغ من الظهر قال به عند الفراغ من المغرب ، واحتج الشيخان على ما ذكره في المختلف بوجوه :

الأول : جملة من الأخبار منها الخبر التاسع والعشرون المتقدم في المسئلة السابقة هو رواية بكر بن . ((هكذا في الأصل))

ومنها الخبر الثالث والثلاثون المتقدم هناك .

ومنها ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن زرارة عن الباقر (ع) : اذا غاب الشفق دخل وقت العشاء ، و آخر وقت المغرب ايا ب الشفق ، فاذا آب الشفق دخل وقت العشاء ، و آخر وقت العشاء ثلث الليل .

و يمكن ان يستدل عليه ايضا بما رواه في البحار عن العليل و العيون عن عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن علي بن محمد بن قتيبة عن الفضل بن شاذان فيما رواه من العليل عن الرضا ((ع)): فان قيل فلم جعلت الصلوة في هذه الاوقات و لم تقدم ولم تؤخر ؟ قيل : لان الاوقات الى ان قال : فاذا جاء الليل و وضعوا زينتهم و عادوا الى اوطانهم ، ابتدؤا اولا بعبادة ربهم ثم يتفرغون لما احبوا من ذلك ، فاجب عليهم المغرب ، فاذا جاء وقت النوم و فرغوا مما كانوا به مشغولين احب ان يبدؤا اولا بعبادته و طاعته ، ثم يصيرون الى ما شاؤوا ان يصيروا اليه من ذلك ، فيكونوا قد بدؤوا في كل عمل بطاعته و عبادته فاجب عليهم العتمة الحديث .

الثاني : ان الاجماع واقع على ان ما بعد الشفق وقت للعشاء ، ولا اجماع على ما قبله فوجب الاحتياط ، لئلا يصلى قبل دخول الوقت .

الثالث : انها عبادة موقفة فلا بد لها من ابتداء مضبوط ، والا لزم تكليف ما لا يطاق ، واداء المغرب غير منضبط فلا يناف به وقت العبادة ، والجواب عن الاول انها اما محمولة على التقية ، لان المصنف رحمه الله في المنتهى على ما نسب حكى القول المذكور عن الجمهور كافة ، او محمولة على الفضيلة جمعا بينها وبين المعتبرة المستفيضة المتقدمة ، واما الجواب عن الوجهين الأخيرين فظاهر .

و يستمر الوقت مشتركا بينهما (الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار العشاء فيختص بها) فلا يصح فعل المغرب فيه مطلقا ، تحقيق المقام يقتضى رسم مقامات الأول : ما ذكر المصنف رحمه الله من امتداد وقت المغرب الى ان يبقى لانتصاف الليل مقدار اداء العشاء ، هو المشهور بين الأصحاب ، وهو المحكى عن المرتضى في الجمل و ابنا زهرة و ادريس والجنيد و سائر المتأخرين ، وعن الشيخ انه قال في أكثر كتبه : اخره غيبوبة الشفق المغربي للمختار و ربح الليل مع الاضطرار ، وهو المحكى عن ابن حمزة و الحلبي ، وعن الخلاف اخره غيبوبة

الشفق واطلق ، (١) و به قال ابن البراج على ما حكى ، وعن الشيخ المفيد رحمه الله آخر وقتها غيبوبة الشفق ، وهو الحمرة في المغرب ، والمسافر اذا جدد به السير عند المغرب فهو في سعة من تأخيرها الى ربيع الليل ، وعن علم الهدى في المسائل الناصرية : آخر وقتها مغيب الشفق الذي هو الحمرة و روى ربيع الليل ، و حكى بعض اصحابنا ان وقتها يمتد الى نصف الليل ، وعن ابن ابي عقيل اول وقت المغرب سقوط القرص ، و علامته ان يسود افق السماء من المشرق ، و ذلك اقبال الليل و تقوية الظلمة في الجو واشتباك النجوم ، فان جاوز ذلك باقل قليل حتى يغيب الشفق فقد دخل في الوقت الآخر ، وعن ابن بابويه وقت المغرب ان كان في طلب المنزل في سفر الى ربيع الليل ، وكذا المقيض من عرفات الى جمع ، وعن سائر يمتد وقت العشاء الأول الى ان يبقى لغياب الشفق الاحمر مقدار ثلاث ركعات ، و نقل عنه في المنتهى على ما حكى ان آخر الوقت غيبوبة الشفق ، وعن المنتهى ايضا عنه عن الشيخ ان آخره للمختار ذهاب الشفق والمضطر الى ما قبل نصف الليل ياربع ، و نقله عن السيد في المصباح ، وعن بعض العلماء يمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر وقت العشاء ، واختاره في التحرير ، وعن الشيخ في المبسوط انه نقل عن بعض الاصحاب قولاً بامتداد وقت المضطر الى طلوع الصبح ، حكاه الشارح المحقق قال في المدارك ، و حكى في المبسوط عن بعض علمائنا قولاً بامتداد وقت المغرب والعشاء الى طلوع الفجر ، انتهى .

وعن ابن البراج انه حكى عن بعض الاصحاب قولاً بان للمغرب وقتاً واحداً عند غروب الشمس ، قال في التهذيب في جملة كلام له نوالذي يكشف عما ذكرناه انه لا يجوز تأخير المغرب عن غيبوبة الشمس الا عن عذر ما ثبت انه مأمور في هذا الوقت ، الأمر عندنا للفور ، فيجب ان يكون الصلوة عليه واجبة في هذه الحال ، فقال بعض الأجلة : قال في المدارك : والمعتمد امتداد وقت الفضيلة الى

(١) وكذا اطلق في الجمل على ما حكى . (منه)

ذهب الشفق ، والاجزاء للمختار الى ان يبقى الانتصاف قدرا للعشاء ، والمضطر الى ان يبقى قدر ذلك من الليل ، وهو اختيار المصنف في التحرير .

أقول الظاهر ان اول من ذهب صريحا الى امتداد العشاءين الى طلوع الفجر للمضطر ، هو المحقق في التحرير و تبعه صاحب المدارك وشيخه وقد تبعه في هذا القول جملة ممن تأخر عنه كما هي عادتهم غالبا . انتهى .

أقول قال الشارح المحقق في الذخيرة والمحقق المجلسي في البحار : و عن بعض العلماء ، يمتد وقت المضطر حتى يبقى للفجر وقت العشاء ، واختاره المحقق في التحرير . وزاد في البحار ونقله الشيخ في المبسوط عن بعض الاصحاب .

وعلى هذا كون المحقق هو اول من ذهب الى ما ذهب . محل نظر فتدبر .

فالواجب اولا ذكر جملة من الأخبار ، فنقول :

الأول : ما رواه الشهيد في الزيادات في باب الصلوة في السفر في اواخره في الصحيح عن ايان بن عثمان عن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله ((ع)) : وقت المغرب في السفر الى ربيع الليل ، و رواه الكافي ايضا في باب وقت العشاءين .

الثاني : ما رواه الكافي في آخر باب وقت الصلوة في السفر في الصحيح عن ايان بن عمر بن يزيد قال قال ابو عبد الله ((ع)) : وقت المغرب في السفر الى ثلث الليل ، قال الكافي و روى ايضا الى نصف الليل .

الثالث : ما رواه في اواخر باب وقت الصلوة في السفر في الزيادات في الموثق عن ابي بصير قال قال ابو عبد الله ((ع)) : انت في وقت من المغرب في السفر الى خمسة اميال من بعد غروب الشمس .

الرابع : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن اسمعيل بن جابر قال : كنت مع ابي عبد الله ((ع)) حتى اذا بلغنا بين العشاءين . قال : يا اسمعيل امض مع

الثقل والعيال حتى الحقك، وكان ذلك عند سقوط الشمس فكرهت ان انزل فاصلى وادع العيال، وقد امرنى ان اكون معهم، فسرت ثم لحقنى ابو عبد الله عليه السلام فقال: يا اسمعيل هل صليت المغرب بعد؟ فقلت: لا، فنزل عن دابته فاذن و اقام وصلى المغرب وصليت معه، وكان من الموضع الذى فارقت فيه الى الموضع الذى لحقنى ستة اميال .

الخامس: ما رواه ايضا فى باب اوقات الصلوة فى الصحيح عن عبد الله الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال: لا بأس ان تؤخر المغرب فى السفر حتى تغيب الشفق، ولا بأس بان تعجل العتمة فى السفر قبل ان تغيب الشفق .

السادس: ما رواه ايضا فى باب المواقيت فى الزيادات عن القسم بن سالم عن ابي عبد الله ((ع)) قال: ذكر ابو الخطاب فلعنه ثم قال: انه لم يكن يحفظ شيئا حدثته ان رسول الله ((ص)) غابت له الشمس فى مكان كذا وكذا واصلى المغرب بالشجرة، وبينهما ستة اميال، فأخبرته بذلك فى السفر فوضعه فى الحضر .

السابع: ما رواه فى باب اوقات الصلوة عن على بن يقطين قال: سألته عن الرجل تدركه صلوة المغرب فى الطريق، يؤخرها الى ان يغيب الشفق؟ قال: لا بأس بذلك فى السفر، واما فى الحضر فدون ذلك شيئا .

الثامن: ما رواه فى الباب المتقدم فى الموثق عن عمار بن موسى الساباطى عن ابي عبد الله ((ع))، قال: سألته عن صلوة المغرب اذا حضرت هل يجوز ان تؤخر ساعة؟ قال: لا بأس ان كان صايما افطر، وان كان له حاجة قضاها .

التاسع: ما رواه ايضا فى باب الحيف فى الزيادات عن ابي الصباح الكنانى عن ابي عبد الله ((ع)) قال: اذا طهرت قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء، وان طهرت قبل ان تغيب الشمس صلت الظهر والعصر .

العاشر: ما رواه فى المكان المتقدم عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد

الله ((ع)) قال : اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر .
ان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء .

الحادي عشر : ما رواه في المكان المتقدم عن داود الزجاجي عن ابي
جعفر ((ع)) قال : اذا كانت المرأة حائضا فطهرت قبل غروب الشمس صلت
الظهر والعصر ، وان طهرت في الليل صلت المغرب والعشاء الآخرة .

الثاني عشر : ما رواه في المكان المتقدم عن عمر بن حنظلة عن الشيخ قال
اذا طهرت المرأة قبل طلوع الفجر صلت المغرب والعشاء ، وان طهرت قبل ان
تغيب الشمس صلت الظهر والعصر .

الثالث عشر : ما رواه في البحار في باب وقت العشاء ين عن السرائع
كتاب محمد بن علي بن محبوب عن الحسين عن احمد القروي عن ابان عن ابي
بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال : لد لك الشمس زوالها ، وغسق الليل بمنزلة
الزوال من النهار .

الرابع عشر : ما رواه في الباب المتقدم عن العطل عن ابيه عن علي بن
ابراهيم عن ابيه عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن زرارة عن ابي جعفر
عليه السلام قال : ملك موكل يقول : من نام عن العشاء الى نصف الليل ، فلا
انام الله عينه .

و روى ايضا عن ثواب الاعمال عن محمد بن الحسن عن الحسين بن الحسن
بن ابان عن الحسين بن سعيد عن النظر بن سويد عن موسى بن (٢) مثله .
و روى ايضا عن المحاسن عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد مثله ،
وفيه عينية .

و روى الصدوق في الفقيه في باب المواقيت مرسلا عن الباقر ((ع)) انه قال :
ملك موكل يقول من بات (١) عن العشاء الآخرة الى نصف الليل ، فلا انام الله

(١) نام خل .

(٢) هكذا في الأصل . ولعله ابن بكر . (المصحح) .

عينه .

الخامس عشر : ما رواه في الباب عن الهداية قال الصادق ((ع)) اذا غابت الشمس فقد حل الافطار وجبت الصلوة . ووقت المغرب اضيق لالوقات وهو من ^(١) حين غيبوبة الشفق . ووقت العشاء من غيبوبة الشفق الى ثلث الليل .

السادس عشر : ما رواه في الباب المتقدم عن العياشي عن زرارة وحرمان ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر و ابي عبد الله ((ع)) ، عن قوله : ((واقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ، قال جمعت الصلوة ^(٢) كلهن ودلوك الشمس دلوكها ^(٣) وغسق الليل انتصافه . وقال : انه ينادي من السماء كل ليلة اذا تنصف الليل : من رقد عن صلوة العشاء الى هذه الساعة ، فلا نامت عيناه .

السابع عشر : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن ابي بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا اني اخاف ان اشق على امتي لآخرت العتمة الى ثلث الليل ، وانتم في رخصة الى نصف الليل وهو غسق الليل ، فاذا مضى الغسق نادى ملكان : من رقد عن صلوة المكتوبة بعد نصف الليل ، فلا رقدت عيناه .

الثامن عشر : ما رواه التهذيب ايضا في المكان المتقدم في الموثق عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : العتمة الى ثلث الليل ، او الى نصف الليل وذلك التضييع .

التاسع عشر : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب المواقيت قال : وروى فيمن نام عن العشاء الآخرة الى نصف الليل ، انه يقضى ويصبح صائما عقوبة . واما وجب ذلك عليه لنومه عشاء الى نصف الليل ، وعن الواقفي في باب المواقيت

(١) الى غل

(٢) الصلوات ظخ

(٣) زوالها غل

سقاتى هذه الرواية مسنده فى كتاب الصايم .

العشرون : ما رواه التهذيب فى اواخر باب المواقيت فى الزيادات فى الصحيح عن ابن مسكان رفعه الى ابي عبد الله (ع) قال : من نام قبل ان يصلى العتمة فلم يستيقظ حتى يضى نصف الليل ، فليقض صلوته وليستغفر الله .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان للمشهور وجوها :

الأول : الاجماع المحكى عن الغنية والسرائر، المعتضد بالشهرة العظيمة التى قال بعض الأجلة فى شأنها انها كادت تكون اجماعا، بل هى من المتأخرين اجماعا فى الحقيقة، بل مطلقا كما عن السرائر والغنية، انتهى .

الثانى : ما اشار اليه الشارح المحقق انه ثبت فى الظهريين امتداد وقتيهما الى الغروب، فثبت امتداد وقت المغرب الى نصف الليل، لعدم القائل بالفصل على ما ذكره المحقق والمصنف انتهى .

الثالث : جملة من الأخبار :

منها الخبر السابع عشر وهو رواية داود بن فرقد، والتاسع عشر، والحادى والعشرون، وهما روايتا عبيد المتقدمتان فى شرح قول المصنف طاب ثراه : المقصد الثانى فى اوقاتها، ويعضدها الأخبار الدالة على ان لكل صلاة وقتين اوليهما افضلهما، واستدل بعضهم لهذا القول بصحيفة زرارة المتقدمة فى المباحث السابقة المشتملة على قول ابي جعفر (ع) : فقبلا بين زوال الشمس الى غسق الليل اربع صلوات ساءهن الله وبيئهن ووقتهن، وغسق الليل انتصافه، وتنظر فيه الشارح المحقق بانه لا يمكن حمل الخبر على ان مجموع الوقت وقت لمجموع الصلوات الاربع الا بارتكاب التخصيص، وليس الحمل على ان المجموع وقت للمجموع ولو على سبيل التوزيع ابعد منه .

وحينئذ تسقط الدلالة للقائل بامتداد وقت المغرب الى ذهاب الشفق،

جملة من الروايات :

منها الخبر الحادى عشر والخامس عشر والثانى والعشرون والسابع و

العشرون والتاسع والعشرون والرابع والثلاثون المتقدم كلهم في شرح قول المصنف رحمه الله : المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية .

ومنها صحيحة زرارة والفضيل المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله : المقصد الثاني في أوقاتها ، قبل التدنيب .

ومنها الخبر الخامس عشر .

ومنها رواية زرارة المتقدمة في قبيل شرح قول المصنف رحمه الله : هذا ،

في شرح قوله : ثم يشترك الوقت بينها وبين .

ومنها رواية اسمعيل بن مهران المتقدمة هناك ايضا ، وفيه ان هذه

الأخبار غير صالحة لمعارضة الأدلة المتقدمة المنجبرة بالشهرة ، فلتحمل اما على التقية كما عن المنتهى انه حكاه عن جماعة من العامة ومنهم اصحاب الراي وهم

اصحاب ابي حنيفة ، او على الفضيلة جمعا بينها وبين الأخبار .

ومنها زيادة على ما اقمناه للقول المشهور ، الخبر الأول والثاني الى

السابع المؤيد بالخبر الثامن .

ومنها موثقة جميل المتقدمة في المسئلة السابقة قبل قول المصنف هذا .

ومنها الخبر الثلاثون وهو رواية داود الصرمي والخبر الحادي والثلاثون

المتقدم كلهم في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في أوقاتها .

ومنها الخبر الثالث والثلاثون المؤيد بالخبر الثامن والعشرين المتقدمان

في شرح قول المصنف : المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية .

وبالجملة لا ينبغي التشكيك في جواز التأخير عن الشفق ، وحمل النصوص

الدالة على عدمه على التقية او الفضيلة ، بل يحتمل قريبا حمل اطلاق كلام ارباب

تلك النصوص على الثاني او على الاختيار ، كيف لا وظاهر المدارك الاجماع على

عدم بقاء تلك النصوص على ظاهرها ، حيث قال بعد نقل روايتي اسمعيل بن

جابر وعلى بن يقطين الدال احدهما على كون وقت المغرب ما بين غروب

الشمس الى سقوط الشفق ، و ثانيهما على نفى الباس عن تأخيرها عن سقوط

الشفق في السفر ما لفظه : وهما محمولان اما على وقت الفضيلة او الاختيار اذ لا قایل بان ذلك آخر الوقت مطلقا ، انتهى .

واما الجماعة القائلون بان آخره غيبوبة الشفق للمختار وربع الليل للمضطر ، فلها التمسك بالنصوص المتقدمة المانعة على الاطلاق ، والنصوص المعجزة للتأخير الى ربع الليل ، اذا لجمع بينهما يقتضى حمل النصوص الاولى على الوقت الاختياري والثانية على الاضطراري ، وفيه ان في ذلك اطراحا للدالة الدالة على المشهور من الأخبار وغيرها ، مع انها معتزدة بالشهرة العظيمة كادت تكون اجماعا ، فلتحمل الأخبار المذكورة على اختلاف مراتب الفضل .

وبالجملة الذي يظهر لي في المسئلة بعد ضم الأخبار بعضها الى بعض ، ان وقت الاجزاء متدالي ان يبقى لا انتصاف الليل بمقدار اداء العشاء للمختار والمضطر ، ولما دلت الأخبار كما بينا في اول المقصد ان لكل صلوة وقتين الأول للفضيلة والثاني للاجزاء على المشهور المنصور ، او الأول للمختار والثاني لاصحاب الاعذار على القول المزيف ، فالوقت الأول للمغرب بالنسبة الى المختار متدالي غيبوبة الشفق ، والثاني منها الى ان يبقى لا انتصاف الليل بمقدار اداء العشاء ، واما بالنسبة الى ذوي الاعذار فالوقت الأول متدالي ربع الليل كما دلت عليه جملة من الأخبار المتقدمة او الثلث كما يدل عليه الخبر الثاني واما الوقت الثاني بالنسبة اليهم فكا لمختار .

هذا وربما يستفاد من الخبر الحادي والثلاثين والثاني والثلاثين والثالث والثلاثين المتقدمة كلها في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في اوقاتها ، بعد ضم بعضها الى بعض ، ان الصلوة اذا كانت في موضع امكن للمصلي وارفق ، فالأفضل هو تحصيل ذلك ما لم يذهب ربع الليل فتأمل .

هذا ما ظهر لنا من الأخبار الواردة في هذا المضمار ، والله اعلم ورسوله الأئمة الاطهار ، وبما حزنناه ظهر عدم وجاهة الاقوال المتقدمة ، وان تمسك اربابها ببعض الأخبار السابقة .

نعم يبقى في المقام شيء لا يد من التنبيه له ، وهو ان للمعتبر لما ذهب اليه من امتداد وقت المضطر الى ان يبقى من الليل قدر العشاء ، ما اشار اليه في المدارك حيث قال : ولنا على الحكم الثالث اعنى امتداد وقتها للمضطر الى ان يبقى من الليل قدر العشاء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عبد الله بن سنان : ثم نقل الخبر الرابع والثلاثين المتقدم في اوائل المقصد ، وقال : واجاب العلامة في المنتهى عن هذه الرواية بحمل القليلة على ما قبل الانتصاف وهو بعيد جدا ، لكن لو قيل باختصاص هذا الوقت بالنائم والساهى كما هو مورد الخبر كان وجهها قويا ، وقال الشارح المحقق : واما ما ذكرنا من امتداد وقت الاضطرار الى ما قبل طلوع الفجر بمقدار العشاء ، فيدل عليه ٠٠٠ ثم نقل الخبر الرابع والثلاثين والخامس والثلاثين المتقدمين في اوائل المقصد ، والخبر العاشر ، وقال : وقد يجاب عن الثالث بالحمل على الاستحباب ، ولا يخفى ان الخبرين غير دالين على التعميم وكذا الخبر الثالث ، فلو قيل باختصاص الحكم بالنائم والساهى والحايض قصر الحكم على مورد الخبر لم يكن بعيدا ، الا ان يثبت عدم القائل بالفصل وحينئذ يتجه التعميم ، ويؤيد ما رواه الشيخ عن عبيد بن زرارة ٠٠٠ ثم نقل الخبر التاسع والعشرين المتقدم في اوائل المقصد ، وقال : لكنه ضعيف السند ، ولا يخفى انه يمكن حمل هذه الأخبار على التقية لموافقتها لمذهب العامة ، انتهى .

ولا يخفى ان الخبر التاسع والحادي عشر والثاني عشر ايضا يحدو حد و تلك الأخبار ، كالخبر الأربعين المتقدم في اوائل المقصد ، والخبر الثامن والأربعين المتقدم في شرح قول المصنف : المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية ، والعجب منهما انها لم يتعرضا لذكرها في هذا المضمار ولو على سبيل التأييد ، نعم الظاهر عدم عثورهما على بعض منها حين التأليف .

وكيف كان فالظاهر عندى ان الأخبار المذكورة لا يصح الاستناد اليها في تأسيس الحكم المذكور لوجوه :

الأول : انها مخالفة للأخبار الدالة على المشهور ، المعتمدة

بالاجماع المحكية التي كل واحد منها حجة مستقلة ، وبالشهرة العظيمة التي كادت ان تكون اجماعا ، فهي بالتقديم أولى .

الثاني : انها مخالفة للقران وكلمة خالف القران فهو زخرف و يضرب به عرض الحائط ، وذلك لأن المراد بغسق الليل الواقع في قوله تبارك وتعالى : ((اقم الصلوة لدلوك الشمس الى غسق الليل)) ، للأخبار المستفيضة الواردة عن اهل بيت العصمة عليهم الصلوة والسلام ، منها الخبر التاسع عشر والسادس والثلاثون المتقدمان في اوائل المقصد ، ومنها الخبر السابع عشر المؤيد بالخبر الثالث عشر ، ومنها الأخبار المتقدمة في قبيل بيان صلوة الوسطى ، الواردة في تفسير الآية المتقدمة ، ومنها ما رواه في البحار في باب وقت العشاءين عن السرائر مما استطرفه من كتاب احمد بن محمد بن ابي نصر الميزنطي عن الفضيل عن محمد الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) في قوله اقم الصلوة الى آخره ، قال : دلوك الشمس : زوالها ، وغسق الليل : انتصافه ، و قران الفجر : ركعتا الفجر ، واما ما يحكى ^(١) عن جماعة من المفسرين بان غسق الليل : ظلمة ^(٢) أوله ، فلا ينبغي ان يلتفت اليه .

الثالث : ان الأخبار قد استفاضت ان لكل صلوة وقتين و اول الوقت افضلها ، و هذان الوقتان بناء على المشهور المنصور ، الأول منها للفضيلة و الثاني للاجزاء ، وعلى القول المزيف الأول للمختار والثاني لاصحاب الاعتذار ، فالقول بالوقت الثالث خارج عن هذا المضمار ، اذ ارباب هذا القول يجعلون الأول للفضيلة ، والثاني للاجزاء ، والثالث اى من انتصاف الليل الى الفجر للاضطرار ، ولا ريب في كون ذلك منافيا لما دلت عليه تلك الأخبار .

الرابع : انها منافية للأخبار المستفيضة الدالة على ذم النائم عن صلوة العتمة الى الانتصاف ، وامره بالقضاء بعده ، وامره بصيام الغد عقوبة وامره بالاستغفار ، ومنها الخبر الرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر والخبر العشرون المؤيد بالخبر الثامن

(١) الحاكي البهائي في الحبل المتين . (منه)

(٢) عن الفيروز ابادي الغسق محرقة ظلمة اول الليل . (منه)

عشر ، و في حسنة عبد الله بن المغيرة او الصحيحة المروية في الكافي في آخر باب من نام عن الصلوة واسهب عنها من حديثه عن ابي عبد الله (ع) انه رجل نام عن العتمة فلم يقم الا بعد انتصاف الليل ، قال : يصليها و يصبح صائما ، و قد ذهب الى وجوب الصوم هنا جماعة ، و منهم المحكي عن علم الهدى مدعي عليه اجماع الامامية و سيأتي انشاء الله تفصيل المسئلة في المقام الالايق بها .

قال بعض الأجلأ : الأخبار الواردة في الاوقات على تعدد ها وانتشارها ، لم يتضمن شيئا منها الاشارة الى هذا الوقت فضلا عن التصريح به ، و قد عرفت و ستعرف استعمالها على جملة الاوقات اختياراتها و ضرورتها ، و غاية ما دلت عليه بالنسبة الى العشاءين امتدادها الى الانتصاف ، و هو غاية الاضطراب والاجزاء ، فلو كان هنا وقت آخر لا شيراليه في شيء منها ، انتهى .

أقول و هذا الكلام لا يخلو عن مناقشة ، لمكان الخبر الثامن و الاربعين المتقدم في شرح قول المصنف : المعلوم بغيبوبة الحرة المشرقية ، و التاسع و العشرين و الاربعين المتقدمين في اوائل المقصد .

وبالجملة الظاهر عندى عدم مقاومة تلك الأخبار التى استند اليها ارباب هذا القول ، للأخبار المتقدمة اليها الاشارة المنجبرة بالجواب العديدة المتقدمة الى جملة منها الاشارة .

و منها ان تلك الأخبار موافقة لمذهب العامة ، لأن ذلك مذهب ائمتهم الاربعة على ما ذكره غير واحد من الطائفة ، على اختلاف بينهم في ذلك في بعضهم جعل هذا الوقت للمضطرو هو الشافعى و احمد على ما حكاه في التحرير ، و بعضهم جعله وقتا للمختار و هو ابو حنيفة و مالك على ما حكاه فيه ايضا ، بخلاف اخبارنا فانها مخالفة لمذهبهم ، والرشد في خلافهم ، فيتعين الاخذ بتلك الأخبار الموافقة للشهرة والكتاب ، و حمل ما يخالفها على التقية ، كما صرح بذلك غير واحد من الطائفة .

قال الشارح الفاضل رفع الله مقامه في الجنة ما صورته ، وللاصحاب ان

يحملوا الروايات الدالة على الامتداد الى الفجر على التقية ، لا طبق الفقهاء
الاربعة عليه ، وان اختلفوا فى كونه آخر وقت الاختيار والاضطرار ، وهو محل حسن
فى الخيرين المتعارضين اذا امكن حمل احدهما عليها كما ورد به النص عنهم
عليهم السلام ، وقال بعض الأجلاء : وظهور التقية فى الأخبار المذكورة ومخالفة
ظاهر الكتاب ، مما لا مجال لانكاره ، فلا وجه للاعتداد .

تنبيه :

قال المحقق طاب ثراه فى التحرير : قال الشافعى ومالك واحمد : اذا
ظهرت قبل الغروب يلزمها الفريضان ، ولو ظهرت قبل الفجر بركعة يلزمها
المغرب والعشاء ، لما رواه الاثره وابن المنذر باسناد يهما عن عبد الرحمن بن
عوف وعبد الله بن عباس انهما قالاهما فى الحايض تطهر قبل الفجر بركعة : صلى
المغرب والعشاء ، فاذا ظهرت قبل غروب الشمس صلت الظهر والعصر جميعا ، و
عن احمد بن المنذر ان القدر الذى تعلق به الوجوب ادراك تكبيرة الاحرام وعن
الشافعى قدر ركعة ، لأنه القدر الذى روى عن عبد الرحمن وابن عباس ثم استدل
فى المعتبر على بطلان ما ذهبوا اليه واطال ، الى ان قال : وما ذكره جمهور من
قصة عبد الرحمن وابن عباس لاحجة فيه ، لجواز ان يكون ما قالاه اجتهادا ، على
انا نحمل ذلك على الاستحباب ، وقد ورد فى اخبار اهل البيت ما يماثله ، ثم
نقل رواية ابي الصباح ، ورواية عبيد بن زرارة ، ورواية عمر بن حنظلة ، وظاهره
كما ترى حمل هذه الروايات على الاستحباب ، تفصيلا من الاشكال الوارد فى المقام ،
وهو التكليف بعبادة لا يسعها ، كما ذهب اليه العامة هذا كلامه فى بحث
الحيض ذكره بعض الأجلاء قال : وفى مبحث الاوقات استند اليها فى الدلالة
على امتداد وقت المضطر الى قبل الفجر ، واتخذها مذهبيا ، مع مخالفة رواياته كما
عرفت لجملة روايات الاوقات الواردة فى الباب ، ومضادتها لآيات الكتاب ، و
مواقفتها للعامة ، وبالجمله فان كلامه فى مبحث الحيض ، مخالف لكلامه فى مبحث
الاوقات .

المقام الثاني : المشهور بين الاصحاب ان آخر وقت العشاء انتصاف الليل سواء في ذلك المختار والمضطر ، وهو المحكى عن المرتضى وسلا روايتنا زهرة و ادريس و بابويه والجنيد و جمهور المتأخرين ، قال في المختلف قال المفيد : آخره ثلث الليل ، وهو قول الشيخ في النهاية والخصال والخلاف والاقتصاد ، وقال في المبسوط ، آخره ثلث الليل ، ولا يجوز تأخيرها الى آخر الوقت الا لعدو وقد رويت رواية ان آخر وقت العشاء الآخرة ممتد الى نصف الليل ، والاحوط ما قدمناه ، وهذا يدل على ان وقت المضطر عنده ثلث الليل ، وقال ابن حمزة كقوله في المبسوط ، و قال ابن ابي عقيل : اول وقت عشاء الآخرة مغيب الشفق ، والشفق الحمر لا البياض فان جاوز ذلك حتى دخل ربيع الليل فقد دخل في الوقت الاخير ، وقال ابن البراج كقول المفيد ، ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض علمائنا ان آخره للمضطر طلوع الفجر ، انتهى .

وقال بعض الأجلة : ونقل عنه انه قال في موضع من كتاب الخلاف : لا خلاف بين اهل العلم في ان اصحاب الاعذار اذا ادرك احد هم قبل الفجر الثاني مقدار ركعة انه يلزمه العشاء الآخرة ، وقد تقدم اخبار المحقق وصاحب المدارك لهذا القول ، فتبعهما جملة من متأخري المتأخرين ، انتهى .

أقول : والاقرب هو المشهور ، للأخبار الكثيرة الدالة عليه ، منها الخبر السابع عشر ، والتاسع عشر ، والحادي والعشرون ، والسادس والثلاثون ، و السابع والثلاثون ، والثامن والثلاثون ، المتقدم كلهم في شرح قول المصنف : المقصد الثاني في اوقاتها ، ومنها الأخبار الواردة في تفسير قوله تعالى : ((اقم الصلاة)) الى آخره ، المتقدم في قبل بيان صلاة الوسطى ، ومنها الخبر السابع والاربعون ، المتقدم في شرح قول المصنف : المعلوم بغيبوبة الحمرة المشرقية ، ومنها رسالة الفقيه المتقدمة في شرح قوله : ثم يشترك الوقت بينها وبين العشاء ، ومنها الخبر السادس عشر ، والسابع عشر ، المؤيد بالخبر الثامن عشر والثالث عشر ، ويؤيده الأخبار الدالة على ذم النائم عن صلاة العشاء الى الانتصاف ، وامره بالقضاء بعد

الاتصاف ، وامره بصيام ذلك اليوم عقوبة ، وامره بالاستغفار . ومنها الخبر الرابع عشر ، والسادس عشر ، والتاسع عشر ، والعشرون ، ويؤيده ايضا ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات عن ذريح عن ابي عبد الله ((ع)) (وساق الحدِيث الى ان قال : وصل العتمة حين ذهب ثلث الليل ، ثم قال : ما بين هذا الوقتين وقت و افضل الوقت اوله ، ثم قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا اني اكره ان اشق على امتي لا خرت بها الى نصف الليل ، وما رواه في البحار في باب وقت العشاء عن العلل عن ابيه عن سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن سعيد عن احمد بن عبد الله القروي عن ابان بن عثمان عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا ان اشق على امتي لا خرت العشاء الى نصف الليل ، فتدبر (١) جدا .

و يعضده ايضا ما رواه في البحار في الباب المتقدم عن قرب الاسناد عن عبد الله بن الحسن العلوي عن جده علي بن جعفر عن اخيه ((ع)) قال : سأله عن القوم يتحدثون حتى يذهب الثلث الأول من الليل واكثر ، ايها افضل يصلون العشاء جماعة ، او في غير جماعة ؟ قال : يصلونها جماعة افضل ، في البحار يدل على عدم خروج وقت العشاء بعض ثلث الليل .

واما الأخبار الدالة على بقاء الوقت الى ثلث الليل ، فهي ايضا مستفيضة ، ومنها الخبر الثاني عشر المشتمل على رواية ابن وهب وابن ميسرة وابن عمر المتقدمة في اوائل المقصد ، ومنها الخبر الثالث والثلاثون المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : المعلوم بخيرية الحرة المشرقية ، ومنها الخبر الخامس عشر ، ومنها رواية زارة المتقدمة في شرح قول المصنف : ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء . ومنها ما رواه الصدوق في الفقيه في باب مواقيت الصلوة عن معوية بن عمار قال : وفي رواية معوية بن عمار : وقت العشاء الآخرة الى ثلث الليل ، قال

(١) و سيجي وجهه ان شاء الله تعالى فانتظر . (منه)

الصدوق : وكان الثلث هو الاوسط والنصف آخر الوقت. ومنها ما رواه في البحار عن نهج البلاغة من كتابه ((ع)) الى امرائه في الصلوة : اما بعد فصلوا بالناس الظهر . . . وساق الخبر الى ان قال : و صلوا بهم العشاء حين يتوارى الشفق الى ثلث الليل . و يؤيده ما رواه الكافي في باب وقت العشاءين عن ابي بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا ان اشق على امتي لآخرت العشاء الى ثلث الليل . قال الكافي و روى ايضا الى نصف الليل . وما رواه في البحار في باب وقت العشاءين عن العلل عن محمد بن الحسن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين بن ابي الخطاب عن الحسن بن علي بن فضال عن ابي المعزا عن سماعة عن ابي بصير عن ابي عبد الله ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا نوم الصبي و علة الضعيف ، لآخرت العتمة الى ثلث الليل ، فتأمل . و في صحيحة ابن سنان المروية في التهذيب في باب اوقات الصلوة قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : آخر رسول الله ((ص)) ليلة من الليالي العشاء الآخرة ما شاء الله ، فجاء عمر قدق الباب ، فقال : يا رسول الله ((ص)) انام النساء نام الصبيان ، فخرج رسول الله ((ص)) فقال : ليس لكم ان تؤذوني ولا تأمروني ، انما عليكم ان تسمعوا و تطيعوا .

وبالجملة الأخبار دائرة بين وقتين : ذهاب الثلث والنصف ، ولما اخترنا بقاء وقتها الى النصف مطلقا للمختار والضرر ، فليحمل الأخبار الدالة على الثلث على الفضيلة ، واما من يجعل النصف لاصحاب الاعذار فيقول : ان الثلث للاختيار ، والحاصل انه لما كان لكل صلوة وقتان ، احدهما للفضيلة على ما اخترناه ، او الاختيار كما زيفناه ، و ثانيهما للاجزاء على المختار ، او الاضرار على القول الآخر ، فالوقت الفضيلة للعشاء من ذهاب الشفق الى ثلث الليل ، و الاجزاء من الثلث الى النصف و من بعد صلوة المغرب الى ذهاب الحمرة المغربية ، اذا حملنا الأخبار الدالة على كون ابتداء وقت العشاء ذهاب الحمرة على الفضيلة كما هو الاقرب . دون التقية ، واما اذا حملناها على التقية فيدخل هذا ايضا في

وقت الفضيلة ، ولا نحتاج الى تخصيص قوله ((ع)) : و اول الوقت افضله بشئ ، و فيه نظر .

نعم روى في البحار في باب وقت العشاءين عن فقه الرضا ((ع)) قال في جملة كلام له : و آخر وقت المغرب غروب الشفق ، و هو اول وقت العتمة ، وسقوط الشفق ذهاب الحمرة ، و آخر وقت العتمة نصف الليل ، و قال في موضع آخر : وقت المغرب سقوط القرص الى مغيب الشفق ، و وقت عشاء الآخرة الفراغ من المغرب ثم الى ربع الليل ، و قد رخص للعليل والمسافر الى انتصاف الليل ، و للمضطر الى قبل طلوع الفجر الحديث ، و قد تقدم بتعامه في الخبر الثامن والأربعين المتقدم في شرح قول المصنف : المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية ، وما ذكره اخيرا يدل على ان وقت الفضيلة هو الربع ، والجمع بينه وبين اخبار الثلث يقتضى الحمل على اختلاف مراتب الفضيلة ، ولكن ينافى ذلك الاخبار الواردة عنهم بانه ((ص)) قال : لولا ان اشق على امتي لا خرت العتمة الى ثلث الليل ، على احتمال سيحى اليه الاشارة ان شاء الله .

بقى في المقام شئ ، و هو ان صاحب البحار رحمه الله قال فيه في جملة كلام له : و لعل الاقوى امتداد وقت الفضيلة الى ثلث الليل ، و وقت الاجزاء للمختار الى نصف الليل ، و وقت المضطر الى طلوع الفجر ، فلو آخر المختار عن نصف الليل اثم ، و لكنه يجب عليه الاتيان بالعشاءين قبل طلوع الفجر اذا ، وما اخترناه في الجمع اولى بما اختاره الشيخ من القول باستحباب القضاء اذا زال عذر المعذور بعد نصف الليل ، حيث قال في المبسوط : و في اصحابنا من قال الى طلوع الفجر . فأما من يجب عليه القضاء من اصحاب الاعذار والضرورات ، فاذا نقول ههنا عليه القضاء ، و اذا لحق قبل النجر مقدار ما يصلى ركعة او اربع ركعات صلى العشاء الآخرة ، و اذا لحق مقدار ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب ايضا معها استحبابا ، و انما يلزمه وجوبا اذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه اربع ركعات ، او قبل ان يمضى ربع مقدار ما يصلى ثلاث ركعات المغرب ، انتهى .

مع انه قال بهذا الفرق في سائر اوقات الاختيار والاضطرار، وقال في موضع من الخلاف: لا خلاف بين اهل العلم في ان اصحاب الاعتذار اذا ادرك احد هم قبل طلوع الفجر الثاني مقدار ركعة، انه يلزمه العشاء الآخرة، فان قيل: ظاهراً الآية انتها، وقت العشاءين بانتصاف الليل لقوله تعالى: ((الى غسق الليل))، واذا اختلف الأخبار يجب العمل بما يوافق القرآن، قلنا اذا امكنا الجمع بين ظاهر القرآن والأخبار المتنافية ظاهراً، فهو أولى من طرح بعض الأخبار وحمل الآية على المختارين الذين هم جل المخاطبين وعدمهم يوجب الجمع بينهما وعدم طرح شيء منها وايضا لو قال تعالى الى طلوع الفجر، لكننا نفهم منه جواز التأخير عن نصف الليل اختياراً، فلذا قال: الى غسق الليل .

واما حمل اخبار التوسعة على التقية كما فعله الشهيد الثاني قدس الله روحه، حيث قال: وللأصحاب ان يحملوا الروايات الدالة على الامتناد الى الفجر على التقية، لا طباق الفقهاء الاربعة عليه، وان اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار او الاضطرار، فهو غير بعيد، لكن اقوالهم تكن منحصرة في اقوال الفقهاء الاربعة، وعندهم في ذلك اقوال منتشرة، والحمل على التقية انما يكون فيما اذا لم يكن محل آخر ظاهر به يجمع بين الأخبار، وما ذكرنا جامع بينهما، وبالجمع المسئلة لا تخلو من اشكال، والاحوط عدم التأخير عن تنمة الليل بعد تجاوز النصف، وعدم التعرض للاداء والقضاء، انتهى .

أقول: وفيه نظر: اما اولاً، فلان ما اشار اليه بقوله: اذا امكنا الجمع بين ظاهر القرآن انتهى، باطلاً غير روجيه، نعم نقول بوجوبه اذا ساعد العرف، وكان مقتضى مكالمتهم ذلك كما حققناه في الاصول، واما مساعدة العرف في المقام فمحل اشكال كما لا يخفى على الدقيق .

واما ثانياً، فلان ما اشار اليه بان الحمل على التقية انما يكون فيما اذا لم يكن محل ظاهر به يجمع بين الأخبار، وجيه لو ثبت اظهرية ذلك المحمل على الحمل على التقية، ولكن المقام في جانب العكس من ذلك، ومعها يتجه المحمل

عليها . واما كون احتمال التقية اظهر ، فلما بيناه في المسئلة السابقة .
وبالجملة الوجه الذي جمع به بين ظاهر الآية والأخبار المتنافية لها ، يا باء
الأخبار الواردة في تفسيرها المعتمدة بالشهرة بين الطائفة المحقة ، المخالفة
لمذهب العامة .

واما ما ادعاه من انتشار مذهبهم ان صح ، فلاريب ان الاكثر والجمهور منهم
انما هو على القول بالامتداد الى الفجر كما عرفت من كلام التحرير ، و مثله عن
المصنف في المنتهى ، وان اختلفوا في كونه آخر وقت الاختيار او الاضطرار ، ومعه
لا وجه لهذا الكلام ، على انه لا يشترط في الحمل عليها اطلاقهم على قول ، بل
اذا كان منهم قائل في زمان صدور الرواية لكفى في الحمل عليها ، بل مطلقا على
اشكال ، بل ولو يكن منهم قائل ايضا على اشكال تام كما مضى اليه الاشارة ، واما
لو استند في ذلك القول الى ما في الفقه الرضوي المتقدم اليه الاشارة من قوله
عليه السلام : وقت عشاء الآخرة الفراغ من المغرب ثم الى ربيع الليل ، وقد رخص
للعليل والمسافر فيهما الى انتصاف الليل ، وللمضطر الى قبل طلوع الفجر ، ففيه
ان قوله ((ع)) : وللمضطر الى قبل طلوع الفجر ، محمول على ما حملت عليه تلك
الأخبار المتقدمة في المغرب ، على ان حكمه ((ع)) بالترخص للعليل بالتأخير الى
انتصاف الليل ، لا يوافق ما ذكره ، فانهم جعلوا التحديد الى نصف الليل للمختار
كما هو المختار ، وجعلوا وقت الامتداد ^(١) الى الفجر وقتا لاصحاب الاعذار
والاضطرار ، وكلامه لا ينطبق على شيء من القولين .

قال بعض الأجلة : قد عرفت فيما تقدم من استفاضة الأخبار ، ان لكل صلوة

(١) قال بعض الأجلة في رفع ذلك القول : لا ريب في ان الامتداد الى الغسق
بالنسبة الى العشاءين انما جرى على الامتداد الى الغروب في الظهرين وان
وقع مطلق في الآية الا ان اخبار تفسيرها نهبت عليه والامتداد الاول لها هو للأجزاء
والاضطرار والاعداد على القولين المتقدمين وهكذا الثاني فتخصيصه بالأجزاء كما
ادعاه دون الاضطرار نظرا الى تلك الأخبار غير جيد . (منه)

وقتتين ، و مقتضى ذلك اى ما اختاره البحار ، القول ان لكل من صلواتى العشاءين ثلاثة اوقات ، والأخبار بما ذكرناه مستفيضة ، انتهى .

أقول : قد عرفت تفصيل الكلام فى المسئلة السابقة ، قال الشارح المحقق طاب ثراه قال فى التحرير : فيه لنا روايات ، منها ما روى الاصحاب عن رسول الله ((ص)) قال : لا يفوت صلاة الليل حتى يطلع الفجر ثم نقل رواية ابى بصير و ابن سنان و موثقة ابن سنان ، قال : و مثل معناه عن داود الجرجاني عن ابى عبد الله عليه السلام ، قال فى الذكرى بعد نقل هذه الروايات : و قال الشيخ فى موضع من الخلاف : لا خلاف بين اهل العلم فى ان اصحاب الاعتذار اذا ادرك احد هم قبل طلوع الفجر الثانى مقدار ركعة ، انه يلزمه العشاء الآخرة ثم قال : و جوابه المعارضة بالأخبار السابقة والشهرة المرجحة ، و يؤيدها مرفوع ابن مسكان الى ابى عبد الله عليه السلام انه قال : من نام قبل ان يصلى العتمة فلم يستيقظ حتى يمضى نصف الليل ، فليقض صلواته فليستغفر الله ، و كذا رواية النوم عن العشاء نصف الليل ، المتضمنة للقضاء و صوم الغداة ، ولا يخفى ان مجرد المعارضة لا يقتضى الاطراح الا عند عدم امكان الجمع ، والأمر ههنا ليس كذلك ، و مثل الشهرة المخالفة لما نقل الاجماع عليه غير كاف فى الترجيح ، و اعترف رحمه الله باستقامة سند رواية ابن سنان و وضوح دلالة ، لكن قال : انه مطروح بين الاصحاب و للتأمل فيه مجال ، انتهى .

أقول : و فيه أولا ان ما ذكره من وجوب الجمع باطلاقه ، غير صحيح ، و ان اشتهر فى كلامهم من ان الجمع بين الدليلين اولى من الطرح ، و ذلك لانالم نجد دليلا يدل عليه باطلاقه ، نعم فيه تفصيل ليس هنا مقام ذكره .
واما ثانيا فلانه لا شك فى مرجحية الشهرة لو لم نقل بحجيتها ، و ان خالفها الاجماع المحكى ، و ذلك لأن المناط فى حجية الاجماع المحكية هو حصول المظنة ، و مع مخالفته للشهرة لم نجد دليلا يدل على حجيتها ، و اما الشهرة فلا ريب فى حصول المظنة منها مطلقا ، فلم لا تجعل مرجحة لأن المناط اما الظن او التعبد ، وكلاهما

في الصورة المذكورة موجودان .

لا يقال : كيف يحصل الظن منها ؟ مع ان مثل الشيخ الذي هو رئيس الطائفة ، قد ادعى الاجماع على خلافها ، ونقل بعض الروايات المعتبرة سنداً في مقابلتها ، قلت لا ريب في حصول الظن في هذه الشهرة لأن اكثر القدماء و المتأخرين ، و منهم الشيخ المدعى للاجماع المتقدم على خلاف هذا القول ، مع كثرة ديانتهم و ورعهم و تقواهم و فحصهم في المسائل ، بل و مع احتمال اطلاع من تأخر عن الشيخ على ذلك الاجماع و مخالفتهم له ، وليس ذلك الا لعدم الاعتناء بشأنه . و بالجملة المنصف الخبير والناقد البصير ، اذا تأمل وتدبر في الاشخاص الذاهبين الى خلاف هذا القول ، ولاحظ في كيفية استنباطهم المسائل لا يبقى له ريب في حصول الظن منها ، بل لو قيل ان الظن من هذه الشهرة المخالفة للاجماع المحكى ، اقوى من الظن الحاصل منها ، اذا لم يكن بذلك اليعبد ، سيما اذا كان المدعى للاجماع في غير واحد من كتبه مخالفاً له ، واما اذا وجدت روايات مخالفة للشهرة ، فلا ريب في ان ذلك ايضا لا يورث وهنا في الظن الحاصل منها ، بل انها تورث قوة للظن الحاصل منها ، سيما اذا كانت الروايات معتبرة بحسب السند ، و موجودة في الكتب الاربعة في الابواب المناسبة لعنوان المسئلة ، بل الروايات المخالفة لها كلما كانت اكثر عدداً و اوضح سنداً ، كان الظن الحاصل منها اشد قوة كما لا يخفى على المتأمل النبيه والناظر بعين الانصاف فيه .

وبما ذكر ظهر ايضا عدم وجاهة ما اشار اليه الشارح المحقق بقوله : واعترف رحمه الله باستقامة الى آخره ، وتأمله فيه ، وبالجملة المسئلة بحمد الله لا سترة فيها .

الثالث : قال سبط الشهيد الثاني في المدارك : وربما ظهر من بعض الروايات عدم استحباب المبادرة بالعشاء بعد ذهاب الشفق ، كرواية ابي بصير عن ابي جعفر (ع) قال رسول الله (ص) : لولا اني اخاف ان اشق على امتي لاخرت العتمة الى ثلث الليل وانت في رخصة الى نصف الليل وهو غسق الليل .

و صحيحة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ((ع)) قال سمعته يقول : آخر رسول الله ((ص)) ليلة من الليالي العشاء الآخرة ماشاء الله فجاء عمر فدق الباب فقال : يا رسول الله نام النساء نام الصبيان ، فخرج رسول الله ((ص)) فقال : ليس عليكم ان تؤذوني ولا تأمروني ، انما عليكم ان تسمعوا و تطيعوا ، وقال في البحار بعد نقل رواية ابي بصير المتقدمة في المقام الثاني المشتملة على قول رسول الله ((ص)) : لو لا ان اشق على امتي لاخرت العشاء الى نصف الليل ، ما صورته : قال في النهاية : اي لو لا ان اتقل عليهم من المشقة وهي الشدة انتهى ، ولو لا يدل على انتفاء الشئ لثبوت غيره ، و تحقيقه انها مركبة من لو ولا ، ولو يدل على انتفاء الشئ لانتفاء غيره ، فيدل ههنا على انتفاء التأخير لانتفاء نفي المشقة ، و نفي النفي اثبات ، فيكون التأخير منتفيا لثبوت المشقة ، و المشقة ههنا ليست بثابتة فلا بد من مقدار اى لولا خلاف المشقة او توقعها بسبب هذا الفعل ، لفعلت ، و الخبر يدل على استحباب تأخير العشاء عن اول وقت الفضيلة ، وهو مناف لما مر من الأخبار الدالة على كون اول الوقت افضل ، فيمكن تخصيصها به كما خصص بغيره معامر ، و يمكن حمله على التقية لاشتهاره بين العامة ، كما رواه احمد و الترمذي و ابن ماجة قال قال رسول الله ((ص)) : لولا ان اشق على امتي لامرتهم ان يؤخروا العشاء الى ثلث الليل او نصفه ، و قال يحيى السنة من فقهاءهم : اختار اهل العلم من الصحابة و التابعين فمن بعدهم ، تأخير العشاء ، و ذهب الشافعي في احد قوليه الى تعجيلها ، لكن رووا التعجيل عن عمر ، كما ورد في اخبارنا معارضة النبي ((ص)) في ذلك ، و قال في الذكرى بعد ايراد بعض الأخبار الدالة على استحباب التأخير ، و ظاهر الاصحاب عدم هذا الاستحباب ، لمعارضة اخبار افضلية اول الوقت صرح به في المبسوط ، و قال المرتضى لما قال الناصر : افضل الاوقات اولها في الصلوات كلها ، هذا صحيح و هو مذهب اصحابنا ، و الدليل على صحته بعد الاجماع ، ما رواه ابن مسعود عن النبي ((ص)) و سألته عن افضل الاعمال ، فقال : الصلوة في اول وقتها ، و مثله رواية ام فروة عن النبي ((ص)) ، و

لأن في تقدّمها احتياطاً للفرض . و للتأخير تخفيفاً له لجواز المانع ، وحينئذ نقول ما اختاره النيس ((ص)) جاز أن يكون لعذر أو لبيان الجواز ، انتهى كلام البحار .
و قال بعض الأجلة ، بعد نقل كلام المدارك : و فيه عندى نظر ، وإن كان قد تقدمه فى ذلك الشهيد رحمه الله فى الذكرى ، والوجه فى ذلك أن غاية ما تدل عليه الرواية الأولى ، أنه ((ص)) أخبر أنه لولا خوف المشقة على أمته بجعل فضيلة العشاء فى التأخير إلى أن يضى ثلث الليل ، لكن لما كان فيه مشقة عليهم لم يفعله و لم يأمره ، لأن لولا تدل على انتفاء النسيء الذى هو الجزء ، لثبت غيره الذى هو الشرط ، و هذا لا يدل على استحباب التأخير على ذلك المقدار حتى يكون منافياً لما دل على فضيلة أول الوقت ، بل هو بالدلالة على خلافه أشبه ، لأنه ((ص)) لم يشرعه ولم يأمره ، و إنما هو مجرد خبر أراد به اظهار الشفقة عليهم ، و بيان سعة الشريعة و أنها مبنية على السهولة و السراحة ، و لو استلزم هذا الكلام ما ذكر ، للزم على رواية نصف الليل كما تقدم فى رواية العلل ، استحباب تأخير العشاء إلى بعد الانتصاف ، الذى قد استفاضت الأخبار بخروج الوقت به .

وبالجملة فإن الغرض من الخبر إنما هو ما ذكرنا ، فلا دلالة فيه على استحباب التأخير ، أن لم يكن فيه دلالة على العدم ، نعم آخر الثلث هو آخر وقت الفضيلة أو الاختيار على القولين المتقدمين . و ما بعده إلى الانتصاف هو وقت الاجزاء على المشهور و ذوى الأعداء على المختار ، و أما الرواية الثانية فالظاهر تأخيرها ((ص)) تلك الليلة بخصوصها دون سائر الليالى إنما كان لعذر ، يشير إلى ذلك قوله ((ص)) : من الليالى ، لأن ذلك كان مستمرا منه ((ص)) أو أكثر أيامه ، حتى يتوهم منه ما ذكره ، و ربما كان التفاتهم فيما فهموا من الخير الأول إلى أنه لو لا خوف المشقة لاوجب التأخير و جعل ذلك فرضاً عليهم ، ولكنه لأجل الرافة لهم لم يوجب ، و هى ترمى إلى استحباب ذلك ، و فيه أن حمل الخبر على الوجوب بعيد غاية البعد ، عن مفاد الأخبار المستفيضة المتكاثرة المتقدمة الصريحة الدالة فى خروج وقتها بعد مضي قدر الثلث ، و لا سيما أخبار نزول جبرئيل ((ع)) بالآوقات

الدالة على ان وقتها غيبوبة الشفق و آخره حين ذهب ثلث الليل ، الا ان يقال انه كان يريد ذلك في هذه الفريضة بخصوصها ، والا قرب انه انما اراد جعل ذلك وقت فضيلة لها لا وقت وجوب ، ولكنه للعلة المذكورة لم يجعله ، انتهى .

قال المصنف في المختلف بعد اختيار ان آخر وقت العشاء نصف الليل ما صورته : لنا قوله تعالى : الى غسق الليل ، الى ان قال : وما رواه ابو بصير عن ابي جعفر ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) : لولا اننى اخاف ان اشق على امتى لاخرت العتمة الى ثلث الليل ، و انت في رخصه الى نصف الليل وهو غسق الليل ، فاذا مضى الغسق ينادى ملكان : من رقد عن صلاة المكتوبة بعد نصف الليل فلا رقدت عيناه ، وجه الاستدلال من وجهين : احدهما انه ((ع)) جعل تأخير العتمة الى ثلث الليل افضل ، بقوله : لولا اننى اخاف ان اشق على امتى لاخرت العتمة الى ثلث الليل ، ولولا افضليته لما قال ذلك ، ولو كان آخر وقت المختار او مطلقا لما تم ذلك انتهى ، أقول : والا قرب عندي هو استحباب المبادرة بالعشاء بعد ذهاب الشفق ، للأخبار المستفيضة الدالة على فضيلة اول الوقت ، وللآية الدالة على مسارعة المغفرة ، خرج منهما ، وللإجماع الذى حكاه علم الهدى العويد بما اشار اليه فى الذكرى من ان ظاهر الاصحاب عدم هذا الاستحباب ، وقد تقدم نقلهما فى نقل كلام البحار ، واما ما استفادته المدارك من قوله ((ص)) : لولا ان اشق على امتى الى آخره : فلى فيه توقف ، وان وافقه جماعة ، بل لعلة الاظهر هو دلالة على العدم ، لما اشار اليه بعض الأجلاء المتقدم نقل كلامه ، واما استفادة ذلك من صحيحة ابن سنان المتقدمة فبعيد فى الغاية ، بل لعل العتد برفق متنها يفهم منها ما ينافى ذلك ، و يجعلها دليلا لنا ، لمكان قوله : ليلة من الليالى المشعربان تأخيرها ((ص)) فى تلك الليلة ، انما هو لاجل بيان اصل الجواز اوله ورفقاهم .

الرابع : لا اعلم مخالفا من الاصحاب فى ان المراد من الشفق هو الحمرة ، و يدل عليه غير واحد من الأخبار ، منها موثقة عبيد الله و عمران ابني علي الحلبيين المتقدمة فى شرح قول المصنف رحمه الله : ثم يشترك الوقت بينهما وبين العشاء

ومنها ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة عن عمران بن علي الحلبي قال سألت ابا عبد الله ((ع)) : متى تجب العتمة ؟ قال : اذا غاب الشفق والشفق الحمر ، فقال عبيد الله : اصلحك الله انه يبقى بعد ذهاب الحمر ضوء شديد معترض ، فقال ابو عبد الله ((ع)) : ان الشفق هو الحمر ، وليس الضوء من الشفق والمنقول عن ابي حنيفة انه البياض ولا عتمة به اصلا .

الخامس : قال الشارح المحقق يستفاد من بعض هذه الروايات وغيرها جواز تسمية العشاء عتمة ، وكرهه الشيخ في الحيل المتين استنادا الى حجة ضعيفة ، وكذلك تسمية الصبح بالفجر ، وينفيه روايه عبد الله بن سنان الآتية ، وزعم بعض العامة كراهة تسميتها الغداة ، ويكرهون تسمية المغرب بالعشاء ، وكل ذلك لم يثبت انتهى ، أقول : في الأخبار المجوزة لتسمية العشاء عتمة كتسمية الصبح بالفجر مستفيضة ، واما كراهة تسمية المغرب بالعشاء فغير ثابتة كما اشار اليه الشارح المحقق .

السادس : الكلام في اشتراك الوقت بين المغرب والعشاء من اوله الى آخره . واختصاصه على النهج المتقدم في المتن ، كالكلام المتقدم في الظهريين ، فلا تطيل المقام بذكره .

(واول) وقت صلوة (الصبح) اذا طلع الفجر الثاني (المعترض) باجماع علماء الاسلام ، على ما ادعاه غير واحد من الطائفة ، والمراد بالفجر الثاني هو البياض في الافق الذي لا يزال في زيادة ، ويسمى الصادق لأنه صدقك عن الصبح ، وسمى صبحا من قولك رجل اصبح اذا اجتمع لونه بياضا وحمره ، ويقابله الفجر الأول المسمى بالكاذب ، لعدم دلالة على الصبح واقعا ، وهو الذي يبدو كذب السرحان مستدقا مستطيلا الى فوق ، وعن النبي ((ص)) : لا يغرنكم الفجر المستطيل ، كلوا واشربوا حتى يطلع الفجر المستطير .

والأخبار الدالة على ذلك مستفيضة :

منها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب وقت الفجر عن علي بن مهزيار

قال : كتب أبو الحسن بن الحصين إلى أبي جعفر الثاني ((ع)) معنى : جعلت فداك قد اختلف موالوك في صلاة الفجر ، فمنهم من يصلون إذا طلع الفجر الأول المستطيل في السماء ، ومنهم من يصلون إذا اعترض في أسفل الأفق واستيان ، و لست اعرف افضل الوقتين فاصلي فيه ، فان رأيت أن تعلمني افضل الوقتين و تحده لى وكيف اصنع مع الفجر والفجر لا يتبين معه حتى يحمر و يصبح ، وكيف اصنع مع الغيم ، و ما حد ذلك في السفر والحضر فعلت ان شاء الله ، فكتب ((ع)) بخطه و قرأته : الفجر يرحمك الله هو الخيط الأبيض المعترض ليس هو الأبيض صعدا ، فلا تصل في سفر ولا حضر حتى يتبينه ، وان الله تبارك وتعالى لم يجعل خلقه في شبهة من هذا ، فقال : ((كلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الاسود من الفجر)) ، فالخيط الأبيض هو المعترض الذي يحرم به الاكل والشرب في الصوم ، وكذلك هو الذي يوجب به الصلوة .

ومنها ما رواه في التهذيب في باب اوقات الصلوة في الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) يصل ركعتي الصبح و هو الفجر إذا اعترض الفجر واضأ حسنا .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن علي بن عطية عن الحسن كالصحيح عن أبي عبد الله ((ع)) قال : الصبح هو الذي اذا رآته معترضا كانه بياض سورا .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن هشام بن الهذيل عن أبي الحسن الماضي ((ع)) قال : سألت عن وقت صلاة الفجر ، فقال : حين يعترض فتراه مثل نهر سورا .

ومنها ما رواه في الباب المتقدم ايضا عن يزيد بن خليفة عن أبي عبد الله عليه السلام قال : وقت الفجر حين يبدو حتى يضيئ ، الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة وسيأتى الى جملة منها الاشارة وبالجمل لا اشكال ولا خلاف في الحكم المذكور نصا و فتوى .

وانما الخلاف في (آخره) فالمشهور بين الاصحاب انه (طلوع الشمس) و هو المحكى عن المرتضى والعفيد والشيخ في الجمل والاقتصار وسلاار والحلي و ابناء زهرة وادريس والبراج و جمهور المتأخرين ، وعن ابن ابي عقيل : آخره للمختار طلوع الحمرة المشرقية وللمعظم طلوع الشمس ، وهو المحكى عن ابن حمزة والشيخ في المبسوط ، وعن الخلاف : وقت المختار الى ان يسفر الصبح ، وهو قريب من مذهب ابن ابي عقيل ، لأن اسفار الصبح اضاءة اشراقه .

فالواجب اولا ذكر جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام ، فنقول :

الأول : ما رواه التهذيب في باب اوقات الصلوة في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ((ع)) ، في الرجل اذا غلبته عينه او عاقه امر ان يصلي المكتوبة من الفجر ما بين ان يطلع الى ان تطلع الشمس ، وكذلك في المكتوبة خاصة فان صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلوته .

الثاني : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الحسن او الصحيح عن الحلبي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : الفجر حين ينشق الفجر الى ان يتجلل الصبح السماء ، ولا ينبغي تاخير ذلك عمدا ، لكنه وقت لمن شغل او نسي او نام .

الثالث : ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير المكفوف قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن الصائم متى يحرم عليه الطعام ؟ فقال : اذا كان الفجر كالقبطية البيضاء قلت : فمتى تحل الصلوة فقال : اذا كان كذلك . فقلت : ألسنت وقت من تلك الساعة الى ان تطلع الشمس ؟ فقال : لانما نعد لها صلوة الصبيان ، ثم قال : انه لم يكن يحمد الرجل ان يصلي في المسجد ثم يرجع فبنه اهله و صبيانته .

الرابع : ما رواه الصدوق في الفقيه في كتاب الصوم في باب وقت الذي يحرم فيه الاكل والشرب في الحسن او الصحيح عن عاصم بن حميد عن ابي بصير ليث المرادي قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) فقلت : متى يحرم الطعام على الصائم و يحل الصلوة صلوة الفجر ؟ فقال : اذا اعترض الفجر وكان كالقبطية البيضاء ، فثم

يحرم الطعام على الصائم و يحل الصلوة صلوة الفجر ، قلت : أفلسنا في وقت الزمان
يطلع شعاع الشمس؟ قال : هيئات أين تذهب تلك صلوة الصبيان .

وعن صاحب المنتقى انه قد جعل اختلاف المشايخ الثلاث في أبي بصير
بالاطلاق من بعض ، والتقييد بالثقة من آخر ، وبالضعيف من ثالث ، موجبا للعلة في
الخبر المذكور ، فقال : أنه لا وثوق مع هذا الاختلاف بصحة ما في كتاب الفقيه من التفسير
ليتم حسنه ، قال بعض الأجلاء بعد نقل ذلك : قد اشتهر في كلام جماعة من المحدثين
تعيين أبي بصير مع الاطلاق ، وتفسير يليث المرادى متى كان الراوى عنه عاصم بن حميد أو
عبد الله بن مسكان ، ويعتضى ذلك يجب ان يحمل ما ذكره الكافي من الاطلاق على
المرادى الثقة ، ويترجح به كلام صاحب الفقيه ، مضافا الى ما علم من السهر الزايد في
متون الأخبار ورواياتها ، فيتقوى الاعتماد على الخبر المذكور ونزول العلة ، انتهى .

أقول : لا وجه أولاً في الحكم بالالتزام بما في الشهيد وبالفقيه فتدبر ، هب لكن
التحقيق ان المرادى والمكثوف كليهما ثقتان ، فلا وجه للحكم بالضعف .

الخامس : ما رواه في البحار في باب وقت صلوة الفجر عن د عائم الاسلام عن جعفر
بن محمد (ع) : أول وقت صلوة الفجر اعتراض الفجر في افق المشرق ، وآخر وقتها ان يحمر
افق المغرب ، وذلك قبل ان يبدو قرن الشمس من افق المشرق بشئ ، ولا ينبغي تأخيرها
الى هذا الوقت لغير عذر ، وأول الوقت افضل وفي البحار بيان احمرار المغرب غريب
وقد جرت انه اذا وصلت الحمرة الى افق المغرب يطلع قرن الشمس .

السادس : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن فقه الرضا (ع) قال (ع) : أول
وقت الفجر اعتراض الفجر في افق المشرق ، وهو بياض كبياض النهار (١) وآخر
وقت الفجر ان تبدوا الحمرة في افق المغرب ، وقد رخص للعليل والمسافر والمضطرب
الى قبل طلوع الشمس .

السابع : ما رواه ايضا في اواخر باب كيفية الصلوة في الزيادات في

الصحيح عن على بن يقطين قال : سألت ابا الحسن ((ع)) عن الرجل لا يصلى الغداة حتى تسفر و تظهر الحمرة ولم يركع ركعتى الفجر ، ايركعهما يؤخرهما ؟ قال : يؤخرهما .

اذا عرفت ذلك فاعلم ان للمشهور جملة من الأخبار : منها الخبر الثامن (١) عشر والتاسع والعشرون (٢) المتقدمان فى اوائل المقصد ، ومنها الخبر التاسع والثلاثون المتقدم هناك ، وهو رواية اصبح بن نباتة ، ومنها الخبر التاسع ، قال فى المدارك : وجه الدلالة ان ظاهر الخبر امتداد الوقت الى ما بعد الاسفار و ظهور الحمرة ، وكل من قال بذلك قال بامتداده الى طلوع الشمس ، وبعضهم عدّه من المؤيدات .

احتج الشيخ على ما ذكره فى المختلف بجملة من الأخبار ، منها الخبر الرابع المتقدم فى اوائل المقصد ، وهو صحيحة عبد الله بن سنان ، ومنها الخبر الثانى والثالث ، قيل و يؤيده ما رواه عن يزيد بن خليفة ، ثم نقل روايته المتقدمة فى قبيل قول المصنف هـ ، قال فى المختلف ، والجواب انه ليس هذا الحمل اولى من حمل احاديثه على الاستحباب والفضيلة ، ويدل عليه قوله ((ع)) : ولا ينبغي تأخير ذلك عمداً ، ولو كان محرماً لقال : ولا يجوز او لا يحل .

وقال بعض الافاضل : منع دلالة روايتى عبد الله بن سنان والحلبى على خروج وقت الاختيار بذلك ، فان لفظ لا ينبغي ظاهر فى الكراهة والشغل (٣)

(١) و رواية زرارة . (منه)

(٢) و هو رواية عبيد . (منه)

(٣) قال بعض الأجلّاء فى جملة كلام له نواماً ما ذكر من حمل الشغل على ما هو اعم من الضرورى ففيه ان المفهوم من الأخبار وبه صرح المحدث الكاشانى فى الوافى ايضا ان الشغل الذى هو من جملة الاعذار لا يختص بالضرورى حتى انه بالحمل على غير الضرورى يجامع الأخبار فان الاستفادة منها انه يكفى فى الشغل الذى يكون عذراً فى التأخير الى الوقت الثانى عدم حصول التوجه والاقبال على الصلوة ولو صلى فى الوقت الأول كما فى روايات عمر بن يزيد انتهى وفيه تأمل . (منه)

المسوغ معه جواز التأخير اعم من الضروري، فأقصى ما تدلان عليه خروج وقت
الفضيلة بالاسفار، واما رواية ابي بصير فحملها على الفضيلة حمل قريب، وهو اولى
من اطراح ما ذكرنا من الادلة، مع اعتضادها بالشبهة، وكذا رواية يزيد بن خليفة،
انتهى .

أقول : لا يخفى عليك ان هذه الأخبار كغيرها من الأخبار، المتقدمة في
المباحث الماضية الى جملة منها الاشارة، دالة على ان الحكم في هذه الصلوة
كغيرها من الصلوات في ان لها وقتين، اولهما من طلوع الفجر الى الاسفار^(١)، و
الثاني الى طلوع الشمس، لا يقال : ان المستنبط من الخبر الرابع والثاني المشتغل
على رواية ابن وهب وابن ميسرة وابن عمر المتقدمين في اوائل المقصد، والخبر
الثاني ورواية يزيد بن خليفة المتقدمة في قبيل قول المصنف هذا وان كان هو كون
الوقت الأول للصبح هو طلوع الفجر الثاني الى اسفرار الصبح كرواية ذريح المروية
في باب المواقيت في الزيادات عن ابي عبد الله ((ع)) المشتغلة على قوله ((ع)) : اني
جبرئيل رسول الله ((ص)) فأعلمه مواقيت الصلوة، فقال : صل الفجر حين ينشق الفجر :
وساق الخبر الى ان قال : ثم اتاه من الغد فقال : اسفرا الفجر، الى ان قال ثم قال :
ما بين هذين الوقتين وقت وفضل الوقت اوله، ولكن المستفاد من الخبر السادس
هو كون الوقت الأول من انشراق الفجر الى ان تبدو الحمرة في افق المغرب،
لانا نقول الترجيح مع الأخبار الاولى مع امكان حمله على معنى لا ينافيها، لمكان
الخبر السادس فافهم، ويمكن حمله على تفاوت مراتب الفضيلة .

وبالجملة يستفاد من الأخبار ان للصبح وقتين، اولهما للفضيلة والثاني
للاجزاء على المشهور المنصور، وعلى القول المزيف اولهما للمختار والثاني لاصحاب
الاعذار، وقد اقمنا الادلة على ما اخترناه من كون الوقت الأول للفضيلة والثاني
للاجزاء، في اوائل المقصد بما لا يزيد عليه فراجع .

(١) في المنتخب اسفارا لكسر روشن شدن وپروشنی صبح نماز كردن . (منه)

هنا أمور :

الأول : ربما يستفاد من جملة من الأخبار ، استحباب تأخير صلوة الصبح الى الاسفار لا بمعنى الاسفار الذى هو وقت لذوى الاعذار ، بل بمعنى الاضاعة فى الجملة المقابلة للتغليس ، ومن اخرى استحباب التغليس ، فالجمع بينهما لا يخلو عن اشكال ما ، فالواجب اولا ذكر جملة من الأخبار المتعلقة بالمقام ، فنقول : منها ما رواه فى البحار فى باب وقت صلوة الفجر عن الهداية قال : قال الصادق عليه السلام حين سئل عن وقت الصبح فقال : حين يعترض الفجر ويضئ حسنا .

ومنها ما رواه ايضا فى الباب المتقدم عن كتاب العروس باسناده عن الرضا عليه السلام انه قال : صل صلوة الغداة اذا طلع الفجر واطأ حسنا ، وصل صلوة الغداة يوم الجمعة اذا طلع الفجر فى اول وقتها .

ومنها الخبر الرابع المشتمل على قوله ((ع)) : اذا اعترض وكان كالقبطية البيضاء .

ومنها صحيحة زرارة المشتملة على قوله ((ع)) : اذا اعترض الفجر واطأ حسنا ، المتقدمة فى قبيل قول : المصنف هذا .

ومنها حسنة على بن عطية المتقدمة هناك المشتملة على قوله ((ع)) : الصبح هو الذى اذا رايتہ معترضا كأنه تباض سورا .

ومنها ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب وصف الصلوة قال : وسئل يحيى بن اكرم القاضى ابالحسن الأول ((ع)) عن صلوة الفجر ، يجهر فيها بالقراءة وهى من صلوات النهار ؟ وانما يجهر فى صلوة الليل ، فقال : لأن النبى ((ص)) كان يخلس بها فقر بها من الليل .

قال بعض الافاضل فى حاشية الفقيه : الظاهر ان لفظ الأول وقع سهوا من النساخ ، لتصريح الصدوق فى العلل لأن السؤال وقع عن ابى الحسن الثالث ((ع)) ، والفرض من السؤال انه روى عن النبى ((ص)) : ان صلوة النهار عجا ، أى كلفتها اخفات ، فلم يجهر فى صلوة الصبح ؟ فاجاب ((ع)) : ان النبى

((ص)) كان يفعلها في الظلمة اول الصبح ولهذا الحق يصلوات الليل في انها
جهاز .

ومنها ما رواه الكافي في باب وقت الفجر عن اسحق بن عمار قال قلت لأبي
عبد الله ((ع)) : اخبرني بأفضل المواقيت في صلاة الفجر ، فقال : مع طلوع الفجر . ان
الله يقول : ((إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا)) ، يعني صلوة الفجر تشهد . ملائكة
الليل وملائكة النهار ، واذا صلى العبد الصبح مع طلوع الفجر اثبتت له مرتين
اثبتها ملائكة الليل وملائكة النهار .

ومنها ما رواه في البحار في باب وقت صلاة الفجر عن مجالس الشيخ عن
الحسين بن عبيد الله الغضائري عن هرون بن موسى التلعكبري عن محمد بن عمام
عن عبد الله بن جعفر الحميري عن محمد بن خالد الطيالسي عن زريق الخلقاني
عن أبي عبد الله ((ع)) ، انه كان يصلي الغداة يغلس عند طلوع الفجر الصادق ،
اول ما يبدأ قبل ان يستعرض^(١) وكان يقول : و قران الفجران قران الفجر كان
مشهودا ، ان ملائكة الليل تصعد وملائكة النهار تنزل عند طلوع الفجر ، فانا
احب ان تشهد ملائكة الليل وملائكة النهار صلوتي الخير .

ومنها ما نقل عن الذكرى انه روى عن النبي ((ص)) كان يصلي الصبح
فتنصرف النساء وهن متلفعات بمر وطهن لا يعرفن من الغلس^(٢) .

اذا عرفت ذلك فاعلم انه قال الشارح المحقق بعد ان نقل رواية ابي بصير
و رواية علي بن عطية وغيرها ما لفظه : والمستفاد من كثير منها ظهور الاضائة و
الوضوح في الجملة ، و يحمل عليه الباقي حملا للمطلق على المقيد ، ولا يمكن الجمع
بحمل المطلق على الاجزاء والمقيد على الفضيلة ، لأنه ينافيه رواية ابي بصير
السابقة ، وبعض الأخبار الدالة على ان افضل الاوقات لصلوة الفجر مع طلوع

(١) يعترض ظ ح .

(٢) قيل الغلس بالغين المعجمة وفتحتين و آخره سين مهملة ظلمة آخر الليل
والتغليس هو فعل الشيء في وقت الغلس . (منه)

الفجر ، والصحيح ان اعتبار الاضاءة والوضوح فى الجملة احتراز عن الفجر الأول ،
فتدبر .

وقال بعض الأجلاء بعد نقل الأخبار المتقدمة : ولعل وجه الجمع بين هذه
الأخبار هو ان الأفضل ما دلّت عليه هذه الأخبار الاخيرة ، من التغليس لليلة
المذكورة فى بعضها ، ولما دل على افضلية اول الوقت ، وحمل الأخبار الاولى على
استحياب التأخير لمن لا يدرك الفرق بين الفجرين الا بذلك ، ويشته عليه الحال
فى مبدأ الأمر ، لكن ظاهر صحيحة زرارة المتقدمة الدالة على انه ((ص)) كان يصلى
الصبح اذا اعترض الفجر فأضاه حسنا ، ربما نافر ذلك الا ان يخص ببعض الاوقات
التي يحصل فيها الاشتباه لادائها .

و جمع فى المنتقى بين الأخبار المذكورة ، بحمل مطلق الأخبار على مقيدها ،
قال : والذي يقتضيه القواعد هنا حمل الأخبار على المقيدة .
أقول : فيه ان ما ذكره جيد بالنسبة على ما عدا حديث المجالس ، حيث
تضمن اول ما يبدو وقبل ان يستعرض ، ولكن العذر له واضح حيث لم يطلع عليه ،
انتهى .

أقول : والذي يترجح عند العبد هو العمل بالأخبار الاخيرة ، لا اعتدادها
بالأخبار المستفيضة الدالة على فضيلة اول الوقت ، وقد تقدم الى كثير منها الاشارة .
ومنها ما رواه الصدوق فى الفقيه فى باب عله وجوب خمس صلوات مرسلا عن
الحسن بن على ((ع)) انه قال : جاء نفر من اليهود الى رسول الله ((ص)) فسأله اعلمهم
عن مسائل فكان ما سأله انه قال : اخبرنى عن الله عز وجل لاي شئ فرض الله عز وجل
هذه الخمس الصلوات فى خمس مواقيت على امك فى ساعات الليل والنهار ؟ فقال
النبي ((ص)) : . . . ثم ساق الخبر الى ان قال ((ص)) : واما صلوة الفجر فان الشمس اذا
طلعت تطلع على قرن^(١) شيطان ، فأمرنى ربي عز وجل ان اصلى قبل طلوع الشمس صلوة

(١) قرنى خل .

الغدوة . وقبل ان يسجد لها الكافر . ليسجد امتي لله عز وجل . وسرعته احب الى الله عز وجل . وهى الصلوة التى تشهد هاملائة الليل وملائكة النهار معاً . بل يمكن ادعاء كون هذا الخبر كالتص فى المطلب .

ومنها ما رواه ايضا فى آخر باب فضل الصلوة قال : قال الصادق ((ع)) : كان رسول الله ((ص)) يقول من حبس نفسه على صلوة فريضة ينتظر وقتها . فصلها فى اول وقتها فاتم ركوعها وسجودها وخشوعها ثم مجد الله عز وجل وعظمه وحمده حتى يدخل وقت الصلوة الاخرى . لم يلغ بينهما كتب الله له كأجر الحاج المعتمر . وكان من اهل عليين .

واما الاخبار الاولى فعنا فاتها للاخيرة غير ظاهرة . بل لعل الظاهر هو كون المراد منها هو عدم الاتيان بصلوة الصبح . وعدم الحكم بدخول وقته حتى يتيقن بدخوله . وذلك انما يتيسر فى صورة الاضاءة ولو فى الجملة . وبالجملة الظاهر هو حمل الأخبار الدالة على الاضاءة فى الجملة على صورة التيقن بالفجر . والاتيان بالصلوة فى هذه الحالة دون الاتيان بها فى ظلمة آخر الليل . استنادا الى ان الشمس تطلع على قوم قبلنا كما هو كان دأبا لبعض الناس على ما يستفاد من بعض الأخبار وهو الخبر الثامن والثلاثون المتقدم فى شرح قول المصنف رحمه الله : المعلوم بغيوبة الحمرة المشرقية . المشتعل على قول الصادق ((ع)) على ما حكاه عبيد بن زرارة : صحبتى رجل كان يمشى بالمغرب ويغلس بالفجر . فكنت انا اصلى المغرب اذا وجبت الشمس . واصلى الفجر اذا استبان لى الفجر . فقال لى الرجل : ما يمنعك ان تصنع مثل ما اصنع ؟ فان الشمس تطلع على قوم قبلنا وتغرب عنا وهى طالعة على آخرين بعد . قال فقلت : انما علينا ان نصلى اذا وجبت الشمس عنا واذا طلع الفجر عندنا . ليس علينا الا ذلك . و على اولئك ان يصلوا اذا غربت عنهم .

وانت اذا تأملت فى هذين الخبر لا يبقى لك اشكال فى الاخبار الاولى . اذ هو كالمفسر لها . لمكان قوله : واصلى الفجر اذا استبان لى الفجر . كيف لا

والاستنباط لا تحصل الا مع الاضائة في الجملة ، فالمسئلة بحمد الله غير مشككة .
 ان ظهر عدم المنافاة بين التغليس والاضائة في الجملة .

الثاني : قال في الحبل المتين في شرح قوله ((ع)) في حسنة علي بن عطية كانه نباض سورا ، ما صورته : و سوري على و زن بشري موضع بالعراق من ارض بابل ، المراد بنباضها نهرها كما في رواية هشام بن السهيد يل عن الكاظم عليه السلام . و قد سألته عن وقت صلوة الصبح ، فقال : حين يعترض الفجر كانه نهر سورا ، وقال في حاشية الكتاب على ما حكى : النباض بالنون والياء الموحدة وآخره ضاد معجمه واصله من نبض الماء اذا سال ، وربما قرئ بالياء الموحدة والياء المتناة من تحت انتهى . و ظاهر كلامه ان الرواية المشهورة بين المحدثين بالنون والياء .

و قال ايضا في الكتاب المذكور : والقبطية بكسر القاف و اسكان الباء الموحدة و تشديد الياء ، المنسوبة الى القبط ثياب تتخذ بمصر ، انتهى .
 وعن كتاب المصباح المنير : القبط بالكسر نصارى مصر الواحد قبطي على غير القياس ، والقبطى بالضم ثوب من كتان رقيق يعمل بمصر نسبة الى القبط على غير القياس ، فرقا بين الانسان والثوب ، و ثياب قبطيه بالضم ايضا ، وجبة قبطية ، و الجمع قباطى .

عن كتاب مجمع البحرين : في الحديث الفجر الصادق هو المعترض كالقنطاطى بفتح القاف وتخفيف الموحدة قبل الالف وتشديد الياء بعد الضاء المهملة : ثياب بيض رقيقة تجلب من مصر ، واحدها قبطى بضم القاف نسبة الى القبط بكسر القاف ، وهم اهل مصر ، والتعبير فى النسبة هنا للاختصاص كما فى الدهرى بالضم نسبة الى الدهر بالغنح . و هذا التعبير انما اعتمد فى الثياب فرقا بين الانسان وغيره ، فأما فى الناس فيبنى على اعتبار الاصل ، فيقال : رجل قبطى و جماعة قبطية بالكسر لاغير ، انتهى .

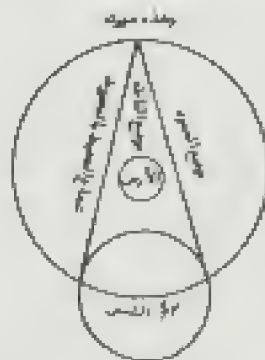
قال في الحبل المتين : تجلل الصبح السماء بالجميم بمعنى انتشاره فيها

و شعول ضوئه لها (۱) .

الثالث : قال شيخنا البهائي طاب ربه في كتاب الحبل المتين : و قد اجمع اهل الاسلام على ان وقت صلاة الصبح طلوع الفجر الثاني المعترض المتصل بالافق المسمى بالصبح الصادق ، دون الاول المستدق المستطيل الذي يتوسط بينه و بين الافق ظلمة وهو المسمى بالصبح الكاذب ، ونحن نقدم لتحقيق هذا المقام كلاما اورده العلامة قدس الله روحه في المنتهى ، و نشرحه بما يتضح به هذا البحث غاية الايضاح ، ثم نعود بعد ذلك الى مانحن بصدده ، و هذا

(۱) قال القاضي بن كاشف الدين في رسالته الفها في بيان اختلاف الصبح و الشفق في جملة كلام له مالفظة: و در اين مقام در سؤالف ايام فقير را تشككي بخاطر ناقص رسیده كه دفع قلع ان كمال صعوبت دارد و از مشاهير علمای اين فن كه فقير بشرف ملاقات ایشان فايض گشته جواب شافى مسموع نشد، بلكه اكثر ایشان اعتقاد داشتند كه اين تشكيك فقير وارد است ميافش آنكه چون موقع غروبى كه از باصره بسطح محيط بمخروط آيه اقرب است از جميع اجزاء سطح مخروط بباصره پس روايت او اصدق و اولى خواهد از روايت ساير اجزاء بجهت قرب و اجزاء قريبه باو نيز بامتداد طولى مثلث مخروط از فوق و تحت كه بر سطح خط مستقيم باشد ، يا موقع عمود بجهة قرب بموقع عمود مرئى ميشود بمنزلة خط مستقيم چرا در امتداد عرضى افق نيز اجزائى كه قريب بموقع عمودند محسوس نميشوند پس در صبح كاذب چنانچه در فوق افق نور طولانى محسوس ميشود بايست كه در عرض نيز در فوق افق نور محسوس شود بدستورى كه در صبح صادق طولانى عرضا در نفس افق محسوب ميشود پس بنا بر وجهى كه حكما بيان کرده اند بايد كه در صبح كاذب در فوق افق نه در نفس افق روشنى طويل عريض محسوب شود و حال آنكه مشاهده تكذيب اين معنى ميكند بلكه نكته ميتوان گفت كه در عرض افق سطح محيط بمخروط بسبب تغيرش دارد از باصره بسيار دور نميشود و در طول افق چون خطوط منحنى كه بجانب رأس مخروط ميروند مستقيم اند زود متباعد ميشوند از باصره چنانچه بر صاحب تخيل صحيح مخفى نيست و چون جواب آن از تشكيك كه بخاطر ناقص اين فقير رسیده طولى داشت در اين مقام اقتضار شد انتهى كلامه . (منه)

البحث وان لم يكن من وظيفة الفقيه من حيث هو فقيه ، الا انا اقتفينا في ذلك اثر العلامة اخذ الله دار الكرامة ، قال طاب ثراه : اعلم ان ضوء النهار من ضياء الشمس وانما يستضي بها ما كان كمدا في نفسه كثيفا في جوهره كالارض والقمر و اجزاء الارض المتصلة والمنفصلة ، وكلما يستضي من جهة الشمس فانه يقع له ظل من ورائه ، وقد قد ر الله بلطيف حكمته دوران الشمس حول الارض ، فإذا كانت تحتها وقع ظلها فوق الارض على شكل مخروط ، ويكون الهواء مستضيئا بضياء الشمس محيطا بجوانب ذلك بالمخروط ، فيستضي نهايات الظل بذلك الهواء المضي ، لكن ضوء الهواء ضعيف ، اذ هو مستعار فلا ينفذ كثيرا في اجزاء المخروط ، بل كلما ازداد بعدا از داد ضعفا ، فاذن متى تكون في وسط مخروط يكون في اشد الظلام ، فاذا غربت الشمس من الافق الشرقي ، مال مخروط الظل عن سمت الراس ، و قربت الاجزاء المستضيئة من حواشي الظل بضياء الهواء من البصر ، وفيه ادنى قوة فيد ركه البصر عند قرب الصباح ، وعلى هذا كلما از دادت الشمس قربا من الافق ، از داد ضوء نهايات الظل قربا من البصر ، الى ان تطلع الشمس ، وأول ما يظهر الضوء عند قرب الصباح ، يظهر مستدقا مستطيلا كالعمود و يسمى الصبح الكاذب ^(١) والاول ، ويشبه بذنب السرحان لدقته واستطالته ، ويسمى الاول لسبقه على الثاني ، والكاذب لكون الافق مظلم اى لو كان يصدق انه نور الشمس



لكان المنير مما يلي الشمس دون ما يبعد منه ، و يكون ضعيفا دقيقا ، ويبقى

(١) ثم اذا غربت الشمس جدا راي الضوء معترضا وهو الصبح الصادق . (منه)

وجه الأرض على ظلامه بظل الأرض ، ثم يزداد هذا الضوء الى ان ياخذ طولاً و عرضاً فينبسط في عرض الافق كنصف دائرة ، وهو الفجر الثاني الصاد قلانه صدقك عن الصبح و بينه لك ، والصبح ما جمع بياضاً و حمرة ، ثم يزداد الضوء الى ان يحمر الافق ، ثم يطلع الشمس انتهى كلامه اعلى الله مقامه .

و قوله طاب ثراه : انما يستضيء بها ما كان كمداً في نفسه كشيء في جوهره ، ناظر الى ما ذهب اليه جماعة من ان الهواء الصافي من الشوائب لا يتكيف بالضوء ، وانما يتكيف به الهواء المخالط للاجزاء البخارية والدخانية ، اعني كرة البخار التي فيها يتحقق الصبح والشفق .

و حكمه طاب ثراه بمخروطية شكل ظل الأرض ، مبني على ما قام عليه البرهان في محله ، من ان الشمس اعظم من الأرض ، وانه متى استضاءت كرة صغيرة من كرة عظمى كان المضيء الصغير بكثير من نصفها ، والمظلم اقل منه ، ويكون ظلها مخروطياً .

وقوله : لكن ضوء الهواء ضعيف اذ هو مستعار فلا ينفذ كثيراً الى آخره ، يريد به ان الهواء لما كان تكيفه بالضوء بواسطة مخالطة الاجزاء البخارية القليلة الكثافة ، لم يكن شديد الضوء ، وانه كلما ازداد بعداً عن اذن داد الضوء ضعيفا في الحسن ، الى ان ينعدم بالكلية ، ولذلك لا يرى في اواسط الليل شيء من ذلك الضوء اصلاً .

واما قوله : واول ما يظهر بالضوء عند قرب الصباح يظهر مستدقاً مستطبلاً ١٠٠ الى قوله : لكون الافق مظلماً فهو متضمن لحكمين : الأول استطالة الصبح الكاذب ، والثاني كون ما بينه وبين الافق مظلماً ، وهذا ان الأمران معلومان بالملاحظة ، والسبب فيهما هو ان مخروط الظل اذا زاد ميله نحو الافق المغربى ، يقرب الشمس من الافق المشرقى ، ازداد الضوء المحيط به قريباً الى الناظر ، واول ما يرى منه ما هو اقرب اليه ، و هو موقع خط خارج من بصره عموداً على الخلع الذي يلي الشمس من ضلعي المثلث ، الحاصل من قطع المخروط بسطح ما ريسه و مركزى الأرض والشمس ، و

انما كان هذا الموقع اقرب الى الناظر، لأن هذا العمود اقصر الخطوط الخارجة من البصر منتبهة الى الضلع المذكور، فانه وتر حاده في كل مثلث يحدث منه ومن خط شعاعي ينتهي الى ذلك الضلع، وهذا الخط وتر قائمة و الزاوية المعظمى يوترها الضلع الاطول، فأول ما يرى من ذلك الضلع المواضع التي هي موقع العمود المذكورة، و مواقع الخطوط الشعاعية، التي هي اقرب اليه دون البعيدة عنه، لزيادة موقعها عن البصر، فلذلك يرى الفجر الكاذب مستطيلا، والقطعة التي بينه وبين الافق المظلمه، ثم اذا ازداد قرب الشمس استنارت تلك القطعة واعترض الضوء، وهو الفجر الصادق انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه .

أقول : وفيه نظر : اما أولا فلان البرهان المذكور، لا دلالة فيه على كون الفجر الكاذب مستطيلا بوجه من الوجوه، بل فيه دلالة على انه لا بد ان يرى مستديرا او طويلا وعريضا، على سبيل منع الخلو، ^(١) اذ ذلك لأن اول ما يرى سطح المخروط، هو المواضع التي هي موقع العمود ومواقع الخطوط الشعاعية التي هي اقرب اليه دون البعيدة عنه، لزيادة موقعها عن البصر، وذلك يقتضى ما ذكرناه لتساوى اطراف موقع العمود بالنسبة الى الناظر في القرب والبعد. ^(٢)

(١) قال في تشریح الافلاك بين في الاجرام ان الشمس مائة وستة وستون مثالا للارض وربع وثمان والمستضيى اكثر من نصفها دائما وظلها مخروط بلازم رأسه منطقة البروج وينتهي في فلك الزهرة والنهار مدة كون المخروط تحت الافق والليل مدة كونه فوقه فاذا ازداد قرب الشمس من شرقى الافق ازداد ميل المخروط الى غربيه ولا يزال كذلك حتى يرى الشعاع المحيط به واول ما يرى منه هو الاقرب الى موضع الناظر هو موقع خط يخرج من بصره في سطح سمته يمر بمركز الشمس عمود اعلى الخط المماس للشمس و الارض الذي هو في سطح الفصل المشترك بين الشعاع والظل فيرى الضوء مرتفعا على الافق مستطيلا وما بينه وبين الافق مظلما وهو الصبح الكاذب . (منه)

(٢) قال في حاشية الكتاب المذكور قد ثبت بما قاست عليه البراهين الهندسية انه اذا خرج خطوط متعددة الى خط فأقصر تلك الخطوط ما كان عمود اعلى ذلك الخط لان كلام تلك الخطوط وتر قائمة والعمود وحده وتر حاده لا محالة اذ الزوايا الثلاث من كل مثلث كقائمتين واعظم الثلاث يوترها الضلع الاطول وهذا في غاية الظهور . (منه)

نعم لو كانت النقاط الواقعة في فوق ذلك الموقع وفي تحته ، اقرب اليه بالنسبة الى النقاط الواقعة في يمينه و يساره ، لكان ما فرعه على ذلك البرهان ، بقوله : فلذلك يرى الفجر الكاذب مستطيلا ، حقا ولكن ذلك ليس كذلك لما عرفت البرهان الذي اقامه غير واحد من علماء ذلك الفن ، على الشك في الذين اشار اليهما هذا الفاضل مثبت لاحد هما ولا يثبت الآخر ، بل يثبت ما ينافيه ، بل الحاذق المعتد اذا تدبر في وجه ظهور الضوء عرضا في الصبح الصادق ، يظهر له اعتراض آخر في ذلك البرهان ، فتدبر في ذلك ، فاني قد عرضت هذه الشبهة في اصفهان حقت بالايمان ، على غير واحد من العلماء ، فلم اسمع جوابا شافيا ، بل اعتقد في غير واحد منهم ببرودها و حقيقتها ، بل سمعت يوما من استاذي دام ظله العالي الذي كان مشهورا غاية الاشتهار في فن الهيئة الهندسه ، وكنت اقرا عنده التحرير المنسوب الى اقليدس ، يمدحني في سبقه ذهني الى انشاء هذا الاعتراض على هذا البرهان ، الذي استند اليه علماء ذلك الفن وكتبوه في كتبهم ، ثم اخرج سلمه الله تعالى رسالة للقاضي بن كاشف الدين محمد اليزدي ، في بيان اختلاف الصبح والشفق ، وقال : ان هذه الشبهة تعرضها هذا الفاضل ، ونظرت اليها الفن فاذا هو ايضا او ردها بلا تفاوت يعتد بها ، وذكر بالفارسية ما حصلت اني ما سمعت من العلماء المشاهير في ذلك الفن جوابا شافيا ، بل كان اعتقاد اكثرهما ببرودها ، واما ثانيا فلان القدر الذي يكفي في البرهان هو قطع المخروط بسطح ما رسمه منتهيا الى سطح الارض ، فلا نحتاج الى ان نفرض مروره بمركز الارض والشمس فافهم ذلك ، واما ما يقال : من ان جميع ما ذكره مبني على قواعد علماء الهيئة و الفلك ، الا ان اخبار اهل البيت (ع) ترويه ، كما لا يخفى على من احاط بها خيرا من مظاهرها ، سيما بالنسبة الى ما يدعونه من ان السماء محيطه بهذه الارض التي نحن عليها ، وانها كالكرة في بطنها ، والشمس تجري في السماء بين تحتنا ، و ان نورا القمر يستفاد من نور الشمس ونحو ذلك ، فقيه كلام ليس هنا موضع ذكره .

(و وقت نافلة الظهر اذا زالت الشمس الى ان يزيد الفجر) (الحاصل

للشخص بعد الزوال بمقدار (قدمين) أى سبعى الشخص ، على ألا شهركما صرح به جمع من المتأخرين ، وعن الشيخ فى النخال والمبسوط والخلاف : وقت نافلة الظهر من الزوال ، الى أن يبقى لصيرورة الفى* مثل الشخص ، بمقدار ما يصلى فيه فريضة الظهر ، وعن الحلى القول بامتداد ، الى أن يصير ظل كل شئ* مثله ، و هو المحكى عن التحرير^(١) والتذكرة ، ونقل جماعة ومنهم الشرايع قولاً بامتداد ، بامتداد وقت الفريضة ، قال فى المختلف قال الشيخ فى النهاية : وقت نوافل الظهر من عند زوال الشمس الى أن يصير الفى* على قدمين ، وقال فى المبسوط ، فاما اوقات التوافل المرتبة فانه تصلى نوافل الزوال من بعد الزوال ، الى أن يبقى الى آخر الوقت مقدار ما يصلى فيه فريضة الظهر ، مع انه جعل اول وقت الظهر فيه للمختار اذا صار ظل كل شئ* مثله ، وبالأول قال ابن حمزة ، وقال ابن الجنييد يستحب للحاضر ان يقدم بعد الزوال وقبل فريضة الظهر شيئاً من التطوع ، الى أن تزول الشمس قدمين او ذراعاً من وقت زوالها ، ثم يأتى لفريضة الظهر .

وقال ابن ادريس اذا صار ظل كل شئ* مثله ، خرج وقت النافلة ، وكلا القولين عندى حسن ، لأن النافلة قد تطول وقد تقصر ، بكثرة الدعاء وقلته ، انتهى .
أقول : والمشهور هو الاظهر للأخبار المستفيضة القريبة من التواتر ، بل قال بعض المحققين انها بالغة حد التواتر ، ومنها الخبر الثامن عشر والثالث عشر والرابع عشر والسادس عشر والسابع عشر المتقدم كلهم فى شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى أن يبقى للغروب مقدار اءالعصر ، المؤيد بجملته من الأخبار المتقدمة هناك ، ومنها الخبر الثانى والثلاثون المتقدم هناك ، فان الأخبار المذكورة متطابقة الدلالة على جعل مقدار الذراع والذراعين والقدمين و الاربعة اقدام وقتاً للنافلة ، فاذا مضى الذراع والقدمان اختص الوقت بفريضة الظهر ، كما اذا مضى الذراعان والاربعة اقدام اختص بالعصر ، ولا يجوز مزاحمة

(١) واختاره بعض المحققين . (منه)

النافلة لهما فيهما .

والمحقق في التحرير استدل على ما ذهب اليه من الامتداد بامتداد المثل ،
ببعض الأخبار المشار اليها ، وهو صحيحة زرارة المشتملة على قول الباقر (ع) :
ان حايط مسجد رسول الله (ص) كان قائم ، وكان اذا مضى من فيئه ذراع صلى
الظهر ، واذا مضى من فيئه ذراعان صلى العصر ، ثم قال : اتدري لم جعل الذراع
والذراعان ؟ قلت : لم جعل ذلك ؟ قال : لئكان النافلة ، لك ان تتغل من زوال
الشمس الى ان يمضى ذراع ، فاذا بلغ فيئك ذراعا بدأت بالفريضة وتركت النافلة
ثم قال : وهذا يدل على بلوغ المثل والمثلين ، لأن التقدير ان الحايط ذراع ،
فحينئذ ما روى من القامة والقامتين جار هذا المجرى ، ويدل عليه ما روى على بن
حنظلة عن ابي عبد الله (ع) قال : في كتاب على (ع) القامة ذراع ، وعنه قلت :
كم القامة ؟ قال : ذراع ، ان قامة رجل رسول الله (ص) كانت ذراعا ، قال : فبهذا
الاعتبار يعود اختلاف كلام الشيخ لفظيا . انتهى .

وفيه انه على تقدير تسليم دلالة الروايتين على ما ادعاه ، من كون المراد من
القامة هو الذراع ، ايضا لا يتم ما ذكره ، لأن قوله (ع) في آخر الخبر : فاذن بلغ
فيئك ذراعا بدأت بالفريضة ظاهر في ان الذراع المعتبر انما هو من قامة الانسان
وان المراد بالقامة هو قامة الانسان ، بل جعله غير واحد منهم صريحا في ذلك .
وبالحيلة لا وجه لحمل القامة في الخبر المذكور على الذراع لأجل الروايتين
المتقدمتين وما ضاهاهما ، وقد نقلناها في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم
تشترك مع العصر ، لما عرفت من جواز الاستناد اليها في المقام ، مضافا الى ان
الخبر الثاني والثلاثون المتقدم هناك ، المشتمل على قوله (ع) : وانما سمي ظل
القامة قامة لان حايط مسجد رسول الله (ص) قامة انسان ، معارض صريح لتلك
الأخبار كظاهر الخبر التاسع عشر المتقدم هناك ، المؤيد بغيره من الأخبار
المتقدمة هناك ايضا .

واما الاستدلال على هذا القول بالخبر الرابع المتقدم هناك ، المشتمل

على قول الصادق (ع) لزراعة : اذا كان ظلك مثلك فصل الظهر ، واذا كان ظلك مثلك فصل العصر ، يتقريب ان الأمر بتأخير الفرضين الى المثل والمثلين ليس الا لأجل نافلةتهما ، فغير وجهه ، لما عرفت فيما سبق من ان الظاهر من هذا الخبر ونحوه هو الحمل على التقية .

واما ما استفاد من كلام الشيخ المتقدم نقله عن المبسوط والخصال والخلاف ، من استثناء ايقاع قدر الفرضين من المثل والمثلين ، فلم اجد له من الأدلة اثرا ، ولا من الأخبار خبرا .

قال بعض الأجلاء طاب ثراه : ظاهر عبارة الشيخ المتقدم عن الخصال والمبسوط والخلاف ، استثناء قدر ايقاع الفريضة من المثل والمثلين ، واعترضه في الذكرى ، وكذا في المدارك ، بان الأخبار لا تساعد ، فان ظاهر الأخبار استيثار النافلة بجميع المثل والمثلين ، اقول : قد عرفت انه ليس في الأخبار ما يدل على توقيت النافلة بالمثل والمثلين ، وانما الموجود فيها التوقيت بالذراع والذراعين والقدمين والأربعة اقدام ، قولهما ان ظاهر الأخبار استيثار النافلة بجميع المثل والمثلين ، فرع وجود الأخبار المذكورة ، نعم هو ظاهر اخبار الذراع والذراعين ، فان ظاهرهما انه لو لم يصل النافلة ، حتى بقى الوقت المذكور قدر الفريضة ، فانه يصل في النافلة حتى بقى من الوقت المذكور قدر الفريضة فانه يصل في النافلة دون الفريضة ، وان وقت الفريضة انما هو بعد مضي هذا المقدار ، انتهى فتأمل .

وللقول بامتداده بامتداد وقت الفريضة ، المستفيضة الدالة على ان لكل من الظهرين ساحة بين يديهما ، طولت او قصرت من دون تعيين مقدار لها اصلا من القدمين والأربعة اقدام ، وقد نقلناها في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى ، انتهى .

والجواب : ان اخبارنا مقيدة لاطلاق (١) هذه الأخبار ، وحمل المطلق

(١) طلاق خل .

على المقيد قاعدة مطردة ، لا يقال : ان ظاهر الخبر التاسع والثلاثين المتقدم هناك ، عدم اعتبار القدم والقدمين والأربع والذراع والذراعين والقامة والقامتين وظل مثلك اصلا ، سيما الأولين ، فما تقول في ذلك ؟ لأننا نقول الخبر المذكور غير صالح لمعارضة الأخبار الدالة على المشهور ، واما أولا فلأنه ((ع)) نفى القدم والقدمين ، لانه نفى القدمين والأربعة اقدام ، واخبارنا بخصوصيتها مقيدة لهذا الخبر لمكان اطلاقها ، واما ثانيا فلان الظاهر كما يستفاد من الأخبار ، هو ان السائل توهم رجحان تأخير الفرضين عن المقادير الواقعة في السؤال ، فهو ((ع)) يبين خطأ توهمه ، فعليه فلا ريب في تقييد اخبارنا ايضا ، وبالجمله هذا الخبر لا يصلح لمعارضة الأخبار المشهورة لوجوه عديدة .

والشارح المحقق جمع بين الأخبار الدالة على هذا القول والأخبار الدالة على المشهور ، بوجهين : احدهما حمل المطلق على المقيد ، والثاني حمل الأخبار الدالة على المشهور على الأفضلية ، وما دل على التوسعة على الجواز ثم قال : والأخير اقرب ، ويدل عليه حسنة محمد بن مسلم الآتية عند شرح قول المصنف رحمه الله : والنوافل ما لم يدخل وقتها ، وموثقة سماعة الآتية هناك انتهى .

أقول : ما استقر به غير قريب ، للخبر الثاني والثلاثين المتقدم في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشترك مع العصر ، الى آخره ، المشتغل على قول الرضا عليه السلام : فإذا زالت الشمس فقد دخل وقت الصلوة ، وله مهلة في التنفل والقضاء والنوم والشغل ، الى ان يبلغ ظل قامته قد مدين بعد الزوال ، فإذا بلغ ظل قامته قد مدين بعد الزوال ، فقد وجب ان يصلي الظهر في استقبال القدم الثالث ، وكذلك يصلي العصر اذا صلى في آخر الوقت في استقبال القدم الخامس ، فتأمل جدا .

و الخبر الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر والثامن المتقدم كلهم هناك ، المنجبر بالشهرة العظيمة القديمة والحديثة .

واما الخبران اللذان استدل بهما ، فهما غير دالين على ما يدعيه ، كما يأتي في مقامه الاشارة اليه ان شاء الله تعالى ، وينفي هذا القول ايضا الأخبار الواردة بمنع النافلة في وقت الغريضة ، وسيأتي تفصيل الكلام بعون الله وحسن توفيقه ، فانتظر .

(فان خرج) الوقت الموظف للنافلة (ولم يتلبس) بها (قدم الظهر ثم قضاها) اي النافلة بعدها ، اي بعد الظهر (وان تلبس) في الوقت الموظف للنافلة بالنافلة (ولو بركعة اتمها ثم صلى الظهر) وهذا الحكم ذكره الشيخ و اتبعه على ما قيل . بل لم اجد فيه مخالفا ظاهرا ، بل استظهر بعض الأجلاء عدم الخلاف فيه ، ويدل عليه ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيادات في الموثق عن عمار بن موسى الساباطي عن ابي عبد الله ((ع)) قال : للرجل ان يصلي الزوال ما بين زوال الشمس الى ان يمضي قدما ، فان كان قد بقي من الزوال ركعة واحدة او قبل ان يمضي قدما ، اتم الصلوة حتى يصلي تمام الركعات وان مضى قدما قبل ان يصلي ركعة ، بدأ بالاولى ولم يصل الزوال الا بعد ذلك ، وللرجل ان يصلي من نوافل الاولى ما بين الاولى الى ان يمضي اربعة اقدام ، فان مضت الاربعة اقدام ولم يصل من النوافل شيئا ، فلا يصلي النوافل وان كان قد صلى ركعة فليتم النوافل حتى يفرغ منها ، ثم يصلي العصر .

وقال : للرجل ان يصلي ان بقي عليه شيء من صلوة الزوال ، الى ان يمضي بعد حضور الاولى نصف قدم ، وللرجل اذا كان قد صلى من نوافل الاولى شيئا قبل ان يحضر العصر ، فله ان يتم نوافل الاولى الى ان يمضي بعد حضور العصر مثل نصف قدم ، بعد حضور الاولى في الوقت سواء .

والخبر المذكور كما ترى صريح في الحكم المذكور بالنسبة الى نافلة العصر ، واما بالنسبة الى نافلة الظهر ، فحكم غير واحد منهم بصراحته بالنسبة اليها ايضا ، و اخر بقصوره عن افادة الحكم بالنسبة اليها حتى انه اتم الحكم بالنسبة اليها بعدم القابل بالفرق ، قال بعض الأجلة : وفي الخبر نوع اجمال في نافلة

الظهر، لكن يدفع بعدم القائل بالفرق، ويظهر قوله ((ع)): فان كان مضى قدما من قبل ان يصلى ركعة بدء بالاولى فيه، الى ان قال: ومن الجائز ان يكون فيه سهو من الاعلام، وتكون العبارة قد صلى مكان قد بقى ويكون او سهوا كذكره بعض الأفاضل، وفيه اعتراف بقصور الصدر عن افادة الحكم نافذة الظهر كما ذكرناه، وبه صرح في الذخيرة، ومن هنا ينقدح ما في المدارك من دعوى صراحة الخير في الحكمين، ولعله انما نشأ من اقتصاره على الشرطية التي دلت عليه، ولم يذكر الشرطية الاخرى وهي قوله: فان كان قد بقى، الى آخره، والاجمال انما نشأ منها، انتهى.

أقول: والقول بصراحة الخير في الحكمين قريب، كما حكم بها غير واحد منهم، وذلك اما بالنسبة الى العصر فواضح باعترافهم، واما بالنسبة الى الظهر فلأن النصف المتدبر في الخير حق التدبر يقول بلا ريب: ان المراد منه هو هذا، للرجل ان يصلى من نوافل الزوال ما بين زوال الشمس الى ان يمضي قدما، فان كان قد بقى من وقت نوافل الزوال ركعة واحدة، وقوله ((ع)): او قبل ان يمضي قدما، تفسيره، او ترد يد من الراوى، اتم الصلوة، اى نوافل الزوال حتى يصلى تمام الركعات اى الثمان، وان مضى قدما من قبل ان يصلى ركعة، بدء بصلوة الظهر ولم يصل نوافل الزوال الا بعد ذلك، والانصاف ان الحكم بالصراحة مشكل، ولكن الحكم بكالصراحة مما لا محيص عنه، واما الأخيار الدالة على ان بعد مضى الذراع والذراعين، لا بد من الاتيان بالفريضة، فمحمولة على صورة عدم التلبس بالنافلة حملا للمطلق على المقيد، واطلاق العبارة كغيرها يقتضى عدم اشتراط التخفيف في المزاحمة، ان المحكى عن المجلس و التحريض جماعة اشتراطه، والنص الذي هو مستند الحكم خال عن هذا القيد قاله غير واحد منهم.

أقول: قد عرفت ان في ذيله اشتراط المزاحمة، بان يمضي بعد القدمين نصف قدم في الظهر، وبعد الأربعة اقدام قدم في العصر، وهذا يمكن ان يكون

مستنداً لهم في الحكم المذكور ، فتدبر .

قال بعض المحققين : يظهر من النص مطلوبة التخفيف فيها ، لان مضي نصف القدم في الشئ في غاية السرعة فتأمل ، انتهى .

قال بعض الأجلة : وانت خبير بان النص المذكور خال من قيد التخفيف الا ان الظاهر انه لا بأس بما ذكره محافظة على المسارعة الى فضيلة وقست الفريضة ، فانه كلما قرب من اول الوقت كان افضل .

وقال بعض الأجلة ، بعد ان ذكر ان بعضهم استند في الحكم المذكور بان فيه محافظة على المسارعة الى فعل الواجب ، ما صورته : وهو حسن ان كان اشتراط التخفيف لمجرد الفضل ، وان كان المقصود به حرمة النافلة مع عدم فلا تفيد المحافظة على السنن ، اذ غايتها اثبات الفضل بناء على جواز تأخير الفريضة عن وقت الفضيلة اختياراً ، كما هو الاشهر الاقوى ، نعم لو قلنا بالمنع عنه كما هو مذهب الشيخين وغيرهما ، اتجه ذلك ، كما لو قلنا بحرمة النافلة في وقت الفريضة ، وعدم حجية الموثقة ، فانه حينئذ يجب الاقتصار في المزاحمة المزبورة المخالفة للاصل ، على هذا التقدير ، على القدر المجمع عليه ، واطلاق الموثق لا عبرة به ، لعدم حجيته مع عدم معارضة الاطلاق خصوص النصوص المانعة عند مزاحمة نافلة الظهرين لهما بعد خروج وقتها ، وفيها الصبح وغيره ، خرج عنها القدر المتفق عليه ، وهو المزاحمة مع التخفيف ، وبقي الباقي ، ومن هنا يتوجه اثبات شرطية التخفيف بناء على الاصل المتقدم .

ولو قلنا بحجية الموثق ، اذ هو حيث لم يعارضه اقوى منه عدداً وسنداً واعتزاداً بالاصول فتأمل جدا ، وكيف كان فلا ريب ان التخفيف احوط واولى ، انتهى .

أقول : وفيه اولا ان ما اشار اليه بقوله : نعم لو قلنا بالمنع عنه كما هو مذهب الشيخين وغيرهما اتجه ذلك ، غير وجيه ، كيف وارباب هذا القول لم يذهبوا

بأجمعهم^(١) الى المنع عنه بعد التقديم ، نعم المفيد رحمه الله وابن ابي عقيل ذهبوا الى ذلك كما اشرنا اليه في مكانه ، فكل من قال بالمنع عن التأخير في الوقت الاول لا يلزمه ما اشار اليه ، بل يلزمه مع ذلك ان يفسر الوقت الاول بالتقدمين لا المثل واربعة اقدام ، كالشيخ وغيره فتدبر ، وثانيا ان ما اشار اليه بقوله : ومن هنا يتوجه اثبات شرطية التخفيف بناء على الاصل المتقدم ولو قلنا بحجية الموثق الى آخره ، غير وجيه ايضا ، لأن الخاص مقدم على العام بلاريب ، أقول : ويمكن ان يستدل لهذا الحكم بالخبر^(٢) الاربعين المتقدم ، في شرح قول المصنف رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب الى آخره ، وهو رواية ابي بصير قال : ذكر ابو عبد الله ((ع)) اول الوقت وفضله فقلت : كيف اصنع بالشئان ؟ قال : خفف ما استطعت .

وبالجملة ان كان مراد المشترطين للتخفيف ، هو القول باستحبابه فلا ريب في ذلك ، لما تقدم اليه الاشارة ، وان كان مرادهم منه هو الوجوب ، فالقول به لا يخلو عن اشكال ، لعدم نهوض الدليل عليه سوى ذيل الموثقة المتقدمة كما اشرنا اليه ، وفي النفس من دلالة على ذلك شئ .

قال الشارح المحقق قال في التحرير : وهذه الرواية سندها جماعة من الفطحية ، لكن بعضها انه محافظه على سنة لم يتضيق وقت فريضتها ، وهو حسن وبعضه موافقة لمضمونها للاطلاقات المذكورة مع عدم معارضة ما يعتد به ، لكن في تنتم الخبر تقييد للحكم المذكور ، قال في الذكرى بعد نقل هذه التتمة : ولعله

(١) بل بعضهم ذهب الى منع التأخير عن المثل او اربعة اقدام فحينئذ لا يتعشى المذكور . (منه)

(٢) والتقريب ان الخبر ما منزل على مفروض المسئلة لمكان جملته من الأخبار المتقدمة في الأمل السابع الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله ونوافلها ثمان ركعات الى آخره وهي رواية معاذ المرسله التي بعد ها ورواية الميثم ورواية ابي هارون والجمال والفقهاء الرضوي والأخبار الدالة على ان النبي ((ص)) كان يصلي الظهر والعصر بعد الذراع والذراعين فافهم ويشمل المسئلة باطلاقة فتدبر او يصير سبب الاجزاء قياس الاولوية . (منه)

اراد بحضور الاولى والعصر، ما تقدم من الذراع والدراعين والمثل والمثلين و
شبهه، ويكون للمنتقل ان يزاحم الظهر والعصر بما بقى من النوافل، ما لم يمض
القدر المذكور، فيمكن ان يحمل لفظ الشئ على عبوه، فيشمل الركعة وما دونهما و
ما فوق، فيكون فيه بعض مخالفة للتقدم بالركعة، ويمكن حمله على الركعة فما
فوقها، فيكون مقيدا لها بالقدم والنصف، ويجوز ان يريد بحضور الاولى يمضى نفس
القدمين المذكورين فى الخبر، وبحضور العصر الاقدام الاربع، ويكون المزاحمة
المذكورة مشروطة بان لا يزيد على نصف قدم فى الظهر بعد القدمين، ولا على قدم
فى العصر بعد الاربع، انتهى .

أقول : وكيف كان فلا ريب ان التخفيف احوط واولى، والمراد به كما ذكره
الاقتصار على اقل ما يجزئ فيها، كقراءة الحمد وحدها وتسبيحة واحدة فى محلها،
حتى عن بعض المتأخرين، انه لو تأدى التخفيف بالصلوة جالسا اثره على القيام،
قال : لا طلاق الأمر بالتخفيف .

فروع :

الأول : قال فى الدروس : الاقرب انها مع المزاحمة اداء، وهو جيد، قال
بعض الأجلة : وهل هى اداء ؟ قيل الاقرب ذلك تنزيلا لها منزلة صلاة واحدة
ادرك ركعة منها، ولا يبعد هذا ان اشترطنا قصد الاداء، والا كما هو الاقوى فيكفى
قصد القرية مطلقا انتهى، أقول : بعد وجود الوثيقة لا يحتاج المقام الى التعليل
المذكور، فأنهم .

الثانى : قال الشارح الفاضل رحمه الله : لو ظن خروج وقت النافلة قبل
اكمال ركعة، حيث لا طريق الى العلم فشرع فى الفريضة، ثم تبين السعة فالظاهر
انه يصلحها بعد اداؤها لبقائها وقتها، قال بعض الأجلة : وفيه نظر، ويأتى على
المختار كفاية قصد القرية هنا ايضا، ان لم يحصل الاشكال فى اصل فعلها، كما
اذا كانت نافلة العصر وصلبت فى وقتها بعد فريضتها، ويشكل فيما لو كانت نافلة
فى وقت فريضة لم يعلم استثنائه، لاختصاص المستثنى لهما من النص والفتوى بحكم

التبادر . بفعلها في وقتها قبل فريشتها لا مطلقاً ، وهو وجه النظر الذي قد مناه فتأمل جداً .

الثالث : قال بعض الأجلة : وهل يختص الحكم بجواز المزاخرة بماعد اليوم الجمعة أو صلوتها ، أو يعصمها ايضاً ؟ اطلاق النص والفتوى الأخير^(١) واختصاصه بما عدا صلوة الجمعة بحكم التبادر يقتضى الاختصاص بما عداها ، سيما مع كثرة الأخبار بضيقها ، وهذا احوط وأولى ، وقال الشارح الفاضل رحمه الله ، واستثنى بعض الاصحاب من ذلك يوم الجمعة ، لدلالة الأخبار على تضيق الجمعة وان لها وقتاً واحداً ، حين يزول الشمس ، فيترك ما بقى من النافلة ويصلى الفريضة ، قيل ويصلى النافلة بعدها ادعاء كما لوصلت قبلها ، وهل يختص بذلك الجمعة ، أو الصلوة يوم الجمعة ؟ خير زرارة عن الياقوت^(ع) دل على الأول ، وظاهر خبر اسمعيل بن عبد الخالق عن الصادق^(ع) على الثانى انتهى ، أقول : الخبران مرويان في التهذيب في باب العمل في ليلة الجمعة ويومها فراجع فيه . فان فيما استفاده منها فيه مناقشة ، وكيف كان فألاحوط هو اختصاص الحكم بماعداها .

الرابع : قال بعض المحشين للكتاب : قوله : وان تلبسه بركعة اتمها ، الظاهر ان الركعة تتم بالسجود ، ولا يشترط الرقع منه ، أقول وسيجيء تفصيل الكلام في مسألة من أدرك ركعة من الوقت فقد أدركه ان شاء الله ، فانتظر .

(و) وقت (نافلة العصر بعد الفراغ من الظهر الى ان يزيد الفى) اربعة اقسام (على الاشهر كما ادعاه غير واحد من تأخر ، وقيل الى ان يصير ظل كل شئ مثليه ، وقيل يمتد بامتداد الفريضة (فان خرج) وقتها (قبل تلبسه) منها (بركعة صلى العصر وقضاها) بعدها (والا) اى وان لم يكن الخروج قبل تلبسه بركعة قبل

(١) قال فى الدروس : لو صرح وقت نافلتى الزوال وقد تلبس بركعة اتمها فى غير يوم الجمعة وفيه لامزاخرة بعد الزوال وكذا لامزاخرة لو قلنا بامتدادها وطول النهار اذا يستثنى منه قدر الفرضين فلو بقى مقدار الفرضين لا غير قطع النافله مطلقاً ، انتهى - (منه)

انما خرج بعد صلوته ركعة فصاعدا (اتمها) مخففة اداء و بنية القرية ، ثم صلى العصر . و المستند فى هذا الاحكام قد مر فلا نعيده (و يجوز تقديم النافلتين) اى نافلتى الظهرين (على الزوال فى يوم الجمعة خاصة) اما جواز تقديم النافلتين فى يوم الجمعة فسيجيء بيانه ان شاء الله فى باب صلوة الجمعة ، واما عدم جواز تقديمهما على الزوال فى غير الجمعة فهو المشهور بين الطائفة المحقة ، خلافا لجملة من متأخري الطائفة فجوزوه ، ومنهم الشهيد طاب ثراه ، والشارح المحقق والمحدث الكاشانى و ظاهر المدارك . و للشيخ فى التهذيب فانه جوز التقديم لمن علم انه ان لم يقدمها اشتغل عنها ولم يتمكن من قضائها . قال : فاما مع عدم القدرة فلا يجوز تقديمها ، للمشهور ان الصلوة وظيفة شرعية يتوقف شرعيتها على ثبوت ذلك عن الشارع ، والذي ثبت عنه هو كونها بعد الزوال ، ومن الأخبار الدالة على ذلك مضافا الى الأخبار المتقدمة المستفيضة الدالة على ان للنافلة المذكورة وقتا محددا معينا ، وان اختلف فى تقديمه من الذراع والذراعين فما دونها . ما رواه الكافى فى باب التطوع فى وقت الفريضة فى الحسن كالصحيح عن ابن اذينة عن عدة من اصحابنا ، انهم سمعوا ابا جعفر (ع) يقول : كان امير المؤمنين (ع) لا يصلى من النهار حتى تزول الشمس ، ولا من الليل بعد ما يصلى العشاء الآخرة حتى ينتصف الليل ، الحبر الحادى والعشرون المتقدمان فى شرح قول المصنف رحمه الله : ونوافلها ثمان ركعات قبل الظهر ، كالخبر الثالث والرابع والخامس والتاسع والعاشر والثالث عشر المتقدم كلهم هناك ، و غير ذلك من الأخبار الكثيرة فلا نطيل المقام بذكرها .

لا يقال : يعارض ما ذكر جملة من الأخبار ، الاول : ما رواه الكافى فى صلوة النوافل فى الصحيح عن حماد بن عثمان قال : سأله عن التطوع بالنهار ، فذكر انه يصلى ثمان ركعات قبل الظهر و ثمان بعدها .

الثانى : ما رواه الكافى ايضا فى باب تقديم النوافل عن محمد بن مسلم قال : سألت ابا جعفر (ع) عن الرجل يشتغل عن الزوال ، يحجل من اول

النهار ؟ فقال : نعم اذا علم انه يشتغل فيعجلها في صدر النهار كلها .
 الثالث : ما رواه ايضا في الباب المتقدم عن عمر بن يزيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال : اعلم ان النافلة بمنزلة الهدية ، متى ما أتى بها قبلت .
 الرابع : ما رواه التهذيب في باب المواقيت في الزيارات ، في الحسن كالصحيح لمكان ابراهيم ، عن محمد بن عذافر قال قال ابو عبد الله ((ع)) : صلاة التطوع بمنزلة الهدية متى ما أتى بها قبلت ، فقدم منها ما شئت و آخر منها ما شئت .

الخامس : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن علي بن الحكم عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله ((ع)) قال قال لي : صلاة النهار ست عشرة ركعة اي النهار شئت ، ان شئت في اوله ، وان شئت في وسطه ، وان شئت في آخره .
 السادس : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن سيف بن عبد الأعلى قال : سألت ابا عبد الله ((ع)) عن نافلة النهار ، قال : ست عشرة ركعة متى ما نشطت ، ان علي بن الحسين ((ع)) كانت له ساعات من النهار يصلي فيها ، فاذا شغله ضيقة او سلطان ، قضاها ، انما النافلة مثل الهدية متى ما أتى بها قبلت .
 السابع : ما رواه ايضا في المكان المتقدم عن القاسم بن الوليد الغساني عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت له : جعلت قد اذك صلاة النهار صلاة النوافل كم هي ؟ قال : ست عشرة اي ساعات النهار شئت ان تصليها صليتها ، الا انك اذا صليتها في مواقيتها افضل .

الثامن : ما رواه ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن جابر قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : اني اشتغل ، قال : فاصنع كما تصنع صل ست ركعات اذا كانت الشمس في مثل موضعها صلاة العصر يعني ارتفاع الضحى الاكبر واعتد من الزوال .

التاسع : ما رواه الصدوق في الفقيه في باب نوافل الصلوة الواقع في آخر كتاب الصلوة في الصحيح عن زرارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال : ما صلى

رسول الله ((ص)) الضحى قط ، قال فقلت : الا تخبرني انه كان يصلى فى صدر النهار اربع ركعات ، قال : بلى انه كان يصلى ويجعلها من الثمان التى بعد الظهر .

لأنا نقول : هذه الأخبار غير صالحة للمعارضة ، و ذلك لان اخبارنا معتبرة بحسب السند وكثيرة بحسب العدد ، و معتقدة بالشهرة العظيمة التى لا يبعد معها دعوى شذوذ المخالف ، بل لم يظهر لنا دعوى احد منهم الى جواز التقديم بقول مطلق من القدماء ، نعم قد عرفت ان جماعة من المتأخرين ذهبوا الى ذلك ولكن الظاهر عدم الاعتداد بخلافهم ، قال بعض المحققين فى شرح المفاتيح : وما فعله المصنف اوفق للجمع بين الأخبار ، بل صريح بعض الأخبار ، ثم نقل الخبر السادس و قال : لكنه خلاف ما أفتى به الجميع ، الا الشيخ فى التهذيب فانه جواز التقديم لمن علم انه إن لم يقدمها ، اشتغل عنها ولم يتمكن من قضائها ، و لا ينفع الاستدلال كذلك للشيخ ، الى آخر ما ذكره .

وعن الذكري انه بعد ان ذكر روايات التحديد بالاقدام والاذرع ، قال : ثم هنا روايات غير مشهورة فى العمل ، ثم ساق جملة من هذه الأخبار ، الى أن قال : قلت قد اعترف الشيخ - رحمه الله - بجواز تقديمها عند الضرورة ، ولو قيل بجوازها مطلقا كما دلت عليه هذه الأخبار ، غاية ما فى الباب انه مرجوح كان وجها ، انتهى .

قال بعض^(١) الأجلة بعد ان استظهر ما ذكره الشيخ لأخبار التحديد بالاذرع والاقدام ما صورته : فان هذه الأخبار صحيحة مستفيضة صريحة فى ان للنافلة وقعا معيننا محدودا ، لا يقدم عليه ولا يؤخر عنه ، الا ان يكون على جهة القضاء ، و الترجيح لو ثبت التعارض لهذه الأخبار لما ذكرنا من صحتها و استفاضتها و صراحتها ، واعتضادها بعمل الطائفة قدما و حديثا ، حيث انه

(١) صاحب الحقائق . (منه)

لم يقل بظاهر هذه الأخبار المخالفة قائل ، ولم يذهب اليه ذاهب ، واعتضادها
ايضا بصحيفة ابن اذينة ، وروايتي زوارة ، وحينئذ فيجب ارتكاب التأويل فيما
عارضها ، بان يحمل المتقدم على الرخصة في مقام العذر كما ذكره الشيخ رحمه
الله ، انتهى .

و بالجمله لا شبهة في ان الروايات المخالفة مع استفاضتها ، غير معمول
عليها عند جماهير الأصحاب ، فتكون شاذة ، وورد عنهم ((ع)) دغ الشاذ النادر
هذا مضافا الى ان الخبر الاول غير ظاهر في المخالفة ، لعدم ظهور كون المراد
من الظهر في المقام هو الزوال ، بل لعل الظاهر هو كون المراد منها هو صلوة
الظهر ، و معه لا يقبل ان يعد في عداد المعارضات ، فتدبر ، كالخبر الثالثلان
القبول لا يستلزم الاداء ، بل يترتب مع كل من الاداء والقضاء ، و بذلك ينكسر
صورة الخبر الرابع والسادس ، سيما مع ملاحظة ذيل الخبر السادس ، وهو قوله :
واذا شغله ضيعة ، الى آخره .

قال الكافي بعد نقل خبر ابن اذينة المتقدم ما صورته : معنى هذا انطليس
وقت صلوة فريضة ولا سنة ، لان الاوقات كلها قد بينها رسول الله ((ص)) ، فاما
القضاء قضاء الفريضة وتقديم النوافل وتأخيرها ، فلا بأس انتهى .

واما الخبر الثامن فحمل على التقية غير بعيد ، لمكان الصلوة الضحى
المعمولة عند العامة كما مضى تفصيلها في مقامها ، فتدبر ، وبذلك ظهر حال
الخبر التاسع . مضافا الى انه يعارضه بخصوصه رواية زوارة ومرسلة الصدوق ، و
هما الخبر الحادي عشر والعشرون ، المتقدمان في شرح قول المصنف رحمه الله :
ونوافلها ثمان ركعات ، الى آخره ، المشتملان على قول الباقر ((ع)) : كان رسول
الله ((ص)) لا يصلي من النهار شيئا حتى تزول النهار ، ولفظه كان ظاهرة في
الاستمرار ، و يناقئ ايضا عموم جملة من الأخبار المتقدمة . ما رواه التهذيب في
باب المواقيت في الزيادات عن محمد بن الفرخ قال : كتبت اسئل عن اوقات
الصلوة ، فاجاب : اذا زالت الشمس فصل سبحتك واحب ان يكون فراغك من

الفريضة والشمس على قدمين ، ثم صل سبحتك ، واحب ان يكون فراغك من العصر والشمس على اربعة اقدام ، فان عجل بك امر فابدأ بالفريضتين واقض بعدهما ، نعم الخبر السابع والخامس والثاني يكون معارضتهم لأخبار في غاية من الوضوح ، ولكن لم يظهر قائل بضمون الخبر السابع من القدماء ومتقدمي المتأخرين ، فلا اعتبار به اصلا ، سيما اذا لاحظ ضعف سنده ، ومعارضته للأخبار المعتبرة القريبة من التواتر ، المعتضدة بالشهرة العظيمة ، واما الخبر الخامس فيعارضه الخبر الثاني ، والقاعدة الداخلية والخارجية مقتضية لحمله على الخبر الثاني ، فافهم .

فيبقى في المقام الخبر الثاني فالعمل به ايضا مشكل ، لندرة القائل به بل الظاهر عدم القائل به باطلاقه ، لأن التهذيب قيد مضافا الى العلم باشتغال في وقتها ، عدم التمكن من قضائها ، هذا مضافا الى عدم صحة سنده ، لمكان حمزة الليثي ، وان كان الراوي عنه حماد بن عيسى المجمع على تصحيح ما يصح عنه والسند اليه صحيح ، ومعارضة للأخبار الكثيرة المعمول عليها .

لا يقال : التسامح في أدلة السنن مما يجوز ان تعمل بضمونه ، لأننا نقول : الاستناد اليها في المقام مشكل ، لان الاستفادة من الأخبار الموقفة بالاقدام والأذرع ، هو حذر التقديم ، وهذه القاعدة غير جارية مع احتمالها ، فافهم ، مع اننا لو عملنا بهذا الخبر لكان الأخبار الدالة على قضاء النوافل مخصصة به ، مع كونه غير صالح للمعارضة ، فتدبر ، نعم لو عمل به عامل فلا بد له ان يقتصر على مفاد الخبر ، وهو تخصيص الحكم بنافلة الزوال والعلم بالاشتغال ، والحاصل ان الاعتماد به مع عدم ذهاب احد الى ما يستفاد منه حتى التهذيب لما عرفت ، مشكل في الغاية ، كالقول به مع التقييد بعدم التمكن من القضاء ، سيما مع معارضته بما تقدم اليه الاشارة ، فاذن مختار المشهور هو المنصور ، وليعلم ان ما اختاره التهذيب لا يكاد ان يتحقق في الخارج بالنسبة الى جماهير الناس ان لم نقل كله ، اذ العلم بعدم التمكن من ادائها في وقتها وقضائها مخالف للعادة ،

فليس في النزاع معه ثمة يعتد بها .

(ويزيد فيه) أي في اليوم الجمعة (أربع ركعات) كما سيجيء بيان ذلك
أن شاء الله تبارك وتعالى .

(و) وقت (نافلة المغرب) بعد ها إلى ذهاب الحمرة (المغربية) على
المشهور بين الطائفة كما ادعاه جماعة ، بل في المدارك هذا مذهب الأصحاب
لا نعلم فيه مخالفاً ، بل عن المنتهى والمعتبر دعوى الإجماع عليه ، خلافاً للشهيد
فاستوجه بقاءها بقاء الفريضة ، وتبعه من المتأخرين جماعة ، قال في الدروس :
ووقت نافلة المغرب بعد فراغها إلى ذهاب الحمرة المغربية ، في المشهور
بين المتأخرين ولا يزاحم بها ، ولو قيل بامتدادها كوقت الفريضة ^(١) كان وجهها ،
نعم تقديمها أفضل ، انتهى .

أقول : والمشهور هو الأقرب ، للاجماعين المحكيين ، وللنصوص المانعة
عن فعل النافلة في وقت الفريضة ، خرج منها ما عدا المغرب من الرواتب في
اوقاتها المضروبة ، وكذا نافلة المغرب إلى ذهاب الحمرة المغربية بالإجماع
المحقق ، ويبقى ما عداها ، ومنه نافلة المغرب بعد ها ، مندرجا تحتها ، ولا
دليل على الخروج ، هذا مضافاً إلى أن عموم التعليل الوارد لتحديد نوافل
الظهرين بوقت ، وهو ما اشتمل عليه رواية اسمعيل الجعفي من قوله : وإنما
جعل الذراع والذراعان لثلاث يكون تطوع في وقت فريضة ، كما في أحدهما ، و
قوله : أتدري لم جعل الذراع والذراعان ؟ قلت : لم ؟ قال : لكان الفريضة ،
لثلاث يؤخذ من وقت هذه ويدخل في وقت هذه ، يقتضي التحديد هنا أيضاً ،
ولا حد لها إلا ما ذكره الأصحاب من ذهاب الحمرة .

قال المحقق طاب ثراه في التحرير : ويدل عليه أي ما اختاره المشهور ،
وقت يستحب فيه تأخير العشاء ، وكان الإقبال على النافلة حسناً ، وعند ذهاب

(١) ونقله بعضهم عن الحلبي أيضاً حيث قال بامتداد وقت نوافل كل فريضة
بامتداد وقتها . (منه)

الحمرة يقع الاشتغال بالفرض فلا يصلح للنافلة ، و يؤيد ذلك ما روى عمر بن حريث عن ابي عبد الله ((ع)) قال : كان النبي ((ص)) يصلّي ثلاثا للمغرب واربعاً بعد ها ، و يدل على ان آخر وقتها ذهاب الحمرة ، ما روى من منع النافلة في وقت فريضة و روى ذلك جماعة منهم محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) قال : اذا دخل وقت الفريضة فلا تطوع قال السيد — طاب مضجعه — في المدارك بعد نقل ذلك : وفيه نظر اذ من المعلوم ان النهي عن التطوع وقت الفريضة ، انما يتوجه الى غير الروايات ، للقطع باستحبابها في اوقات الفرائض ، والالم يشرع نافلة المغرب عند من قال بدخول وقت العشاء بعد مضي مقدار ثلاث ركعات من اول وقت المغرب ، ولا نافلة الظهرين عند الجميع ، و قوله انه عند ذهاب الحمرة يقع الاشتغال بالفرض ، فلا يصلح للنافلة ، دعوى خالية من الدليل ، مع ان الاشتغال بالفرض قد يقع قبل ذلك عند المصنف ومن قال بمقالته ، و مجرد استحباب تأخير العشاء عن اول وقتها الى ذهاب الحمرة ، لا يصلح للفرق ، انتهى .

أقول : وفيه نظر ، لان للمحقق ان يقول : مقتضى العموم هو المنع مطلقا ، خرج عنه ما خرج بدليل ولا دليل على خروج ما نحن فيه عنه ، وليس ذلك الا كالعامة والاطلاق المخصص والمفيد وهما فيما بقي حجة ، و بالجملة هذا الاعتراض في غاية من السخافة ، نعم ما اشار اليه اخيرا لا يخلو عن وجاهة وبالجملة الأدلة على القول المشهور لا تحق .

واما القول الآخر فله وجهان :

الأول : ما رواه شيخ الطائفة في التهذيب في كتاب الحج في باب نزول المزدلفة ، في الصحيح عن ابيان بن تغلب قال : صليت خلف ابي عبد الله ((ع)) المغرب بالمزدلفة ، فقام ف صلى المغرب ثم صل العشاء الآخرة ولم يركع فيما بينهما ، ثم صليت خلفه بعد ذلك بسنة ، فلما صلى المغرب قام فتنفل بأربع ركعات ، وقد يجاب عن ذلك ، بانه معارض بالنصوص المانعة عن التنفل بين العشاءين اذا جمع بينهما في المزدلفة ، روى التهذيب في الباب المتقدم في

الصحيح عن منصور بن حازم عن أبي عبد الله ((ع)) قال : صلاة المغرب والعشاء بجمع باذان واحد واقامتين ولا تصل بينهما شيئا ، وقال : هكذا صلى رسول الله ((ص)) .

و روى أيضا في الباب المتقدم عن غنيسة بن مصعب قال : قلت لأبي عبد الله ((ع)) : إذا صلى المغرب بجمع أصلى الركعات بعد المغرب ؟ قال : لا ، صلى المغرب والعشاء ثم صلى الركعات بعد .

أقول : لا ريب ولا شك في رجحان ترك نافلة المغرب ، إذا صلى المغرب في المزدلفة ، كما سيأتي في كتاب الحج إن شاء الله إليه الإشارة ، فدار الأمر في رواية إبان المتقدمة بين شيعتين : أحدهما حمل الأربع ركعات التي أتى ((ع)) بها على الراتبة المعهودة ، والثاني حملها على غير الراتبة من الغفيلة وغيرها ، فلا ريب أن الثاني أولى كما لا يخفى على من له أدنى ذرة ، هذا مضافا إلى أن الرواية غير صريحة في أنه ((ع)) أتى بها فيها ، وإلى أن الاتيان بها فيها يحتمل أن يكون مع وجود الحمرة المغربية ، فتأمل جدا ، وبالجمله لا ريب في أن هذه الرواية لا تصلح لمعارضة ما دل على المشهور ، لوجه عديدة .

الثاني : ما أشار إليه بعض الاجلاء حيث قال : الأظهر في الاستدلال على ما اختاره ، ما ورد في الأخبار من الحث والتأكيد على نافلة المغرب ، وإنها تصلى سفرا وحضرا ، مع ما ورد في الأخبار من امتداد وقت المغرب في السفر إلى ثلث الليل ونحوه كما تقدم ، فانه يظهر من ضم هذه الأخبار بعضها إلى بعض ، أن النافلة يعتد بامتداد الفريضة ، على أنه يكفي في الدلالة على الامتداد ، إطلاق الأخبار الدالة على استحباب هذه النافلة بعد المغرب ، وعدم دليل على التوقيت والتحديد بغروب الشفق انتهى ، وفيه نظر لما أشار إليه بعض الأجلة حيث قال : والنصوص الدالة على استحباب نافلة المغرب بعدها ، وإن كانت معتبرة مستفيضة شاملة لما بعد الحمرة ، إلا أن شمولها بالأطلاق ، وهو غير معلوم الشمول لنحو المقام ، بعد ورودها لاثبات استحباب النافلة من دون نظر

الى وقتها بالمرة . وان هي حينئذ الاكالنصوص الدالة على استحباب باقى النوافل الراتية . من دون تقييد فيها بوقت المرة . مع انها مقيدة بأوقات خاصة اتفاقا فتوى و رواية . ومن هنا يظهر مؤيد اخر لما عليه الأصحاب . من توقيت نافلة المغرب بذهاب الحمرة . لابقائها مادام وقت الفريضة . لبعد اختصاصها من بين الرواتب بالبقاء الى وقت الفريضة تنتهى . وبالجمله لا ينبغي التشكيك فى ضعف ما اختاره هؤلاء الجماعة . وقوة ما اختاره جماهير الطائفة المحقة .

(وان ذهبت) الحمرة (ولم يكمل اشتغل بالعشاء) على الأشهر . كما ادعاه بعض من تأخر . خلافا للمحكى عن الحلى فيتم الاربع بالتلبس بشئ منها قبل ذهاب الشفق . وهو ضعيف لعموم ادلة تحريم النافلة فى وقت الفريضة . وعدم ظهور ما يصير باعثا على تقييده . ومقتضى اطلاق العبارة كغيرها ^(١) هو البداية بالعشاء فى المفروض مطلقا . خلافا للشهيدين وغيرهما . فقيدوا الحكم بما اذا لم يكن شرع فى ركعتين منها . والا فيكملها خاصة اولتين كانتا ام اخيرتهما تمسكا بالنهى عن ابطال العمل . وبان الصلوة على ما افتتحت عليه .

أقول : تحقيق المقام ان يقال : انا اذا قلنا بکراهة القطع مطلقا كما عليه بعض . او فى النافلة خاصة كما عليه آخر . فلا يخلو اما نقول بان الأدلة الدالة على تحريم النافلة فى وقت الفريضة شاملة لنحو المقام اولا . وعلى الاول فلا ريب فى عدم وجاهة ما قيدوه . اذ ذلك لم يعارضه حرمة . وقد يعارضه فى المسئلة لعموم ادلة تحريم النافلة فى وقت الفريضة . وعلى الثانى كما لا يخلو عن وجاهة . فما قيدوه وجيه سيما اذا قلنا بحرمة قطع النافلة . كما عليه بعض الطائفة .

لا يقال كيف حكمت على وجاهة عدم شمول الأدلة الدالة على تحريم النافلة فى وقت الفريضة لنحو المقام ؟ مع ان عموم الأخبار المانعة شاملة .

(١) كالفوائد والنافع والشرائع كما عن التحرير والمنتهى . (منه)

لأننا نقول : تلك الأدلة مختصة بحكم التبادر ، بابتداء التوافل في وقت
الفريضة لاعداد وقوعها فيه مطلقا ، فان قلت : كيف تدعى جريان التبادر فيما
ادعيت؟ مع ان من تلك الأدلة ما يدل على الحكم المذكور بنحو العموم الاستغراقى
لمكان النكرة الواقعة في سياق النفي ، قلت : العموم انما هو بالنسبة الى افراد
النفي من اقسام النافلة ، والتبادر الذى ادعيناه انما هو بالنسبة الى جهة
القضية ، فجهته غير جهة الاطلاق الذى لا بد من الاخذ بما يتبادر منه ، فافهم .
فان المختار عندنا هو التقييد بنحو ما قيدوه ، سواء قلنا بکراهة قطع
النافلة او حرمة . نعم لو قلنا بشمول الأدلة الدالة على تحريم النافلة في وقت
الفريضة لنحو المقام ، و قلنا بحرمة قطع النافلة بالحكم لا يخلو عن اشكال ، كما لو
علم قبل الشروع فيها بمزاحمتها الفريضة في الأثناء ، لقوة احتمال شمول أدلة
حرمة النافلة في وقت الفريضة لمثل هذا ، كما ذكره بعض الأجلة قال : مع احتمال
منعه ايضا انتهى ، أقول : ولعل القول بما اختاره المقيدون في الفرض الاول ،
وبما اختاره المطلقون في الفرض الثانى ، لا يخلو عن قوة .

(و) وقت ركعتى (الوتيرة بعد العشاء) اجماعا ، ويدل عليه النصوص
المتواترة المتقدمة الى جملة منها الاشارة ، في شرح قول المصنف رحمه الله : و
نوافلها ثمان ركعات ، الى آخره ، (و تمتد بامتدادها) بلا خلاف على الظاهر ،
بل عليه الاجماع عن صريح المنتهى و ظاهر التحرير ، قال الشارح الفاضل بعد
قول المصنف هذا لتبعيتها للفريضة : فعلى هذا لو انتصف الليل ولم يأت بها
صارت قضاء ، فلا فرق حينئذ بين خروج الوقت قبل شروعه فيها وبعد ذلك لاطلاق
و يحتمل الفرق والتفضيل ، بخروجه قبل اكمال ركعة منها و بعده فيتمها ، على
الثانى دون الاول .

فرع :

حكم الشيخان والمحقق والشهيد وغيرهم باستحباب جعل الوتيرة خاتمة
لنوافله ، قال الشارح المحقق : ذكر الشيخان واتباعهما انه ينبغي ان يجعلها

خاتمة نوافله ، و مستنده غير معلوم ، و قال فى المدارك : واما استحباب جعلهما خاتمة للنوافل التى يريدان يصلّيها تلك الليلة ، فذكره الشيخان واتباعهما و لم أقف على مستنده . نعم روى زرارة عن ابي جعفر ((ع)) انه قال : وليكن آخر صلوتك وترليلتك ، وهو لا يدل على المدعى . انتهى .

قال بعض الأجلة : وفى المصباح يستحب ان يصلّى بعد ركعتى الوتيرة ركعتين من قيام ، وانكرها ابن ادريس استلذاً ، لان الوتيرة خاتمة النوافل كما صرح به الشيخان فى المقنعة و النهاية حتى فى نافلة شهر رمضان . وهو مشهور بين الأصحاب رضوان الله عليهم ، والذي فى رواية زرارة عن ابي جعفر ((ع)) : و ليكن آخر صلوتك وترليلتك . ولكنه فى سياق الوتر لا الوتيرة ، و نسب ابن ادريس الرواية بالركعتين الى الشذوذ فى المختلف لامشاحة فى التقديم و التأخير لصلاحية الوقت للنافلة . انتهى .

أقول : رواية زرارة هذه مروية فى الكافى فى باب تقديم النوافل و هى هكذا : قال ((ع)) : اذا اجتمع عليك و تران او ثلاثة او اكثر من ذلك ، فاقض ذلك كما فاتك تفصل بين كل وترين بصلوة ، لان الوتر الاخر لا تقدم شيئاً قبل اوله الاول فالاول ، تبدأ اذا انت قضيت صلوة ليلتك ثم الوتر . قال : وقال ابو جعفر عليه السلام : لا وتران فى ليلة الا واحد هما قضاء . وقال : ان اوترت من اول الليل و قمت فى آخر الليل فوترت الاول قضاء ، وما صليت من صلوة فى ليلتك كلها فلتكن قضاء الى آخر صلوتك ، فانها لليلتك وليكن آخر صلوتك الوتر و ترليلتك ، و حمل الوتر الواقعة فى آخرها على الوتيرة غير بعيد ، كما يظهر ذلك من ملاحظة وقت ركعتى الفجر . بعد ملاحظة روايتى ابي بصير و حمران المتقدمتين فى الأمر الثانى الواقع فى شرح قول المصنف : و نوافلها ثمان ركعات قبل الظهر ، الى آخره . و رواية زرارة المتقدمة فى الأمر السابع عشر المتقدم هناك ايضا ، و رواية ابي بصير هكذا قال ابو عبد الله ((ع)) : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يبيتن الا بوتر ، قال قلت : يعنى الركعتين بعد العشاء الآخرة ، قال : نعم فانسهما

تعدان بركعة ، فمن صلاهما ثم حدث به حدث الموت مات على وتر ، وإن لم يحدث به حدث الموت صلى الوتر في آخر الليل .

و بالجمله لما كان حمل الوتر الواقعة في آخر الخبر على مفردة الوتر غير وجيه ، لمكان وقت ركعتي الفجر المنافي لقوله ((ع)) : وليكن آخر صلوتك ، الى آخره ، فليحمل على الوتيرة ، كما اطلق الوتر عليها في الأخبار المتقدمة ، فظهر بما ذكره مستند الشيخين ومن تبعهما فيما ذكرناه ، وعدم وجاهة ما ذكره في المدارك وغيره ، من عدم دلالة الخبر على المدعى .

تنبيه : مقتضى اطلاق الخبر هو استحباب جعلها خاتمة للنوافل التي يريد ان يصليها تلك الليلة مطلقا ، سواء كانت مستحبة مطلقة من غير اختصاص ببعض الأزمنة ام لا ، كما تكون مختصة ببعض الأزمنة ، كنوافل ليالي شهر رمضان وغيرها من الليالي التي ورد الأمر بالنافلة فيها بخصوصها ، وهو ايضا مشهور بين الأصحاب ، على نسبة بعض العبارات المتقدم نقلها (١) .

ولكن ينافي ذلك ما رواه التهذيب في باب فضل شهر رمضان عن اسحق بن عمار عن ابي الحسن ، و سماعة بن مهران عن ابي عبد الله ((ع)) ، قال محمد بن سليمان : و سألت الرضا ((ع)) عن هذا الحديث فأخبرني به ، وقال : هو لا جميعا سألنا عن الصلوة في شهر رمضان كيف هي ؟ وكيف فعل رسول الله (ص) فقالوا جميعا : انه لما دخلت اول ليلة من شهر رمضان ، صلى رسول الله (ص) المغرب ثم صلى أربع ركعات التي كان يصليهن بعد المغرب في كل ليلة ، ثم

(١) قال بعض الأجلة ثم ان ما ذكر من استثناء نافلة شهر رمضان وهي الاثنى عشر او الاثنان والعشرون بمعنى ان الوتيرة لا تؤخر عنها قد نقله في شرح النغلية عن سائر رسائله قال وبذلك وردت رواية محمد بن سليمان عن الرضا ((ع)) (الوذكر في شرح النغلية ان هذه الزيادة كانت في نسخة الأصل بخط المصنف ثم كشطها وفي رسمها قال وهي موجودة في كثير من النسخ قال وانما حذف لأن المشهور بين الأصحاب كما ذكره المصنف في الذكرى ان الوتيرة مؤخرة عن ذلك الوظيفة ايضا ليكون خاتمة النوافل ففي الذكرى الظاهر جواز الأمرين . (منه)

صلى ثمانى ركعات ، فلما صلى العشاء الآخرة وصلى الركعتين اللتين كان
يصليهما بعد العشاء الآخرة وهو جالس فى كل ليلة ، قام فصلى اثنتى عشرة
ركعة ، ثم دخل بيته الى ان قال : فلما كان ليلة تسع عشرة من شهر رمضان ،
اغتسل حين غابت الشمس ، الى ان قال : فلما اقام بلال بصلوة العشاء الآخرة ،
خرج النبى (ص) فصلى بالناس ، فلما انقضى صلى الركعتين وهو جالس كما كان
يصلى كل ليلة ، ثم قام فصلى مائة ركعة ، الى ان قال : فلما فرغ من ذلك صلى
صلوته التى كان يصلى كل ليلة فى آخر الليل ووتر ، فلما كان ليلة عشرين من
شهر رمضان ، فعل كما كان يفعل ذلك من الليالى فى شهر رمضان ثمانى ركعات
بعد المغرب واثنتى عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة ، فلما كانت ليلة احدى و
عشرين ، الى ان قال : وصلى فيها مثل ما فعله فى ليلة تسع عشرة ، فلما كانت
فى ليلة اثنين وعشرين ، زاد فى صلوته قبل فصلى ثمانى ركعات بعد المغرب ،
واثنين وعشرين ركعة بعد العشاء الآخرة ، فلما كانت ليلة ثلاث وعشرين اغتسل
ايضا فى ليلة تسع عشرة ^(١) كما اغتسل فى ليلة احدى وعشرين ، ثم فعل مثل ذلك فسالوه
عن صلوة الخمسين ما حالها فى شهر رمضان ؟ فقال : كان رسول الله (ص) يصلى هذه
الصلوة ، ويصلى صلوة خمسين على ما كان يصلى فى غير شهر رمضان ولا ينقص منها شيئا .
وبالجملة لاشبهة فى استحباب جعل الوتيرة خاتمة نوافله فى غير شهر
رمضان ، وبالرواية المتقدمة ، واما فى شهر رمضان فالعمل بتلك الرواية محل
اشكال ، لكان خبر اسحق المتقدم ، الدال بحسب الظاهر ، على استمراره (ص) على
على الاتيان بالوتيرة بعد العشاء قبل النوافل فى شهر رمضان ، وحيث كان
الوقت صالحا للنافلة ، فلا مشاحة فى التقديم والتأخير ، وقوله (ع) وليكن آخر
صلوتك الوتر انتهى ، ليس للوجوب قطعا بل للاستحباب ، فليعمل بمضمونه فيما
اذا لم يعارضه شىء ، وهو غير شهر رمضان ، وليترك او يتوقف او عمل بجواز
التقديم والتأخير ، من غير رجحان فى احدهما فى شهر رمضان ، والقول بان
(١) هكذا جاء فى الاصل ، ولعله : كما اغتسل فى ٠٠٠ (المصحح)

شهر رمضان كغيره ، عملاً برواية زرارة مشكل كما اشرنا سابقاً ، واشكل منه هو جعله ضداً لغيره ، عملاً برواية اسحق بن عمار المتقدمة ، سيما بعد ملاحظة كونها معارضة بجملة من الأخبار الدالة على عدم كونه ((ع)) مصلياً لصلوة التوبة ، منها رواية ابي بصير عن الصادق ((ع)) في حديث في التوبة قال: فقلت : هل صلى رسول الله ((ص)) هاتين الركعتين ؟ قال : لا ، الخبر وقد تقدم هذا الخبر مع تفصيل تام في الأمر الثاني ، الواقع في شرح قول المصنف رحمه الله : ونوافلها ثمان ، الى آخره .

واما ما اشار اليه في الصباح ، من انه يستحب ان يصلى بعد ركعتي التوبة ركعتين من قيام ، فلا وجه له كما حققناه في شرح قول المصنف رحمه الله : ونوافلها ثمان ، الى آخره ، في ذيل الأمر السابع عشر .

(و وقت صلوة الليل بعد انتصافه) اجماعاً ظاهراً ومحكياً في عياثر جماعة ومنهم المنتهى والتحرير وغيرهما (١) والمحكى عن الخلاف والمرضى ، وفي امالي الصدوق من دين الامامية الاقرار بأنه لا يجوز صلوة الليل من اول الليل لا في السفر ، واذا قضاها الانسان فهو افضل من ان يصليها من اول الليل ، ويدل عليه بعد الاجماع المتقدمة توقيفية العبادة ، فيجب الاقتصار في وقتها على ما تيقن ثبوته من الشريعة ، وليس ذلك الا بعد الانتصاف ، روى التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن فضيل عن احدهما ((ع)) : ان رسول الله ((ص)) كان يصلى بعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة .

و روى ايضا في الباب المتقدم في الموثق كالصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ((ع)) قال : سمعته يقول : كان رسول الله ((ص)) اذا صلى العشاء الآخرة ، آوى الى فراشه لا يصلى شيئاً الا بعد انتصاف الليل ، لا في شهر رمضان ولا غيره .

(١) كمفتاح الفلاح وغيره .

و روى الصدوق فى الفقيه فى باب وقت صلوة الليل عن عبد الله (١) بن زرارة عن ابي عبد الله (ع) انه قال : كان رسول الله (ص) اذا صلى العشاء آوى الى فراشه ، فلم يصل شيئا حتى ينتصف الليل .

ومن هذا القبيل ايضا ، الخبر الحادى عشر والخبر العشرون المتقدمان فى شرح قول المصنف رحمه الله : ونوافلها ثمان ركعات ، الى آخره .

و يدل ايضا على الحكم المذكور ، الخبر الثالث عشر المتقدم هناك ، المشتمل على قول الباقر (ع) لزراعة : وتصلى بعد المغرب ركعتين ، وبعد ما ينتصف الليل ثلاث عشرة ركعة ، منها الوتر ومنها ركعتا الفجر ، كما مرسل المروى فى الفقيه فى باب وقت صلوة الليل قال وقال ابو جعفر (ع) : وقت صلوة الليل ما بين نصف الليل الى آخره ، و روى التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الزيادات عن زرارة عن ابي جعفر (ع) قال : انما على احدكم اذا انتصف الليل ان يقوم فيصلّى صلاته جملة واحدة ثلاث عشرة ركعة ، ثم ان شاء جلس فدعا ، وان شاء نام ، وان شاء ذهب حيث شاء .

و يدل عليه ايضا الأخبار الآتية اليها الاشارة ، المجوزة لفعلها قبل الانتصاف لعل ، فانها ظاهرة فى ان التقديم رخصة لأجل العذر ، لانه وقت لها ، وإنما بعض الأخبار الذى يوهم كونه وقتا لها ، فغير صالح للمعارض لوجوه شتى .

(وكلما قرب من الفجر كان افضل) بلا خلاف ظاهرا ، بل عن الخلاف و التحرير و المنتهى و الناصريات ان عليه اجماع الامامية ، وفى مفتاح الفلاح : وقد اجمع علماءنا على ان اول وقتها انتصاف الليل ، وانه كلما قربت من الفجر الثانى كان افضل ، و يدل عليه مضافا الى الاجماع المحكية الأخبار المستفيضة ، منها ما رواه التهذيب فى اواخر باب كيفية الصلوة فى الزيادات فى الصحيح عن

(١) عبيد بن خل

اسماعيل بن سعد الأشعري قال : سألت أبا الحسن الرضا ((ع)) عن ساعات الوتر قال : أحبها إلى الفجر الأول ، وسألته عن أفضل ساعات الليل ، قال : الثلث الباقي ، وسألته عن الوتر بعد فجر الصبح ، قال : نعم قد كان أبي ربما وتر بعد ما انفجر الصبح .

ومنها ما رواه أيضا في المكان المتقدم عن مرزم عن أبي عبد الله ((ع)) قال : قلت : متى أصلي صلاة الليل ؟ فقال : صلها آخر الليل ، قال : قلت : فأنى لاستنبيه ، قال : استنبيه مرة فتصلبها وتنام فتقضيها ، فإذا هممت بقضائها بالنهار استنبيهت .

ومنها الخبر الرابع ، والعاشر ، والرابع والثالث والعشرون المشتمل على رواية الخصال والعيون وتحف العقول المتقدم كلها في شرح قول المصنف رحمه الله : ونوافلها ثمان ركعات ، إلى آخره .

ومنها ما رواه في البحار في باب تحقيق منتصف الليل ، عن التهذيب وثواب الأعمال عن أبي عبد الله ((ع)) قال : إن كان الله عز وجل قال : ((العمل والبنون زينة الحياة الدنيا)) أن الثمان ركعات يصلبها العبد آخر الليل زينة الآخرة . (١)

ومنها ما أشار إليه في الباب المتقدم ، قال في جملة كلام له : وكذا قوله تعالى : ((إن ناشئة الليل)) فإنه قد ظهر من الأخبار ، وأقوال المفسرين ، أنه نزل في صلاة الليل ووقتها إلى طلوع الفجر ، وقال الطبرسي : والمرى عن أبي جعفر وأبي عبد الله ((ع)) ، أنهما قالا : هي القيام في آخر الليل إلى صلاة الليل . ومنها ما رواه الكافي في باب وقت الفجر عن سليمان بن حفص المروري .

(١) و روى في البحار في الباب المتقدم عن الفقيه في وصية النبي (ص) لعلي عليه السلام يا علي ثلاث فرجات للمؤمن في الدنيا منها التهجّد في آخر الليل . و روى أيضا في الباب المتقدم عن المعتبر أنه روى عن طريق المخالفين عن ابن عمر وابن عباس أن النبي (ص) قال الوتر ركعة من آخر الليل . (منه)

عن ابي الحسن العسكري (ع) قال : اذا انتصف الليل ، الى ان قال : فاذا بقي ثلث الليل ظهر ما مضى من قبل المشرق فاضاعت له الدنيا ، فيكون ساعة ثم يذهب و هو وقت صلوة الليل ، ثم يطلع الفجر الصادق من قبل المشرق ، قال : ومن اراد ان يصلى صلوة الليل في نصف الليل ، فذلك له .

ومنها ما رواه الكافي في باب صلوة النوافل في الصحيح عن معوية بن وهب قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن افضل ساعات الوتر ، فقال : الفجر اول ذلك .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الموثق كالصحيح عن ابن بكير قال : قال ابو عبد الله (ع) : ما كان يحمد الرجل ان يقوم من آخر الليل فيصلى صلوته ضربة واحدة ، ثم ينام ويذهب .

ومنها ما رواه في الذكرى قال : و روى ابن ابي قرّة عن زرارة : ان رجلا سأل امير المؤمنين (ع) عن الوتر اول الليل ، فلم يجبه ، فلما كان بين الصبحين خرج امير المؤمنين الى المسجد ، فنادى : اين السائل عن الوتر ؟ ثلاث مرات ، نعم ساعة الوتر هذه ، ثم قام فاوتر .

الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي يجدها المتتبع ، ولو كانت دلالتها في الجملة ، واختصاص بعض ما تقدم بالوتر غير ضاير ، لعدم فارق ، قاله بعض الأجلة ، واستدل في التحرير على ذلك ايضا بقوله تعالى : ((وما لاسحارهم يستغفرون)) ، والمستغفرون بالاسحار والسحر ما قبل الفجر على ما نص عليه اهل اللغة ، قاله بعض ، اقول عن الفيروز آبادي : السحر قبيل الصبح والسحرة بضم السحر الاعلى ، روى التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصحيح عن معوية بن عمار قال سمعت ابا عبد الله (ع) ، يقول : في قول الله عز وجل : ((وبالأسحار هم يستغفرون)) في الوتر في آخر الليل سبعين مرة .

فان قلت : انه يعارض ذلك ما يستفاد من جملة من الأخبار ، منها ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن معوية بن وهب ،

قال سمعت ابا عبد الله (ع) يقول و ذكر صلاة النبي (ص) قال : كان يأتي بطهور فيخمر عند رأسه ، و يوضع سواكه تحت فراشه ، ثم ينام ماشاء الله ، فإذا استيقظ جلس ثم قلب بصره في السماء ثم تلا الآيات من آل عمران : ((ان في خلق السموات والارض)) الآية ، ثم يستن و يتطهر ثم يقوم الى المسجد فيركع اربع ركعات على قدر قراءته ركوعه و سجوده على قدر ركوعه ، يركع حتى يقال : متى يرفع رأسه ؟ و يسجد حتى يقال : متى يرفع رأسه ؟ ثم يعود الى فراشه ، فينام ماشاء الله ، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران و يقلب بصره في السماء ، ثم يستن فيتطهر ، و يقوم الى المسجد فيصلى اربع ركعات كما ركع قبل ذلك ، ثم يعود الى فراشه فينام ماشاء الله ، ثم يستيقظ فيجلس فيتلو الآيات من آل عمران ، و يقلب بصره في السماء ثم يستن و يتطهر ، و يقوم الى المسجد فيوتر و يصلى الركعتين ، ثم يخرج الى الصلوة .

ومنها ما رواه في الكافي في باب صلاة النوافل في الحسن كالصحيح بابراهيم . عن الحلبي عن ابي عبد الله (ع) قال : ان رسول الله (ص) كان اذا صلى العشاء الآخرة امر بوضوءه و سواكه يوضع عند رأسه مخمرا ، فيرقد ماشاء الله ثم يقوم فيستاك و يتوضا و يصلى اربع ركعات ، ثم يرقد ، ثم يقوم فيستاك و يتوضا و يصلى اربع ركعات ، ثم يرقد حتى اذا كان في وجه الصبح قام فاوتر ، ثم صلى الركعتين ، ثم قال : لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة ، قلت : متى كان يقوم قال : بعد ثلث الليل ، وقال في حديث آخر : بعد نصف الليل ، قال وفي رواية اخرى : يكون قيامه و ركوعه و سجوده سوا ، و يستاك في كل مرة قام من نومه ، و يقرأ الآيات من آل عمران ((ان في خلق السموات والارض)) الى قوله : انك لا تخلف الميعاد)) .

ومنها ما رواه ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن عمر بن يزيد ، انه سمع ابا عبد الله (ع) يقول : ان في الليل ساعة ما يوافقها عبد مسلم ، يصلى و يدعو الله فيها ، الا استجيب له في كل ليلة ، قلت : اصلحك الله ، فاي ساعة

هى من الليل ؟ قال : اذا مضى نصف الليل ، فى السدس الاول من النصف
الباقى .

و روى التهذيب فى باب كيفية الصلوة فى الصحيح عن عمر بن يزيد ، انه
سمع ابا عبد الله (ع) يقول : ان فى الليل ساعة لا يوافقها عيد مسلم ، يصلى و
يدعو الله ، الا استجاب له فى كل ليلة . قلت : اصلحك الله ، فاية ساعة من
الليل ؟ قال : فاذا مضى نصف الليل^(١) الى ثلث الباقي .

وعن الاسكافى يستحب الاتيان بصلوة الليل فى ثلاثة اوقات ، لقوله : ((ومن
آتاه الليل فسيح واطراف النهار)) . قلت : هذه الأخبار لا تصلح لمعارضة الأدلة
المتقدمة من الاجماع المحكية والأخبار الكثيرة ، لوجه عديدة ، واما ما أشار اليه
الشارح المحقق بانه يمكن الجمع بين الروايات بان يقال آخر الليل أفضل
بالنسبة الى من يجمع بينها دون من يفرق ، ويكون التفريق فى اوقات ثلاث
افضل تأسيًا بالنبي (ص) ، فغير وجيه لعدم شاهد على هذا الجمع ، مع ان
فتوى الأصحاب وادلتهم من الاجماع والأخبار مطلقة .

و بالجملة لاشبهة فى ارجحية هذه الكلية الواقعة فى العبارة ، السوابع
عليها اجماع الامامية ، على ما ادعاه جماعة حد الاستفاضة ، وعدم مقاومة ما
يعارضها ولو كان فى حد ذاته قويا ، والذي يقتضيه الانصاف فى المسئلة ان
تامة الكلية الواردة فى المتن بالنصوص مشككة ، لعدم عثورنا على نص يدل عليه
بواحد من الدلالات الثلاث المعروفة ، وان كان يمكن تميمها بادعاء الاجماع
المركب ، فاذن العمدة فى هذه الكلية هو اجماع الامامية .

فرعان :

الأول : قال بعض الأجلة : والمراد بالفجر هو الثانى ، كما هو ظاهر
النصوص و اكثر الفتاوى وصريح جملة منها ، خلافا للمرتضى فقيدہ بالأول ، قال

(١) يريد انها ما بين النصف الأول والثلث الأخير اعنى السدس الرابع كما
تضمنه الصحيحة المتقدمة . (منه)

في الذكرى : ولعله نظر الى جواز ركعتي الفجر حينئذ ، والغالب ان دخول وقت صلاة يكون بعد خروج وقت اخرى ، ودفعه يانها من صلاة الليل كما في الأخبار الآتية ، وظاهر ان ما قبل طلوع الفجر الثاني من الليل ، مضافا الى ما سيأتى من ان محل ركعتي الفجر قبله ومعه وبعده .

وقال الشارح المحقق المشهور بين الأصحاب ان آخر وقت صلاة الليل طلوع الفجر الثاني ، والمنقول عن المرتضى ان آخره طلوع الفجر الاول ، ثم نقل كلام الذكرى ، وقال : وفيه نظر الأخبار الكثيرة على جوازها الى آخر الليل ، و الظاهر ان ما قبل طلوع الفجر الثاني من الليل ، انتهى .

أقول : قد عرفت في نقل كلام مفتاح الفلاح ، انه ادعى على ذلك اجماع الامامية ، قال بعض الأجلة : ضعف ما ذكره السيد اظهر من ان يحتاج الى البيان ، لما سيجي من الأخبار النيرة البرهان ، ونعم ما قال .

الثاني : اعلم ان المتبادر من الانتصاف ، هو منتصف ما بين غيوبة الشمس الى طلوع الفجر ، بل صار هذا حقيقة عرفية ، خلافا لبعض الأصحاب فصرح بان المعتبر تنصيف ما بين طلوع الشمس وغروبها ، وله جملة من الأخبار منها ما رواه الفقيه في باب معرفة زوال الليل ، قال : سأل عمر بن حنظلة أبا عبد الله (ع) ، فقال له : زوال الشمس نعرفه بالنهار ، كيف لنا بالليل ؟ فقال : لليل زوال كزوال الشمس ، فقال : فبأي شيء نعرفه ؟ قال : بالنجوم اذا انحدرت .

ومنها ما رواه في البحار في باب تحقيق منتصف الليل ، عن محمد بن ادريس في آخر السرائر ، نقلا من كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن الحسين بن احمد القروي عن ابيه عن ابي بصير ، عن ابي جعفر (ع) قال : دلوك الشمس زوالها ، وغسق الليل بمنزلة الزوال من النهار .

ولا يخفى ما فيهما ، اذ التشبيه الوارد في الخبرين ، لا يلزم ان يكون تشبيها في جميع الأمور ، وعلى التحقيق والتدقيق ، حتى يلزم ان يكون المعتبر فيه

الوسط بين الغروب والطلوع ، بل يمكن أن يكون التشبيه للانتصاف العرفي ، وبالجملة لاشبهة في عدم نهوضهما لاثبات ما اختاره ، كالأستدلال بأن في بعض الأخبار وقع التعبير عن الانتصاف بزوال الليل . وذلك واضح ، كيف لا ؟
 الانتظر الى ما رواه الفقيه في باب صلوة رسول الله ((ص)) ، عن أبي جعفر ((ع)) قال : كان رسول الله ((ص)) ، وساق الخبر الى ان قال : ثم آوى رسول الله ((ص)) الى فراشه ولم يصل شيئا حتى يزول نصف الليل ، فاذا زال نصف الليل صلى ثمان ركعات ، واوتر في الربع الأخير من الليل بثلاث ركعات ، الى آخره ، فانه كيف يكون علينا ، مع انه قال و اوتر في الربع الأخير من الليل ، ومعلوم ان آخر صلوة الوتر طلوع الفجر الثاني فتدبر .

وبالجملة الذي يظهر من الآيات القرآنية ، والأخبار ، هو ما عليه الأصحاب وهذا التوهم لا شاهد له عرفا ولا كتابا ولا سنة ، بل كل واحد من المذكورات كاف لدفعه ، بل فساده بديهى .

قال المحقق المجلسي انار الله برهانه في كتاب البحار في باب تحقيق منتصف الليل ومنتهاه ، ومفتتح النهار شرعا وعرفا ولغة ومعناه ، مآصورته : اعلم ان بعض اصحابنا في زماننا ، جدد النزاع القديم الذي كان في بعض الازمان السابقة ، وضمحل لوضوح الحق فيه ، واتفق الخاص والعام فيه على امر واحد ، وهو الخلاف في معنى الليل والنهار شرعا وعرفا بل لغة ، هل ابتداء النهار من طلوع الفجر ، او طلوع الشمس ؟ وعندنا انه لا يفهم في عرف الشرع ، ولا في العرف العام ، ولا بحسب اللغة ، من اليوم والنهار الا ما هو من ابتداء طلوع الفجر ، ولم يخالف في ذلك الا شريحة قليلة قد انقرضوا ، نعم بعض اهل الحرف والصناعات ، لما كان ابتداء عملهم من طلوع الشمس قد يطلقون اليوم عليه ، وبعض اهل اللغة لما راوا هذا الاصطلاح ذكروه في كتب اللغة ، و يحتمل ان يكون كلامهما بحسب اللغة حقيقة ، وكذا المنجمون قد يطلقون اليوم على ما بين الطلوع الى الغروب ، وعلى ما بين الطلوع الى الطلوع ، وعلى ما

بين الغروب الى الغروب ، وعلى ما بين الزوال الى الزوال ، وكذا النهار على المعنى الأول ، والليل على ما بين غروب الشمس الى طلوعها ، لكن لا ينبغي ان يستريب عارف بقواعد الشريعة واطلاقاتها ، في انه لا يتبادر فيها مع عدم القرينة من النهار ، الا ما هو مبدأ من طلوع الفجر وكذا اليوم بأحد المعنيين ، وقد يطلق اليوم على مجموع الليل والنهار ولا من الليل الا ما يختتم بالفجر وما النهار واليوم وابتداء الليل ، فهو اما غيبوبة القرص او ذهاب الحمرة المشرقية .

ولنذكر بعض كلمات اهل اللغة والمفسرين والفقهاء من الخاصة والعامة ثم لنشر الى بعض الآيات والأخبار الدالة على هذا المطلب ، لاراءة الطالبين للحق سبيل التحقيق ، فان استيفاء جميع الدلائل والبراهين ، والتعرض لما استدل به بعض افاضل المعاصرين ، لا يناسب هذا الكتاب ، وفيه بالي ان ساعدني التوفيق ان افرد لذلك رسالة تتضمن اكثر ما يتعلق بهذا المرام ، والله الموفق والمعين .

فأما كلمات القوم ، فقال الشيخ الطبرسي ، تم نقل كثيرا من كلمات القوم ، وكثيرا من الآيات والأخبار .

ومنها ما أشار اليه بقوله الشهيد في الصحيح عن ابي الحسن (ع) ، قال : سألت عن الصلوة بالليل في السفر في اول الليل ، فقال : اذا خفت الفوت في آخره .

وفي الموثق عن ابي عبد الله (ع) قال : لا بأس بصلوة الليل فيما بين اوله و آخره ، الا ان افضل ذلك بعد انتصاف الليل .

وعن الحسين بن علي بن بلال قال : كتبت اليه في وقت صلوة الليل ، فكتب : عند زوال الليل وهو نصفه افضل ، فان خاف فاوله و آخره جاز ، ثم قال : هذه الأخبار تدل على ان وقت صلوة الفجر الثاني بالاتفاق ، والخبران

الأخير ان يدلان ظاهرا على ان نصف الليل هو نصف الزمان الممتد من الغروب الى طلوع الفجر . اذ ذكرنا انتصاف بعد ذكر الأول والآخر . لا يفهم منه الاكونه منتصف ما بينهما ، لاسيما الأخير . لارجاع الضمير الى امر واحد . و يفهم منه ان زوال الليل لا يراد به الزوال عن دائرة نصف النهار . الى ان قال :

واما الأخبار الموهمة بخلاف ما ذكرنا فمنها ... ثم نقل جملة من الاخبار وعد منها رواية ابن حنظلة اولا و رواية السرائر ثانيا ، المتقدمة اليهما الاشارة ، وقال اقول : ان الخبر الاول غير صحيح باطلاقه ، ^(١) فلا بد فيه من تخصيص ببعض الكواكب . فنخصها بكواكب تتحرك فى منتصف ما بين الغروب و طلوع الفجر . مع انه ظاهر انعام تقريبي . اذ تعيين كواكب مخصوصة كل ليلة لا يتيسر لاكثر الخلق . مع ان الانحدار لا يتبين لهم الا بعد مضي زمان من التجاوز عن دائرة نصف النهار . وفى مثل ذلك لا يؤثر التقدم والتأخر بقدر نصف ساعة او ثلثيها او اكثر من ذلك بقليل ، ويمكن ان يكون هذا التحديد لاستعمال اول صلوة الليل . بل هو الظاهر و روى فى ذلك الأخبار بحصول التجزم او الظن القوي بانتصاف الليل . ولا يحصل شئ منهما قبل الانحدار . الا لمن كان له آلة يستعلم الوقت . كالاسطرلاب وامثاله . وتحصيل امثالها متعسر على غالب الناس . ويمكن ان يقال الخبر يدل على مطلوبنا بهذا الوجه . بل يمكن ان يدعى ذلك بوجه آخر . وهو ان اكثر الكواكب لا تظهر للأبصار . الا بعد مضي زمان من غروب الشمس . فاذا حملت على الكواكب التى كانت عند ظهورها على الافق . فهى تصل الى دائرة نصف النهار بعد مضي كثير من انتصاف الليل . ولو حملت على ان يقدر انها كانت عند الغروب على الافق . فهذا امالا يهتدى اليه اكثر العوام بل الخواص ايضا . فلا بد من حملها على ما كانت ترى فى البلدان فى بدو ظهورها . فوق الأبنية والجدران ^(٢) والظاهر فى امثالها انها تصل الى

(١) ظاهر .

(٢) فيكون الرؤية بعد زمان كثير من طلوعها . (منه)

دائرة نصف النهار قبل انتصاف الليل . والمعهود عندهم ، (١) فعلى هذا يمكن حمله على ان الغرض بيان آخر وقت العشاءين ايضا .

واما التشبيه الوارد في الخبرين فلا يلزم ان يكون تشبيها في جميع الامور وعلى التحقيق والتدقيق ، حتى يلزم ان يكون التشبيه للانتصاف العرفي ، او لوصول امثال تلك الكواكب التي ذكرنا الى دائرة نصف النهار ، او لكونه مبدأ وقت صلاة معين ، وغير ذلك من جهات التشبيه ، فظهر انه ليس في هاتين الروايتين ايضا دلالة على مطلوبهم ، لاسيما مع معارضة الآيات والأخبار السافلة ومع تسليم دالتهما على ان المعتبر في انتصاف الليل ذلك ، لا يلزم ان يحمل كل ما ورد من الأحكام معلقة بلفظ النهار او اليوم او الليل ، على هذا الوقت ، مع ما مر من النصوص الصحيحة والأقوال الصريحة .

وقال الشهيد رحمه الله في الذكرى : روى محمد بن مسلم عن ابي عبد الله (ع) قال : كان رسول الله (ص) اذا صلى الآخرة آوى الى فراشه ثم لا يصلي شيئا الا بعد انتصاف الليل . ومثله عن ابي جعفر (ع) وقال : حتى يزول الليل واذا زال الليل صلى ثماني ركعات ووتر في الركعة الأخيرة ثم يصلي ركعتي الفجر قبل الفجر وعنده وبعيده . قلت : غير يزوال الليل عمن انتصافه كزوال النهار . ثم نقل رواية عمر بن حنظلة المتقدمة ، ثم قال : والظاهر انه عنى انحدار النجوم الطوالع عند غروب الشمس ، والجعفرى اعتمد على منازل القمر الثمانية والعشرين المسبورة . فانه قال انها مقسومة على ثلثائة واربعة وستين يوما . لكل منزل ثلاثة عشر يوما . فيكون الفجر مثلا بسعد الاخيرة ثلاثة عشر يوما . ثم ينتقل الى ما بعده وهكذا ، فاذا جعل القطب الشمالي بين الكنفين ، نظر ما على الرأس وبين العينين من المنازل . فيعد منها الى منزلة الفجر ، ثم يؤخذ لكل منزلة نصف سبع ، قال : والقمر يغرب في ليلة الهلال على نصف سبع

(١) من الغروب الى طلوع الشمس .

من الليل ثم يتزايد كذلك الى ليلة اربع عشر ، ثم يتأخر ليلة خمس عشرة نصف سبع ، وعلى هذا الى آخره ، وقال : وهذا تقريب ، انتهى كلام الذكرى .
وظاهر كلامه — قدس سره — وما نقله عن الجعفي ، وان كان موهوما لكون
المعتبر عند هما منتصف ما بين الشمس وطلوعها ، لكن لتصريحهم مع ساير
القوم في مواضع ، ونقلهم الاجماع على معنى الليل والنهار ، لا بد من حصل
كلامهم على ما يرجع الى ما ذكرنا في الخبرين ، وقد ذكرنا انه على التقريب لا
التحقيق ، وقد ذكر الشيخ الشهيد بعد ذلك ، اخبارا صريحة فيما ذكرنا ، على
انهما لو صرحا بذلك ايضا لم يكن في كلامهما حجة .

ثم اعلم ان ما ذكره الشيخ الشهيد ، وتبعه شيخنا البهائي نور الله
ضريحهما ، من تخصيص النجوم المذكورة في الخبر ، بالنجوم التي طلعت عند
غروب الشمس ، انما يستقيم اذا كان كل افق من الآفاق منصف لمدارات جميع
الكواكب وليس كذلك ، بل هذا مخصص بافق خط الاستواء ، اذ في الآفاق
المائلة باعتبار قلة ميل معدل النهار عن سمت الرأس وكثرته ، وقرب مدارات
الكواكب بالنسبة الى المعدول وبعده عنه ، يختلف اختلافا فاحشا ، ففي واسط
المعمورة اذا اتفق طلوع كوكب غروب الشمس ، فربما وصل قبل انتصاف الليل
الى نصف النهار قريبا من ساعة ، كفرد الشجاع ، وربما وصل قبله قريبا من
ساعتين كالشعراء اليمانية ، وربما تأخر وصوله الى نصف النهار عن الانتصاف
بساعة ونصف تقريبا ، كالسماك الرامح ورأس الجوزاء وفم الفرس ، او بساعتين
تقريبا كالنسر الطائر والعيوق ونير الفكة ، او بثلاث ساعات تقريبا كالنسر الواقع
او اربع ساعات كالردف ، وربما اتفق وصول بعض الكواكب القريبة من القطب
الشمالى نصف النهار بعد طلوع الشمس ، فلا بد على طريقته من تخصيص آخر
وهو ان يكون الكواكب قوس نهار ، موافقة لقوس ليل درجة الشمس من منطقة
المروج او قريبا منه ، كالسماك الا عزل بالنسبة الى بعض درجات او اخر الحبل .
وحمل كلام الامام (ع) ، في بيان القاعدة التي تحتاج اليها عامة الخلق ،

على معنى لا يعرفه الا احدى الناس فى هذا الفن ، فى غاية البعد ، وهذا يؤيد ما ذكرنا انه مبنى على التقريب والتخمين ، لاستعلام اول صلوة الليل ، فيسقط الاستدلال به على ما توهموه كما عرفت ، وربما يحمل على الكواكب التى كانت معروفة عند العرب ، وكانوا يعرفون بالتجارب طلوعها وغروبها ووصولها الى نصف النهار ، ويكون الغرض تنبيههم على انه يمكن استعلام الأوقات ، بامثال ذلك بعد تحصيل التجربة ، وفيه ايضا ما فيه .

و ذكر بعض افاضل الأذكياء لذلك علامات فقال : علامة زوال الليل فى اوائل الحمل طلوع الردف ، وفى اواسطه انحدار السماك الأعزل ، وفى اواخره طلوع النسر الطائر وغروب الشعراء الشامية والعيوق .

وفى اوائل الثور انحدار السماك الرامح ، وفى اواسطه غروب فرد الشجاع وفى اواخره طلوع فم الفرس وانحدار نير الفكة وعنق الحية وغروب قلب الأسد . وفى اوائل انحدار رأس الجوزاء ، وفى اواسطه انحدار قلب العقرب ، وفى اواخره اشراف النسر الواقع على الانحدار .

وفى اوائل السرطان انحدار النسر الواقع ، وفى اواسطه غروب السماك الأعزل ، وفى اواخره انحدار النسر الطائر .

وفى اوائل الاسد طلوع العيوق وانحدار الردف ، وفى اواسطه طلوع الثريا وغروب الرامح ، وفى اواخره طلوع عين الثور وانحدار فم الفرس وغروب عنق الحية .

وفى اوائل السنبلة اشراف نير الفكة على الغروب ، وفى اواسطه غروب نير الفكة ، وفى اواخر طلوع يد الجوزاء اليمنى ورجلها اليسرى .

وفى اوائل الميزان غروب رأس الجوزاء ، وفى اواسطه طلوع الشعراء اليمانية ، وفى اواخره اشراف النسر الطائر على الغروب .

وفى اوائل العقرب غروب النسر الطائر ، وفى اواسطه طلوع قلب الأسد وغروب النسر الواقع ، وفى اواخره طلوع فرد الشجاع .

وفى اوائل القوس انحدار عين الثور وغروب القوس ، وفى اواسطه انحدار العيوق و رجل الجوزاء اليسرى وغروب الدف ، وفى اواخره انحدار يد الجوزاء اليمنى .

وفى اوائل الجدى انحدار اليمانية ، وفى اواسطه انحدار الثانية وطلوع الرامح ، وفى اواخره طلوع الاعزل و نير الفكة .

وفى اوائل الدلو اشراق رجل الجوزاء اليسرى على الغروب .

وفى اوائل الحوت طلوع الواقع وغروب رجل الجوزاء اليسرى ، وفى اواسطه غروب عين الثور ، وفى اواخره غروب اليمانية و يد الجوزاء اليمنى .

و هذا كله مبنى على اخذ الليل من غروب الشمس الى طلوعها ، لكن قد عرفت انه على هذا التقريب لا يظهر التفاوت بين المعنيين كثيرا ، والجعفى رحمه الله جعل بناء استعلام زوال الليل تارة على منازل القمر المعروفة بين العرب ، ولعله حمل الخبر عليه ، وتارة على غروب القمر وطلوعه ، اما الأول فلان العرب قسموا مدار القمر ثمانية وعشرين قسما ، وضبطوا حدود تلك الأقسام بكواكب ، و سموها منازل القمر ، وهى التى اشتملت عليها هذه الأبيات بالفارسية :

اسماء منازل قمر نزد عرب شَرَطَيْن و بَطَيْن است ثُرَيَّا دَبْرَان
هَقَّة هَنْعَة ذِرَاع ثَرَّة پَس طَرْفُ جَنْبَه زُرَّة صَرْفَه و عَوَا (١) پَس اَزَان
پَس سماك (٢) و غَضْرُوز (٣) بَانَا اَكْلِيل قَلْب (٤) و شَرْلَه نَعَايم و بَلْدَه بَدَان

(١) عَوَا يفتح العين و تشدد الواو بعد و يقصر . (منه)

(٢) السماك ككتاب كوكبان الاعزل و الرامح و الأول من منازل القمر دون الثانى عنه ، رحمه الله .

(٣) الزبانيان كوكبان نيران وهما قرنا العقرب وهما من المنازل و عبس عنهما بالزبانا على التحقيق عنه ، رحمه الله .

(٤) القلب وهو قلب العقرب كوكب بين كواكبها ، والشولة بالفتح كوكبان نيران متقاربان بان يقال له حمة العقرب وسعد النجوم عشرة اربعة منها فى برجى الجدى والدلو هى منازل القمر سعد الذابح وسعد بلع وسعد الاخبية و سعد السعد ، والفرع مخرج الماء من الدلو ومنه سمي الفرعان فرع الدلو والمقدم

سعد ذابح سعد بلغ سعد سعود باشد يس سعد اخبسه جار مشان
 از فرغ مقدم بمؤخر رسييد آنكه بر شاد سدكه باشد پسايا ن
 و مدة قطع الشمس تلك المنازل ثلاثمائة وخمسة وستون يوما و شىء فاذا
 قسمت على المنازل ، يقع يازا ، كل منزل ثلاثة عشر يوما و شىء ، فاذا حصل
 الاطلاع على منزل الشمس من تلك المنازل ، يمكن استخراج ماضى من الليل و
 ما بقى منه ، بملاحظة الطالع والمنحدر والغارب من تلك المنازل تقريبا ، يادنى
 تأمل ، اذ عند غروب الشمس يكون المنزل السابع من المنزل الذى فيه الشمس
 على نصف النهار ، والرابع عشر على المشرق ، وفى كل نصف سبع من الليل
 يتفاوت بقدر منزل ، فيكون التفاوت فى ربع الليل بقدر ثلاثة منازل ونصف ، وفى
 نصف الليل بقدر سبعة منازل ، وعلى هذا القياس .

و هذا ايضا تقريبى لاختلاف مدار الشمس والقمر ، وجهات آخر ، فلو
 حملنا الخبر عليه حملنا النجوم على نجوم المنزل الذى يكون مقابلا للمنزل الذى
 فيه الشمس ، واما الثانى وهو بنا ، على غروب القمر ^(١) فى اوائل الشهر وطلوعه

→ و فرع الدلو المؤخر وهما من منازل القمر كل منهما كوكبان والترشا بالكسر الحيل
 وكواكب كثيرة صغار على صورة السمكة يقال لها بطن الحوت وفى سرتها كوكب نير
 هو من منازل القمر . (عنه رحمه الله)

(١) فعلى هذه القاعدة يكون غروب القمر فى الليلة الاولى بعد مضى ستة اسباع
 ساعة من غروب الشمس ، وفى الثانية بعد ساعة وخمسة اسباع ساعة ، وفى الثالثة بعد
 ساعتين وأربعة اسباع ، وفى الرابعة بعد ثلاثة ساعات وثلاثة اسباع ساعة ، وفى
 الخامسة بعد اربع ساعات وسبعى ساعة ، وفى السادسة خمس ساعات وسبع ساعة ،
 وفى السابعة بعد ست ساعات كاملة ، وفى الثامنة بعد ست ساعات وستة اسباع ساعة
 وفى التاسعة بعد سبع ساعات وخمسة اسباع ، وفى العاشرة بعد ثمانى ساعات وأربعة
 اسباع ، وفى الحادية عشرة بعد تسع ساعات وثلاثة اسباع ، وفى الثانية عشرة بسبع
 عشرة ساعات وسبعين ، وفى الثالثة عشر بعد احدى عشرة ساعة وسبع وفى الرابعة
 عشر بعد اثنى عشرة ساعة كاملة ثم طلوع القمر ، وفى الخامسة عشر بعد مضى ستة
 اسباع ساعة من الغروب ، وفى السادسة عشر بعد ساعة وخمسة اسباع منه .

في اواخره ، وضابطه ان يضرب عدد ماضى من اول الشهر الى الرابع عشر ، او من الخامس عشر الى الثامن والعشرين ، في الستة ، وقسمة الحاصل على السبعة فالخارج في الاول قدر الساعات المعوجة الماضية من الليل الى غروب القمر ، و في الثانى قدر الساعات المذكورة الى طلوعه مثاله ، اذا ضربنا الأربعة فى الستة حصل اربعة وعشرون ، فاذا قسمنا على السبعة ، خرج ثلاثة وثلاثة اسباع ، فيكون غروب القمر في الليلة الرابعة و طلوعه في الثامنة عشر ، بعد ثلاثة ساعات وثلاثة اسباع ساعة ، وكذا اذا قسمنا الحاصل من ضرب الخمسة في الستة وهو الثلاثون ، على السبعة خرج اربعة وسبعان ، فغروب القمر في الليلة الخامسة و طلوعه في التاسعة عشر بعد اربع ساعات وسبعى ساعة ، وهكذا .

وهذا ايضا تقريبى للاختلاف بحسب كثرة الزمان ، بين خروج الشعاع و اول ليلة الغرة ، وقلته وغيرهما .

فذلكة لا أراك ايها المتفطن اليقظان ، بعد ما احطت خبرا بقوة ما اسسنا

وفي السابعة عشر بعد ساعتين واربعاً سباع ، وفي الثامنة عشر بعد ثلاث ساعات وثلاث اسباع ، وفي التاسعة عشر بعد اربع ساعات وسبعين ، وفي العشرين بعد خمس ساعات وسبع ، وفي الحادية والعشرين بعد ست ساعات كاملة ، وفي الثانية والعشرين بعد ست ساعات وستة اسباع ، وفي الثالثة والعشرين بعد سبع ساعات وخمسة اسباع ، وفي الرابعة والعشرين بعد ثمانى ساعات واربعاً سباع وفي الخامسة والعشرين بعد تسع ساعات وثلاثة اسباع ، وفي السادسة والعشرين بعد عشر ساعات وسبعين وفي السابعة والعشرين بعد احدى عشرة ساعة وسبع ، في الثامنة والعشرين بعد اثنتى عشرة ساعة كاملة ثم يكون تحت الشعاع ، لا يخفى ان هذا ينطبق على غروب الشمس وطلوعها ويستعلم منه نصف الليل في السادسة والاحدى والعشرين في اوقات مساواه الليل والنهار باصطلاح المنجمين وفي غير الليلتين بالتقريب والتخمين وفي غير اوقات المساواة لا ينطبق على الغروب والطلوع ولا يستعلم منه نصف الليل مطلقا الا بالتقريب والتخمين فظهر ان هذه القاعدة ايضا تقريبية فتبصر حكى عن الشيخ عبد العال ، رحمه الله . (منه)

عليه بياننا^(١) من انواع البرهان ، ووهن ما بنوا عليه كلامهم من البنيان ، وقد اتينا على بنيانهم من القواعد ، وجعلنا مطاوى كلامنا مشحونة بصنوف القواعد تستريب في ان الليل والنهار واليوم في اصطلاح الشرع والعرف العام بل في اصل اللغة ايضا ، لا يتبادر منها الا ما ينتهي الى طلوع الفجر ، او يبتدى منه ، مع اننا لم نستقص في استخراج الدلائل ونقل كلام الأوائل ، ولا في نقل الأخبار و ذكر الآثار ، لانا اكتفينا بذكر البعض ، لتنبه اولى الالباب عما يؤدي الى الاسهاب والاطناب ، وايضا لم تكن نعد لذلك بابا عند طرح الكتاب و رسم الأبواب ، وانما سنعلمنا ذلك بعدما رأينا الاختلاف ، في الأمر الذي لم تكن يجوز الخلاف في مثله ، لاسيما من سدنة العلم واهله ، وهل يقول احد من اهل العرف والشرع اذا اتاه قبل طلوع الشمس : طرقتك ليلا ، او اتيتك البارحة ، و شاع بين الناس يقولون : هل تمت الليلة ؟ فيجيب غلبنى النوم فلم انتبه الا بعد الفجر ، ومن تتبع ذلك في محاورات الناس ، لا يحتاج الى الرجوع الى كتاب او التمسك بخطاب .

وما يقال من ان قاطبة الناس يقولون : استوى الليل والنهار ، وصا والنهار كذا ساعة ، ومضى من النهار ساعة او ساعتان ، ولا يتبادر الى الأذهان الا اليوم من طلوع الشمس ، فمعلوم ان هذا انما هو لا يفهم الا باصطلاح المنجمين وبناء الآلات المعدة لاستعلام الساعات عليه ، ولذا نرى من لا يالف تلك الاصطلاحات اذا سأله : كم مضى من اليوم ؟ لا يفهم الا ما مضى من طلوع الفجر ، كما سمعنا وعهدنا من عراق العرب ، والبلاد البعيدة من تلك الاصطلاحات الجديدة ، وكذا استواء الليل والنهار ايضا مأخوذ من المنجمين ومبنى على اصطلاحهم . واما الفقهاء واهل اللسان ، فهم لا يفهمون من كلامهم الا ما ذكرنا ، و لذي ترى الفقهاء يقولون : وقت صلاة الليل من النصف الى آخر الليل ، والوتر

(١) بنياننا ظاهرا .

كلما أقرب من آخر الليل افضل ، لا يفهمون من ليلة الجمعة و ليلة العيد و ليلة القدر و امثالها الا ما قبل الفجر ، وكذا يوم الجمعة و يوم العيد و يوم الغدير و امثالها . يظهر لك ذلك بالرجوع الى كتب الفقه والدعاء وغيرها . و اذا قال فقيه او غيره : افعل ذلك فى الليلة الفلانية . هل يفهم احدا الايقاعه قبل الفجر؟ و اذا قال : افعل اليوم الفلانى . هل يفهم احدا الا ان ابتداءه الفجر؟ و لعمري لا يحتاج هذا الى الافصاح والايضاح . وهو ابين من الفجر والصباح .

فظهر مما قررنا ان نصف الليل وثلثه وربعه و سدسه و امثالها . انما هى بالعقايمة الى الليل المنتهى الى الفجر . و اذا علق عمل بالليل او نصف الليل او ثلثه او رבעه او آخره و امثال ذلك . كمبيت المشعرو منى وعند الزوجة ، او صلوة الليل والنور و احيا الليلالى الشريفة ، واشباه ذلك ، او آخر الليل فانما ينتهى وقته الى الفجر الثانى . الا مع قيام قرينة على المجاز ، وكذا اذا علق عمل باليوم او النهار ، كالاغسال والأعمال المتعلقة بالايام الشريفة . فابتدا وقته الفجر ، و اذا نذر رجل ان يعمل عملا فى النهار ، لا يحث بايقاعه قبل طلوع الشمس ، و اذا نذر ان يعمل فى الليل يحث بايقاعه بعد الفجر . وكذا كل ما يبتنى على هذا الخلاف . وما يتعلق بالليالى والأيام . هذا ما حضرلى و خطر ببالى . فى تحقيق الحق فى هذا المقام . والله تعالى يعلم حقايق الأحكام و حججه الكرام عليهم الصلوة والسلام . ونسئله الله العفو عن الزلل والخطأ فى القول والعمل . والصفح عن الخطأ والتقصير . فانه ولى ذلك وهو على كل شىء قدير . انتهى كلامه المتين حشره الله مع الأئمة الطاهرين . و انما نقلناه بطوله لكثرة الفوائد المترتبة عليه .

(فان طلع) الفجر الثانى (وقد صلى اربعا) من صلوة الليل (اكملها) على المشهور بينهم ، كما ادعاه غير واحد منهم ، بل لم اجد فيه مخالفا اصلا ، وفسى العداك : هذا مذهب الاصحاب لا اعلم فيه مخالفا . ويدل عليه ما رواه التهذيب فى باب كيفية الصلوة . عن ابى جعفر الأحول محمد بن النعمن . قال : قال ابو

عبد الله ((ع)) : اذا كنت صليت اربع ركعات من صلوة الليل قبل طلوع الفجر ، فاتم الصلوة طلع او لم يطلع .

وما روى عن كتاب الفقه ، ان كنت صليت من صلوة الليل اربع ركعات فاتم الصلوة طلع الفجر او لم يطلع ، وضعف السند منجبر بعمل الأصحاب كما صرح به جماعة .

واما ما رواه التهذيب في باب المتقدم عن يعقوب البزاز ، قال قلت له : أقوم قبل الفجر بقليل فاصلى اربع ركعات ، ثم اتخوف ان ينفجر الفجر ، أبدأ بالوتر او اتم الركعات ؟ قال : لا بل اوتر واخر الركعات حتى تقضها في صدر النهار ، فمع الوهن في سنده لمكان الاضمار وغيره ، غير معلوم المنافاة لما مر ، حتى يحتاج ان يحمل على الأفضلية او التخيير ، لان مورد الخير الاول من صلى اربعاً وطلع الفجر ، كما هو محل المسئلة ، و مورد الأخير من صلاها وخشى طلوعه ولم يطلع بعد ، فلو قدم الثمان ركعات يتخوف ان يطلع ، ولم يوقع الوتر في الليل فلو اخرها واتى بالوتر اولا كان آتيا بها في الليل ، فأمره ((ع)) بتقديم الوتر ، والاتيان بها ليلا ، وتأخير الركعات حتى يقضيها ، وهذا ليس من محل المسئلة في شيء .

و بالجملة ليس بين الخبرين منافية كما صرح به جماعة ، وان كان ظاهراً التهذيب وغيره فهم المنافاة ، حيث حملوا الاول على الجواز ، والثاني على الفضيلة .

و يدل ايضا على ما يدل عليه هذا الخبر ، من تقديم الوتر لتدرك في الليل ، ما رواه التهذيب في الباب المتقدم ايضا في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر ((ع)) ، قال : سألت عن الرجل يقوم اخر الليل ، وهو يخشى ان يفاجئه الصبح ، ايدياً بالوتر ؟ او يصلي الصلوة على وجهها ؟ حتى يكون الوتر اخر ذلك ، قال : بل يبدء بالوتر ، وقال : انا كنت فاعلا ذلك .

و روى التهذيب في اخر باب كيفية الصلوة في الصحيح عن معوية بن

وهب قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : اما يرضى احدكم ان يقوم قبل الصبح و يوتر و يصلى ركعتى الفجر ، و تكتب له بصلوة الليل .

فروع :

الأول : يتحقق الاربع باكمال السجدة الأخيرة من الرابعة ، على ما صرح به غير واحد منهم ، فلا يشترط الرفع منه .

الثانى : ذكر جماعة من الأصحاب فى المقام ايضا التخفيف . و فسره بعضهم بالاقتصار بالحمد و اقل الأذكار ، والقول به لا يخلو عن قوة ، اقتصارا فيما خالف الأخبار الناهية عن الاتيان بالنافلة فى وقت الغريضة على التقدير^(١) المتيقن ربما يعضد ثبوته هنا ما رواه التهذيب ايضا فى الباب المتقدم عن عبد الله بن الوليد الكندى ، عن اسمعيل بن جابر او عبد الله بن سنان ، قال قلت لأبى عبد الله ((ع)) : انى اقوم آخر الليل و اخاف الصبح . قال : اقرا الحمد و اعجل اعجل ، و قد مضى فى الكلام فى التخفيف فى نافلة الظهرين ما ينفعك فى المقام .

الثالث : و من جعله صلوة الليل التى لا يد من اتمامها فى الفرض المفروض الشفع و الوتر ، كما صرح به غير واحد من العبائر .

الرابع : لا فرق فى الاتمام بين ان يكون التأخير لضرورة و غيرها ، كما صرح به فى المسالك .

الخامس : صرح فى الدروس بان هذه الصلوة اداء ، و قد مضى منافى الكلام فى نافلة الظهرين ما ينفعك فى المقام .

(والا) أى وان لم يكن قد صلى منها اربعاً ، سواء كان قد شرع فيها او لم يشرع ، تركها (وصلّى ركعتى الفجر) قبل الغريضة ، حتى تطلع الحرة المشرقة

(١) لا يقال بعد وجود رواية الاحول المتقدمة : لا معنى لهذا الكلام لأنها مطلقاً معتبرة ولو بالشيء لأننا نقول على فرض تسليم المذكور ايضا هى غير نافعة كما لا يخفى على من له ادنى دريه هذا مضافا الى ان الشهرة على التحقيق ليست قرينة على صدق الصدور يقول مطلق نعم فى بعض المقامات هى قرينة عليه وكون المقام منه محل نظر . (منه)

فيشتغل بالفريضة على الأشهر، على ما ادعاه بعض ممن تأخر، وظاهر العبارة المحكية عن التحرير في الصورة الاولى، ادعاء الاجماع على البدأة بالفريضة، حيث قال في التحرير: ولو طلع الفجر ولما يكمل اربعاء، بدأ بالفريضة وهو مذهب علمائنا، ولو طلع الفجر ولم يصل، ففيه روايتان: احد هما يتم النافلة مزاحما بسبب الفريضة، روى ذلك جماعة منهم عمر بن يزيد، ونقل الرواية الآتية هنا ان شاء الله، والآخرى يبدأ بالفجر، ونقل ما رواه التهذيب في باب كيفية الصلوة في الصبح عن عمرو بن يزيد عن ابي عبد الله ((ع)) قال: سألته عن صلوة الليل والوتر بعد طلوع الفجر، فقال: صلها بعد الفجر حتى يكون في وقت تصلى الغداة في آخر وقتها، ولا تعتمد ذلك كل ليلة، وقال: او ترايضا بعد فراغك منها، ثم قال: واختلاف الفتوى دليل التخيير، (١) انتهى.

أقول: روى التهذيب في باب المتقدم عن عمر بن يزيد، قال قلت لأبي عبد الله ((ع)): اقوم وقد طلع الفجر، فأنا بدأت بالفجر صليتها في اول وقتها، وان بدأت في صلوة الليل والوتر، صليت الفجر في وقت هوأ، فقال: ابدأ بصلوة الليل والوتر، ولا تجعل ذلك عادة.

و روى ايضا في الباب المتقدم في الصحيح عن اسمعيل بن جابر قال قلت لأبي عبد الله ((ع)): او تربعد ما طلع الفجر، قال: لا.

و روى ايضا في الباب المتقدم عن اسحق بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اقوم وقد طلع الفجر، ولم اصل صلوة الليل، فقال: صل صلوة الليل و اوتر، و صلى ركعتي الفجر.

و روى ايضا في الباب المتقدم في الزيادات في الصحيح عن اسمعيل بن الاشعري عن ابي الحسن الرضا ((ع))، قال: وسألته عن الوتر بعد فجر الصبح، قال: نعم قد كان ابي ربما او تر ما انفجر الصبح.

(١) يعنى بين فعلها بعد الفجر قبل الفرض و بعده.

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن سليمان بن خالد قال : قال
لى ابو عبد الله ((ع)) : ربما قمت وقد طلع الفجر ، فأصلى صلاة الليل والوتر و
الركعتين قبل الفجر ، ثم أصلى الفجر ، قال قلت : أفعل أنا إذا ، قال : نعم ولا يكون
منك عادة .

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح عن ابن ابي عمير عن ابراهيم
بن عبد الحميد عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله ((ع)) واظنه اسحق بن غالب :
إذا قام الرجل من الليل فظن ان الصبح قد اضاء ، فوتر ثم نظر فرأى ان عليه
ليلا ، قال : يضيف الى الوتر ركعة ، ثم يستقبل صلاة الليل ، ثم يوتر بعده .

و روى ايضا في المكان المتقدم في الصحيح على الصحيح لمكان الوشاء عن
عبد الله بن سنان قال : سمعت ابا عبد الله ((ع)) يقول : إذا قمت وقد طلع الفجر
فابدا بالوتر ، ثم صل الركعتين ، ثم صل الركعات إذا أصبحت .

وجملة من هذه الروايات كما ترى تدل على جواز الاتيان بصلوة الليل بعد
الفجر وان لم يتلبس منها بشئ ، ولكن العمل بها مشكل ، نظرا الى جملة من
الأخبار : منها المرسل المروى في الفقيه في باب وقت صلاة الليل ، قال وقال
ابو جعفر ((ع)) : وقت صلاة الليل ما بين نصف الليل الى آخره ، اذ لو ساغ فعلها
بعده ، لما كان آخرها لها .

ومنها صحيحة سعد بن سعد الآتية عن قريب اليها الاشارة ، روى
التهذيب في باب كيفية الصلوة في الزيادات عن المفضل بن عمر عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال : فإذا انت قمت وقد طلع الفجر ، فابدا بالفريضة فيه ، ولا تصل
غيرها ، فإذا فرغت فاقض مكانك الخير .

ومنها الخبر التاسع الآتى في شرح قول المصنف : ووقتهما بعد طلوع
الفجر الأول ، اليه الاشارة .

ومنها مفهوم رواية الاحول المتقدم ، المعتمدة برواية ابن سنان او
اسماعيل بن جابر المتقدمة في قبيل المتن ، هذا وبالأخبار الكثيرة الناهية عن

الاتيان بالنافلة في وقت الفريضة ، المعتضدة بالشهرة المحكية المحققة ، مع كونه موافقا للاحتياط المطلوب في امثال هذه المقامات جدا .

و بالجملـة والظاهر عندى هو البدأ بالفريضة اذا لم يتلبس من صلوة الليل بـاربـع ركعات ، سواء لم يتلبس بها دون الأربع بشئ ، كما يدل عليه ما أشرنا اليه ، او تلبس به ، كما يدل عليه مضافا الى ما ذكر الاجماع المحكى فى التحرير ، و اما رواية اسمعيل بن جابر المتقدمة ، الناهية عن الاتيان بالوتر بعد طلوع الفجر ، فقد استند اليها فى الحكم المذكور بعض الأصحاب ، حيث قال : بعد نفلها : و اذا امتنع الوتر بعد الفجر امتنع ما قبله بطريق اولى . ومنع الأولوية بعضهم والانصاف انها قابلة للاعتضاد ، بل للاستناد اليها ، مع انه لا قايـل بالفرق جدا ، قاله بعض الأجلة .

و اما الأخبار المتقدمة المنافية ، فالجمع على التحقيق غير واجب بقول مطلق تعبدا ، حتى نحتاج ان نحملها على الرخصة ، كما فعله فى التهذيب شيخ الطائفة حيث قال : هذه الأخبار رخصة فى جواز تأخير صلوة الغداة عن اول الوقت الى آخره ، ويجوز ذلك اذا كان تأخيرها انما يكون للاشتغال بشئ من العبادات . و الافضل ما ذكرناه ، ان يصلى الغداة فى اول وقتها ، ثم يقضى صلوة الليل ، انتهى .

او التخيير كما فعله جماعة ، او حمل الأخبار الناهية على اتخاذ ذلك عادة ، والمجوزة على الرخصة لو اتفق ذلك له فى بعض الاوقات ، كما فعله بعض الأجلة ، و المبسوط والصدوق والمنتهى ، وان كان الأخير قريبا كما لا يخفى على المتتبع فى الأخبار ، الناظر فيها بعين الاعتبار .

قد يقال : يمكن تقييد الأخبار المجوزة ، بما ادرك اربعا فى الليل ، للاتفاق على الجواز حينئذ ، او حمل الفجر فيها على الأول ، وهما وان بعدا ، الا انهما اولى من الجمع الذى ذكره جدا ، فان فيه ايثارا للأخبار المرجوحة و طرحا للأخبار المشهورة ، ولا كذلك الجمع الذى ذكرناه . وهو مع ذلك اوفق للنصوص

المستفيضة ، المانعة عن النافلة فى وقت الفريضة ، ونسب بطريقة الاحتياط اللازم
المراعاة ، فى نحو العبادات التوقيفيه ، فلا معدل عما ذكره الاصحاب ، ولاندوحة
سيما مع احتمال الأخبار المرخصة .

اعلم إن كلام التحرير فى استناده على تقديم الفريضة على النافلة ، بما نقلناه
لا يخلو عن مناقشة ، لمكان حمله قوله ((ع)) : صلها بعد الفجر ، على بعد صلوة الفجر ،
و ظاهر الخبر يناهى ذلك ، اذ الظاهر أن تلك الرواية ايضا من قبيل اختصارها ، لا يقال :
على هذا يكون الأخبار المجوزة كثيرة ، فلم لا تحكم بالجواز ؟ قلت : مخالفة المشهور
فى امثال هذه المقامات امر دونه خراط القتاد ، سيما مع ملاحظة كثرة الأخبار
المجوزة ، واعتبار سند كثير منها ، وكونها موجودة فى الكتب المتداولة فى الابواب
المذكورة فيها احوال النوافل ، وكون المشهور موافقا للاحتياط ، وغيره من الاشياء
التي لو اشرنا اليها ليطول المقام جدا ، وقد اشرنا الى جملة منها فى هذا المسئلة
وغيرها من المباحث السابقة .

ومن المرجحات للعمل بما يدل على المشهور فى المقام ، القاعدة التى
اشرنا اليها فى اواخر الأمر الثانى قبيل التذييل الواقع فى شرح قول المصنف
رحمه الله : ثم تشترك مع العصر الى ان يبقى للغروب اداء العصر ، فراجع لمكان
تطرق احتمال التقيه فى الأخبار المرخصة ، فالعمل على المشهور هو المنصور .
وينبغى التنبيه على امرين :

الأول : قال الشارح الفاضل طاب ثراه : وهل يقطع الركعتين لو كان فى
اثنتيهما ؟ او يكملهما ؟ الاطلاق يقتضى الأول والنهى عن ابطال العمل الذى
اقله الكراهة فى النافلة يقتضى الثانى ، وقد سبق فى نافلة المغرب اكمالها ، وهذا
لم يصرحوا بشئ ، والوجهان ايتان فى نافلة الظهرين قبل اكمال ركعة انتهى .
أقول : الظاهر عندنا هو ما اسفلناه فى نافلة المغرب ، فى شرح قول المصنف
رحمه الله : وان ذهبت ولم يكملها اشتغل بالعشاء ، فانه بحسب الدليل لا فرق
بينها ، فراجع .

الثاني : اذا تلبس منها بأربعة وطلع الفجر، فهل الافضل له الاتيان بها
بقى منها مخففة كما ذهب اليه غير واحد، او تركها وقضاؤها بعد صلوة الفجر، و
الاتيان بصلوة الفجر في اول الوقت، كما ذهب اليه شيخ الطائفة ؟ في التهذيب
مستدلا برواية يعقوب البزاز المتقدمة في شرح قول المصنف رحمه الله : فان طلع و
قد صلى اربعا الى آخره، ولعل الاخير هو الاظهر، كما لا يخفى على الناظر في
الأخبار، المتأمل فيها بعين الاعتبار .

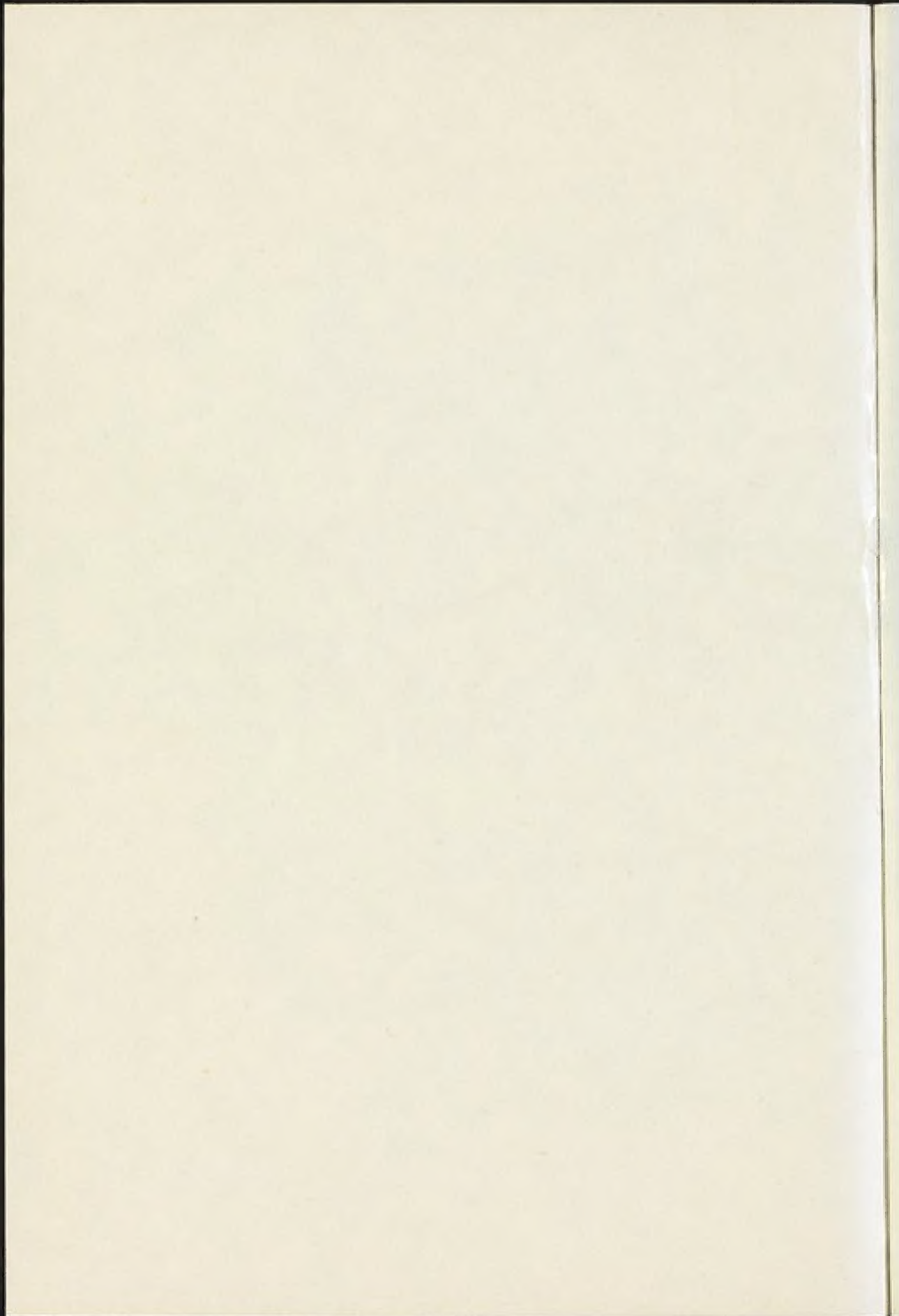
روى التهذيب في، و آخر باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن
سعد بن سعد عن ابي الحسن الرضا ((ع)) قال : سألت عن الرجل يكون في بيته ،
و هو يصلي ، و هو يرى ان عليه ليلا ، ثم يدخل عليه الآخر من الباب، فقال : قد
اصيحت ، هل يعيد الوتر ام لا ؟ او يعيد شيئا من صلواته ؟ قال : يعيد ان
صلاها مصيحا ، قال الشيخ بعد نقله : انما ينبغي له الاعادة اذا صلاها مصيحا ،
لأنه اذا اصبح فيكون قد تضيق وقت الغرض ، فلا يجوز له ان يصلي نافلة ، فاذا
صلاها كان عليه اعادتها لأنه صلاها في غير وقتها .

تم بحون الله تعالى و توفيقه الجزء الثالث
من كتاب موسوعة البرغاني في
فقه الشيعة و يليه
الجزء الرابع واوله
في وقت ركعتي
صلاة
الفجر

محتويات الكتاب

٨٩	القنوت في الوتر	٥	كتاب الصلاة : في فضلها
٩٣	ما يقرأ من السور في الصلاة	١٥	في حضور القلب
٩٥	ما يقرأ من السور في الوتر	١٧	في التوجه فيها
٩٩	صلاة الغفلة	٢٥	في فضلها
١٠١	وقت صلاة الغفلة	٢٩	حكم مرتكب الكبائر
١٠٣	في الغفلة	٣١	معنى الايمان
١٠٥	في النوافل	٣٣	الصلوات اليومية
١١٥	في سجدة الشكر	٣٥	الصلاة الوسطى
١١٧	في صلاة التوبة	٤٥	في فضلها
١٢٥	في صلاة الاعرابي	٥١	في تارك الصلاة
١٢٩	في بطلان صلاة الضحى	٥٣	في فضلها
١٣٥	النوافل في السفر	٥٥	الصلوات الواجبة
١٣٧	في صلاة التوبة	٥٧	الصلوات اليومية
١٤١	صلاة الغفلة	٦١	النوافل
١٤٣	في صلاة التوبة	٨٣	الوتر

٣١١	في معرفة وقت صلاة العشاء	١٢٥	في وقت صلاة المغرب
٣١٢	في وقت العشاء	١٢٧	في اوقات الصلوات
٣١٧	في وقت العشائين	١٧٧	في معرفة الزوال
٣٢٧	في آخر وقت العشائين	١٨١	في الزوال
٣٢٩	في وقت العشاء	١٨٢	في معرفة الزوال
٣٣١	في وقت العشائين	١٨٩	معرفة نصف النهار
٣٣٥	في وقت العشاء	١٩١	في معرفة الزوال
٣٣٩	في وقت صلاة الصبح	١٩٣	في وقت الظهرين
٣٤١	في تعيين الفجر	٢١٣	في معرفة وقت الظهرين
٣٤٣	في معرفة الفجر	٢١٥	في وقت الظهرين
٣٤٥	في صلاة الصبح	٢٢١	في معرفة وقت الظهرين
٣٤٧	في معرفة الفجر	٢٢٣	في تفسير الفاقة
٣٥٥	في وقت صلاة الظهر	٢٢٥	في وقت الظهرين
٣٥٧	في وقت الظهرين	٢٣٥	في علل اختلاف اقوال الامام (ع)
٣٥٩	في وقت الظهرين و نوافلها	٢٣٧	في وقت الظهرين
٣٦٧	في وقت نوافل الظهرين	٢٥٧	في الجمع بين الظهرين ، او بين العشائين
٣٧١	في وقت نافلة المغرب	٢٦١	استحباب التفريق بين الصلاتين
٣٧٥	في وقت نافلة العشاء	٢٦٢	جواز الجمع بين الظهرين ، او العشائين
٣٧٧	في نافلة الوتيرة	٢٦٥	في وقت الظهرين
٣٧٩	في وقت نوافل الليل	٢٦٩	في التفريق بين الظهرين
٣٨٩	كيفية معرفة منتصف الليل	٢٧١	في وقت الظهرين
٣٩٥	في وقت نافلة الليل	٢٧٣	في وقت العصر
		٢٧٥	في وقت الظهرين
		٢٧٧	في وقت صلاة الظهر
		٢٧٩	في وقت صلاة المغرب
		٢٨٧	في وقت العشائين
		٢٩٧	في معرفة الغروب



1

2

3

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0020761970

C.1

V.3

4

